

2017

39

SEYASAT

# سياسات

”المؤتمر السابع“ لـ ”فتح“ وما بعده: قراءات في الأوراق والتحديات والوجهة

## دراسات

- مؤتمر فتح السابع: قراءة نقدية لمسودة النظام الداخلي
- تقارير المفوضيات المقدمة للمؤتمر السابع: دراسة تحليلية
- البرنامج السياسي: مراجعة في المضامين
- المؤتمر السابع: التركيبة والمتغيرات والاستجابات

## مقالات

- الشباب الفلسطيني والأحزاب
- فرص إحياء عملية سلمية في عهد ترامب

## مقابلات

- تحديات «فتح» في عيون مركزيتها الجديدة:
- حوار مع د. جمال محيسن و د. سمير الرفاعي



فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

سياسات

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة 39

2017



سياسات  
SEYASAT



معهد السياسات العامة  
Institute of Public Policies



In cooperation with:  
Friedrich-Ebert-Stiftung

# سياسات

SEYASAT

فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة



رئيس التحرير : الدكتور عاطف أبو سيف

مدير التحرير: أكرم مسلم

المراسلات: معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تليفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ - ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية: [www.ipp-pal.ps](http://www.ipp-pal.ps)

بريد "سياسات" الإلكتروني : [info@ipp-pal.ps](mailto:info@ipp-pal.ps)

رام الله ( عدد ٣٩ ) نيسان ٢٠١٧

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" - رام الله - فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف: حسني رضوان

المواد المنشورة لا تعتبر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب «سياسات» أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسسي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب «سياسات» بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).  
بذلك ترحب «سياسات» بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.  
تبلغ «سياسات» الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة. وتقدم «سياسات» مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.  
ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

## الفهرس

- في البداية ..... ٧
- مؤتمر فتح السابع: دراسة تحليلية نقدية لمسودة النظام الداخلي/ كمال أبو شاويش ..... ٩
- تقارير المفوضيات المقدمة لـ «المؤتمر السابع»: دراسة تحليلية/ عبد الغني سلامة ..... ٥٠
- البرنامج السياسي لـ «فتح» المقدم في المؤتمر السابع: مراجعة في المضامين/ رهام عودة ..... ٧٤
- المؤتمر السابع: التركيبة والمتغيرات والاستجابات/ مهند عبد الحميد ..... ١٠٤
- الشباب الفلسطيني والأحزاب/ سعيد لولو ..... ١١٢
- فرص إحياء عملية سلمية في عهد ترامب: حلّ الدولتين يحظى بفرصة أخيرة/ محمد هواش ..... ١١٦
- حواران مع د. جمال محيسن ود. سمير الرفاعي: تحديات «فتح» في عيون مركزيتها الجديدة/  
يوسف الشايب ..... ١٢٣
- المشاركة الوطنية والإقليمية والدولية في المؤتمر السابع لـ «فتح» ..... ١٣٥
- مقتطفات من كلمة الرئيس محمود عباس أمام المؤتمر السابع لحركة فتح ..... ١٥٠
- مقترح مقدمة البرنامج السياسي المقدم للمؤتمر السابع والمحال للمجلس الثوري ..... ١٦٢
- قراءة في كتاب: حياتي من النكبة إلى الثورة للدكتور نبيل شعث ..... ١٧٣
- المكتبة ..... ١٨٠



تقديم قراءة مستفيضة حول كيف تنظر «فتح» إلى نفسها وللقضية الفلسطينية ومستقبلها من خلال تأمل أوراق «فتح» وأدبياتها. تشكل هذه المراجعات تحليلاً يحاول أن يقف على أهم الموضوعات التي ناقشتها «فتح» أو كانت في صلب نقاشها، مستذكّرين أن الكثير من أدبيات المؤتمر قد أحييت للمجلس الثوري المنتخب من المؤتمر لإقرارها، فيما تشير مسودات هذه الأدبيات بشكل معمق إلى التوجهات الفتاوية وتجيّب عن السؤال الكبير: كيف ترى «فتح» الأمور: يشمل هذا قضايا «فتح» الداخلية عبر ما يعرف بالنظام الداخلي أو القضايا الوطنية والسياسية، وخصوصاً البرنامج السياسي للحركة.

تفتتح [سياسات](#) عددها بدراسة للباحث كمال أبو شاويش يناقش فيها مسودة النظام الداخلي لحركة فتح المقدمة للمؤتمر السابع، والتي تمت إحالتها للمجلس الثوري لمناقشته، ينظر أبو شاويش بتمعن وضمن نظرة تطويرية تأخذ بعين الاعتبار نصوص النظام الداخلي المقرر عقب المؤتمرين الخامس والسادس. ثم يناقش الباحث عبد الغني سلامة تقارير مفاوضات الحركة التي قدمت للمؤتمر والتي تشكل خلاصةً وافيةً لما قامت به «فتح» في الفترة بين المؤتمرين. تمتد هذه التقارير من المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي إلى مجال العلاقات الوطنية وشؤون التنظيم الداخلية أو ما يعرف بالتعبئة والتنظيم. بعد ذلك تناقش الكاتبة

شكل عقد مؤتمر «فتح» السابع في نهاية تشرين الثاني من العام ٢٠١٦ خطوةً كبيرةً في مسيرة التنظيم الأكبر في الحياة السياسية الفلسطينية، حركة فتح. الحركة التي جاوز عمرها النصف قرن وما زالت تقود حركة التحرر الوطني الفلسطيني نحو تحقيق الأهداف المرجوة من النضال التحرري.

يمكن أن يقال الكثير عن «فتح»، ويمكن أن يكون بعض القول معها وبعضه عليها، إلا أن المؤكد أن مكانة «فتح» ودورها لا يمكن إغفالهما، كما يصعب الحديث عن التاريخ الفلسطيني المعاصر أو السياسة الفلسطينية دون الإشارة إلى «فتح».

شكل عقد المؤتمر السابع بعد مرور سبع سنوات على عقد المؤتمر السادس - على الرغم من التأخر في عقده - إصراراً فتاويًا على الثبات في عقد المؤتمرات الحركية ودورية انعقادها. ففيما استغرق الأمر عشرين عاماً حتى يعقد المؤتمر السادس، فإن عقد السابع لم يستغرق إلا ثلث هذه المدة.

حيث تكون «فتح».. يكون الحديث الفلسطيني، وتتم صناعة السياسة الفلسطينية. وعليه، فإن قراءة مخرجات مؤتمر «فتح» تساعد كثيراً في فهم مستقبل حركة التحرر الوطني الفلسطينية وإرهاصات تطور السياسة الفلسطينية في المستقبل القريب على أقل تقدير.

تأسيساً على السابق، فإن [سياسات](#) تخصص عددها الحالي لمراجعة أوراق المؤتمر محاولةً

المؤتمر ومدخلات رؤساء الوفود فيه من ممثلي الأحزاب العربية والدولية.

ولا يفوت [سياسات](#) أن تنشر جزءاً من كلمة الرئيس محمود عباس أمام المؤتمر التي أقرت كجزء من وثائق المؤتمر. وأجزاء من مسودة البرنامج السياسي التي أحييت للمجلس الثوري للمصادقة، من أجل وضع القارئ في صلب النقاش الفتحاوي الداخلي.

تقدم [سياسات](#) قراءة في مذكرات نبيل شعث عضو اللجنة المركزية السابق للحركة وأحد أركانها. يقدم شعث خلاصة تجربة غنية ومتميزة تبدأ في يافا حيث ولد، يسرد خلالها جزءاً مهماً من التاريخ الفلسطيني الذي كان أحد فاعليه الأساسيين.

وكالعادة، تقدم [سياسات](#) في زاوية المكتبة مجموعة من الكتب الصادرة حديثاً في فلسطين وعنها.

انتهى مؤتمر «فتح» وظل أمامها الكثير. ربما سيكون من المهم أن تفي «فتح» بتطلعاتها الصادرة لتحقيق الوحدة كما طالبت، وعليه فهي مدعوة للتركيز على الوضع الداخلي خاصة بناء منظمة التحرير وتجديد شرعيات مؤسساتها إلى جانب الضغط من أجل تحقيق الوحدة الوطنية، ومواصلة البحث عن تحقيق التطلعات الوطنية في ظل إدارة أميركية جديدة و صلف إسرائيلي متواصل.

ريهام عودة مسودة البرنامج السياسي المقدمة للمؤتمر في محاولة للكشف عن التحولات و/أو الثبات في مواقف «فتح» السياسية، خصوصاً أن وثيقة البرنامج السياسي بالنسبة للعالم غير الفتحاوي هي الأهم، حيث إنها تقول لنا كيف تفكر «فتح» فيما يتعلق بالمستقبل الوطني سياسياً.

في زاوية المقالات، يكتب مهند عبد الحميد حول «المؤتمر السابع: التركيبة والمتغيرات والاستجابات» مستكشفاً هوية قيادة «فتح» الجديدة بعد المؤتمر ومكوناتها، فيما يكتب الناشط الشبابي سعيد لولو حول علاقة الشباب بالأحزاب في فلسطين من وجهة نظر الشباب.

وتضيء [سياسات](#) في مقال للمحلل السياسي محمد هواش على سياق التغيير في حركة فتح، عبر قراءة في المتغيرات الدولية والإقليمية الصاخبة والمفصلية، والممكنات الفلسطينية للتعامل معها.

تقوم [سياسات](#) بإجراء لقاءين مع عضوين من لجنة «فتح» المركزية المنتخبين في المؤتمر؛ بغية استجلاء مواقفهما وآرائهما حول واقع «فتح» ومستقبلها. تشكل هذه اللقاءات قاعدة للإجابة عن السؤال: كيف ينظر قادة «فتح» إلى مؤتمرهم ومستقبل حركتهم.

في زاوية السياسات الدولية تنشر [سياسات](#) تقريراً حول المواقف الإقليمية والدولية من عقد

## مؤتمر "فتح" السابع: قراءة تحليلية نقدية لمسودة النظام الداخلي

كمال علي أبو شاويش\*

لتكريس الوضع القائم في قطاع غزة، ومحاولة سلخه عن سياقه الوطني، الأمر الذي يُشكل العقبة الكأداء أمام الحركة الوطنية الفلسطينية، لذلك، ورداً على كل ما يُحيط بالحركة والقضية الفلسطينية، فقد كان وما زال معولاً على المؤتمر العام السابع لحركة فتح - باعتبارها العمود الفقري للحركة الوطنية الفلسطينية - أن يضع إجابات للأسئلة المطروحة، ومن ضمنها الوضع التنظيمي للحركة.

تناقش هذه الدراسة المسودة المقترحة لتعديل النظام الداخلي لحركة فتح، بعد المؤتمر العام السابع، ومن ثمّ تحليلها ونقدها، بهدف تصويب الحياة التنظيمية وتنقيتها من الشوائب. تكمن أهمية الدراسة في أنها تحاول لفت الأنظار لما هو أبعد من النصوص، ألا وهو

### مقدمة:

عقدت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) مؤتمرها العام السابع، خلال الأسبوع الأول من كانون الأول ٢٠١٦، في أجواء داخلية وخارجية مُعقدة للغاية. وكعادة المؤتمرات السابقة، لازمت هذا المؤتمر عقدة "الطرف الحساس"، حيث يكتسب الحديث عن الظروف الخارجية المحيطة بالقضية الفلسطينية أهميته؛ نظراً للتطورات الدولية والإقليمية المحيطة بالقضية الفلسطينية، فضلاً عن استمرار حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي، وغياب أي حلول سياسية خلاقية لإنهاء هذا الوضع الشاذ، وازدياد المخاوف من مشاريع إقليمية ودولية تسعى

\* باحث في الشأن الفلسطيني.



المطروحة للنقاش والتحليل، وذلك لفهم الرؤية والفلسفة والحكمة من وجود النص، مستشهداً - كلما كان ذلك ممكناً ومفيداً - بالنصوص، وفي أحيان أخرى، اضطر للعودة لنصوص النظام الأساسي المُقر في المؤتمر الخامس، لمعرفة التطور الذي حصل على تلك المواد، ومن ثمّ تتبّع مسارها حتى الوصول للتعديلات المُقترحة في المؤتمر السابع، مع إسقاط تلك النصوص على الواقع التنظيمي القائم، وهذا بالطبع لخدمة أغراض الدراسة.

أخيراً، أستمح القارئ عذراً، فربما يشعر بالضيق والإرهاق نتيجة كثرة الاقتباسات من مواد النظام، لكنها على أي حال حاجة أوجبتها ضرورات البحث العلمي الرصين، ومُتطلبات المهمة التي تصدينا لها بكل مسؤولية وأمانة.

## المحور الأول:

### غموض في مبادئ الحركة وأهدافها

لعل أهم ما ميّز خطاب/ برنامج حركة فتح، على مدى تاريخها (منذ نهاية خمسينيات القرن الماضي حتى المؤتمر الخامس)، هو عنصر الوضوح والبساطة، فجاءت نصوص وثائقها مُعبّرةً بشكلٍ جلي عن تطلعات أعضائها خاصة، وعموم الجماهير الفلسطينية بصفة عامة. وكان للحركة قصب السبق في تجذير مبدأ الاستقلال عن النظم والأحزاب العربية، وتصويب بوصلة النضال الفلسطيني نحو الاحتلال الإسرائيلي، باعتباره التناقض المركزي.

استشراف المسارات المُستقبلية التي يمكن أن تلجها الحركة نتيجة تلك النصوص؛ ذلك أن تحليل النصوص هو تحليل للرؤية والتوجه، وهو في الواقع تحليل للعقل الذي يقف خلفها. وهنا، فإننا إذ نتناول نصوص النظام الداخلي لحركة فتح بالتحليل والنقد، فهذا حقنا كباحثين ومراقبين أمناء؛ ذلك أن القضايا الفتاوية ليست شأنًا داخلياً لأعضاء الحركة ومحاربيها - وإن كنا منهم - ولكنها شأنٌ وطني عام؛ لما لحركة فتح من أهمية مركزية في الحركة الوطنية والنظام السياسي الفلسطيني.

لعل المنهج المناسب لموضوع هذه الدراسة هو منهج "التحليل الغرضي"، أو كما يُطلق عليه أسلوب التحليل "مُحدّد الأهداف"، وتعود هذه التسمية لكون التحليل مُرتبطاً بالهدف أو الغرض الذي من أجله يتم التحليل.

لم يطل النقاش والتحليل هنا مواد النظام الداخلي كلها، وإنما اقتصر على تلك المواد التي تم تعديلها أو استحداثها في النظام الجديد، ولأن مواد النظام ليست معزولة عن بعضها؛ فقد تؤثر على مواد أخرى أو على السياق العام للنظام الداخلي بمجمله، اضطررنا للوقوف عند بعض المواد الأخرى التي لم يطلها التعديل، لكنها تخدم موضوع البحث، مع مناقشة المواد دون التقييد بالضرورة بترتيبها الوارد في النظام، وإنما حسب وحدة الموضوع محل النقاش.

عمد الباحث أحياناً إلى تقديم بعض التوضيحات والخلفيات، حول الموضوعات

يكن يعني سلخ القضية الفلسطينية عن مُحيطها العربي، فقد حافظت (فتح) على فهمها المتجسد في: "ثورة فلسطينية المنطلق، عربية العمق"، الأمر الذي انعكس على الفكر السياسي للحركة الوطنية الفلسطينية برمتها، ذلك أن الأفكار الثورية التي تبنتها (فتح) رفعت سقف التطلعات الفلسطينية، وجرت الحركة الوطنية الفلسطينية نحو رؤيتها، فأصحت (فتح) المُعبرة عن "الكيانية الفلسطينية"، ما دفعها لتصدر قيادة الشعب الفلسطيني على مدى عقود.

لذلك، جاءت مقدمة النظام الأساسي المُقر في المؤتمر الخامس (تونس، آب ١٩٨٩) شارحةً وموضحةً أهمية هذا النظام: "تنبع أهمية هذا النظام من كونه تطبيقاً للمنطلقات النضالية التي تقوم عليها الحركة، وهو تعبير عن نظرتها لطبيعة العلاقات التي تقوم بين الحركة وبين مختلف القوى والتنظيمات. كما أنه الإطار التنظيمي الذي يحدد علاقة الأعضاء بعضهم ببعض بشكل يحفظ خط الحركة ومستقبل الثورة"، فهو أولاً: الإطار التنفيذي للمنطلقات النضالية للحركة، ويتضمن ثانياً: رؤية الحركة لطبيعة العلاقات التي تربطها بمختلف القوى والتنظيمات، وينظّم ثالثاً: العلاقات بين الأعضاء بعضهم ببعض وبين الأطر المختلفة داخل الحركة. بما يعني أن النظام الأساسي هو ميثاق الحركة ودستورها الأساسي، الذي تتحدد بمقتضاه كل رؤى الحركة وتوجهاتها السياسية والنضالية. وقد حُصصَ الباب الأول

جاءت التطورات اللاحقة لتبرهن على صحة منطلقات حركة فتح، كما كان لتلك التطورات نتيجتها الحاسمة في ترسيخ هذا المسار لمجمل الحركة الوطنية الفلسطينية، وفي دفع القيادات الفلسطينية التقليدية دفعاً إلى اتخاذ مواقف أكثر حسماً في مواجهة الاحتلال. إلى جانب ذلك، عمّقت فتح خطها الثوري المعادي للصهيونية والإمبريالية، من منطلق معاداتها للاحتلال الاستيطاني، ووضعت يدها على العُقدة المركزية في الصراع العربي الإسرائيلي. عمدت قيادة (فتح) منذ أن وضعت لبنتها الأساسية - على خلاف ما كان سائداً في الساحتين الفلسطينية والعربية حينذاك - إلى عدم تبني أي فكر أيديولوجي، لكنها وضعت لنفسها "نظرية ثورية"؛ تتضمن مجموعة من المنطلقات، والمتركتزات، والمبادئ، والأهداف، والشعارات، والأساليب. والحاصل، أن المؤسسين الأوائل للحركة طرحوا على أنفسهم خمسة تساؤلات هي: "ماذا نريد؟ وكيف؟ وبمن؟ ومن أين؟ ومتى؟"، وتوصلوا - من خلال الإجابة عن هذه التساؤلات - إلى العناصر الأساسية لـ"نظرية فتح". وقد حددت إحدى الوثائق الصادرة عن الحركة (لماذا أنا فتح - البرنامج الثاني) منطلقاتها الفكرية في: "١- الثورة الشعبية المسلحة طويلة الأمد، هي طريق التحرير. ٢- تحرير فلسطين طريق الوحدة العربية. ٣- الوحدة الوطنية بديل الحزبية. ٤- فلسطين قضية عربية. ٥- الاعتماد على النفس". وهذا لم

في النظام من المادة (١) إلى المادة (٢٧) لمبادئ الحركة وأهدافها وأسلوبها، التي شكّلت الوجدان النضالي، والطاقة الدافعة لمناضلي الحركة ومؤيديها على مدى عقودٍ خَلت. إن مبادئ حركة فتح وأهدافها - التي أصبحت في الواقع مبادئ وأهداف مجمل الحركة الوطنية الفلسطينية - إنما هي تعبير عن حق الشعب الفلسطيني في الحرية وتقرير المصير، وحقه الطبيعي في الاستقلال وبناء كيانه الوطني.

استمدت فتح قوتها وحضورها من القضية التي انبرت لها: إنها قضية مصادرة وطن، واحتلاله بخليط اجتماعي دخيل بديلاً لشعب، وإقامة كينونة مُصطنعة ودخيلة فيه. لذلك، فإن الفكرة الأساسية لوجود (فتح) هي تجسيد الوطنية، ذات البعد القومي، المُضاد للوجود الصهيوني ونتائجه في فلسطين. هذه هي (فتح)، وهذا هو جوهر الرسالة من وراء وجودها ومسيرتها، وهذه بذرتها الأساسية كتشكيل فلسطيني نضالي.

وعلى مدى الفترة الممتدة من توقيع اتفاقية أوسلو إلى عقد المؤتمر العام السادس (٢٠٠٩)، دار جدلٌ واسع في أوساط كادرات فتح حول مبادئ الحركة وأهدافها وأسلوبها، وبرزت ثلاثة اتجاهات حول هذا الموضوع، الأول: الاتجاه الرافض من حيث المبدأ لإجراء التغيير، باعتبار أن هذه المبادئ وضعت قبل احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن أجل تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، وأن أهداف الحركة لم تُنجز بعد، والثاني: مثل الاتجاه

الداعي للتريث وربط التعديل بالموقف الإسرائيلي من عملية السلام، أما الثالث: فقد عكس الاتجاه الداعي للتعديل والتغيير، للانسجام مع المواقف والبرامج السياسية التي صدرت عن حركة فتح بعد ولوجها عملية السلام منذ العام ١٩٩١.

جاء التحول في هذا الصدد في المؤتمر السادس (بيت لحم، آب ٢٠٠٩)، حيث سقط أو أُسقط من نصوص النظام الأساسي الباب الأول بمجمله، بما تضمنه من مبادئ وأهداف وأسلوب. وقد أُستعِض عن ذلك بالعبارات الأولى التي وردت في مقدمة النظام المُقر في المؤتمر السادس، والتي جاء فيها:

"استناداً إلى ما ورد في النظام الأساسي المُقر للحركة في المؤتمر العام الخامس المنعقد في تونس، آب ١٩٨٩، والتزاماً به وبالمبادئ والأهداف والأساليب التي التزم أبناء الحركة بها على أساسها. وتنفيذاً لقرارات المؤتمر العام السادس للحركة، المنعقد في مدينة بيت لحم بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٤، تمت صياغة هذا النظام، ناظماً للعلاقة بين أبنائها وكوادرها وأطرها وقياداتها، ومحدداً لمهامهم وواجباتهم، وأساليب نضالهم لتحقيق أهدافهم. بحيث يجري العمل به في إطار الالتزام بنصوص النظام الأساسي".

ما فعلته مقدمة النظام المعدل هو أنها صممت عن ذكر المبادئ والأهداف والأسلوب، وأحالت من يُريد الوصول إليها إلى النظام الأساسي القديم، فأصبحت مبادئ الحركة وأهدافها وكأنها موجودة

وغير موجودة في الوقت نفسه، فهي موجودة بحكم نص الإحالة للنظام الأساسي القديم، ويمكن استدعاؤها - عند الطلب - في حال المساجلات الحزبية، أو المحاججات الفكرية. في الوقت نفسه، قد يُفسر الأمر على أنها غير موجودة، انسجاماً مع الواقع السياسي الراهن، ولسحب الذرائع من حكومات إسرائيل التي تتلمص من استحقاقات عملية السلام المتعثرة أصلاً؛ ما وضع أبناء الحركة ومؤيديها في حيرة بخصوص هذا الموضوع.

الواضح أن قيادة الحركة استسهلت الأمر، فقررت أن تُخفي مبادئها وأهدافها عن الأنظار، واكتفت بوضع عبارة مفتاحية (كلمة مرور Pass Word) لكل من يرغب في الوصول إليها، هذا في حال توافرت نُسخ من النظام الأساسي القديم، ما جعل الباب مُوارباً أمام رؤيتين مُنضاربتين: تُظهر الأولى تمسك الحركة بإرثها الفكري النضالي، فيما تعكس الثانية رغبة قيادة الحركة في هجر مواقفها السابقة ولو على استحياء. وهذا ما تم اعتماده أيضاً في مُخرجات المؤتمر السابع (رام الله، ٢٠١٦)، بما يعني استمرار حالة الالتباس والغموض "غير البناء" فيما يخص مبادئ الحركة وأهدافها. والواقع، أن الرؤيتين تُعبّران عن حالة من العجز والاضمحلال الفكري؛ فلا يصح أن حركة رائدة بحجم حركة فتح لا تتبنى أو تُعلن في نظامها الأساسي مجموعة المبادئ التي تنطلق منها في رؤيتها، والأهداف التي تصبو لتحقيقها. أما إذا كان المقصود من هذا

الغموض هو تثبيت تلك المبادئ، وتبني الأهداف القديمة نفسها، فهذا يُمثل إشكالية أخرى لا بد من التعرض إليها بشيء من التفصيل.

فمثلاً جاء في الباب الأول (في النظام الأساسي - المؤتمر الخامس ١٩٨٩) المبادئ الأساسية للحركة المادة (٦): "المشاريع والاتفاقات والقرارات التي صدرت عن هيئة الأمم المتحدة أو مجموعة من الدول أو أي دولة منفردة بشأن قضية فلسطين والتي تستهدف حق الشعب الفلسطيني في وطنه باطلة ومرفوضة"، فهل هذا يتناسب مع ما نحن فيه منذ العام ١٩٩٤، ألم تقبل منظمة التحرير وحركة فتح قرارات الأمم المتحدة (١٨١، ٢٤٢، ٣٣٨) التي تُهدر جانباً من الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني؟ وجاء في الأهداف المادة (١٢): "تحرير فلسطين تحريراً كاملاً وتصفية الكيان الصهيوني اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وثقافياً"، ألا يتعارض هذا الهدف مع وثيقة إعلان الاستقلال (١٩٨٨)، وإعلان المبادئ (١٩٩٣)، ومع القرارات والاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية ودعمتها الحركة؟ وجاء في الأهداف أيضاً المادة (١٣): "إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة على كامل التراب الفلسطيني..."، بينما أظهرت الأحداث المتلاحقة، بعد العام ١٩٩١، أن الهدف القائل بإقامة دولة فلسطينية على كامل التراب الفلسطيني قد طوي، وتبنت الحركة فكرة/ مبدأ حل الدولتين، ورؤية الرئيس الأميركي الأسبق بوش الابن ذات العلاقة. أما في الأسلوب، فقد

نصت المادة (١٧): "الثورة الشعبية المسلحة هي الطريق الحتمي الوحيد لتحرير فلسطين"، والمادة (١٩): "الكفاح المسلح إستراتيجية وليس تكتيكاً..."، فواضح أن الخطاب/ البرنامج السياسي لحركة فتح قد تبنى وسائل متعددة للمقاومة، ولم تُعد "الثورة الشعبية المسلحة" هي الطريق "الحتمي الوحيد"، ولم يُعد الكفاح المسلح "إستراتيجية"، بل أصبح "تكتيكاً". والواضح إذن، أن النظام الداخلي قد أظهر حركة فتح على أنها غير مُتسقة، ومتناقضة مع نفسها، من حيث الرؤية السياسية، وتحديد طبيعة الصراع، ووسائل النضال، بينما جاء البرنامج السياسي المُقر في المؤتمرات السادس والسابع أكثر واقعيةً وانسجاماً مع السلوك السياسي للحركة.

الحديث عن شيء مشترك بين النظم كلها. إن أهم ما ميّز حركة فتح، خلال العقود المنصرمة، هو تحديدها مجموعة من الأهداف الوطنية والقومية والإنسانية، التي جعلتها بحق حركة رائدة، تُضاهي أعتى حركات التحرر العالمية. ويبدو أن الغموض الذي لازم رؤية فتح قبيل انطلاقتها المسلحة، لحماية نفسها من بطش الأنظمة العربية، هو الغموض نفسه الذي دفع الحركة للتحايل على الواقع، خشية خسارتها لمنجزاتها السياسية، في ظل واقع دولي أصبح شغوفاً لحد الهوس بمحاربة الإرهاب ومعاداة السامية. ربما تكون حكمة شيوخ (فتح) قد أسعفت الحركة في مؤتمريها السادس والسابع، حينما أشارت في مقدمة النظام الداخلي - ولو بشكل خجول - لمبادئ الحركة وأهدافها المُقرّة في المؤتمر الخامس، وأنقذتها، بالتالي، من فخ شطب المواد التي تتعارض مع مزاج التسوية السلمية السائد، كما حصل مع مواد الميثاق الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية (في الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني، غزة، ١٩٩٦)، لكنها بلا شك قد حرمت حركة فتح وأعضاءها ميزة وضوح الرؤية والهدف الإستراتيجي.

أما إذا كانت قيادة الحركة قد أحالت القضايا والأفكار، المتعلقة برويتها لطبيعة الصراع مع

الحاصل، خلو النظام الداخلي الذي أقر بعد المؤتمر السادس، وكذا المُقترح للتعديل بعد المؤتمر السابع، من أي مبادئ أو أهداف، وربما لم ينتبه الكثيرون إلى أنه بعد المؤتمر السادس تحول "النظام الأساسي" إلى "النظام الداخلي"، بما يعني أن الوثيقة الرئيسة للحركة تختص فقط بتنظيم العلاقات بين الأعضاء والأطر المختلفة داخل الحركة، أي باعتبارها "لائحة داخلية" ناظمة ومُحددة لأطر الحركة وآليات تشكيلها وعملها، وهذا ما أكدته مقدمة النظام الداخلي: "تمت صياغة هذا النظام، ناظماً للعلاقة بين أبنائها وكوادرها وأطرها وقياداتها، ومحدداً لمهامهم وواجباتهم". وبناء عليه، فأينما ورد مصطلح "النظام الأساسي"

الحركة. وإذا كان بعض النقد الموجه لقيادة (فتح) حول مصير تلك المواد، فإن كثيراً من النقد موجه أيضاً لحالة الالتباس والغموض، الناتج عن غياب مصفوفة من الأهداف والمبادئ الحاكمة للعمل الفتحاوي، بصرف النظر عن ماهية تلك المبادئ والأهداف، سواء أكانت ثورية أم محافظة، تقدمية أم سلفية، فالأمر متروك لأعضاء (فتح) ومحازبيها في تحديد هوية حركتهم، لكن ما يهم مجال بحثنا ونحن نطالع مواد النظام الداخلي هو خلوها من الأهداف! إلا إذا كانت قيادة الحركة قد عمدت لاستخدام مسألة تعديل مواد النظام الأساسي لحركة فتح كورقة تفاوضية مع إسرائيل، فهذا أمر آخر.

## المحور الثاني:

**حول العضوية في حركة فتح: مفهومها،**

**وشروطها، وحقوقها، وواجباتها**

تُعد مسألة العضوية واحدة من أكثر القضايا التنظيمية إشكاليةً في حركة فتح، وهذا ناتج أساساً عن اتساع القاعدة الجماهيرية للحركة، مع غياب المهمات والأدوار الخاصة بكل عضو أو إطار تنظيمي. وهنا يمكن إلقاء الضوء على بعض تلك الإشكاليات في موضوع العضوية:

## أولاً: غموض مفهوم العضوية

لعل واحدة من الأسئلة الدارجة على ألسنة الفتحاويين: ماذا تعني العضوية في حركة فتح؟ هذا السؤال على بساطته يعكس حالة من

المحتل، إلى وثيقة البرنامج السياسي - التي عادةً ما تُعالج رؤيةً مرحليّةً وتضع تكتيكاتها وفقاً للظروف السياسية الراهنة- فإنها بذلك تكون قد نَحَّت رؤيتها الاستراتيجية، التي ينبغي أن تتسم بالاستدامة، حينما حيدت النظام الداخلي، وجردته من المحور الفكري، فأفقدته روحه، وأصبح منزوع الدسم.

قد يتساءل البعض: عن مدى واقعية تلك المبادئ والأهداف بعد الانخراط في عملية التسوية السلمية؟ وللإجابة عن هذا التساؤل ينبغي أن نُذكر، ابتداءً، بأن تلك المبادئ والأهداف هي بمثابة (العقد الاجتماعي Social Contract)، الذي ربط ويربط أعضاء الحركة بحركتهم؛ عقد ممهور بالدم وأنات الجرحى والأسرى، وأحلام اللاجئين بالعودة. ولسنا هنا بصدد إصدار الأحكام على مدى صلاحية تلك الأفكار "الثورية" من عدمها، بقدر ما نسعى إلى لفت الانتباه إلى:

أولاً: حالة الغموض "غير البناء" في النظام الداخلي للحركة من حيث المبادئ والأهداف.

ثانياً: حالة الالتباس والتناقض بين النصوص من ناحية والمواقف والخطاب الفتحاوي من ناحية أخرى، لدرجة أن النظام لم يتضمن كلمة واحدة عن رؤية (فتح) لمشروع السلام، الذي ولجته منذ قرابة ربع قرن.

وهذا ما يعكس، بوضوح، غياب حالة الاتساق والمواءمة بين الرؤية النظرية والتطبيق العملي، ويُظهر حالة التخبط وعدم الانسجام في خطاب

الشعب معروفين لأبناء الحركة، وحتى للجمهور العادي؟ هل هناك معنى أو هدف للإبقاء على هذا المفهوم؟ ثم استخدام السرية يكون مع مَنْ، مع أعضاء الحركة، أم مع المجتمع الفلسطيني، أم مع القوى المعادية للحركة؟

ربما كان مفهوم السرية فعالاً وضرورياً في مراحل سابقة، حينما كان حجم العضوية قليلاً مقارنةً بما هو عليه الآن، فقد كان العضو مُتفرغاً تفرغاً تاماً في الحركة، وكان العمل النضالي في حركة فتح يتطلب خصوصية أمنية، بعيداً عن أنظار العدو، وحتى الأجهزة الأمنية في الدول الصديقة والشقيقة، ونظراً لحساسية المهام التي كانت توكل للأعضاء في مرحلة العمل الثوري، كان مبدأ "المعرفة على قدر الحاجة" ضرورة ملحة، وله مبرر حقيقي. وحتى في مرحلة المد الثوري والنضالي لم تكن كل العضويات سرية، وهذا ما يؤكد البند (ح) من المادة (١٢) الخاصة بواجبات العضوية، التي جاء فيها: "العمل المتواصل من أجل إقامة علاقات وثيقة مع الجماهير ومن أجل كسب ثقتها واحترامها، وأن يعمل بجد ونشاط لنشر مبادئ الحركة ولتوثيق علاقاتها مع الجماهير واستقطاب الكفاءات القيادية من بين أفراد الشعب وأن يوسع قاعدة أنصار الثورة"، فكيف يُمكن لعضو الحركة أن يؤدي هذه الواجبات طالما أن العضوية سرية؟! وعلى سبيل المثال جاءت انتفاضة الحجارة (١٩٨٧)، التي وسعت رقعة التماس مع الاحتلال، عبر

الغموض في مفهوم العضوية، على الأقل لدى قواعد الحركة وأبنائها. فقد ورد ضمن المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها النظام: "حركة فتح حركة وطنية ثورية، ولعضويتها صفة السرية، ما لم يتقرر غير ذلك"، بما يعني أن الأصل أن تكون العضوية في حركة فتح سرية. إن هذا المفهوم الوارد في النظام قد توارد استخدامه في النصوص القديمة للنظام الأساسي، والتي لم يطرأ عليها أي تغيير في المؤتمر السادس سوى إضافة عبارة "ما لم يتقرر غير ذلك"، ولم يبين النظام متى ومن صاحب الحق في أن يُقرر غير ذلك؟ ولحينها فإن العضوية تظل في حركة فتح سرية. وللتأكيد على مبدأ السرية أُضيفت في المؤتمر السادس مادة جديدة، والتي استمرت أيضاً بعد المؤتمر السابع، وهي المادة (٥) التي نصت على: "مبدأ السرية هو مبدأ كرسه نظام الحركة وقسمها، ويجري العمل بموجبها، ولا يمكن تجاوزه إلا بحدود الضرورة التي تقرها الأطر المركزية"، وهي مادة لم تكن موجودة أصلاً في المؤتمر الخامس، حينما كان الوضع يتطلب الكثير من السرية، وليس مفهوماً سبب هذا التشدد في السرية مع أن واقع الحركة يشي بعكس ذلك. ومفهوم السرية يعني: عدم معرفة الأطر والأعضاء، بحيث إن الإطار الواحد هو الذي يعرف أعضاء إطاره فقط. وهنا لنا أن نتساءل: هل مازالت العضوية في حركة فتح سرية فعلاً، أليست قيادات الحركة من اللجنة المركزية وحتى أمناء سر

المواجهة الشعبية الشاملة، فتوسعت معها عضوية الحركة ودخلها آلاف الأعضاء الجدد، الذين انتشروا في المعتقلات وساحات المواجهة مع العدو، وكانوا أعضاء غير سريين. واضح، إذن، أن هناك بعض المهام التنظيمية التي تتسم بالخصوصية، وبالتالي تصبح المهمة المحددة ذات طابع سري، ومن ثم لا يصح تعميم مفهوم "السرية". وفي رأيي لم يُعد هناك معنى حقيقي لمفهوم السرية، إلا إذا كانت الحركة تدخر بعضاً من قواها لمعركة مستقبلية مُحتملة مع الاحتلال! وهذا مجال بحث آخر لا يدخل ضمن اهتمامات هذه الدراسة.

الخشية هنا أن يُوظف مفهوم "السرية" في غير محله؛ بحيث يُستخدم لتكريس النزعة المركزية أو الفردية في العمل التنظيمي، ولدواعي السرية يتم حجب بعض المعلومات عن الأعضاء؛ ذلك أن الحفاظ على مبدأ السرية والتشديد عليه أمرٌ لافتٌ للانتباه، في زمن لم يُعد فيه الاحتفاظ بالأسرار ممكناً في حركة جماهيرية مترامية الأطراف، كحركة فتح. إن عصر العولة والتكنولوجيا والفضاءات المفتوحة، وتقنيات الاتصال فائقة السرعة... تجعل من التواصل، وتدفق وتبادل المعلومات أمراً غاية في السهولة واليسر. والواقع، أن حركة فتح - وغيرها من التنظيمات - أصبحت تعيش في غرف من زجاج، بمعنى أن كل ما يدور داخلها مرئي ومُشاهد من الجميع، حتى في أدق التفاصيل. لا يستخدم التشدد في مبدأ السرية إلا

في الأحزاب المحظورة، ولا يصلح إلا في التنظيمات العقائدية المُغلقة، وذات الهيكلية التنظيمية الهرمكية (التراتبية)، التي يتمتع أعضاؤها بتربية حزبية صارمة، تنضوي تحتها أجنحة أمنية وعسكرية، وهي في الغالب تنظيمات مُتطرفة، ولها أهداف وأجندات غير مُعلنة ومخفية عن المجتمع والمحيط الذي تعيش فيه، باختصار مبدأ السرية مُلائم للتنظيمات الشمولية بصفة عامة. أما في حالة حركة فتح، التي خرجت للعمل العلني منذ العام ١٩٩٤، ويفترض أنها تقود الدولة والمجتمع الفلسطيني، فمطلوبٌ منها مزيد من الوضوح والشفافية، وأن تعمل على ترويج أفكارها وبرامجها، سواء لأعضائها أو للمجتمع ومنظماته، كي تستطيع أن تُجند الرأي العام لصالحها، طالما أنه ليس لديها ما تخجل منه أو تخشاه.

خلاصة القول، أن تنظيم فتح ينبغي أن يعمل وفق ضرورتين: الأولى: ضرورة العمل والإنجاز، والثانية: ضرورة السرية والضبط، والمقصود بالسرية هنا هو عدم التثرتة، وإفشاء الجلسات والاجتماعات التنظيمية، وتقديم معلومات مجانية للجمهور أو لأي جهة أخرى، طالما لم يتقرر تعميمها. وكان الأفضل أن يتم تعديل المادة لتصبح: "حركة فتح حركة وطنية ثورية ولعضويتها صفة السرية وشبه السرية، والعلنية وشبه العلنية، حسب الظروف التي تقرها قيادة الحركة"، وأن تشكيل البناء التنظيمي يُترك لظروف كل إقليم أو ساحة من الساحات، كي



تحافظ على كوارها وأعضائها، وبذلك يصبح لمفهوم السرية معنى ومضمون عملي.

## ثانياً: أنواع العضوية في حركة فتح

قسّمت المادة (٨) من النظام العضوية في حركة فتح إلى نوعين: النوع الأول: **عضو عامل**، وهو إما "العضو الذي اجتاز فترة التجربة المحددة للعضو النصير"، أو "أعضاء الحركة العسكريون المثبتة عضويتهم في السجلات النضالية للحركة"، أو "أعضاء منظمات الأشبال والزهرات، والشبيبة بمجرد بلوغهم الـ ١٨ عاماً". أما النوع الثاني فهو: **عضو نصير**، وهو "العضو المرشح للانضمام إلى صفوف الحركة، وتخضع عملية ترشيحه للشروط الآتية: ١- أن تنطبق عليه شروط العضوية المنصوص عليها. ٢- أن تتم تزكيته من عضوين مضى على عضويتها العاملة في الحركة مدة لا تقل عن عام. ٣- أن يجتاز فترة تجربة وإعداد لا تقل عن ستة أشهر يستوعب خلالها المنطلقات النظرية للحركة ويؤدي بحماس ما يعهد إليه من مهام وواجبات نضالية". وهذا نظرياً يبدو ترتيباً معقولاً ومنطقياً، وهو ما كان معمولاً به طوال الفترات السابقة، لكن منذ تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية وعودة قيادة الحركة إلى أرض الوطن، لم تُعد هناك مراحل للانتقال في العضوية (من العضو النصير إلى العامل)، ولم يُعد مسمى عضو نصير موجوداً في الواقع، حينما أصبحت أبواب الحركة مُسرعة أمام الجميع.

ولما كانت عضوية حركة فتح مطمعاً من غالبية الشباب حديثي السن (وهذا مكسب لحركة فتح)، والحركة في المقابل لم تُعد قادرة أو راغبة في التدرج في العضوية، نتيجة اتساع قاعدتها الجماهيرية، وافتقارها للآليات اللازمة لإعداد الأعضاء المناصرين، فلا نرى معنى أو مبرراً للاستمرار في تصنيف العضوية على الشكل الوارد في النظام الداخلي المقترح بعد المؤتمر السابع. والحاصل، أنه بالقدر الذي استفادت به حركة فتح من غياب عملية التمرح في العضوية، بالقدر الذي جلب لها الكثير من المتاعب. وهو ما سنناقشه في القسم الأخير من هذه الدراسة.

## ثالثاً: شروط العضوية وحقوقها وواجباتها

عند مراجعة المواد المتعلقة بالعضوية في النظم السابقة، نلاحظ أن الشروط والحقوق والواجبات المنصوص عليها في التعديلات المقترحة في المؤتمر السابع، قد تطابقت مع مثيلاتها في النظام القديم (المؤتمر السادس)، وهي استنساخ للمواد ذاتها في النظامين السابقين (المؤتمر الخامس والرابع) مع فوارق طفيفة جداً (كعنصر السن مثلاً: كانت العضوية تبدأ من سن ١٧ سنة وأصبحت بعد المؤتمر السادس ١٨ سنة).

## ١) شروط العضوية

الجديد في المسودة المقترحة للتعديل، في المؤتمر السابع، في مسألة شروط العضوية إضافة شرطين جديدين وفقاً للمادة (٩)، الأول

مثلاً)، وأن يكون لذلك الإطار نصيب ما من تلك الاشتراكات، يقوم من خلالها بتمويل أنشطته وفعالياته التنظيمية والاجتماعية، وبالتالي يشعر العضو بالعائد المباشر من دفع تلك الاشتراكات، ويُصبح حريصاً على الالتزام بتسديدها دورياً.

## ٢ حقوق العضوية

أما الجانب المتعلق بحقوق العضوية (المادة ١١)، فلم يطرأ عليها أي تعديل في المسودة المقترحة لتعديل النظام. لكن تجدر الإشارة هنا إلى البند (ي) من المادة المذكورة، الذي ينص على: "الاحتفاظ بالمرتبة التنظيمية التي يحصل عليها بالانتخاب ويمارسها (المنطقة، الإقليم، المجلس الثوري، اللجنة المركزية) أو التعيين من التعبئة والتنظيم في الأقاليم التي لا تجري فيها انتخابات. ما لم يصدر بحقه قرار تخفيض المرتبة التنظيمية بموجب قرار أصولي"، وهي مادة قديمة جديدة، لكنها لم تُعالج الموضوع كما يجب. فالعضو الذي يحصل على مرتبة تنظيمية يتمتع بحقوقها طالما هو على رأس عمله في الموقع التنظيمي، ولكن عندما يترك الموقع يفقد الكثير من الحقوق التنظيمية والأدبية، وغالباً ما يشعر بالتهميش داخل الحركة؛ فمثلاً عضو لجنة الإقليم الذي يُمارس مهمته في لجنة الإقليم يصبح عضواً في المؤتمر الحركي العام، في حال عُقد المؤتمر وهو على رأس عمله، أما عضو لجنة الإقليم السابق فلا يحق له المشاركة في المؤتمر العام بصفته عضو لجنة إقليم، إلا إذا حمل

في البند (٧): "أن يلتزم بالتسجيل في سجل الناخبين الوطني وفي النقابة المؤهل الانتماء لها"، وهذا الشرط يعكس حرص الحركة على خوض المنافسة الانتخابية الوطنية بشكل أكثر جدية عما سبق، ذلك أنه في الكثير من المناسبات الانتخابية، سواء العامة أو النقابية، عانت قيادة الحركة من الإهمال واللامبالاة لدى بعض أعضائها، الأمر الذي تسبب بخسارتها عدة مواقع انتخابية. أما الشرط الثاني في البند (٨): "أن يلتزم بتسديد اشتراكات الحركة بانتظام"، وهو أيضاً شرطاً مهماً لسببين: فهو من ناحية يعزز قيمة العضوية التنظيمية، وقيم التكافل الاجتماعي بين أبناء الحركة هذا أولاً، وثانياً: يساعد الحركة في زيادة مداخيلها وتدبير شؤونها المالية، في محاولة للاعتماد على الذات بعيداً عن موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي ضمان جزء من الاستقلالية في القرار. لكن الملاحظة الواجب الإشارة إليها في هذا الصدد، ضرورة اتباع الآلية المناسبة في جمع تلك الاشتراكات. فقد جرت العادة، خلال السنوات السبع الماضية، أن تجمع الاشتراكات عبر اقتطاع نسبة من رواتب الموظفين الحكوميين التابعين للسلطة الوطنية الفلسطينية، وبشكل تلقائي عبر البنوك، ما بدا للكثيرين وكأنها ضريبة تُخصم من الراتب ليس إلا، وبذلك فقدت العملية مضمونها القيمي؛ والأصل في الموضوع أن يلتزم العضو بدفع الاشتراك الحركي عبر إطاره التنظيمي الذي ينتمي له (المنطقة أو الشعبة

## المحور الثالث:

### الديمقراطية داخل حركة فتح

يعتبر نقاش مسألة الديمقراطية داخل الحزب أو التنظيم، أي تنظيم، مسألة شائكة؛ ذلك أن الحياة التنظيمية تكون داخل مجتمع مغلق، قد لا يُسمح بالاطلاع على خصوصياته، أو قد يعطي قاداته صورة وردية عن التفاعلات بداخله، وبالتالي قد يُصبح الحكم على مدى ديمقراطية التنظيم خاطئاً، خاصة مع غياب المعايير العملية القابلة للقياس في هذا المضمار. وهنا، يمكن اجترار عدة معايير إجرائية للاعتماد عليها كأسس للحكم على مدى ديمقراطية التنظيم؛ باعتبار أن للديمقراطية الحقيقية أُسساً مادية، ترتكز إلى عدة أركان، هي:

- **الركن الأول:** الحرية، حرية الإنسان من كل عوامل امتهان إنسانيته، وحرية في السلوك والتعبير ضمن ضوابط النظام والقانون.
- **الركن الثاني:** المساواة، بمعنى المساواة الإنسانية والسياسية، وتكافؤ الفرص التي يوفرها القانون والنظام.
- **الركن الثالث:** توسيع دائرة المشاركة في اتخاذ القرار، ذلك أن المشاركة العامة هي استحقاق بمجرد توافر شروط الأهلية القانونية (العضوية).
- **الركن الرابع:** توافر الظروف الموضوعية المحيطة، التي تؤثر على كيفية الانتهاج أو التطبيق الديمقراطي في العمل التنظيمي.

صفة أخرى تؤهله لدخول المؤتمر. وهذه القضية سببت وتسبب إشكاليات كثيرة، واجهتها قيادة الحركة عشية انعقاد المؤتمر العام السابع، وبالتالي تضع العضو أمام خيارين: فإما أن يُحرم من المشاركة في المؤتمر، وإما أن يظل متشبثاً بالموقع التنظيمي الذي يؤهله لعضوية المؤتمر. وفي الحالتين هناك خلل في موضوع الحقوق، ويفترض - وفق التعريف القانوني والفلسفي للحقوق- أنها مُستدامة طالما لم تُنزع بشكل أصولي.

الخلاصة، أن مسألة حقوق العضوية في حركة فتح يشوبها قصور كبير من جانب قيادة الحركة تجاه كادراتها. ونعتقد أنه قد آن الأوان لأن تعتمد الحركة على قاعدة بيانات وطنية، تضم أعضاء الحركة كافة المسجلين لديها، وتثبت المراتب التنظيمية في السجل النضالي للعضو ابتداءً من تاريخ قبوله عضواً عاملاً في الحركة، ويتم تحديثه بشكل دوري على فترات. وهذا السجل التنظيمي يسمح بالترقيع عبر السلم التنظيمي، وفق آليات يُحددها مكتب التعبئة والتنظيم، وحسب المرتبة التنظيمية يتم تسكين الأعضاء في الأطر والمؤتمرات المناسبة لمراتبهم التنظيمية، وبالتالي يُحفظ للعضو حقه أينما تنقل أو رحل. وهذا حق للعضو الفاعل، طالما هو مؤهل لذلك، وطالما الحركة قادرة عليه، فكما أن العضو مطالبٌ بتأدية واجباته، فله أن يأخذ حقوقه المادية والأدبية والتنظيمية، وفي حدها الأدنى أن تُحفظ له مرتبته التنظيمية ويمارسها.

وفقاً لهذه الأركان يجب عدم الوقوع في إحدى نزعتين خاطئتين في الحياة التنظيمية، الأولى: نزعة الديمقراطية المطلقة، أو التطبيق الديمقراطي دون توافر الأهلية على مستوى العضو أو الإطار التنظيمي، وهي نزعة الديمقراطية المنفلتة من عقابها، نزعة الوصول إلى التطبيق الديمقراطي دون الإعداد الجيد له، والتي يمكن أن تُوصل إلى نتائج معاكسة تماماً لأهداف الديمقراطية. الثانية: هي نزعة إلغاء أو تقويض الديمقراطية وتعطيلها، إنها نزعة إلغاء القاعدة التنظيمية، وإلغاء الحركة وإلغاء النظام. وفي هذا القسم من الدراسة سنلقي الضوء على بعض الجوانب في حركة فتح، المتعلقة بمسألة الديمقراطية وفقاً للنظام، لنرى من هاتين النزعتين تؤثر على حركة فتح، مسترشدين بالأسس المذكورة آنفاً؛ باعتبارها معايير قابلة للقياس.

### أولاً: مفهوم الديمقراطية داخل حركة فتح

لا شك في أن النظام الداخلي للحركة قد أكد - على الصعيد النظري - في كثير من مواده، مبدأ الديمقراطية والمفاهيم والقيم المرتبطة بها، وهذا يمكن توضيحه عبر منهج تحليل المضمون للنظام الداخلي. ففي باب "المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها النظام"، جاء البند (أ) ليؤكد أهمية الديمقراطية: "إن الديمقراطية هي الأساس عند البحث والنقاش واتخاذ القرارات في المستويات التنظيمية كافة". وبين البند (ب) المنهج المتبع في ممارسة

الديمقراطية: "إن المركزية الديمقراطية هي الأساس في ممارسة المسؤوليات"، ثم جاءت المادة (٣) البند (أ) لتقديم تعريف وتفسير لمفهوم المركزية الديمقراطية، فهي: "تعني مركزية التخطيط والقيادة والمراقبة، ولامركزية التنفيذ. وحرية المناقشة وحق المشاركة في اتخاذ التوصيات والقرارات وذلك ضمن الأطر التنظيمية"، أما البند (ب) من المادة نفسها، فقد حدد الآليات التي تتحقق من خلالها المركزية الديمقراطية: "١- انتخاب الهيئات القيادية من خلال مؤتمراتها. ٢- ممارسة القيادة الجماعية. ٣- تقيد الأقلية برأي الأكثرية. ٤- تقيد المراتب الأدنى بقرارات المراتب الأعلى. ٥- حرية المناقشة وحق المشاركة في اتخاذ القرار ضمن الأطر التنظيمية. ٦- تقديم تقارير من القيادات عن سير أعمالها للهيئات التي انتخبها في كل دورة انعقاد. ٧- رفع التقارير الدورية عن النشاطات كافة التي تقوم بها الأطر الأدنى إلى الأطر الأعلى". وبالعودة ثانيةً للمفاهيم الأساسية التي يقوم عليها النظام، فإن البند (ج) قد عَظَّم السلوك النقدي: "وأن النقد والنقد الذاتي هما الأساس في التنقية والتصحيح"، أما البند (د) فقد جاء لتعزيز قرار/ رأي الأكثرية: "وإن خضوع الأقلية لرأي الأكثرية وخضوع المراتب الأدنى للمراتب الأعلى...".

أما في باب الحقوق والحرية، فقد ورد في "المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها النظام" البند (هـ)، الذي يؤكد أهمية الحرية والتسامح:

"تؤمن الحركة بقدسية العضوية وحرية الإنسان وترفض مبدأ الانتقام ولا تقره". وجاء البند (٤) من المادة (٦) ليعزز قيم العدل والمساواة: "تحقيق المساواة بين الأعضاء بالتزامهم جميعاً بنظام الحركة الداخلي ولوائحها وأنظمتها وقراراتها، وبجعل الكفاءة والإخلاص والفعالية والوعي والتضحية معيار الحكم على الأعضاء ومقاييس التدرج في السلم التنظيمي." أما المادة (١١) المعنونة بـ"حقوق العضوية"، فقد تضمنت رزمة من الحقوق التي تخص مناحي الحياة التنظيمية كافة، وهي حقوق لم يدخل عليها أي تعديل طوال ثلاثة مؤتمرات، وقد استمرت كما هي بعد المؤتمر السابع.

الملاحظ - على الصعيد النظري أيضاً - أن النظام الأساسي المقر في المؤتمر الخامس، كان يضم المزيد من النصوص المتعلقة بالديمقراطية والحقوق والحرريات، وتم حذفها ابتداءً من المؤتمر السادس، وهي الفقرات التي جاءت بعد مقدمة النظام تحت عنوان "ويقوم هذا النظام على الأسس التالية"، فقد جاء البند (٢) ليؤكد مرة أخرى مبدأ المركزية الديمقراطية: "إن القيادات المنبثقة عن القاعدة تمارس صلاحياتها على أساس مبدأ المركزية الديمقراطية"، ويؤكد أهمية محاسبة القيادات من قواعدها: "وتكون القيادات مسؤولة مسؤولية تامة أمام مؤتمراتها". أما البند (٣) فقد كان مُتميزاً في إطلاق حرية الرأي: "إن الحركة تشجع إلى آخر مدى حرية الرأي والانتقاد على

أن يكون ذلك دائماً ضمن الأطر التنظيمية في الحركة ومن خلال مبادئها. وأن هذه الحرية حق مقدس لجميع الأعضاء ولا يحق لأي سلطة أن تجردهم منه ولا يكون أي رأي أو انتقاد داخل صفوف الحركة ضمن المبادئ والأصول سبباً في اتهام العضو ومحاسبته فيما بعد ذلك، إن الرأي الحر هو الضمان الوحيد لمنع القيادات من الوقوع في الأخطاء والانحرافات والوسيلة الفعالة في إسماع صوت الجماهير من خلال القواعد لقيادات الحركة"، ويتأمل هذه الفقرة، سنكتشف مدى الوعي بقيمة الحرية في إبداء الرأي باعتباره نبض الجماهير، كما أنها تُعطي الحصانة والحماية لكل صاحب رأي من تعسف أي سلطة ضده أو اتهامه. وكان البند (٤) مُكملاً للسابق من حيث حرية الرأي والانتقاد: "إن الحركة تؤمن بضرورة النقد الذاتي من جميع أعضائها بشكل عام، ومن المسؤولين بشكل خاص، وذلك في سبيل تحقيق الغاية من حرية الانتقاد وحرية الرأي المتمثلة في وضع حد لاستمرار الأخطاء، وإظهار مدى الاستعداد للاستفادة من النقد والنقد الذاتي بشكل دائماً نقاط انطلاق جديدة تساهم في تطوير تجربة الحركة وإنارة طريقها". أما البند (٥) فقد عزز قيمة المساواة بين الأعضاء في الحقوق والواجبات، وشجع التنافسية: "... لذلك فإن الحركة تنظر إلى جميع أعضائها نظرة المساواة الكاملة في جميع حقوقهم وواجباتهم الأساسية وتترك المجال مفتوحاً أمام العناصر

الواعية والمخلصة والنشيطة لكي تتقدم الصفوف وتحتل مراكز القيادة والتوجيه". واضح، إذن، أن النظام القديم كان سابقاً لزمانه، وأكثر حرصاً على إطلاق حرية الرأي والانتقاد، وأكثر تعزيزاً لمبدأ الشفافية من النظامين الجديدين (السادس والسابع).

### ثانياً: المؤتمرات الحركية (التنظيمية)

المؤتمرات التنظيمية هي واحدة من المعايير التي يمكن أن تُقاس من خلالها مدى ديمقراطية أي حزب أو تنظيم. ووفقاً للنظام الداخلي لحركة فتح، فإن المؤتمرات الحركية (التنظيمية) مسألة مهمة للغاية، فقد اعتبرت المادة (٣) البند (ب) أن: "انتخاب الهيئات القيادية من خلال مؤتمراتها" واحد من أهم الأساليب لتحقيق المركزية الديمقراطية. أما المادة (٦) المعنونة بـ "تتحقق الأسس والقواعد التنظيمية بالأساليب التالية"، فقد جاء في البند (١) منها: "اعتبار المؤتمرات الحركية (المؤتمر العام، مؤتمر الإقليم، مؤتمرات المنطقة) أعلى سلطة قيادية في حال انعقادها كل حسب اختصاصه وصلاحياته.. واعتبار أن هذه المؤتمرات وحدها هي صاحبة الحق في انتخاب اللجان القيادية والتخطيط لها وفي مراقبتها ومحاسبتها"، ونص البند (٣) من المادة نفسها على أن: "قرارات المؤتمرات ملزمة للقيادات ولأبناء الحركة كافة...". وسنكتفي في هذا القسم من الدراسة بمناقشة

ما يتعلق بالمؤتمر العام، على أن نتطرق لباقي المؤتمرات في القسم الأخير.

يأتي المؤتمر الحركي العام على رأس المؤتمرات الحركية كلها من حيث الأهمية؛ فهو يُعتبر "أعلى سلطة في الحركة في حالة انعقاده" وفقاً للمادة (١٦)، "وينعقد في دورة عادية مرة كل خمس سنوات" المادة (١٧)، وحسب المادة (١٦) فإنه يمارس الصلاحيات الآتية:

- أ. مناقشة تقارير اللجنة المركزية وقراراتها وأعمالها ومحاسبتها ومناقشة أعمال الأجهزة والمؤسسات الحركية.
- ب. إقرار النظام الداخلي وإجراء أي تعديل عليه بأغلبية ثلثي الحاضرين.
- ج. إقرار الأنظمة واللوائح الحركية والبرامج السياسية وغيرها.
- د. حجب الثقة عن كل أو بعض أعضاء اللجنة المركزية ويكون ذلك بأغلبية ثلثي الحاضرين.
- هـ. انتخاب العدد المطلوب للجنة المركزية للحركة وبالاقتراع السري.
- و. انتخاب العدد المطلوب للمجلس الثوري بالاقتراع السري".

وهنا ثمة ملاحظتان حول صلاحيات المؤتمر العام، هما:

- **الملاحظة الأولى:** وهي من حيث الشكل، فهذه الصلاحيات المنصوص عليها في المادة (١٦)، قد خلت من صلاحية المؤتمر العام في انتخاب رئيس الحركة

أو القائد العام للحركة، مع أن المؤتمرات السابقة (الخامس والسادس والسابع) قد مارست هذا الحق. وهذا ما أكدته المادة (٣٨): "تتشكل اللجنة المركزية للحركة من ثلاثة وعشرين عضواً على النحو الآتي: ١- رئيس الحركة المنتخب مباشرة من المؤتمر...". ومع هذا فلم تنتبه الصيغة المعدلة بعد المؤتمر السابع لهذا الخلل.

- **الملاحظة الثانية:** وهي من حيث المضمون، حيث يتضح أن النظام قد أناط بالمؤتمر العام صلاحيات واسعة، على الصعيد النظري، لكن إلى أي مدى يُتاح للمؤتمرين ممارسة تلك الصلاحيات؟ ولعل واحدة من تلك الصلاحيات الأساسية المهمة، التي لم يُعط المؤتمر العام السابع الحق في ممارستها: "إقرار النظام الداخلي وإجراء أي تعديل عليه"، في مخالفة واضحة وصريحة للنظام.

**المعيار الثاني** الذي يمكن أن يُقاس من خلاله مدى الديمقراطية في مؤتمرات الحركة، هو دورية المؤتمرات. فقد حددت المادة (١٧) انعقاد المؤتمر العام "في دورة انعقاد عادية مرة كل خمس سنوات بدعوة من اللجنة المركزية". وما هو واضح للجميع أن عقد المؤتمرات العامة للحركة لا يسير وفق هذه الدورية؛ فباستثناء المؤتمر الثالث (عام ١٩٧١)، لم يُعقد أي مؤتمر في موعده المنصوص عليه (عقد المؤتمر الرابع

عام ١٩٨٠، والخامس عام ١٩٨٩، والسادس عام ٢٠٠٩، والسابع عام ٢٠١٦)، على الرغم من التطورات والأحداث الجسام التي حصلت بين فترات الانعقاد. وإذا كان مُتاحاً - وفق النظام الداخلي - أن يتم "تأجيل انعقاده لظروف القاهرة بقرار من المجلس الثوري"، فلا نرى ظرفاً قهرياً منع عقد المؤتمر السادس طوال عشرين عاماً، والسابع طوال سبعة أعوام.

يخلق عقد المؤتمرات على فترات مُتباعدة حالة فراغ مؤسسي، ما قد يدفع القيادات المركزية لاتخاذ قرارات وتبني توجهات هي بالأساس من صلاحيات المؤتمر، ومن ثمّ تكريس نفوذ الأطر المركزية على حساب الأطر الرقابية، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، يسمح التأخير في عقد المؤتمرات ببقاء القيادات مدة طويلة في الموقع نفسه، بما يؤدي لحالة من الترهل والتكسب في الأطر التنظيمية، ويحرم أجيالاً كثيرة من فرصة التنافس والتدافع على المواقع القيادية، وهذه من مثالب العمل التنظيمي داخل حركة فتح، وسببها عدم الالتزام بالنظام الداخلي.

**أما المعيار الثالث**، فهو تشكيل المؤتمر العام السابع. لقد سبب المؤتمر السابع صدمة للعديد من كوادر الحركة الفاعلين والمشهود لهم بصدق الانتماء، حين غابوا عن حضور المؤتمر. فقد اتسمت الكثير من معايير التنسيب لعضوية المؤتمر بالضبابية والعمومية، لاسيما في بند الكفاءات والمنظمات الشعبية والجماهيرية،

الأمر الذي ترك غُصة لدى قطاع واسع من القيادات الوسطى في الحركة، نتيجة لغيابهم عن المشاركة بينما حضر المؤتمر أعضاء أقل في المرتبة والخبرة التنظيمية وسنوات الانتماء، وهذا عائد - في جزء منه - لما ذكرناه سابقاً في باب حقوق العضوية. وفي واقع الأمر، فإن المادة (١٤) المتعلقة بتشكيل المؤتمر العام، واللوائح المنظمة له قد اتسمت بالعمومية والغموض. ومن خلال تحليل البيانات الخاصة بمُدخلات (عضوية) المؤتمر السابع، سنلاحظ خلافاً واضحاً في توزيع الأوزان النسبية داخل المؤتمر، من حيث:

أ. نسبة تمثيل الأقاليم: جاءت حصة تمثيل الأقاليم الخارجية (١٢٨ عضواً)، فباستثناء الساحة الأردنية (١٦ عضواً)، والسورية (١٥ عضواً)، واللبنانية (١٦ عضواً)، وهو تمثيل منطقي بحسب نسبة الوجود الفلسطيني هناك، لكن ليس من العدل أو المنطق أن مجموع أقاليم الساحات الخارجية يفوق عدد أقاليم قطاع غزة (١٢٧ عضواً)، ذلك أن نسبة التمثيل في المؤتمر ينبغي أن تتناسب مع عدد العضوية في كل إقليم/ ساحة، وهذا ما لم يتحقق في المؤتمر العام.

ب. التكرار في القطاعات نفسها: فمثلاً تجد في بند الكفاءات (١٥ عضواً) لذوي الاحتياجات الخاصة، ثم تجد في بند آخر نقابة الجرحى وقد مُثلت بـ (٥ أعضاء).

وكذلك بند كفاءات الجامعات (٤ أعضاء)، وبعدها تجد ممثلين لنقابة العاملين في الجامعات (٥ أعضاء).

ج. المنظمات الشعبية: كان الخلل في قطاع المنظمات الشعبية أكثر وضوحاً، فقد مُثلت المنظمات الشعبية في المؤتمر بـ (١٤٦ عضواً)، وهي الكتلة الثالثة من حيث العدد (بعد أقاليم المحافظات الشمالية، والعسكريين)، وبصرف النظر عن مدى حضور وفعالية المنظمات الشعبية داخل الحركة - وهو أمر بحاجة لنقاش مُعمق - فهل تستحق هذا العدد كله؟ فإن التوزيع النسبي داخل قطاع المنظمات نفسه شابه الكثير من الخلل؛ فمثلاً: في بند اتحاد الفنانين التشكيليين كان هناك (١٣ عضواً) جُلهم لا ينتمون أساساً لهذا القطاع، وعددهم يفوق ممثلي الاتحاد العام لعمال فلسطين الذين مُثلوا بـ (١١ عضواً)! وبينما مُثل القطاع الصحي بـ (٣٠ عضواً)، مُثل قطاع المعلمين بـ (٧ أعضاء) فقط. أما المفاجأة فقد كانت في اتحاد الفنانين التعبيريين (٥ أعضاء).

د. أخيراً، ونحن نتحدث عن الأوزان النسبية، فلا يفوتنا التنويه بنسبة الأعضاء الذين حملوا الصفة كُمنْتخِين، مقارنة بنسبة الأعضاء المكلفين (المُعِينين) داخل المؤتمر السابع. فمن خلال تحليل البيانات نجد أن الفئات المُنتخبة هي: اللجنة



الحركة المنتمين للمنظمة الشعبية وحسب اللائحة الخاصة بالمؤتمر". وأما البند (٥) الفقرة (٤): "المعينين بقرار من اللجنة المركزية وموجودين على رأس عملهم وحسب اللائحة الخاصة بالمؤتمر" فقد عدلت لتصبح: "عدد من معتمدي الحركة لدى الدول والمعينين بقرار من اللجنة المركزية وموجودين على رأس عملهم وحسب اللائحة الخاصة بالمؤتمر".

وعلى الرغم من هذه التحسينات - المقترحة - على بعض المواد، فإنها تظل مطاطة وقابلة لتفسيرات وتأويلات متعددة، وفي الحالات كلها ستظل مسألة التمثيل في المؤتمرات العامة مسألة إشكالية، لسببين رئيسيين:

- **الأول:** أن عدد أعضاء المؤتمر العام قليل جداً، وفقاً لما هو منصوص عليه في النظام الداخلي، ولا يتناسب مع التوسع الهائل في عضوية الحركة، ولكي نُقرب المسألة للأذهان، يمكننا مقارنة عدد أعضاء المؤتمر الخامس (نحو ١٠٠٠ عضو) بالمؤتمر السابع (١٤٤٠ عضواً)، على الرغم من الفرق الكبير بين عدد الأعضاء المنتمين لحركة فتح عام ١٩٨٩ وعددهم في العام ٢٠١٦. وبينما تجاوز عدد أعضاء المؤتمر السادس (٢٣٠٠ عضو)، تراجع عدد الأعضاء في المؤتمر السابع، والأصل أن تزداد العضوية لا أن تنقص.

- **الثاني:** هناك قطاع واسع من الكوادر الوسطى في الحركة (تحديداً من القيادات

المركزية والمجلس الثوري (على افتراض أن كلهم منتخبون)، وأعضاء الأقاليم الشمالية والجنوبية، وأعضاء المجلس التشريعي، بالإضافة للمنظمات الشعبية (على افتراض أن ممثلي المنظمات كلهم منتخبون من قواعدهم)، ومجموع هذه الفئات (٤٣٤ عضواً) من أصل أكثر من ١٤٠٠ عضو)، أي أن نسبة المنتخبين لم تتجاوز في أحسن الأحوال ٣٠٪ في مقابل ٧٠٪ من أعضاء المؤتمر المكلفين (مُعينين)، وهي نسبة تستحق التأمل والمراجعة!

لذلك، تضمنت اقتراحات التعديل على المادة (١٤) من النظام الداخلي، بعد المؤتمر السابع، تفاصيل أكثر من سابقتها، فتم توضيح البند (٣) المتعلق بتمثيل الأقاليم في المؤتمر، فأصبح مُرتبطاً بحجم العضوية داخل الإقليم: "ممثلي الأقاليم المنتخبين في مؤتمرات الأقاليم، وذلك بحسب عدد أعضاء الحركة في الإقليم والمؤطرين في المناطق التنظيمية". وكذلك البند (٤) الخاص بالأعضاء العسكريين، حيث أُضيفت عبارة "على أن توضع لائحة خاصة تحدد المواقع والآليات لاختيارهم يقرها المجلس الثوري وتشكل لجنة برئاسة القائد العام لهذا الغرض". وبخصوص تمثيل المنظمات الشعبية فقد أصبح أكثر تحديداً من ذي قبل، وُعدّل البند (٥) الفقرة (١) لتصبح: "عدد من كوادر الحركة العاملين في المنظمات الشعبية يمثلون عبر المكتب الحركي المركزي وحسب حجم أبناء

وستكون حظوظ الفوز مقرونة بقدرة المرشح على نسج علاقات عامة خلال أيام عقد المؤتمر، بما يؤدي لإفرازات ضارة على الحركة، وربما تسمح هذه الأجواء بتصعيد قيادات لا تستحق، وتراجع قيادات فاعلة ووازنة في الحركة. ومن ثمّ يثور التساؤل لدى أبناء الحركة ممن شاركوا في المؤتمر: ألا توجد آليات أفضل لانتخاب أعضاء المجلس الثوري؟

### ثالثاً: الرقابة والمحاسبة داخل الحركة

ينطلق مبدأ المحاسبة في العمل التنظيمي من ضرورة سلامة الحياة التنظيمية، وتنفيذ مهامها وبرامجها، وإرساء أسس أنظمتها ولوائحها، ومن ضرورة تربية الأعضاء. ومبدأ المحاسبة في العمل التنظيمي أعم وأشمل من مبدأ العقوبة. وتتبع أهمية المحاسبة من كونها أداة ضبط للحياة التنظيمية، ودونها لا يمكن متابعة إنجاز المهام والخطط، أو تحديد المسؤوليات وتقييم الكفاءات والكوادر والأعضاء. وغيابها خطر على حياة التنظيم، حيث يتفشى التسبب والإهمال واللامبالاة، ويصبح التقصير ظاهرة واسعة النطاق، ويغيب مبدأ الثواب والعقاب، وتتغير معايير الارتقاء التنظيمي، فبدلاً من الكفاءة والعطاء تتخذ المعايير أشكالاً وصوراً أخرى، من أهمها الولاء والتبعية ودوائر العلاقات ومراكز القوى، الأمر الذي يدمر حوافز العطاء والنجاح والتفوق، ويغذي حوافز الرياء والنفاق وإرضاء القيادات والمسؤولين.

الميدانية للانتفاضة: عام ١٩٨٧ و عام ٢٠٠٠، وقيادة الحركة الأسيرة، والحركة الطلابية، وقيادات مُجتمعية فاعلة ووازنة، وغيرهم الكثير)، لم يحملوا صفة تمثيلية تؤهلهم لدخول المؤتمر (عضو لجنة إقليم مثلاً)، نظراً لتقدمهم في السن وعدم رغبتهم في منافسة جيل الشباب. وعلى الرغم من استمرار تواصلهم التنظيمي، فإنهم سيُحرمون من دخول المؤتمر العام في كل مرة، بينما سيُمثل جيل جديد من الشباب طالما ظلت اللوائح تُنفذ بالكيفية نفسها، الأمر الذي يسبب لهم شعوراً بالغربة والتهميش داخل الحركة، وبالتالي حرمان الحركة من خبرات هذا الكادر وإمكانياته.

أما المعيار الرابع لقياس مدى الديمقراطية في مؤتمرات الحركة، فيتمثل في آلية انتخاب الأُطر القيادية داخل المؤتمر العام، وتحديد عضوية المجلس الثوري. حيث ينتخب أعضاء المؤتمر العدد المطلوب للمجلس الثوري (٨٠ عضواً)، ومع أنها قضية إجرائية فإنها تُمثل إشكالاً حقيقياً، وتؤثر بشكل سلبي على مُخرجات المؤتمر، فأعضاء المؤتمر العام موزعون على ساحات وبلدان عدة، ولأن معظمهم لم يسبق له أن تعرف إلى باقي الأعضاء، فإن قدرة العضو على الاختيار الأمثل من بين المرشحين (تجاوز عددهم ٤٠٠ عضو)، تبدو عملية شاقة للغاية. وعلى الأرجح، فإن الاختيارات ستخضع للمزاجية والعشوائية والشللية والمناطقية والعلاقات الشخصية،

لذلك، فإن مسألة المحاسبة والرقابة داخل حركة فتح يطول الحديث فيها، لكن مهمتنا سنتقتصر هنا على تناول لجنتي: الرقابة المالية، والرقابة الحركية وحماية العضوية باعتبارهما أداتي الرقابة في الحركة، وللتين تعرض لهما النظام الداخلي (موضوع الدراسة).

لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية هي التي تتولى مهمة رقابة الهيئات والمؤسسات الحركية، في تنفيذها لقرارات المؤتمر العام، وقرارات الأطر المختصة، ومدى التزامها بالنظام الداخلي، والبرامج الحركية المقررة عبر الأطر المركزية الأساسية (المؤتمر العام، والمجلس الثوري، واللجنة المركزية وهيئاتها). وهي، كذلك، اللجنة التي تتولى البت بشأن حماية العضوية، أي كل ما يمس عضوية العضو أو حقوق العضو لدى ممارسته حياته التنظيمية. وقد ورد في مقدمة نظام الرقابة الحركية وحماية العضوية، الذي تم إقراره في كانون الثاني ١٩٩١، التعريف الآتي: "لجنة الرقابة الحركية هيئة مستقلة داخل الحركة، تستمد صلاحياتها من المؤتمر العام ومن المجلس الثوري، وتمارس المهام والصلاحيات المنصوص عليها في هذا النظام، وهي لا تمارس ازدواجية مع الأطر القيادية في الحركة ولا تتعارض معها في المهام والصلاحيات". ولننتبه لتعريفها الوارد هنا بأنها "هيئة مستقلة داخل الحركة"، والهدف من مبدأ الاستقلال هو نجاح اللجنة في مهمتها الرقابية على الأطر التنظيمية، وبخاصة الأطر المركزية

منها؛ ذلك أن استقلال اللجنة هو الضمانة الوحيدة لنجاحها في مهمتها. الأساس في مهمة الرقابة، وفقاً للنظام الداخلي للحركة، أن المجلس الثوري هو الذي يتولى هذه المهمة من حيث الأصل والشمولية في الحركة. لكن ونظراً للأهمية الخاصة لدور الرقابة الحركية، فقد قرر النظام الأساسي المنبثق عن المؤتمر الخامس - حينذاك - أن تختص بهاتين اللجنتين الرقابيتين لجنة خاصة، تتولى مسؤولياتها وصلاحياتها استناداً إلى صلاحيات المجلس الثوري؛ أي أن المجلس الثوري هو المرجعية لهاتين اللجنتين. من هنا فقد جعل النظام عضوية هاتين اللجنتين تتصل بعضوية المجلس الثوري.

لكن المؤتمر الخامس، والنظام الأساسي المنبثق عنه، أراد من زاوية أخرى أن يُعطي لهاتين اللجنتين "حصانة" خاصة، تمنع في الفترة بين المؤتمرين أي إجراء تعسفي ضدهما، سواء من الأطر التنفيذية أو عبر معادلات العمل داخل المجلس الثوري نفسه، وهي حصانة ضرورية تقتضيها طبيعة المهام الرقابية لهاتين اللجنتين. فجاء في البند (٦) من المادة (٤٢) من النظام الأساسي (المؤتمر الخامس) الخاصة بصلاحيات المؤتمر العام: "انتخاب كل من رئيس لجنة الرقابة المالية ورئيس لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية شريطة أن تنطبق عليهما شروط العضوية للمجلس الثوري". وتجسدت تلك الحصانة بفرض

طراً تعديل على هذا المبدأ، ابتداءً من المؤتمر السادس، حيث حُذفت المادة الخاصة بانتخابها من المؤتمر العام مباشرة، وأُنيط بالمجلس الثوري صلاحية انتخابها حسب المادة (٢٣) المعنونة بـ"صلاحيات المجلس الثوري" البند (و): "انتخاب كل من رئيس لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية، ولجنة الرقابة المالية، ورئيس المحكمة الحركية". وتناولت المادة (٣٧) من النظام الداخلي آلية انتخابها: "يتم انتخاب كل من رئيس لجنة الرقابة المالية ولجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية من ذوي التخصص في المجالات والمرشحين لهذا الموقع من المجلس الثوري"، وهذا يعني أن اختيارهما يتم من خلال أعضاء اللجنة المركزية والمجلس الثوري، ولم يعد ذلك من صلاحية المؤتمر العام، وهو ما يُمثل خصماً من الحصانة والقوة والشرعية اللتين كانتا لهما سابقاً، واللتين من شأنهما أن تؤهلها لممارسة أدوارهما الرقابية، وضمان عدم التأثير عليهما من قيادة الحركة (اللجنة المركزية و/أو المجلس الثوري)، وبالتالي فإن استمرارهما في موقعيهما سيكون مقروناً برضا القيادة عن أدائهما، بما قد يؤدي لتقويض صلاحية الرقابة وفعاليتها في الحركة. وهذا ما نحا إليه المؤتمر السابع أيضاً.

#### رابعاً: المحكمة الحركية

ينبغي المرور على المحكمة الحركية، في سياق الحديث عن الرقابة والمحاسبة. فالمادة (٣٧) من النظام الداخلي، التي توضح طريقة

أن يكون رئيساً هاتين اللجنتين منتخبين من المؤتمر العام مباشرة، حسب المادة (٦١): "يتم انتخاب كل من رئيسي لجنة الرقابة المالية ولجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية مباشرة من المؤتمر بتنسيب من اللجنة المركزية للحركة من بين المرشحين لهذين الموقعين"، ما يؤكد أهمية الرقابة والمحاسبة في ذهن الآباء والمؤسسين الأوائل للحركة. وهنا أعطى النظام دوراً للجنة المركزية في انتخاب رئيسي اللجنتين، نظراً لخبرات اللجنة المركزية في الحركة وإمامها بطبيعة الدور المناط برئيسي اللجنتين. ليصباح في ضوء ذلك الانتخاب حكماً عضوين في المجلس الثوري، وفقاً للمادة (٤٨) من النظام الأساسي (المؤتمر الخامس): "يتشكل المجلس الثوري من: أ) ... ب) رئيس لجنة الرقابة المالية ورئيس لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية ...". إذن، جعل النظام الأساسي لكل من اللجنة المركزية، والمجلس الثوري، والمؤتمر العام دوره الخاص في انتخاب لجنتي الرقابة الحركية وحماية العضوية والرقابة المالية، وهذا الدور يشير إلى أهمية تشكيل هاتين اللجنتين، وطبيعة مهامهما التي تقتضي:

- أ. الكفاءة والخبرة وبعض مناحي الاختصاص (تنسيبهما من اللجنة المركزية).
- ب. القوة والحصانة الحركية من النظام (انتخابهما من المؤتمر مباشرة).
- ج. المرجعية المحددة من المجلس الثوري (كونهم أعضاء طبيعيين في المجلس).

أعضائها"، يُعطي اللجنة المركزية (باعتبارها السلطة التنفيذية في الحركة) صلاحيات واسعة للهيمنة على المحكمة الحركية (باعتبارها السلطة القضائية في الحركة)؛ فهي التي تُشكل المحكمة، وتضع لوائحها الداخلية وتقرها، ثم والأخطر من ذلك أنها هي من يُصادق على أحكامها بأغلبية ثلثي أعضائها! والأصل أن تحترم اللجنة المركزية أحكام المحكمة الحركية وتُصادق عليها بمجرد صدورها، إذا كانت الأحكام باتة ونهائية وغير قابلة للاستئناف، لا أن تخضعها للنقاش ثم للتصويت وبأغلبية الثلثين. وطالما الأمر كذلك، فما هي الفائدة المرجوة من المحكمة الحركية، ما دام التصديق على الأحكام بيد اللجنة المركزية؟

وهنا يجب أن نفرق بين لجان التحقيق والاستماع التي تُشكلها قيادة الحركة وبين المحكمة الحركية. فالأولى لجان مؤقتة تكلف من القيادة التحقيق في حدث عرضي أو قضية تنظيمية ما، وتتحدد صلاحياتها في رفع التوصيات لقيادة الإطار المخول، وينتهي دور اللجنة بمجرد رفع تلك التوصيات، ويعود القرار النهائي للقيادة في رفض أو قبول التوصية والأخذ بها، واعتماد العقوبة بناءً على سلم العقوبات المقر في النظام الداخلي للحركة. أما المحكمة الحركية فهي على خلاف ذلك، حيث يُفترض أنها محكمة دائمة، ومكونة من ذوي الاختصاص في المجال القانوني، وتنتظر في القضايا المرفوعة أمامها بشكل حيادي، وأن

تشكيل المحكمة ووضع لوائحها، بقيت كما هي دون تغيير في مسودة المقترحات بعد المؤتمر السابع: "يتم انتخاب رئيس المحكمة الحركية من ذوي الاختصاص من المجلس الثوري في أول دورة انعقاد له، وتقوم اللجنة المركزية بتشكيل المحكمة ووضع لوائحها". ونظراً لأهمية المحكمة الحركية في ضبط الحياة التنظيمية الداخلية، كان من الأفضل استحداث نص لانتخاب رئيس المحكمة الحركية من المؤتمر العام مباشرة، لمنحه وأعضاء محكمته الحصانة والشرعية اللازمتين للفصل في القضايا التي تُعرض عليها، ثم يصبح حُكماً عضواً في المجلس الثوري بصفته رئيساً للمحكمة الحركية. أما أن يتم انتخابه من المجلس الثوري عوضاً عن المؤتمر العام، فهذا يجعل بقاءه واستمراره في منصبه مرهوناً برضا المجلس الثوري عن أدائه، كما تصيح المحكمة الحركية واحدةً من لجان المجلس الثوري نفسه، بما قد يؤثر على قراراتها وأحكامها. والأصل في المحاكم والقضاء عموماً هو الاستقلالية عن السلطة التنفيذية (الأطر القيادية في الحركة)، لضمان النزاهة في الأحكام؛ ذلك أن مهمة المجلس الثوري بالأساس هي مهمة رقابية وليست قضائية.

في السياق نفسه، وبخصوص المحكمة الحركية، فإن النص القديم الجديد الوارد في صلاحيات اللجنة المركزية: "تشكيل المحكمة الحركية، ووضع لوائحها الداخلية وإقرارها والمصادقة على أحكامها بأغلبية الثلثين من

في اختيار مرشحي الحركة عبر الانتخابات التمهيدية لقواعدها التنظيمية (برايمري primary)، وأصبحت هذه السوابق عرفاً داخلياً له قوة القانون. وعلى الرغم من بعض المحاولات لتدخل قيادة الحركة - أحياناً - في تسمية بعض ممثلي الحركة في انتخابات بعض النقابات، فقد ظل التيار السائد عموماً هو اختيار الممثلين عبر قواعدهم الجماهيرية مباشرة.

أما فيما يخص الانتخابات الوطنية العامة (البلدية والتشريعية)، ولأن هذه القضية هي ظاهرة جديدة نسبياً على الحركة، فلم تكن هناك نصوص، أو آليات واضحة حول الكيفية التي يُختار بها مرشحو الحركة للانتخابات العامة. وطوال الفترة منذ الانتخابات التشريعية الأولى (١٩٩٦) إلى الآن، خضعت كل تجربة انتخابات عامة لظروف ومُلابسات مختلفة عن الأخرى، وتُبعت معها آليات مُختلفة لاختيار ممثلي الحركة في كل مرة، ليس هنا مجال تفصيلها، وبالتالي لا توجد آليات متواترة (سوابق) يمكن أن تُشكل عرفاً يُعتمد به في هذا الصدد. وفي أغلب الانتخابات الوطنية العامة - إن لم يكن في كلها - كانت تبدو (فتح) مُختلفة مع نفسها، وتظهر قوائم مرشحين فتحاويين تنافس القوائم الرسمية للحركة؛ نتيجة لافتقار الحركة لآليات ديمقراطية في اختيار المرشحين، والتجارب هنا عديدة، الأمر الذي أثر بشكل مباشر على ريادة الحركة، ومزاحمتها من التنظيمات الأخرى في قيادة النظام السياسي الفلسطيني.

قراراتها فاعلة ونافذة، ومُلزمة للأعضاء والأطر التنظيمية، لكي يتحقق الغرض من وجودها. أما في التعديلات الجديدة المقترحة على النظام الداخلي، بعد المؤتمر السابع، فقد جاء البند الأخير المُستحدث في صلاحيات اللجنة المركزية: "رفع التوصيات للمجلس الثوري للمصادقة على فصل أحد أعضاء اللجنة المركزية بأغلبية أصوات ثلثي أعضائها"، وهو أمر يبدو منطقياً إلى حد بعيد، ذلك أنه من صلاحيات، وواجبات، أي إطار تنظيمي تنقية نفسه من الشوائب، ومحاسبة أعضائه. لكن هذه التوصية يُفترض بها أن تأتي تالياً لقرار المحكمة الحركية، وإلا ما هو مبرر وجودها؟ والأصل، أن المحكمة الحركية يجب أن تكون هيئة خاصة ذات اختصاص قضائي، وأحكامها قابلة للطعن وتصبح نافذة في مواجهة الأطر والأعضاء، ولا سلطان لأحد على هذه المحكمة سوى النظام والقانون.

### **خامساً: اختيار ممثلي الحركة في الانتخابات العامة**

المسألة الأخيرة التي تستحق التناول، ونحن نفحص معايير الديمقراطية داخل حركة فتح، هي قضية اختيار/ تسمية ممثلي الحركة للانتخابات العامة، سواء التشريعية والبلدية، أو النقابية والطلابية. ولأن الانتخابات النقابية والطلابية جاءت سابقة لتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية وعودة قيادة الحركة للأراضي الفلسطينية، فهي لم تُمثل مشكلة؛ فقد أتمت آلية ديمقراطية

الفتحاوي في الدائرة الانتخابية المختصة. وهذا ينطبق على مرشحي الحركة للمجلس الوطني الفلسطيني، في حال تقرّر إجراء انتخابات للمجلس، وكذلك مرشحي الحركة للانتخابات المحلية والبلدية.

الواضح، أن قيادة الحركة (وتحديداً اللجنة المركزية) لم تعِدْ دروس الانتخابات التشريعية الثانية، حينما استأثرت وحدها بتسمية مرشحي الحركة، فكانت النتيجة وبالألّ ليس على حركة فتح فحسب، وإنما على الشعب الفلسطيني والحركة الوطنية الفلسطينية عموماً. ونرى هنا أن توسيع دائرة المشاركة في اختيار مرشحي الحركة في الانتخابات العامة، هي الضمانة الوحيدة للالتزام بالقواعد التنظيمية بها، وعدم الخروج عن الجماعة وشق عصا الطاعة التنظيمية. والأصل أن اللجنة المركزية تُصادق على اختيار قوائم المرشحين، بعد أن يتم اختيارهم عبر "مجمعات انتخابية" من الكادر التنظيمي في الدائرة الانتخابية المختصة، وفق آلية تفصيلية يتم اعتمادها، وبهذا تضمن قيادة الحركة التزام قواعدها والتفافهم خلف المرشحين.

في السياق نفسه، نص البند الثالث المُستحدث على صلاحيات اللجنة المركزية: "تسمية القيادات المطلوبة للمواقع الفلسطينية التي تنجح الحركة في تولي مسؤوليتها"، وهو نص مُلتبس وغامض إلى حد ما، فليس واضحاً عن أي مواقع يتحدث، هل يقصد المواقع في المنظمات والاتحادات العربية والدولية التي

في هذا المناخ - ربما - جاءت إضافة بعض الصلاحيات المُخولة للجنة المركزية، بعد المؤتمر السابع، تحديداً في مسألة تسمية القيادات. فالمادة (٥٠) المعنونة بـ "صلاحيات اللجنة المركزية" والتي كانت تضم إحدى عشرة صلاحية، قد توسعت حسب التعديل المُقترح بإضافة أربعة بنود لها، ووسعت من صلاحيات اللجنة المركزية في تسمية القيادات في المجالات المختلفة. حيث أضاف البند المُستحدث الأول على صلاحيات اللجنة المركزية: "تسمية أعضاء حركة فتح في المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس التشريعي واللجنة التنفيذية ومؤسسات الدولة وفق آليات مُحددة تضعها اللجنة المركزية ويقرها المجلس الثوري"، وهذا الاستحداث يُحول اللجنة المركزية سلطة شبه مطلقة في تسمية كل هؤلاء، ويطلق يدها في تحديد آليات الاختيار بمصادقة المجلس الثوري. ربما يكون مفهوماً لنا أن تختص اللجنة المركزية في تسمية أعضاء الحركة في اللجنة التنفيذية، ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، ومؤسسات الدولة (من وزارات، وأجهزة أمنية وعسكرية وغيرها)، لكن ما هو غير مفهوم هو احتكارها الحق الحصري في تسمية مرشحي الحركة للمجلس التشريعي، وهم من سيُنتخبون كلٌّ في دائرته الانتخابية، وبالتالي فإن فوزهم في الانتخابات العامة مرهون بمدى رضا قواعد الحركة عنهم. ولعل واحدة من معايير الرضا تتمثل في آلية اختيارهم، ومدى خضوعها لرؤية الكادر

لحركة فتح عضوية فيها، أم للمواقع داخل المؤسسات الفلسطينية نفسها؟

وخلاصة القول، إن هناك مؤشرات دالة على تراجع التوجه الديمقراطي داخل حركة فتح، وفقاً لما هو بين أيدينا من النصوص المعدلة ونتيجة للممارسة التنظيمية على أرض الواقع. وعلى الرغم من أن المفاهيم الأساسية للنظام تؤكد النهج الديمقراطي، فإن المواد المستحدثة تقوضه إلى حد كبير: فجاءت المؤتمرات العامة متأخرة عن مواعيدها المحددة، ولم يُراعَ في تشكيلها تمثيل قطاعات الحركة كافة تمثيلاً عادلاً، ولم يُنحَ لأعضائها فرص كافية للنقاش والحوار وتقديم التصورات والاقتراحات والبرامج المختلفة، كما أن آليات الانتخابات لا تتناسب مع الواقع التنظيمي للحركة، وقد تراجعت أهمية المحاسبة والرقابة نتيجة هيمنة الأطر القيادية على لجان الرقابة والمحكمة الحركية. وأخيراً، تم اختزال وتضييق حق المشاركة في اختيار ممثلي الحركة في الانتخابات العامة، وحصرتها في الأطر المركزية للحركة.

## المحور الرابع:

### الأطر التنظيمية والقاعدية في الإقليم

انطلاقاً من المبدأ التنظيمي القائل: "لا عضوية دون إطار"، وأنه عبر الإطار التنظيمي، ومن خلاله، تتجسد العضوية مادياً. وبصرف النظر عن التنوع في طبيعة الأطر وأشكالها، فإن المهم هو وجود الإطار لتكون هناك عضوية،

وهناك تنظيم. وتنقسم الأطر التنظيمية لحركة فتح إلى ثلاثة أنواع، هي:

- أولاً: الهيئات القيادية المركزية، وهي: المؤتمر العام، والمجلس الثوري، واللجنة المركزية، والمكاتب المركزية.
- ثانياً: الأطر القيادية في الإقليم، وهي: مؤتمر المنطقة، ولجنة المنطقة، ومؤتمر الإقليم، ولجنة الإقليم.
- ثالثاً: أطر القاعدة، وهي: الخلية، والجناح، والشعبة.

سنلاحظ هنا أن النظام ابتداءً من المؤتمر السادس قد ألغى الإطار المسمى "الحلقة"، التي كانت تتكون من خليتين إلى خمس خلايا. وتُعتبر الشعبة في المرحلة الانتقالية من أطر القاعدة باتجاه الأطر القيادية في الإقليم، حيث إن أعضاء لجان الشعب هم أعضاء في مؤتمرات المناطق. وبالتالي، فإنه ابتداءً من الشعبة يبدأ حق المشاركة في المؤتمرات، وحق الانتخاب وحق الترشح، كما تبدأ الصفة الطليعية للعضو بالبروز، حيث ينبغي أن يكون قد تزود بالإعداد الكافي في منظمات القاعدة، لاكتساب هذه الصفة. وفي هذا القسم من الدراسة سنناقش الأطر التنظيمية في الإقليم، ومنظمات القاعدة.

### أولاً: الأطر القاعدية في الحركة:

#### المنطقة، الشعبة، الجناح، والخلية.

ستلاحظ هنا أننا أدرجنا المنطقة ضمن الأطر القاعدية، وهذا الدمج لا لشيء إلا لغرض التحليل فقط؛ لأن النظام الداخلي أعطى لجان



المناطق والشعب والأجنحة المهام التنظيمية نفسها. ويتلخص دور الأُطر القاعدية في إعداد الأعضاء وتربيتهم، وتزويدهم بأفكار الحركة والوعي السياسي المطلوب، من خلال النظرية والممارسة في آن واحد. هذا علاوة على القيام بالمهام المعتادة، والمشاركة في الواجبات النضالية وفقاً لظروف الحركة ومتطلباتها، التزاماً بما تضمنته المادة (٩٤) من واجبات على الأُطر القاعدية. وجاءت المادة (٩٥) لتُبين مهامها التي يمكن تلخيص أهمها في: "إيصال التقارير والمعلومات والنشرات"، والاهتمام بمشاكل الأعضاء والمبادرة إلى حلها حلاً ثورياً سريعاً، و"محاسبة الأعضاء ونقدهم على التفرد أو التهاون أو الكسل"، و"وضع تقارير دورية لنشاطات الأعضاء ترفع إلى اللجنة الأعلى". وهي مهمات في أغلبها إجرائية.

لكن هذه المادة تم تعديلها، وفق مسودة التعديلات والمُقرحات بعد المؤتمر السابع، بإضافة بنود جديدة إليها، تُعطي مهمات وصلاحيات للأُطر القاعدية، ذات طابع قيادي نوعاً ما في جزء منها، إدراكاً من الحركة لأهمية تلك الأُطر، لكن الملاحظ أن تلك المواد كانت موجودة أصلاً في النظام القديم (المؤتمر الخامس)، ولم يدخل عليها أي جديد إلا البند الأخير: "التأكد من تسجيل أعضاء الحركة في السجل الانتخابي للمواطن"، الذي جاء لتأكيد، مرة أخرى، توجه الحركة وحرصها على المنافسة الجادة في الانتخابات العامة.

وعلى الرغم من هذا التوسع في مهام الأُطر القاعدية في الحركة وصلاحياتها، فإن الواقع التنظيمي على الأرض لا يعكس، ولا يعبر عن، أهمية تلك الأُطر. فالأُطر القاعدية (الخلية، والجنح، الشعبة) لا تعقد اجتماعاتها بشكل دوري مُنتظم، وفي أغلب الأحوال تجتمع مرة واحدة فقط خلال مرحلة حصر العضوية، عندما تتم دعوتها لانتخاب أمين سرها، ثم لا تعاود الاجتماع، فكيف لها أن تُمارس مهامها المنصوص عليها في النظام؟

ويعود لبُ المشكلة في الزيادة الهائلة في عضوية حركة فتح بعد العام ١٩٩٤، دون إعداد برامج تأهيل وتدريب للأعضاء الجدد، وبالتالي نتج عدد من الظواهر السلبية، يمكن تلخيصها في نقطتين:

- **الأولى:** سمح التدفق الهائل في العضوية دون التدرج في صفة العضوية حسب النظام، ودون تأهيل وتدريب مُسبقين، بدخول عناصر تفتقد للوعي والتربية التنظيمية السليمة، فسادت ثقافة الأنا والمصالح الذاتية، وبرزت ظواهر التجبيش والاستزلام والاستقطاب التنظيمي داخل الحركة، وهي في الغالب تكتلات وأقطاب ليست على أرضية فكرية وبرامجية، وإنما قائمة على أسس مناطقية وجهوية وزبائنية، ما عزز قيم الانتهازية والتسلق وأدى لتصعيد العديد من الإشكاليات والخلافات داخل الجسم التنظيمي، هذا فضلاً عن

اختلال منظومة القيم بين أبناء الحركة. وهو ما ظهر في العديد من الأنشطة والفعاليات التنظيمية، وكذلك في التجارب الانتخابية الداخلية أو العامة، على صعيد الانتخابات التشريعية والبلدية، أو حتى على صعيد الانتخابات النقابية والطلابية.

- **الثانية:** وهي نتاج للنقطة الأولى، فنتيجة للزيادة الكبيرة في تنسيب الأعضاء، وحرق مراحل العضوية، دون الاهتمام أو القدرة على تطهيرهم، ومع اتساع دائرة العضوية؛ اتسعت الأطر القاعدية داخل المساحة الجغرافية الواحدة، واستتبع ذلك تكاثر الخلايا، والأجنحة، والشعب، ومن ثمّ تفريخ لجان مناطق جديدة في المساحة الجغرافية للإقليم نفسه (والمقصود هنا أقاليم الداخل). وفي كل دورة انتخابية للجان الإقليم والمناطق سنكتشف أن عدد لجان المناطق قد تزايد، وأحياناً بنسبة الضعفين، مع غياب المهام والبرامج الواضحة والمحددة لكل إطار تنظيمي. الأمر الذي أدى لإفراغ تلك الأطر من محتواها التنظيمي، وجعلها أشبه بجهاز بيروقراطي ثقيل في الحركة، يتسم بالاتكالية والبلادة في تنفيذ المهام. وأصبحت عضوية الأطر التنظيمية، في أغلب الأحيان، ذات نزعة انتهازية ومصدراً لتحسين الظروف المادية للعضو، ومظهراً من مظاهر التباهي والتفاخر، وإحدى وسائل التحشيد الانتخابي الداخلي،

وأصبحت الحمايل والعائلات تُشكل مراكز قوى داخل الأطر التنظيمية، وغابت قيمة العمل التطوعي في الحركة؛ ما أدى لامتهان الصفة والاستهانة بالمراتب التنظيمية، وأضحت معها الأطر التنظيمية مجرد هياكل وهمية على ورق.

وعلى الرغم من هذا الخلل الظاهر والمستمر منذ سنوات طويلة، فإن قيادة الحركة لم تُقدّم الحلول البديلة، التي تضمن إعداد وإعادة تأهيل الأعضاء الذين ينضمون لصفوفها، الأمر الذي أثر، بلا شك، على نوعية الكادر الذي يترفع على السلم التنظيمي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أصبح مُتاحاً للأعضاء الجدد (حديثي الانتماء للحركة) الحق في، والقدرة على منافسة ومزاحمة الأعضاء الأقدم انتماءً والأكثر إعداداً وإخلاصاً، بما أثر على منظومة القيم داخل "مجتمع فتح".

والأصل في العمل التنظيمي، أنه "لا إطار تنظيمياً بلا مهمة تنظيمية"، وأن وجود الإطار مُرتبط بوجود المهمة. فإما أن تتوافر مهمات مناسبة لكل إطار تنظيمي، تتضح فيها الأهداف التي يسعى الإطار لتحقيقها، وتتم متابعة تنفيذها بشكل دوري من قيادات الأطر الأعلى، أو تلغى تلك الأطر القاعدية طالما أنه لا يوجد توصيف إداري ومهمات تنظيمية مُحددة لها.

أن الأوان أن تُقدّم قيادة الحركة على إجراء مناقشات تنظيمية موسعة، تبحث فيها الجدوى من التراتبية التنظيمية للأطر القاعدية ما دون الشُعبة،

بين الأطر القيادية المركزية من جهة، والأطر القاعدية في الإقليم من جهة أخرى. فهي المسؤولة مباشرة عن إدارة الحياة التنظيمية على المساحة الجغرافية والديمقراطية التي يحتلها الإقليم، لذلك فهي من أكثر الأطر حساسية وأهمية في الحركة، إن لم تكن الأهم حسب رأيي؛ لأنها في حالة تماس دائم ومباشر مع الأعضاء والجمهور.

### (١) لجان الأقاليم

نظراً لأهمية لجان الأقاليم، فقد أناط النظام الداخلي بها صلاحية اعتماد الخلايا الجديدة داخل الإقليم، وفقاً للمادة (٥٨): "تشكل الخلايا الجديدة بموافقة لجنة الإقليم وبترشيح من لجنة المنطقة .."، ودعوة مؤتمر الإقليم لعقد اجتماع طارئ حسب المادة (٦٢). وقد بينت المادة (٦٦) مجموعة الصلاحيات المناطة بلجنة الإقليم، أهمها: "تنفيذ قرارات الأطر القيادية الأعلى"، و"الإشراف على كافة المؤسسات والأجهزة الحركية التابعة للإقليم"، و"وضع الخطط المناسبة لقيادة كافة النشاطات في الإقليم"، و"قيادة شؤون الحركة اليومية في الإقليم"، و"السهر على سلامة الحركة وتماسكها وتنسيق العمل بين مختلف المناطق"، و"الدعوة لاجتماع مؤتمر الإقليم"، و"إعداد الخارطة التنظيمية للأعضاء".

وبالمقارنة مع النظام الأساسي المعتمد في المؤتمر الخامس، فإن هذه الصلاحيات الممنوحة هي ذاتها، لكن مع وجود فارق في كلمة واحدة

وما إذا كان صالحاً ومفيداً استمرار العمل بها. لقد كان مفيداً، وضرورياً، وجود الخلايا التنظيمية في مراحل سابقة، واعتبر النظام الداخلي أن "الخلية هي أساس التنظيم في الحركة" حسب المادة (٥٧)، حينما كانت عضوية الحركة محدودة، ومقتصرة على الأعضاء العاملين، وكل له مهمته المحددة، وحينما كانت المهام الموكلة لهم تتسم بالسرية، وحينما كانت الخلايا عسكرية وأمنية بالأساس. أما اليوم، فهل ثمة جدوى من وجود الخلية والجنح في أقاليم الداخل مثلاً؟ هل يمكن تصور أن الخلية المكونة من خمسة أعضاء تجتمع بشكل دوري، وتناقش القضايا السياسية والتنظيمية التي تخصها، وتطلع على التعميمات الحركية التي تُرسلها القيادة، وترفع تقاريرها الدورية لقيادة الجناح؟ وهنا فإننا نلتمس العذر لقيادة حركة فتح، فكيف لها أن توجد مهمات لكل هذا العدد الكبير من الأعضاء والأطر؟ على هذه الأرضية ينبغي فتح نقاش موسع ومطول داخل أطر الحركة وكادرها المثقف، وأن الأوان لمفكرها التنظيميين أن يبدعوا طرائق وأساليب مُستحدثة للوصول للشكل الأمثل لإدارة التنظيم، فالمسألة هنا إدارية بحتة وليست قيمية، بمعنى أنها لا تمس الفكرة أو الجوهر التنظيمي، وإنما تتعلق بفلسفة الإدارة وأسلوب الأداء.

### ثانياً: لجان الأقاليم ومؤتمراتها

تنبع أهمية لجان الأقاليم في تنظيم حركة فتح من كونها الإطار الوسيط، و حلقة الاتصال

المرتجل والمُرتبك، وتحديداً ما جاء في المادة (٨٧) حول صلاحيات لجنة المنطقة: "تمارس لجنة المنطقة صلاحياتها باعتبارها القيادة التنفيذية في المنطقة وهذه الصلاحيات مماثلة لصلاحيات لجنة الإقليم في حدود المنطقة". وهنا يظهر الخلل والارتباك، فقد حافظت هذه المادة على نصها المتوارث من المؤتمر الخامس بخصوص لجنة المنطقة، بينما عدلت بخصوص لجنة الإقليم، فكيف تكون لجنة المنطقة "قيادة تنفيذية ومماثلة لصلاحيات لجنة الإقليم"، بينما لجنة الإقليم نفسها "قيادة ميدانية"؟ في السياق نفسه، أيضاً لفت انتباهنا - ونحن نقارن بين النصوص القديمة والجديدة - المادة (٨٧) من النظام الأساسي (المؤتمر الخامس) التي نصت على: "تقوم مكاتب الأجهزة المركزية بممارسة نشاطاتها في الإقليم من خلال لجنة الإقليم وباعتبارها جزءاً من صلاحيات لجنة الإقليم ويمنع القيام بأي امتدادات مباشرة لمكاتب الأجهزة المركزية في الإقليم". وقد عدلت هذه المادة في النظام الداخلي ابتداءً من المؤتمر السادس، ليصبح نص المادة (٦٩): "تقوم المفوضيات بممارسة نشاطاتها في الإقليم، بالتنسيق مع هيئة التعبئة والتنظيم". واضح إذن أن التعديل الجديد، والذي استمر في المؤتمر السابع، قد تعدى على صلاحيات لجنة الإقليم وخصم منها، فسمحت المادة الأخيرة بممارسة أنشطة المفوضيات بالتنسيق مع هيئة التعبئة والتنظيم وليس مع لجنة الإقليم. وهو بذلك يُجيز للمفوضيات القيام

في العبارة الافتتاحية، فقد ورد في المادة (٨٤) من النظام القديم: "تمارس لجنة الإقليم صلاحياتها الآتية باعتبارها القيادة التنفيذية في الإقليم"، فيما عدلت في المؤتمر السادس لتصبح: "... باعتبارها القيادة الميدانية"، وهي ملاحظة لا تمر على الباحث المخلص مرور الكرام. فعلى الرغم من أن الفارق من حيث الشكل قد يبدو بسيطاً، فإن تعديلاً في النظام - في نظري - لم يأت عبثاً ولا يخلو من دلالة، فالفارق عملياً كبير، حيث إن مصطلح "القيادة التنفيذية" يعني: "هيئة مهمتها السهر على تنفيذ القرارات المتخذة من هيئة عمومية أو حزب أو منظمة أو نحوها"، أما مصطلح "ميدانية"، المُشتق من كلمة ميدان فمعناه: "أرض أو ساحة مُتسعة مُعدّة للسباق والرياضة ونحوهما، أو تكون مُلتقى شوارع متعددة" (معجم: لسان العرب). وعليه، فإن مفهوم "قيادة تنفيذية" يُشير إلى مستوى السلطات الممنوحة للإطار، فهي تُعطي الإطار صلاحية اختيار الوسائل المناسبة، لتنفيذ المهام الموكلة إليه من المؤتمر وفقاً لخصوصية الواقع والظروف. بينما يُشير مفهوم "القيادة الميدانية" إلى مستوى منخفض من هامش الصلاحيات المتاحة، وتصبح لجنة الإقليم عبارة عن أداة ميدانية، لتنفيذ قرارات القيادة العليا وتصوراتها، وتتحوّل بذلك من لجان تقريرية إلى لجان ميدانية. وتأكيداً على ما طرحناه سنستشهد بالنظام الداخلي نفسه (المؤتمر السادس والسابع) لدحض هذه النص

بأي امتدادات في الإقليم، وعبر من تراه مناسباً من الأعضاء دون التنسيق مع لجنة الإقليم، الأمر الذي يؤدي لتجاوز لجنة الإقليم، وفتح قنوات خلفية في العمل التنظيمي، ويكرس سياسة الباب الدوار في الاتصال التنظيمي بين المراتب، ويهمش دور لجنة الإقليم، ويعمل على تكريس سياسة الأزمات داخل الحركة.

استكمالاً للموضوع نفسه (الخصم من صلاحيات لجنة الإقليم وتهميشها)، أضافت المادة (٥٠) المعنونة بـ"صلاحيات اللجنة المركزية" في البند (١٢) المُستحدثة بعد المؤتمر السابع، صلاحياتها في: "تسمية أمناء سر الأقاليم وأمناء سر المكاتب الحركية المركزية". وهذا البند لا يضيف جديداً إلا فيما يخص تسمية أمناء سر المكاتب الحركية المركزية، أما عن تسمية أمناء سر الأقاليم من اللجنة المركزية فهو نص قديم جديد، وجاءت المادة (٧١) من النظام القديم أكثر تفصيلاً في ذلك: "يسمى أمين سر الإقليم بقرار من اللجنة المركزية من بين القائمة المنتخبة من مؤتمر الإقليم، بالتشاور مع لجنة الإقليم عبر مفوضية التعبئة والتنظيم...". وقد يكون مفهوماً أن تُسمى اللجنة المركزية أمين سر الإقليم في بعض الحالات الخاصة، مثلاً في الأقاليم التي لم تُجرَ فيها انتخابات، ويتم تكليف لجنة إقليم فيها. لكن تعميم هذه الظاهرة لا يخلو من دلالة واضحة على الرغبة في الاستحواذ على المزيد من الصلاحيات الفعلية، ومصادرة حق لجنة الإقليم في انتخاب أمين سرها، ومن ثم إضعافها وتهميش دورها

ودور أمين سرها. فما هي القيمة التنظيمية وراء تسمية اللجنة المركزية لأمين سر الإقليم، طالما أن لجنة الإقليم يتم انتخابها من مؤتمر الإقليم؟ جرت السوابق التنظيمية، منذ العام ٢٠٠٦ على الأقل، على انتخاب أمين سر الإقليم من أعضاء لجنة الإقليم بعد انتخابهم مباشرة، ثم تقوم لجنة الإقليم بتوزيع باقي المهام على أعضائها، وبناءً على ذلك تعتمد هيئة التعبئة والتنظيم واللجنة المركزية توزيع المهام بين أعضاء لجنة الإقليم، للبدء في عملها. فإذا كان مسموحاً للجنة المركزية تسمية أمين السر، فلماذا لا تتدخل أيضاً في توزيع اللجان والمهام على الأعضاء؟ وواقعياً لا تستطيع اللجنة المركزية أن تسمي أمين سر الإقليم إلا بعد استمزاز آراء أعضاء لجنة الإقليم، وبناءً على الأكثرية غالباً ما يتم تحديد أمين السر، وهذا في المحصلة النهائية يُعيد مسألة الاختيار لأعضاء لجنة الإقليم أنفسهم. والأصل في وجهة نظري، أن اللجنة المركزية تُصادق على تسمية أمين سر الإقليم بعد اختياره من أعضاء لجنة الإقليم. والمنطق نفسه يجب أن ينطبق على أمناء سر المكاتب الحركية المركزية، وعلى أمناء سر المناطق التنظيمية.

## ٢) مؤتمر الإقليم

### أ) اجتماعات مؤتمر الإقليم

يُعقد مؤتمر الإقليم اجتماعاته العادية حسب البند (أ) من المادة (٦٢) مرة كل عامين: "تتم دعوة مؤتمر الإقليم مرة كل عامين". لكن في

وأصبح عضو المؤتمر كذكر النحل الذي يؤدي مهمته الأخيرة؛ يأتي ليضع صوته الانتخابي ثم يغادر. وللأسف لم تعالج مسودة النظام المعدل بعد المؤتمر السابع هذه المثالب.

### ب) تشكيل مؤتمر الإقليم

وبخصوص تشكيلة مؤتمر الإقليم، فقد جاءت المادة (٥٥) المقترحة في التعديل الجديد مختلفة بشكل كبير عن سابقتها في المؤتمر السادس. أما المشترك بين المادتين فهو: "يتشكل مؤتمر الإقليم على النحو الآتي: أ- أعضاء لجنة الإقليم. ب- أعضاء لجان المناطق التابعة للإقليم"، أما باقي البنود فقد طالها التعديل أو الاستحداث. فالبند (٣) القديم نص على: "عضو واحد في كل منظمة شعبية في الإقليم لها مكتب حركي ويختاره المكتب المختص"، قد عدل ليصبح: "أعضاء المكاتب الحركية الفرعية في الإقليم، بما يتناسب مع عدد أعضاء الحركة في المنظمات الشعبية بموجب لائحة خاصة"، وهو بذلك يزيد من تمثيل أعضاء المكاتب الحركية التابعة للمنظمات الشعبية، ولم يكتفِ بعضو واحد (أمين سر المكتب الحركي في الإقليم) كما كان معمولاً به سابقاً. علاوة على أن البند مُبهم من حيث تحديده العدد، الذي قرنه بنسبة عدد أعضاء الحركة في المنظمة الشعبية، وهذا يزيد من غموض الفقرة لأنه لم يوضح نسبة عدد الأعضاء في المنظمة مقارنة بماذا؟ وبينما زاد النظام المعدل من نسبة تمثيل أعضاء المكاتب الحركية، فقد قلل من حضور

الواقع، لا تتم الدعوة - حسب اطلاعنا - لاجتماع مؤتمرات الأقاليم في المواعيد المحددة، وغالباً ما تأتي مؤتمرات الأقاليم في سياق التحضير للمؤتمر العام للحركة، بمعنى أنها تُعد استكمالاً لإجراءات الذهاب للمؤتمر العام، وطالما أنه لا يوجد حديث عن عقد المؤتمر العام تظل الأقاليم على حالها. لذلك، فإن عقد مؤتمرات الأقاليم عادةً ما يشوبه خلل كبير؛ فهي من جهة تتأخر في دورات انعقادها، مما يُعطل الحياة الديمقراطية داخل الأطر التنظيمية في الإقليم، وبالتالي تعمل على تكلس أعضاء لجنة الإقليم نتيجة لاستمرارهم في مواقعهم مدة طويلة، وتحرم العديد من الكادر من فرصة الترقى عبر السلم التنظيمي، وتخلق فجوة بين الأجيال. ومن جهة أخرى، فإنه حينما يتقرر عقد المؤتمر - بعد انتظار طويل - ينصب جُل الاهتمام على كيفية اختيار أعضائه، ومكان وزمان انعقاده، وباقي الأمور اللوجستية، وينهمك الأعضاء بشكل أساسي في ترتيب الأوراق الانتخابية على حساب باقي القضايا الرئيسية. وفي الواقع، لا تكون هناك قضايا رئيسية إلا انتخاب أعضاء لجنة الإقليم؛ فالملاحظ في السنوات الأخيرة، أن المؤتمرات الحركية قد غابت عنها المناقشات، وتقديم التقارير لأعضاء المؤتمر، وافتقرت لوضع الخطط والبرامج والخطوط العريضة ورفع التوصيات، التي يمكن للقيادة أن تسترشد بها، فتحوّلت "المؤتمرات الحركية" إلى "مؤتمرات انتخابية"، لفرز القيادات فحسب.

حضور أي مؤتمر آخر؛ فهم غير موجودين في مؤتمر الإقليم بحكم النص الجديد المقترح، ولم يُجر أي تعديل على تشكيلة مؤتمر المنطقة بحيث يضم هؤلاء كلاً في منطقتة التنظيمية، وبطبيعة الحال لن يُمثلوا في المؤتمر العام للحركة، فأين سيمثلون إذن؟! وطالما أن العضوية في الحركة مُرتبطة بالإطار، فقد أصبحت عضوية هؤلاء فعلياً بحكم المنعومة، لذلك فهو تعديل جائر وقد أصابه العوار القانوني.

وبخصوص باقي التعديلات المدخلة على تشكيلة مؤتمر الإقليم، فقد نص البند (٥) من المادة (٥٥) على تمثيل "أعضاء المجلس الحركي في الإقليم"، والبند (٦): "عدد يُمثل المتقاعدين المدنيين والعسكريين عبر اللجنة الفرعية في المحافظة"، وهو أمرٌ منطقي جداً. أما بخصوص تمثيل الكفاءات الحركية، فقد خفض البند (٧) المعدل نسبة تمثيلهم في المؤتمر من ١٥٪ كما جاء في النظام القديم، إلى ١٠٪ من عدد أعضاء المؤتمر، وخصصهم لـ"العاملين في المؤسسات الرسمية"، ولم يوضح ما المقصود بالمؤسسات الرسمية، ليستمر الغموض في المعايير المتبعة في اختيار الكفاءات كما كان في النظام السابق.

### ج) صلاحيات مؤتمر الإقليم

يُمارس مؤتمر الإقليم مجموعة واسعة من الصلاحيات وفق ما هو منصوص عليه في المادة (٥٦)، ولعل واحدة من الصلاحيات الرئيسة التي سيقترن النقاش حولها هنا، هي الصلاحية

الأعضاء التنظيميين في مؤتمر الإقليم. فقد نص البند (٤) القديم (المؤتمر السادس) على تمثيل: "الأعضاء السابقين في لجنة الإقليم أثناء المؤتمر السابق شريطة أن يقوموا بالمهام الموكلة إليهم"، أما في المقترح الجديد فقد عدل هذا البند ليقتصر التمثيل على "أمناء سر الأقاليم السابقين" فقط، وهذا إجحاف بحق باقي أعضاء لجان الإقليم، فالمعيار الذي يُتيح لأمين سر الإقليم دخول المؤتمر، هو نفسه الذي يجب أن يُتيح الحق نفسه لعضو لجنة الإقليم؛ ذلك أن أعضاء لجنة الإقليم متساوون في الحقوق والواجبات والمراتب التنظيمية، أما أمانة السر فهي مهمة داخل لجنة الإقليم، والعدل هنا يتطلب إنصاف أعضاء لجان الأقاليم السابقين، ذلك لأنه ليس لهم سوى مؤتمر الإقليم، ليتنافسوا من خلاله على عضوية لجنة الإقليم، أما أعضاء المكاتب الحركية فلهم حياتهم التنظيمية الخاصة في مكاتبهم الحركية، ولا يزاومهم في ذلك إلا زملاؤهم من أبناء المهنة، بما يعني أن التداول على المواقع التنظيمية في المكاتب الحركية محدود بعدد قليل من الأعضاء، وغالباً ما يتم تشكيلها بالتزكية، نظراً لغياب المنافسة الحقيقية بينهم. لذلك فإن هذا التعديل يسبب اختلالاً في مبدأ المساواة وحق التنافس.

الأهم من ذلك كله، أن واضعي هذا النص المُرتجل - على ما يبدو - لم ينتبهوا إلى أن عدم تمثيل أعضاء لجان الأقاليم السابقة في مؤتمرات الأقاليم، سيؤدي لحرمانهم من

المتعلقة بانتخاب لجنة الإقليم، حيث تمّ تعديلها في المؤتمر السابع. وكنا سابقاً قد انتقدنا تدخل اللجنة المركزية في تسمية أمين سر الإقليم، من بين الأعضاء الفائزين في الانتخابات، واعتبرناه تهميشاً لدور لجنة الإقليم، أما التعديلات الجديدة بعد المؤتمر السابع، فقد شككت تحولاً كبيراً! حيث نص البند (٢) المعدل في النص المقترح على: "ينتخب مؤتمر الإقليم ثلاثة أرباع العدد المطلوب للجنة الإقليم على أن تستكمل اللجنة المركزية الربع الباقي من الأعضاء الذين لم يترشحوا للجنة الإقليم في مؤتمر الإقليم". وهذا تعديل جوهري على صلاحيات مؤتمر الإقليم؛ ففي حين كان مُنَاطاً بمؤتمر الإقليم انتخاب العدد المطلوب للجنة الإقليم حسب المادة القديمة، فقد أصبح من حقه انتخاب أقل من العدد المطلوب (ثلاثة أرباع العدد فقط)، على أن تستكمل اللجنة المركزية الربع الباقي. وهذا تعدد خطير على صلاحيات مؤتمر الإقليم، وفيه انتقاص من حقوق أعضائه، الذين يفترض بهم أنهم كادر مُتقدم، ولديهم من الرُشد التنظيمي ما يكفي ليحسنوا اختيار أعضاء لجنة الإقليم. ويمكن القول هنا: إن هذا التعديل في النظام الجديد سيمثل - في حال إقراره - نكوصاً ديمقراطياً، وانقلاباً حقيقياً على المفاهيم والأسس التي يرتكز إليها النظام.

ولتوضيح هذه النقطة أكثر، اضطررنا للعودة للنظام الأساسي (المؤتمر الخامس) للاسترشاد به في هذه المسألة، لنجد أن البند (٥) من المادة (٧٨) نص على: "ينتخب مؤتمر الإقليم أربعة

أثلاث العدد المطلوب للجنة الإقليم، وتختار اللجنة المركزية للحركة أعضاء لجنة الإقليم من بينهم، ويكون الباقي احتياطاً، وعند حدوث شاغر في لجنة الإقليم، تختار اللجنة المركزية للحركة من بين الأعضاء الاحتياط لاستكمال العدد المطلوب"، وهنا أعطى النظام الصلاحية لمؤتمر الإقليم لانتخاب عدد أكبر من العدد المطلوب لعضوية لجنة الإقليم (أربعة أثلاث العدد)، بينما تقوم اللجنة المركزية باختيار العدد المطلوب من بين من فازوا في الانتخابات، ويظل باقي الأعضاء احتياطاً في حال حدوث شواغر في لجنة الإقليم، بمعنى أن كل من سيكلف مهمة لجنة الإقليم لا بد من أن يكون منتخباً من المؤتمر، وهي بذلك لم تفرض على لجنة الإقليم تكليف عضو لم ينجح في الانتخابات. لكن مع تغيير الظروف بعد عودة القيادة لأرض الوطن، أُجريت انتخابات الأقاليم وفقاً للوائح مُنظمة خاصة بعملية حصر العضوية وإجراء الانتخابات، واعتمدت القرار بانتخاب العدد المطلوب كله لعضوية لجنة الإقليم من المؤتمر، وقد نُفذت هذه القرارات في دورتين انتخابيتين على الأقل منذ العام ٢٠٠٦، وبالتالي تم تجاوز مبدأ التكليف من الأساس.

وأخيراً، جاء التعديل الجديد - المقترح - الذي يُعطي اللجنة المركزية حق اختيار رُبع العدد المطلوب للجنة الإقليم. وهذا إجراء غير قانوني من حيث الشكل، لأنه يتعارض مع النظام الداخلي؛ وفقاً لما جاء في المادة



أو لو كانت لديهم الرغبة والدافعية والحماسة لترشحوهم للانتخابات. إذن، فالاختيار سيكون من بين أولئك الذين لم يبذلوا أي جهد، ولم يبدأوا أي اهتمام ولم يكثرثوا لخوض المنافسة. وبالتالي لنا أن نتساءل: ما الحكمة من وراء الزج بهذا النص في دولا العمل التنظيمي؟ إن هذا النص في حال اعتماده وتحوله لقرار سيؤدي لإشكاليات عديدة في الواقع التنظيمي؛ فهو يفتح الباب واسعاً أمام ظاهرة الاستنزاف، ذلك أن اللجنة المركزية ليست عقلاً جمعياً واحداً لكي تُرشد عملية الاختيار من بين أعضاء المؤتمر، وسيكون لمفوض التعبئة والتنظيم في الساحة المعنية، اليد العليا في عملية الاختيار، وخاصة في مؤتمرات الأقاليم التي تسبق عقد المؤتمر العام، حينما تتفشى حُمى الانتخابات. وبالتالي سينصب جهد المرشحين المحتملين لعضوية لجنة الإقليم على استرضاء ذلك المسؤول، وليس إقناع أعضاء المؤتمر، وهذا كفيلاً بتعطيل مفاعيل الاجتهاد والإبداع والإخلاص في العمل، وإلغاء مبدأ المنافسة الجادة بين الأعضاء. علاوة على أنه يُجرد المؤتمر من قدرته على محاسبة الأعضاء؛ فالعضو المقصر قد لا يفلح في إقناع المؤتمر ولن يتجرأ على خوض الانتخابات، وعلى الرغم من ذلك يُمكن أن يُكلف في حال أفلح في التقرب لأحد المسؤولين ومداهنته. وخلاصة القول، إن التعديلات المقترحة تُعبر

(٦) المعنونة ب: "تحقق الأسس والقواعد التنظيمية بالأساليب التالية"، البند (١) منها: "اعتبار المؤتمرات الحركية (المؤتمر العام، مؤتمر الإقليم، مؤتمرات المنطقة) أعلى سلطة قيادية في حال انعقادها كل حسب اختصاصه وصلاحياته... واعتبار أن هذه المؤتمرات وحدها هي صاحبة الحق في انتخاب اللجان القيادية والتخطيط لها ومراقبتها ومحاسبتها"، فواضح أن المادة أقرت بأن: "المؤتمرات وحدها هي صاحبة الحق في انتخاب اللجان القيادية"، فكيف تُعطى اللجنة المركزية الحق في مزاحمة أعضاء المؤتمر، والاستئثار وحدها باختيار ربع أعضاء لجنة الإقليم؟ هذا مدعاة لتحكم اللجنة المركزية بالإقليم. أما من حيث المضمون، فثمة تساؤلات: كيف ستكون عملية الاختيار؟ وكيف ستقرر اللجنة المركزية مَنْ هم الأعضاء النشيطون والفاعلون على مستوى الإقليم، وكيف لها أن تقارن بين عضو وآخر؟ وَمَنْ يضمن أن عملية الاختيار ستراعي المصلحة التنظيمية العليا في الإقليم؟ ويتضح الخلل بشكل أكبر في الشق الثاني من الموضوع وهو: "على أن تستكمل اللجنة المركزية الربع الباقي من الأعضاء الذين لم يترشحوهم للجنة الإقليم في مؤتمر الإقليم"، حيث سيكون اختيارها من خارج قائمة المرشحين للانتخابات أصلاً، وكأن النظام الداخلي يُريد أن يُكافئ الأعضاء قليلي الطموح والثقة بأنفسهم، فلو كانوا كذلك

سيحول هذا النمط من التفكير والإدارة، وهذه الإجراءات غير المسبوقه تنظيم حركة فتح من "تنظيم للأعضاء" إلى "تنظيم للأتباع". وهو عكس الهدف التنظيمي، الذي من أجله أنشئت لجان الأقاليم والأطر التنظيمية التابعة لها. وفي ختام هذه الدراسة يمكن إلقاء نظرة شمولية، لتحليل مدى التغيير والثبات في نصوص مواد النظام الداخلي - بطريقة إحصائية - خلال المؤتمرين الأخيرين (السادس والسابع)، من خلال الجدول المرفق.

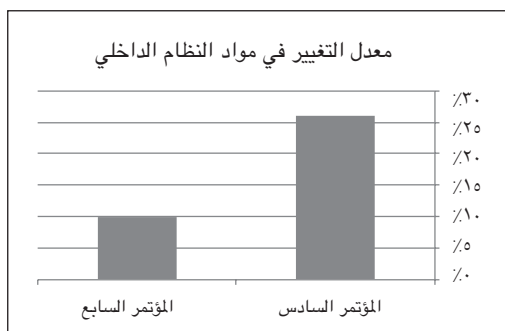
عن ردة ديمقراطية، ولا معنى لها سوى تعزيز النزعة المركزية داخل التنظيم، وفتح الباب أمام العلاقات الشخصية والاستزلام، وتكريس الشللية والاستقطاب داخل الحركة. إن انتزاع المزيد من الصلاحيات لصالح الأطر القيادية العليا لا يُعطي ولا يُضفي مزيداً من القوة والشرعية اللازمة للاستمرار والبقاء في الموقع، لكن ما يؤمن البقاء هو "شرعية الإنجاز"، وحسن الأداء، والإخلاص، والتفاني، والإبداع في العمل.

جدول يوضح مدى الثبات والتغيير في نصوص مواد النظام الداخلي (في المؤتمرين السادس والسابع)

ملاحظات	المؤتمر السابع				المؤتمر السادس				المؤتمر الأبواب
	مستوى التغيير في المواد				مستوى التغيير في المواد				
	مواد مستحدثة	مواد محذوفة	مواد معدلة	مواد لم تتغير	مواد مستحدثة	مواد محذوفة	مواد معدلة	مواد لم تتغير	
مقدمة النظام	-	-	-	لم تتغير	مُستحدثة	-	-	-	
مستمرة منذ المؤتمر الخامس	-	-	-	لم تتغير	-	-	-	لم تتغير	المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها النظام
	-	-	-	٥	١	-	-	٥	الباب الأول (٦ مواد)
		-		٧		-		٧	الثاني (٧ مواد)
	-	-	٦	٣٦	٦	-	٣	٣٤	الثالث (٤٣ مادة)
	١	-	٥	٣٣	٤	-	١٢	١٨	الرابع (٣٤ مادة)
	-	-	-	٣	-	-	١	٢	الخامس (٣ مواد)
	-	-	-	١٢	-	-	٢	١٠	السادس (١٢ مادة)
	-	-	-	١٠	٢	-	-	١٠	السابع (١٢ مادة)
	١ = ١٪	-	١٢ = ٩٪	١٠٤ = ٩٠٪	١٣ = ١١٪	-	١٨ = ١٥٪	٨٦ = ٧٤٪	العدد الإجمالي ١١٧ مادة

نجد بتحليل مدى الثبات والتغيير في نصوص مواد النظام الداخلي، خلال المؤتمرين الأخيرين (حسب الجدول المرفق)، أن مستوى التغيير في المؤتمر السادس طال (٣١ مادة) من مواد النظام، أي

المضمون جاءت التعديلات في المؤتمر السابع أكثر فعاليةً، وهو ما ظهر خلال الدراسة.



## الخاتمة

ناقشت هذه الدراسة المواد المقترحة للتعديل في النظام الداخلي، ومن خلالها تم التطرق لبعض القضايا التنظيمية، وهذا لا يعني التقليل من أهمية باقي القضايا، لكنه يعني أن القضايا الأخرى لا تقع بالضرورة ضمن اهتمامات هذه الدراسة. ومن خلال مناقشة النصوص وتحليلها أصبح بمقدورنا فهم توجهات العقول التي أنتجتها وصاغتها، وإلى أين تسير بدولاب العمل التنظيمي. وعليه، يمكن وضع بعض النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ومن ثمّ تقديم بعض التوصيات علّها تكون مُرشداً لقيادة الحركة.

## أولاً: الخلاصات والنتائج

(١) أدت حالة الغموض في العملية السياسية إلى تجميد تطور الفكر السياسي لحركة فتح، ولم تسع قيادة الحركة لإنتاج فكر سياسي وتنظيمي جديد، واعتمدت بشكل

ما نسبته ٢٦٪ من عدد مواد النظام. وانقسمت على النحو الآتي: ١٨ مادة تم تعديلها، وجاءت أبرز التعديلات حول: سن العضوية، وانتخاب لجنتي الرقابة المالية والرقابة الحركية، وعدد المناطق في الإقليم، وصلاحيات مؤتمر الإقليم في انتخاب لجنة الإقليم، وإلغاء الحلقة، وتعديلات طفيفة في باب العقوبات، وإضافة مادتين للأحكام العامة بخصوص نسبة تمثيل المرأة في الأطر، وتشكيل مجلس استشاري للحركة. فيما ظلت باقي المواد (٨٦ مادة) بما نسبته ٧٤٪ كما هي دون تغيير، وهي مستنسخة من المؤتمر الخامس.

أما عن مستوى التغيير في المؤتمر السابع، فقد حافظت (١٠٥ مواد) على حالها كما جاءت في المؤتمر السادس بما نسبته ٩٠٪، بينما طال التغيير (١٢ مادة) فقط، أي ما نسبته ١٠٪، شملت تعديل ٦ مواد، وإعادة صياغة ٥ مواد، وتصحيح لغوي لمادة واحدة، فيما تم استحداث مادة واحدة. وجاءت أبرز التعديلات على النحو الآتي: تعديل بعض البنود الخاصة بتشكيل المؤتمر العام، وإضافات جوهرية إلى صلاحيات اللجنة المركزية، وتغييرات في تشكيل مؤتمر الإقليم، وصلاحياتها في انتخاب لجنة الإقليم.

بينما تم استحداث مادة بخصوص تمثيل الإقليم في المؤتمر العام. والخلاصة، أن معدل التغيير في مواد النظام في المؤتمر السابع، جاء أقل من مثيله في المؤتمر السادس، لكن من حيث

كبير، خلال السنوات الماضية، على إرث الماضي في استنساخ النصوص، دون اعتبار للفجوة الزمنية، وحافظت على النزعة السابقة في التفكير، الملتزمة بالحفاظ على القوالب الكلاسيكية للحركة. ويبدو أن اهتمام قيادة -فتح- بالجوانب السياسية على حساب الجوانب التنظيمية عمق أزمة التنظيم، فتحوّلت مؤسسات الحركة وأطرها إلى مؤسسات قيادية مُفصّلة عن أعضائها.

(٢) بينت الدراسة أن قيادة حركة فتح أهملت العديد من القضايا الرئيسية في التنظيم؛ فلم تهتم بتربية الأعضاء الجدد وإعدادهم، ولم تُقدم الوجبة الفكرية التي اعتادت تقديمها للجمهور الفلسطيني فضلاً عن أعضائها، ولم تُجهد نفسها وتستنفّر عقول مُفكرها - وهم كثر - في جلسات عصف ذهني لطرح أفكار ومسودة تعديلات، يتم عرضها على أعضاء المؤتمر العام لإقرارها. ولا تبدو - في نظري - عملية تعديل مواد النظام الداخلي بما يتلاءم مع الواقع السياسي الجديد مسألة شائكة؛ فقد طُرحت عدة مبادرات واجتهادات عبر مجموعة من كادر الحركة، ومراكز بحثية في مناسبات عدة.

(٣) استنتجت الدراسة أن نصوص المسودة المقترحة للتعديل قد صيغت بشكل مُتّجّل ومُلتبس ومُرتجل، حيث إنها جاءت في جزء

منها متناقضة مع بعض المواد السابقة في النظام الداخلي، وجاءت في جزء منها لتنسخ مواد أخرى في النظام. وفي الحالات كلها جاءت مُتعارضة مع السياق القيمي العام، والمفاهيم الأساسية التي يقوم عليها النظام، الأمر الذي من شأنه أن يخلخل الأسس والقواعد التي يقوم عليها النظام الداخلي.

(٤) خلّصت الدراسة إلى أن حجم التغيير في النظام الداخلي في المؤتمر السابع أقل - من حيث الكم - من حجم التغيير في سابقه، لكنه أكثر فعالية من حيث التأثير في العملية التنظيمية، وأهم التعديلات هي: أ. اختزال حق اختيار ممثلي الحركة في الانتخابات العامة في اللجنة المركزية. ب. إعطاء الحق للجنة المركزية في تسمية أمناء سر الأقاليم والمكاتب الحركية المركزية.

ج. إعطاء اللجنة المركزية صلاحية اختيار ربع عدد لجنة الإقليم من غير المرشحين للانتخابات.

د. تغيير بعض معايير العضوية في مؤتمر الإقليم.

(٥) كما أن هناك بعض المواد التي استمرت ولم تتغير، ولها تأثير ضار على العمل التنظيمي، منها:

أ. الاحتفاظ بسرية العضوية وتصنيفها (عضو عامل، وعضو نصير)، على

من قوة الأُطر المركزية في مواجهة الأُطر الوسطى والقاعدية، بما قد يؤدي لاستبداد المؤسسة في مواجهة العضو، وبالتالي إضعاف التنظيم. وهي إجراءات من شأنها أن تعزز التناقض داخل أطر الحركة، وتؤدي لانكفاء القيادة على ذاتها.

(٧) لاحظت الدراسة أن المضمون الديمقراطي لمواد النظام الأساسي المُقر في المؤتمر الخامس، كان أكثر رقياً وتحضراً من النظام المُقر في المؤتمر السادس، من حيث النصوص المتعلقة بالديمقراطية والحقوق والحريات، والمساواة الكاملة بين الأعضاء، ومدى الوعي بقيمة الحرية في إبداء الرأي، ومن حيث توفير الحصانة والحماية للمؤسسات الرقابية ولكل صاحب رأي، من تعسف أي سلطة ضده أو اتهامه. كما لاحظت الدراسة أيضاً أن النظام الداخلي في المؤتمر السادس كان أفضل من النظام المُقترح للتعديل بعد المؤتمر السابع، من حيث توسيع دائرة المشاركة، وتوزيع السلطات/ القوى/ الصلاحيات بين الأُطر التنظيمية في الحركة. بما يعني أن النظام الداخلي يسير بحركة فتح عكس اتجاه عجلة التاريخ.

### ثانياً: التوصيات

بناءً على ما تقدم، نرى أنه قد آن الأوان لإجراء ثورة تحديث شاملة في الرؤية التنظيمية لحركة فتح، وهذا يتطلب التحلي بشجاعة

الرغم من أن ذلك يتنافى مع الواقع.  
ب. غياب الحقوق التنظيمية للأعضاء بعد انتهاء مهمتهم في الإطار.  
ج. نزع صلاحية انتخاب لجنتي الرقابة المالية والرقابة الحركية مباشرة من المؤتمر العام، وإعطائها للمجلس الثوري، بما قد يؤثر على المهام الرقابية لهما.  
د. انتخاب رئيس المحكمة الحركية من المجلس الثوري وليس من المؤتمر العام، بالإضافة لتدخل اللجنة المركزية في المصادقة على أحكامها، بما قد يؤثر على استقلال عمل المحكمة.  
هـ. السماح للمفوضيات بممارسة نشاطاتها في الإقليم، دون التنسيق مع لجنة الإقليم.  
و. استمرار العمل بالخلية والجناح على الرغم من عدم وجودهما على أرض الواقع.

(٦) خلُصت الدراسة إلى أن هذه الإجراءات من شأنها أن تقوض الديمقراطية وتُعطلها وتعزز النزعة المركزية شديدة الفردية، وتُكرس التعيينات والخيارات الذاتية، وتُهْمش من دور الأُطر الوسطى (مؤتمر الإقليم ولجنة الإقليم)، وتتعدى على صلاحيات الأعضاء في عملية النقد والنقد الذاتي، وتقلل من الحصانات الواجبة للرقابة والمحاسبة. وباختصار، تُعيد رسم موازين القوى وتجمعها لصالح الأُطر المركزية؛ بحيث تُعزز

المراجعة من قيادة الحركة، وأن تفكر خارج الصندوق، لكي تُمسك بأفاق جديدة للمستقبل، وتضع الحركة من جديد على طريق استمرار المسيرة، وإلا ستفقد دورها ومبرر وجودها. وبناءً عليه، فإن الدراسة توصي بما يلي:

(١) "فتح" لا تستطيع أن تزامح الآخرين في سوق الأيديولوجيا، لكنها متفردة بنظريتها الثورية وفكرها السياسي الجامع. لذلك أصبح لزاماً عليها أن تُعيد صياغة مجموعة من المبادئ التي تُعبر عن الهوية النضالية والسياسية للحركة، ومجموعة الأهداف التي تسعى: لاستكمال مهمة التحرير كونها حركة تحرر وطني، وبناء المجتمع والدولة المنشودة كونها القائدة للنظام السياسي الفلسطيني.

(٢) نوصي أعضاء المجلس الثوري برفض التعديلات المقترحة على مواد النظام الداخلي، انطلاقاً من حرص المجلس على تكريس حياة تنظيمية سليمة وخالية من الشوائب، وصون الأمانة التي أوكلها المؤتمر العام لهم. إن المجلس الثوري في حال إقدامه على اعتماد هذه التعديلات فإنه يكون قد وقع في خطأ كبير؛ ذلك أنه باعتماده هذه التعديلات يكون قد خالف النظام الداخلي للحركة، ويصبح إجراءً مطعوناً فيه من حيث، أولاً: أن إقرار النظام الداخلي أو أي تعديلات عليه من صلاحيات المؤتمر العام فقط، ولا تتم إلا بموافقة

نسبة الثلثين (وفقاً للبند (ب) من المادة (١٦) الخاصة بصلاحيات المؤتمر العام). وثانياً: إذا اعتبرنا أن المؤتمر العام أحال أمر التعديل للمجلس الثوري، فإنه وفقاً للمادة الأولى من الأحكام العامة الواردة في النظام الداخلي: "اللوائح الملحقه بهذا النظام واللوائح التي يقرها المجلس الثوري المحالة له من المؤتمر العام لها قوة النظام الداخلي نفسه شريطة أن لا تتناقض معه"، يصبح اعتماد هذه التعديلات المقترحة باطلاً، لأنها في كثير منها تتناقض مع أحكام النظام الداخلي. فإما أن يعتمد المجلس الثوري مُنتجاً أفضل مما هو مقترح، أو يحافظ على النظام القديم القائم كما هو.

(٣) نظراً لأهمية دور الرقابة في الحركة، فإن الدراسة توصي بضرورة تفعيل دور لجنتي: الرقابة المالية والرقابة الحركية وحماية العضوية، وكذلك تفعيل دور المحكمة الحركية، وتأمين الحصانات اللازمة لهم لأداء أدوارهم، حرصاً على ضبط الحياة التنظيمية، وتنقيتها من الشوائب والنزعات الخاطئة.

(٤) نظراً لأهمية المؤتمرات الحركية، ينبغي أن يُحرص على عقدها، على المستويات كافة، في مواعيدها المحددة، وأن يُراعى فيها تمثيل قطاعات الحركة تمثيلاً عادلاً، وأن تتاح لأعضائها فرص كافية للنقاش

والحوار وتقديم التصورات والاقتراحات والبرامج المختلفة، وألا تقتصر على كونها مؤتمرات انتخابية فقط.

(٥) على صعيد التطور التنظيمي، أصبح مطلوباً من قيادة الحركة إعادة هندسة الهيكل التنظيمي بما يتناسب مع المتغيرات على أرض الواقع، وأن تُعد مجموعة من الدورات التدريبية لتأهيل الأعضاء الجدد.

(٦) إن استمرار قيادات الأطر التنظيمية في مواقعها لمدة طويلة يؤدي لتكلسها، وتآكل شرعيتها، لذلك توصي الدراسة باعتماد مبدأ/ قانون يُقر بنص في النظام الداخلي، بأن لا يُسمح للعضو بالاستمرار في قيادة أي إطار أكثر من دورتين انتخابيتين متتاليتين، أو ضعف المدة الزمنية المحددة لعقد مؤتمر الإطار الذي يوجد فيه المسؤول، سواء كانت المهمة بالتكليف أو الانتخاب. ولكن يُسمح للعضو أن ينتقل بعد دورتين إلى موقع آخر في إطار آخر، أو أن يُعيد انتخاب نفسه بعد أن يغيب لدورة انتخابية واحدة على الأقل، وذلك لإعطاء فرصة لأكثر عدد ممكن من الأعضاء لممارسة دورهم القيادي.

(٧) أخيراً، نقترح على أعضاء المجلس الثوري لحركة فتح تشكيل لجنة مؤقتة من بين أعضائه، مهمتها عقد مجموعة من ورش العمل تضم نخبة من الكادر التنظيمي من مختلف الأقاليم والساحات، بهدف إجراء

حوارات موسعة وطرح تلك التعديلات المقترحة للتداول والنقاش والتعديل وفقاً للرأي العام داخل أطر الحركة، ويمكن من خلالها أيضاً مناقشة القضايا المتعلقة بالنظام الداخلي كافة، ابتداءً من مبادئ الحركة وأهدافها، وانتهاءً بالأحكام العامة. ومن ثم رفع التوصيات لاعتمادها من المجلس الثوري، شريطة أن تكون تلك التعديلات مُنسجمة ومتوافقة مع نص النظام الداخلي وروحه.

ختاماً، الحركات الاجتماعية الكبرى أو التنظيم، أي تنظيم، لا بد أن يدخل خلال مسيرته في مرحلة يجد نفسه فيها أمام ضرورة التطور والإصلاح، التطور الذي يفرضه منطوق التجربة ونتائج المراجعة الواجبة. إن إلحاح التغيير لا يتأتى فقط من ضرورات سلامة المسيرة التنظيمية، وإنما أيضاً من حاجات الجماهير التي وصلت لإرهاص التغيير. والتنظيم الذي لا يستشعر هذا الإرهاص فإنه يحكم على نفسه بانتهاء دوره، وربما يصبح هو نفسه هدفاً من أهداف التغيير. ومن السهل مواجهة أعراض وإرهاصات التغيير بالصدود أو التشكيك أو كيل الاتهامات، ولكن ذلك لا يفعل شيئاً سوى الاستمرار في الطريق الخاطئ. ولا يستطيع أحد أن يُجادل بأن عناية القدر قد أنقذت حركة فتح في مناسبات عدة، بفضل شبكة الأمان التي تعمّدت عبر إرث نضالي قوامه آلاف الشهداء، والأسرى، والجرحى، والمهجرين، والمعتقلين،

## المراجع

١. النظام الأساسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، المؤتمر الخامس، تونس، آب ١٩٨٩.
  ٢. النظام الأساسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، المؤتمر السادس، بيت لحم، آب ٢٠٠٩.
  ٣. مسودة المقترحات المقدمة لتعديل النظام الداخلي لحركة فتح، المؤتمر السابع، رام الله، ٢٠١٦.
  ٤. لماذا أنا فتح - البرنامج الثاني، الجلسات الحركية، مكتب التعبئة والتنظيم، [د.ت].
  ٥. نظام الرقابة الحركية وحماية العضوية، المقر في كانون الثاني ١٩٩١.
  ٦. أبو غربية، عثمان، مفاهيم وآليات في العمل التنظيمي. منشورات دار خليل الوزير للطباعة والنشر، رام الله - فلسطين، ط ١، ١٩٩٩.
  ٧. حرب، جهاد، والزين، سائد، "المبادئ والأهداف والأسلوب لحركة فتح بين النظام الأساسي الحالي واستحقاقات عملية السلام". المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، تموز ٢٠٠٩.
- الذين لم يروا خلاصاً لمآسيهم إلا عبر (فتح). وهذا يدفعنا للتساؤل: هل يمكن أن تستمر (فتح) في قيادة المشروع الوطني بهذه الطريقة التقليدية، مُعتمداً على الالتفاف الجماهيري كتحصيل حاصل، نتيجة لغياب البدائل القوية؟ وإلى أين يمكن أن تقودها هذه المسيرة "القدرية" في حال استمرت قيادة الحركة على هذا المنهج والأسلوب؟
- لا تملك قيادة (فتح) ترف الاختيار بين مُمكنات عدة، فإمامها طريقان لا ثالث لهما: فإما أن تمتلك شجاعة التغيير وفضيلة التطور، وإما أن تسير عكس عقارب الزمن. لذلك، فإننا نتمنى على قيادة الحركة أن يتسع صدرها للنقد، الذي لا يهدف لشيء سوى الحفاظ على ريادة الحركة، التي أمضينا فيها زهرة شبابنا، وحلمنا فيها ومن خلالها بمستقبل أفضل. فهذه محاولة لدق جدار الخزان، نتمنى أن تجد أذاناً صاغية، لكي تستعيد الحركة عافيتها وبريقها، وتعود (فتح) التي في خاطري، وفي خاطر الجماهير.



## تقارير المفوضيات المقدمة للمؤتمر السابع: دراسة تحليلية

عبد الغني سلامة\*

عقدت حركة فتح، منذ انطلاقتها، سبعة مؤتمرات عامة؛ الأول في الكويت سنة ١٩٦٢ وهو مؤتمر تأسيسي، وآخرها في رام الله، وهو سابعها، وكانت "فتح" عقدت أول مؤتمراتها على أرض الوطن في العام ٢٠٠٩ في مدينة بيت لحم وهو المؤتمر السادس. شكلت "فتح" ستة عشر مفوضيةً تأسيساً على مقررات مؤتمري "فتح" السادس والسابع وتوصياتهما، وجميعها عبارة عن مؤسسات للعمل الحركي اليومي التي تقررها اللجنة المركزية، وفقاً للنظام الداخلي الذي يقرر، أيضاً، أن يتراأس المفوضية حُكماً عضو في اللجنة المركزية، وتشكل كل مفوضية مكتبا لها بأعضاء من المجلس الثوري للحركة، ويمكن إضافة بعض الكفاءات الحركية. وهذه

### مقدمة

يعتبر المؤتمر العام أعلى سلطة تشريعية في الحركة، فهو يقرّ القوانين والأنظمة واللوائح الحركية ويصوغ البرامج السياسية ويناقش تقارير اللجنة المركزية وقراراتها السابقة، إضافة إلى أنه ينتخب هيئات الحركة القيادية والتنفيذية، وعلى رأسها اللجنة المركزية (أعلى سلطة تنفيذية في الحركة)، والمجلس الثوري (وهو بمثابة برلمان "فتح"، الذي يتابع تنفيذ قرارات المؤتمر العام، ويراقب عمل الأجهزة الحركية، ويناقش قرارات اللجنة المركزية وأعمالها، وهو الحلقة الوسيطة بين المؤتمر العام وبين اللجنة المركزية).

\* كاتب رأي، وباحث.

- المفوضيات متخصصة في المجالات المختلفة، وتم تكليف كل مفوضية بمجموعة محددة من المهام والأهداف، ضمن رؤية أوسع لتجسيد التكامل بينها لتحقيق رؤية الحركة وبرنامجه. قدمت هذه المفوضيات تقاريرها إلى المؤتمر العام السابع، وهي تقارير تعكس ما قامت به "فتح" في الفترة الواقعة بين المؤتمرين. ستناقش هذه الدراسة مجمل هذه التقارير وما ورد فيها، وتحللها؛ حتى تحاول أن تفهم كيف عملت "فتح" بعد مؤتمرها السادس من أجل الكشف عن آفاق المستقبل الفتاوي.
- إعادة بناء التنظيم، واستنهاض دوره، وإخراج الحركة من حالة التعميم والترهل، والتميز بين جماهير الحركة وتيارها الشعبي العام وبين التنظيم، وإعادة بناء الأطر الحركية.
- التكامل والتناغم مع باقي أجهزة الحركة ومؤسساتها ومفوضياتها المختلفة، وخلق حالة من الانسجام في الأداء التنظيمي.
- تضمن تقريرها تقييماً عاماً لمنجزات المفوضية في المرحلة السابقة، ذكراً أهم منجزاتها في الفترة بين انعقاد المؤتمرين السادس والسابع، والتي حددها على النحو الآتي:

المحور الأول: الدور النضالي للحركة: يقول التقرير إن الحركة لم تنقطع عن ممارسة دورها النضالي يوماً واحداً، وإن الحركة بناء على مستجدات الوضع السياسي وتوقف العملية السلمية، تركز جهودها على النقاط الآتية:

١. المقاومة الشعبية: بناء على مقررات المؤتمر السادس، اعتمدت الحركة المقاومة الشعبية بأشكالها كافة أسلوباً وأداة رئيسة في مقاومة الاحتلال، ودعت قادتها وكوادرها وأعضاءها ومناصريها للانخراط بكل قوة في فعاليات المقاومة الشعبية، وأنشأت جسماً مستقلاً داخل "فتح" خاصاً بالمقاومة الشعبية ومقاومة الجدار والاستيطان، ومتابعة تشكيل اللجان الشعبية قرب جدار الفصل العنصري، وفي الأغوار والقدس. يستعرض التقرير، في هذا الصدد، بعضاً

## ١. مفوضية التعبئة والتنظيم

مفوضية التعبئة والتنظيم من أقدم مفوضيات الحركة، ترأسها لمدة طويلة ماهر غنيم، ثم محمود العالول، وجمال محيسن، وعلى أثر المؤتمر السادس، أعادت مفوضية التعبئة والتنظيم هيكلتها، وانتخبت قيادة جديدة لها، ورسمت سياستها استناداً للدور المنوط بها، بما ينسجم مع النظام الداخلي وتوجهات اللجنة المركزية، وحسب ما جاء في تقريرها، فقد حددت أهدافها وأولوياتها، وفق الآتي:

- تفعيل الدور النضالي لـ"فتح"، بترجمة برنامجها السياسي والحركي، وخاصة في المقاومة الشعبية.
- الحفاظ على الدور القيادي والريادي للحركة، وقيادة المشروع الوطني، وحماية منجزات الشعب الفلسطيني.

من منجزات الحركة في مجال المقاومة الشعبية، منها جعل المقاومة الشعبية على رأس أولويات الحركة، وتشكيل عشرات اللجان المتخصصة في المواقع المستهدفة، والشراكة مع باقي الفصائل الوطنية في فعاليات المقاومة الشعبية، واستغلال المناسبات الوطنية والعامة وجعلها شكلاً من أشكال المواجهة والتعبئة الجماهيرية، والعمل على تعزيز صمود الأهالي في المناطق المهمشة، إضافة إلى العديد من المبادرات الشعبية والطلابية والمجتمعية التي تصب في الهدف نفسه، مثل تشكيل لجان الحراسة والحماية، وإنشاء القرى المؤقتة والاعتصام فوقها في المناطق المهدة بالصادرة (قرية باب الشمس، الكرامة، كنعان، عين حجلة...)، وحملة الزحف نحو التلال والجبال والاعتصام فوق الأراضي المستهدفة بالضم والاستيطان.

٢. مقاطعة البضائع الإسرائيلية، في هذا المجال يستعرض التقرير رؤية الحركة، وبعضاً من منجزاتها، مثل تشكيل لجان خاصة بحملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، مثل "اللجنة الوطنية العليا لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية ومواجهة القرصنة الإسرائيلية"، وتنظيم ندوات توعية وتعبئة، وتنظيم العديد من المبادرات مثل حملة "اشترى فلسطيني"، وأيضاً التشبيك والتنسيق مع بقية القوى والمبادرات

الشعبية بما يخدم هذا التوجه. ٣. الهبة الشعبية وتحفيز الجماهير على التصدي للاحتلال، والمشاركة في التظاهرات والمسيرات، وهنا يعتبر التقرير الهبة الشعبية التي انطلقت في أواخر العام ٢٠١٥، جزءاً من الفعاليات النضالية الفتاوية، على الرغم من أن الحركة لم تتبن الهبة رسمياً.

٤. مواجهة تهويد القدس، والاستيطان، وتنظيم الحملات الإعلامية والدبلوماسية للانتصار لقضية الأسرى.

يستعرض التقرير محور الدور السياسي للتنظيم على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومحور إعادة بناء التنظيم واستنهاض دوره، خاصة في مجالات إعداد اللوائح الناظمة، وملفات المفوضيات المختلفة، وملف العضوية، والتدريب وتأهيل الكوادر، والمجالس الحركية في الأقاليم، وبناء الأطر التنظيمية واستنهاضها، ولجان المناطق، والمتابعة التنظيمية، وإصدار التعاميم التنظيمية والسياسية الدورية، والاهتمام بالأطر التنظيمية الخاصة مثل الشبيبة الطلابية (الجامعية والثانوية)، ومؤسسات الأشبال والزهرات، وملف المرأة، والمكاتب الحركية في المؤسسات والوزارات والنقابات، ومؤتمرات الأقاليم ونتائجها وانتخاباتها.

في المحور الرابع، يتابع التقرير الحديث عن الدور الوطني العام للحركة في مجالات البناء وخدمة المجتمع والتعبئة الوطنية، وانتخابات المجالس المحلية والبلديات.

يستعرض التقرير، أيضاً، أهم الملاحظات والخلاصات في مجال ما تم إنجازه (ولو بشكل جزئي) لعملية البناء التنظيمي، ويضع الأسس الآتية كمحددات لعملية إعادة بناء التنظيم، وهي: تطبيق النظام واللوائح، ومأسسة العمل، والاعتماد على الذات، وتكريس ثقافة المساءلة والمحاسبة والمتابعة.

ينتهي التقرير بالاعتراف بأن ما تم إنجازه غير مكتمل، وأن هناك الكثير مما يتوجب العمل عليه، في تجنيد الشارع الفلسطيني، والتصدي لمشاريع الاحتلال، ومحاولات القفز عن الدور الفلسطيني والتأمر على المشروع الوطني، والحفاظ على البوصلة الفلسطينية بالاتجاه الصحيح نحو القدس، وإسناد القيادة، وبناء علاقات إيجابية مع المؤسسات الرسمية والأهلية، وبناء جسور الثقة والتعاون معها، واستكمال العمل لبناء جسم تنظيمي صلب متماسك، والتفرغ لمقارعة الاحتلال. (المصدر: تقرير مفوضية التعبئة والتنظيم ٢٩/١١/٢٠١٦)

## ٢. مفوضية العلاقات الدولية

انبثقت هذه المفوضية المختصة بالعلاقات الدولية، عن اللجنة المركزية، وتربطها علاقات عامودية مع الرئيس ومع اللجنة المركزية والمجلس الثوري، تسترشد بقراراتهم وتقدم تقاريرها لهم. ترأسها "نبيل شعث"، وفي المؤتمر السابع، أسندت الرئاسة إلى "روحي فتوح"، تتولى المفوضية مسؤولية إدارة العلاقات الدولية

الحركة وتطويرها من خلال بناء العلاقات مع الأحزاب والمنظمات الدولية والقوى السياسية والبرلمانات ومراكز الأبحاث المهمة، وجمعيات الصداقة، والجامعات والشخصيات السياسية المؤثرة، وتمثيل الحركة ومتابعة مصالحها لدى المنظمات الحزبية والدولية والإقليمية مثل الاشتراكية الدولية، والاشتراكية الأوروبية، والمنظمات الآسيوية واللاتينية وغيرها، وتوظيف هذه العلاقات في خدمة الإستراتيجية الفلسطينية، لتعظيم الضغوط على إسرائيل، والدفع باتجاه إنهاء الاحتلال.

تنطلق المفوضية لتحقيق الأهداف الآتية، حسب ما جاء في تقريرها: تعزيز الاعتراف بدولة فلسطين، والانضمام للمنظمات والمواثيق الدولية، وتعزيز الموقف الدولي الداعم لحق العودة، والتصدي للمشروع الاستيطاني الإسرائيلي، وحماية القدس، والتصدي لمشاريع تهويدها، وإدانة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الشعب الفلسطيني، وبشكل خاص الحروب العدوانية على غزة، والعمل على إثارة قضايا الأسرى.

وفي التقرير، حددت المفوضية رؤيتها الإستراتيجية للعلاقات الدولية، باعتبار المفوضية ذراع حركة فتح على المستوى الدولي (شعبياً ورسمياً)، وهدفها تنمية علاقات الحركة دولياً، وتطويرها، وتوسيع دائرة الأصدقاء والطفاء، وتتبنى المفوضية من أجل ذلك البرنامج السياسي للحركة والذي يتسم بالمرونة والملاءمة مع القوانين الدولية، والعمل على تجنيد طاقات

المتحدة، والمنظمات الدولية، وفضح الممارسات الإسرائيلية، والضغط باتجاه فرض عزلة على دولة الاحتلال. ومن أجل هذا حددت دوائر عملها من أوروبا، ثم أميركا اللاتينية، ثم دول آسيا وإفريقيا، ودول الاتحاد السوفييتي سابقاً.

وعن آلية عملها، وفق ما جاء في التقرير، اتبعت المفوضية أسلوب بناء العلاقات مع الأحزاب الحاكمة والمعارضة، ومع الكتل البرلمانية، وبناء علاقات وثيقة مع المنظمات الدولية مثل منظمة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية (PES)، وغيرها. وتمتين العلاقة أيضاً مع منظمات المجتمع المدني الدولي، وجمعيات الصداقة والتضامن، ومؤسسات الأبحاث والدراسات السياسية.

اختتمت المفوضية تقريرها بتعداد بعض من منجزاتها، وأهمها تحقيق الاعتراف بدولة فلسطين من العديد من الدول الأوروبية، وأولها السويد، وعدد كبير من دول أميركا اللاتينية، والحصول على عضوية مراقب في الأمم المتحدة، وعضوية كاملة في اليونسكو، كما حافظت على علاقات الصداقة مع دول الاتحاد السوفييتي سابقاً، ومع العديد من الدول الإفريقية. (المصدر: تقرير مفوضية العلاقات الوطنية ٢٩/١١/٢٠١٦)

### ٣. مفوضية الإعلام

#### والثقافة والتعبئة الفكرية

مفوضية الإعلام والثقافة إحدى مفوضيات الحركة، ترأس هيئتها "نبيل أبو ردينة" (حالياً ناصر القدوة). وحسب ما عرفت نفسها على

القوى والمنظمات الدولية وإمكانياتها لدعم الشعب الفلسطيني، وبناء علاقات متميزة معها، إلى جانب عملها على نشر الفكر السياسي الديمقراطي، والمساهمة البناءة في حوار الشعوب والحضارات، وإرسائها على أساس القبول والتسامح والتعايش.

استعرضت المفوضية في تقريرها تقييماً لخطة العمل للمرحلة السابقة (٢٠٠٩-٢٠١٦)، وأهم بنودها:

- تكثيف التحرك لانتزاع الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، خاصة في أوروبا وأميركا اللاتينية، والحصول على العضوية في الأمم المتحدة.
- محاصرة السياسة الإسرائيلية، والكشف عن جرائمها، والدفع باتجاه فرض عقوبات عليها.
- متابعة النضال القانوني ضد إسرائيل في المحاكم الدولية.
- بناء أوسع علاقات مع الأحزاب والمنظمات الدولية، وتعبئة القوى الصديقة لتحشيد الدعم لصالح الشعب الفلسطيني.
- تكريس اسم "فتح" وسمعتها في الساحة الدولية كحركة مناضلة من أجل الحرية والعدالة ومقاومة الاحتلال والعنصرية.
- التصدي للرواية الصهيونية القائمة على الأسطورة الدينية والتاريخية.

حددت المفوضية في تقريرها أولويات التحرك، واعتبرت أن الأولوية انتزاع اعتراف عالمي بدولة فلسطين، والحصول على العضوية الكاملة في الأمم

موقعها الرسمي، فهي تلتزم بمرجعيات الحركة الشرعية وقرارات رئيسها، وقرارات اللجنة المركزية، والمجلس الثوري، والمؤتمر العام، وتعاميمها، وكل ما يصدر عنها من بيانات ومواقف، والتي بالضرورة تنسجم مع مبادئ الحركة وأهدافها ونظامها الداخلي وبرنامجها السياسي.. رسالتها الإعلامية: "موضوعية، وطنية تحررية، تقدمية، ديمقراطية، تعتمد الفكر والثقافة والخطاب الوطني التحرري منهجاً". وسيلتها: "إخبارية تثقيفية معرفية موضوعية، بهدف تعزيز الإيمان بالهوية الوطنية العربية الفلسطينية، ودعمها بالثقافة الفلسطينية الإنسانية وتعميق الالتزام بالثوابت الفلسطينية، ورفع قيم العدالة والكرامة والمساواة على طريق الحرية والاستقلال". (موقع المفوضية <http://www.fatehmedia.ps/page-131.html>)

قدمت المفوضية تقريرها إلى المؤتمر السابع، وقسمته إلى بندين: المنجزات والتوصيات؛ في بند المنجزات استعرض التقرير ما تم إنجازه خلال الفترة بين المؤتمرات السادس والسابع، وملخصها: إنجاز إذاعة موطني، كأول إذاعة رسمية تنطق باسم الحركة وتبث من داخل الوطن، واعتبارها امتداداً لصوت العاصفة، وإنجاز فضائية "عودة" (بالاتفاق مع صاحبها مالك ملح)، والتي تقدم مع إذاعة موطني البرامج السياسية المتنوعة والمهادفة، والمعبرة عن "فتح" وموقفها وفكرها.. المنجز الثالث إنشاء موقع إلكتروني وصفحة خاصة بالمفوضية على

شبكات التواصل الاجتماعي.. أما الرابع، فهو تحديد ناطقين رسميين باسم الحركة، لتلافي إشكالية التضارب في التعبير عن مواقف الحركة إزاء القضايا المختلفة.

في بند التوصيات، استعرض التقرير أهم المعوقات التي تواجه المفوضية، وأبرزها قلة الإمكانيات المادية، ثم استعرض أهم النقاط التي ينبغي لإعلام "فتح" أن يحققها، وهي اعتماد هيكلية المفوضية الإدارية، وتوفير الموازنة التطويرية الكافية، وتأسيس شبكة إعلامية متكاملة تضم إلى جانب إذاعة موطني وفضائية عودة وكالة أبناء خاصة بالحركة، وقناة تلفزيونية أخرى، وتوسيع نطاق البث للإذاعة، وتنظيم دورات تدريبية لتحسين قدرات الطواقم الإعلامية العاملة في المفوضية.

بعد انعقاد المؤتمر بثلاثة أشهر، عقدت المفوضية اجتماع عصف ذهني لتقييم أداء المفوضية ونقده، ترأسه مفوض الإعلام والثقافة "ناصر القدوة"، ونشرت أهم ما جاء فيه على موقعها الرسمي، والذي يمكن تلخيصه في النقاط الآتية:

- تعدد الناطقين الرسميين باسم الحركة، وضعف الأداء، خطاب الحركة ردة فعل وليس مبادرة، وموقفها دوماً متأخر، ثمة قصور تجاه الشباب، ضعف في الوعي والبناء الثقافي في الأقاليم، وانخفاض الوعي الفكري بدلالات الوضع بالجامعات، وجود تضارب في المواقف السياسية والتعبيرات

الإعلامية، ضعف العلاقة مع المؤسسات الإعلامية العربية والدولية، عدم تمكين وتطوير قدرات الصحفيين، وجود فجوة بين ما هو رسمي فتحاوي، وما هو شعبي، الإعلام المرئي متأخر عن ملاحقة الحدث، عدم وجود طاقم متخصص بالإعلام الاجتماعي. - وبناء على هذا النقد الموضوعي، تم تقديم التوصيات الآتية: ضرورة التخصص، واتباع دبلوماسية شعبية/جماهيرية، وتوحيد خطاب الناطقين ضمن مرجعية واحدة، مع ضرورة تعددهم، وأن يكون من بينهم امرأة وشباب، مع تدريبهم سياسياً ومهنياً من خلال دورات متخصصة، وتخصيص منبر إعلامي ناطق بالإنجليزية، تقديم نشرة فكرية وإصدار تعاميم دورية تعبر عن موقف موحد، وتدافع عن مواقف الحركة، والتركيز على جوهر الخبر، وتجنب الخطاب الإنشائي، وأسننة الخطاب الإعلامي، وتقديم خطاب إعلامي وطني عام توحيدي مفعم بالأمل، وتجنب الإعلام التنظيمي/ الحزبي المنغلق، وتقديم خطاب ديمقراطي مهني منحاو لفلسطين.

#### ٤. لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي

تأسست لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي في أواخر العام ٢٠١٢، بقرار من الرئيس محمود عباس، وجاء هذا القرار امتداداً للنهج الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية منذ

أواسط السبعينيات، وذلك في سياق ما اعتبرته آنذاك اختراق المجتمع الإسرائيلي، والبحث عن قوى مناهضة للاحتلال، ومناصرة للحقوق الفلسطينية.

قدمت هذه اللجنة في المؤتمر السابع تقريرها لرئاسة المؤتمر، وبدأته بمقدمة عن طبيعة عمل اللجنة، والصعوبات التي تواجهها والناجمة عن رفض الجانب الإسرائيلي (الرسمي) لها، ونظرة الريبة والتشكيك والاتهام من الفلسطينيين، مؤكداً أن عمل اللجنة لا يندرج ضمن عمليات التطبيع، بل هو بمثابة هجوم سياسي في قلب المجتمع الإسرائيلي.

تحدث التقرير عن مهمات اللجنة وأهدافها ورؤيتها الإستراتيجية، والتي يمكن اختصارها بالبحث عن القوى السياسية والاجتماعية الإسرائيلية المؤيدة لحل الدولتين والحقوق الفلسطينية، والرافضة للاحتلال وممارساته العنصرية، وكذلك توضيح وجهة النظر الفلسطينية إزاء الصراع العربي الإسرائيلي لكل الشرائح والقطاعات التي يمكن الوصول إليها، وتأسيس فهم مشترك قائم على الحل السلمي العادل والشامل. والتأثير في مختلف المحافل داخل إسرائيل وتحديداً تلك القريبة من دوائر صنع القرار ودوائر التخطيط الإستراتيجي التي تغذي المؤسسة الإسرائيلية بكل ما تحتاجه من توضيحات وأوراق عمل.

جاء في التقرير أن الفئات التي تستهدفها اللجنة هي أعضاء الكنيست، وقيادات الأحزاب،

ولم يخرج أحد.. مبينا أن هذه التحولات كان أحد أهم أسبابها الإعلام الإسرائيلي، الذي كان دوماً يضلل المجتمع الإسرائيلي، ويخوفه من العدو الفلسطيني، ويدفعه نحو التطرف، والاصطفاف خلف الجيش مهما كانت خياراته غير إنسانية. وإزاء ذلك، رأت اللجنة (حسب تقريرها) أن ذلك يتطلب تكثيف الجهود أكثر للوصول إلى عمق المجتمع الإسرائيلي وتحريره من قبضة الإعلام المضلل، وتبديد مخاوفه، وإقناعه بأهمية السلام..

وحسب التقرير؛ فإن عمل اللجنة، والنتائج المتحققة عنها أثارت غضب القيادة الإسرائيلية واستياءها، فحاربتها، ومنعت رئيسها من دخول إسرائيل، وقد عبر مسؤولون أمنيون إسرائيليون عن تخوفاتهم من نشاط اللجنة، وطالبوا بفرض قيود على عملها. (المصدر: تقرير لجنة التواصل ٢٠١٦/١١/٢٩)

## ٥. مفوضية العلاقات الوطنية

مفوضية العلاقات الوطنية هي واحدة من مفوضيات الحركة، تعنى بسبل تفعيل حوارات البيت الفلسطيني بفصائله جميعها، وخاصة المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية، وتسعى لتمتين أواصر الوحدة الوطنية، وبلورة برنامج عمل وطني مشترك، إضافة إلى معالجة الخلافات في المواقف والآراء بالبحث عن القواسم المشتركة، وتقويتها والوصول إلى موقف وطني موحد تجاه قضايا الصراع

والكتل البرلمانية، ومراكز الدراسات والأبحاث، والجامعات والشخصيات الأكاديمية، والفعاليات والمؤسسات المدنية، ومختلف الشرائح العرقية والإثنية، مثل المهاجرين الروس والأثيوبيين، وأيضاً منظمات حقوقية، وفعاليات اقتصادية، وفنانون، وحركات نسائية، وغيرها.

وعن منجزاتها، تحدث التقرير عن نتائج مثمرة ساهمت في تحديد معالم الخريطة السياسية/الاقتصادية/ الاجتماعية/ الأكاديمية/ الحزبية/ المدنية داخل إسرائيل، وفهم طبيعة المجتمع الإسرائيلي وتوجهاته على نحو أدق وأعمق، وهو أمر مهم لبناء إستراتيجية فلسطينية مقاومة.

وأيضاً، ذكر التقرير أن عمل اللجنة ساهم في تبديد مخاوف الكثير من الجماعات والشرائح التي كانت تتخذ مواقف متطرفة ومنتشدة تجاه الفلسطينيين، وتمكنت من نقلهم إلى مواقع الحياد. وساهمت في إعادة جسور الثقة والتواصل مع الطائفة الدرزية، والتي هي جزء أصيل من الشعب الفلسطيني.

ويصف التقرير التحولات العميقة التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي، ونزوعه نحو اليمين، ثم نحو التطرف والعنصرية أكثر فأكثر، فمثلاً بعد مجزرة صبرا وشاتيلا خرجت أكبر تظاهرة في تاريخ الدولة العبرية (٤٠٠ ألف متظاهر) لتعبر عن الغضب والاستياء من تواطؤ الجيش الإسرائيلي مع مرتكبي المجزرة، بينما في السنوات الأخيرة ارتكب الجيش الإسرائيلي نفسه مجازر مروعة ضد المدنيين الفلسطينيين،



والكفاح الوطني والتحديات الأساسية الكبرى. يتراءى المفوضية "عزام الأحمد".

قدمت هذه المفوضية تقريرها للمؤتمر السابع، وغيرها، بدأت بمقدمة حددت فيها رسالة المفوضية وواجباتها وأهدافها، مؤكدة أنها تقوم على قاعدة تفعيل الحوار الداخلي الفلسطيني، بفصائله وأطيافه وتياراته المختلفة، لتعزيز وترسيخ الوحدة الوطنية. انطلاقاً من تعريف حركة فتح لنفسها بوصفها حركة الشعب الفلسطيني كله، والتي تلتقي مع الجميع، رافعة شعار "اللقاء على أرض المعركة"، و"دع كل الزهور تتفتح في بستان الثورة"، وأن الخلافات الداخلية لا يجوز بأي حال أن تتحول إلى صراعات، باعتبار أن الدم الفلسطيني خط أحمر، لا يجوز لأي كان أن يتجاوزه.

ويؤكد التقرير أن "فتح" رفضت الخروج عن قاعدة الحوار لحل الخلافات، مهما كانت شدتها، وأنها كانت دوماً تتجنب محاولات جر الساحة الفلسطينية إلى الاقتتال الداخلي، وأنها كانت وستبقى صمام أمان الوحدة الوطنية والسلم الأهلي.

يحمل التقرير حركة حماس المسؤولية عما آلت إليه الأوضاع، وصولاً للانقسام، مذكراً بأن حماس عندما انطلقت في بداية الانتفاضة الأولى بدأت من خارج الصف الوطني، وخارج إطار القيادة الوطنية الموحدة، وأن دورها اتسم بالسلبية، وساهم في إضعاف الانتفاضة. ويضيف التقرير إن حماس واصلت دورها

السلبى حتى بعد قيام السلطة، برفضها الانضواء تحت مظلة منظمة التحرير، وافتعالها الأزمات، وأنها بعد فوزها في الانتخابات قدمت مصالحها الحزبية على المصلحة الوطنية، وبعد تشكيلها الحكومة (منفردة) أخذت تتصرف كأنها قوة معارضة للنظام السياسي الفلسطيني، وليست جزءاً منه.

ويضيف التقرير إن حماس لم تكتف بافتعال الانقسام، وإنما كانت دوماً تخلق الأعدار لإفشال جهود المصالحة، وتماطل لكسب الوقت، وللتغطية على عدم جديتها في إنجاز المصالحة، وأنها ظلت تنتكر للاتفاقيات الموقعة بين الطرفين (فتح وحماس)، بدءاً من اتفاق مكة، مروراً باتفاق صنعاء والدوحة والقاهرة وغيرها.. وانتهاءً باتفاق الشاطئ، وتعطيلها دور حكومة الوفاق الوطني برئاسة "رامي الحمد لله".

واعتبر التقرير أن ما يتردد في الإعلام عن اتفاقيات متعددة لإنهاء الانقسام، هو تضليل إعلامي، حيث لم يُنجز أي اتفاق سوى اتفاق واحد، هو اتفاقية الوفاق الوطني التي وقعت في "فتح" عام ٢٠٠٩، ثم وقعت بقية الفصائل وحماس في نيسان ٢٠١١، والتي تم إشهارها في القاهرة في أيار ٢٠١١.

وينتهي التقرير بالتأكيد على رفض أي بديل عن منظمة التحرير، وأهمية إنجاز المصالحة وإنهاء الانقسام، وأهمية إصلاح المنظمة وتجديد أطرها، وعقد المجلس الوطني، ورفض

دولة الحدود المؤقتة، وأنه "لا دولة فلسطينية في غزة، ولا دولة فلسطينية دون غزة". (المصدر: تقرير مفوضية العلاقات الوطنية ٢٠١٦/١١/٢)

## ٦. مفوضية التنمية الاجتماعية

هي إحدى مفوضيات فتح، مجال عملها كل ما يتصل بالشؤون والتنمية الاجتماعية، وتقديم الخدمات المختلفة لأبناء الشعب الفلسطيني من تعليم وصحة ورعاية اجتماعية وغير ذلك، تنسق مع بقية المفوضيات الحركية ووزارات السلطة ذات العلاقة مثل الصحة والشؤون الاجتماعية وهيئة الأسرى ومؤسسة رعاية أسر الشهداء وغيرها.. ترأست المفوضية الأخت آمال حمد. في تقريرها المقدم للمؤتمر السابع، استعرضت المفوضية أنشطتها المتعددة التي نفذتها خلال المرحلة السابقة، بدءاً من تنظيم قاعدة بيانات للفئات المستهدفة، من أسر الشهداء والأسرى والجرحى وغيرهم ممن يتلقون المساعدات، والمشاركة في العديد من الفعاليات والأنشطة والاحتفالات الوطنية وزيارات لأسر الشهداء والأسرى، ومتابعة قضايا الطلبة المحتاجين، والمتضررين من العدوان الإسرائيلي على غزة. كما استعرض التقرير جانباً من المساعدات التي قدمتها خلال السنوات السابقة بشأن التحويلات الطبية للعلاج، والمنح الدراسية، والمعونات العينية والنقدية للفئات المستحقة.

جاء في التقرير أهم القرارات والتوصيات التي تبنتها المفوضية لتوسيع نطاق عملها، وأهم المعوقات التي تواجهها، خاصة في مجال التنسيق والتشبيك مع المؤسسات والهيئات ذات العلاقة. (المصدر: تقرير مفوضية التنمية الاجتماعية ٢٠١٦/١١/٢٩)

## ٧. مفوضية العلاقات العربية والصين الشعبية

حسب ما جاء على الموقع الرسمي للمفوضية، فإن مفوضية العلاقات العربية هي إحدى أهم المفوضيات التي تتطلب جهوداً حركية عالية لاستئناف نشاط الحركة لدى الأشقاء العرب، باعتبارهم شركاء في الدم والمصير، باعتبار القضية الفلسطينية هي القضية المركزية الأولى في النضال العربي، وتنطلق المفوضية من الشعار الذي رفعته "فتح" منذ البدايات "إن فتح فلسطينية الوجه عربية العمق عالمية الامتداد". يترأسها الأخ عباس زكي. وفي التقرير الذي قدمته المفوضية للمؤتمر السابع، أكدت أن فلسطين قلب العروبة، والعروبة عمق فلسطين، وبالتالي فلا بد من وحدة الخطاب السياسي الفتاوي، وتحديد الأهداف والمهام المطلوبة لإعطاء هذه الخصوصية في العلاقة، ما يرقى إلى المستوى المطلوب لتحقيق الأهداف الآتية:

١. توطيد علاقات الحركة مع الدول الشقيقة وبخاصة الأحزاب السياسية الحاكمة وغير الحاكمة ومع المنظمات والمؤسسات

وعلى ذلك تعمل المفوضية على فتح خطوط وقنوات اتصال وإقامة علاقات مع تلك الدول والأحزاب والهيئات الشقيقة، وإعداد التقارير عن الخريطة السياسية والقوى المؤثرة في صنع القرار والأحزاب السياسية والقوى الفاعلة في المنظمات الأهلية والنقابات والشخصيات العامة المؤثرة في صنع القرار والرأي العام وتقديمها بما يخدم المصلحة الوطنية، ويفيد مؤسسات الوطن ووزاراته. وإعطاء جهد إضافي للجاليات الفلسطينية في العالم العربي للحفاظ على مصالحها وحقوقها وحمايتها من المخاطر التي تتعرض لها، مع التركيز على توطيد العلاقة مع الجماهير العربية وقواها الوطنية الحية.

استعرض التقرير جانباً من أنشطة المفوضية ومنجزاتها ومن أبرزها الاتصال مع الحكومات والأحزاب العربية، والقوى والمبادرات الشعبية، وتوقيع مذكرات تفاهم وتعاون معها، والمشاركة في المؤتمرات العربية الرسمية والشعبية.

من ناحية أخرى، استعرض التقرير العلاقات القوية التي تربطها مع الحزب الشيوعي الصيني، والتي تأتي امتداداً للعلاقات التي نسجتها "فتح" مع الصين منذ أواسط الستينيات، من منطلق إدراك "فتح" أهمية الصين الشعبية في الخارطة السياسية الدولية، ودورها المتعاظم سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وإدراكها قوة تأثيرها في مجلس الأمن، وفي الإقليم. وبناء عليه ذكر التقرير أن المفوضية وقعت العديد من مذكرات التفاهم والتعاون مع الحزب الشيوعي الصيني

والبرلمانات وكسب مؤيدين وحشد أكبر لعدالة قضيتنا وحقوقنا المشروعة والعادلة.

٢. تأهيل كوادر الحركة في مجال الدبلوماسية والعلاقات الخارجية للمساهمة في العمل الوطني في العمق العربي.

٣. توقيع بروتوكولات تعاون في شتى الميادين، استناداً إلى الاحتياجات الفلسطينية من منح دراسية، ودورات مهنية مختلفة لرفع القدرات، وتبادل الوفود والخبرات، والعمل على توقيع اتفاقيات التوأمة، وربط المؤسسات في الدول المعنية بمفوضيات الحركة حسب الاختصاص.

٤. عودة الحركة مجدداً إلى مواقعها في المؤتمرات القومية والإسلامية.

٥. الحفاظ على منظمة التحرير وتعزيز دورها كمظلة ووطن معنوي لكل الفلسطينيين في الداخل والشتات، ثم التعاقد بينها وبين المجتمع الدولي والحكومات المختلفة إلى حين إنجاز الاستقلال.

استعرض التقرير آليات عمل المفوضية مع التأكيد على أنها تنطلق بموجب السياسات العامة للحركة، والمقرة من الأطر المختصة، مع دول وأحزاب وهيئات ومنظمات ومؤسسات الوطن العربي، على قاعدة عدم التدخل في الشؤون العربية، وعدم السماح للدول العربية بالتدخل في الشأن الفلسطيني الداخلي، أو التأثير على القرار الوطني المستقل، أو ممارسة أي وصاية أو احتواء للثورة الفلسطينية...

الحاكم، في مجالات التعليم والدعم والتدريب وتمتين العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجانبين، من خلال عشرات الزيارات المتبادلة بين الوفود الرسمية من كلا الطرفين. (المصدر: تقرير مفوضية العلاقات العربية والصين الشعبية ٢٩/١١/٢٠١٦)

## ٨. مفوضية المنظمات الشعبية

وهي من المفوضيات التي تقرر إنشاؤها في المؤتمر الخامس لحركة فتح، بعد أن كانت لجنة تتبع التعبئة والتنظيم، يترأسها "توفيق الطيراوي"، مجال عملها كل ما يتصل بالعمل النقابي والشعبي والمهني، مهمتها المزج بين استمرار النضال والمقاومة من جهة، والمهام الاجتماعية والمهنية والنقابية من جهة ثانية، بحيث تكون المنظمات الشعبية رافداً للعملية النضالية، للوصول إلى بناء مجتمع ديمقراطي على أسس العدالة الاجتماعية، الأمر الذي يتطلب وضع برامج وطنية تكون بمثابة مرجعية للانطلاق في عملية توحيد المنظمات الشعبية، وتمكينها من القيام بأدوارها في خدمة المشروع الوطني التحرري متلازماً مع متطلبات بناء المجتمع المدني.

أصدرت المفوضية تقريرها العام، ورفعته للمؤتمر السابع، مستعرضة فيه طبيعة عمل المفوضية، والمهام الملقاة على عاتقها، مع تقديم شرح مختصر لأهمية الاتحادات والمنظمات الشعبية في الحياة السياسية والمدنية للمجتمع

الفلسطيني، وضرورة توحيدها، عبر إنشاء "مفوضية المنظمات الشعبية". واستعرض التقرير رسالة المفوضية، والتي عبر عنها بالنقاط الآتية: إيصال التنظيم القطاعي إلى قدرة وفاعلية موحدة وديمقراطية. ومشاركة المنظمات الشعبية وال جماهيرية في بناء الدولة، وتعزيز دورها في إطار المقاومة.

أما أهداف المفوضية، فقد أوجزها التقرير في النقاط الآتية: بناء مرجعية حركية واحدة للمنظمات والاتحادات الشعبية كافة، وتعزيز دورها النضالي والمهني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وقيادة العمل الحركي للمنظمات الشعبية بما يضمن المحافظة على وجودها واستمرارها، ودعمها لتحقيق أهدافها. أوجز التقرير خطة عمل المفوضية بإقرار لائحة داخلية ناظمة، ووضع هيكلية للمفوضية، وتوحيد الأجسام النقابية المتشابهة، وإصدار نشرة دورية تثقيفية مهنية سياسية، وعقد ورش عمل متخصصة، وتوحيد المكاتب الحركية، وتنظيم علاقتها بالمركز، وإنجاز المؤتمرات العامة للمنظمات والاتحادات والنقابات والمكاتب الحركية، وتفعيل نظام المحاسبة والمساءلة، وبناء أرشيف مركزي.

ذكر التقرير أهم المعوقات والتحديات التي تواجه المفوضية، وأبرزها: تبعية الاتحادات والمنظمات ومرجعيتها، حيث توجد منظمات شعبية تتبع مباشرة منظمة التحرير، بيد أن بعضها لم يستطع الاندماج مع مثيلاتها في

ودمج الأجسام النقابية ذات الشريحة الواحدة، وتوحيد النقابات في الضفة وغزة والخارج، وتوفير الموارد المالية، وتحديدها، ووضع آلية للمتابعة، وتوحيد المرجعيات كافة من خلال مفوضية المنظمات الشعبية. (المصدر: تقرير مفوضية المنظمات الشعبية ٢٠١٦/١١/٢٩)

## ٩. التقرير السياسي

التقرير السياسي المقدم للمؤتمر أعده "صائب عريقات"، مستنداً إلى تقارير مفوضيات العلاقات الوطنية، والعلاقات العربية والصين الشعبية، والعلاقات الدولية، وتقرير الرياضة والخارطة السياسية، وهو تقرير مختلف عن البرنامج السياسي للحركة.

يبدأ التقرير بمقدمة مختصرة يستعرض فيها أهم التغيرات على المشهد السياسي إقليمياً ودولياً في الفترة الواقعة بين انعقاد المؤتمرين، لجعلها في خلفية ذهن القارئ، أثناء استعراض أهم المنجزات التي حققتها الحركة سياسياً خلال هذه الفترة، وأبرز هذه التغيرات أحداث "الربيع العربي"، والتي نجم عنها انهيار دول وتغير أنظمة، واشتعال حروب أهلية في أكثر من بلد عربي، وقدم إدارة أميركية جديدة بعد "أوباما"، برئاسة "ترامب"، مع بقاء الحكومة اليمينية الإسرائيلية برئاسة "نتنياهو"، التي واصلت عمليات الاستيطان، وأغلقت الأبواب كلياً أمام أي تسوية.

الوطن، بسبب وجود نقابات مشابهة وموازية لها، مثل الاتحاد العام للمهندسين والطلبة والعمال. أو وجود منظمات ذات امتداد إقليمي، ما زالت مرتبطة قانونياً ومهنيّاً بالأردن، وهذه المنظمات غير قادرة على استيعاب الفلسطينيين ممن لا يحملون جوازات سفر أردنية، مثل النقابات المهنية المختلفة.

التحدي الثاني، شح الموارد المالية، وضعف الإمكانيات. والثالث ازدواجية العمل بين قيادة المنظمات الشعبية والعمل في الدوائر الحكومية. والرابع يتمثل في العضوية، حيث تفتقد العديد منها إلى أنظمة واضحة تنظم عملها، وتضبط موضوع العضوية، إلى جانب غياب الرقابة والتدقيق.

تحدث التقرير، أيضاً، عن المكاتب الحركية بصفتها امتداداً لتنظيم "فتح" داخل النقابات والمؤسسات الحكومية وغيرها، وهي جهة الاختصاص المكلفة متابعة سياسات العمل والأداء التنظيمي، مشيراً إلى بعض جوانب القصور تجاه المكاتب الحركية، وضعف أداء هذه المكاتب.

يستعرض التقرير جانباً من منجزات المفوضية، وأهمها إعادة هيكلة المكاتب الحركية وتنظيم العمل النقابي في معظم الاتحادات، من خلال عقد ما يزيد على ٣٠٠ مؤتمر حركي ونقابي، وإيجاد أرضية مشتركة بينها. ومتابعة العديد من القضايا النقابية مع الجهات المسؤولة في الحكومة.

ينتهي التقرير بالحديث عن التوصيات، وأبرزها: تأسيس نقابات مهنية فلسطينية،

- يتضمن التقرير تسعة بنود أساسية، هي: مواقف الدول العربية والإسلامية ودول عدم الانحياز، والأمم المتحدة ومؤسساتها، ومواقف الرباعية الدولية، والعلاقة الفلسطينية الإسرائيلية. كما يتضمن التقرير ملخصاً لأهم الجهود المبذولة لإنهاء الانقسام، وتحقيق المصالحة، وملخصاً لعلاقات "فتح" العربية والدولية، ومع الصين، وملخصاً عن تقرير الرياضة وعلاقته بالوضع السياسي، وينتهي التقرير ببعض التوصيات.

### أولاً: عربياً وإسلامياً وإفريقياً

#### ودول عدم الانحياز والأمم المتحدة

- في هذا البند، يستعرض التقرير ملخصاً للبيان الختامي للقمّة العربية الأخيرة، التي عقدت في موريتانيا في تموز ٢٠١٦، والسبب في اختيارها، أنها تلخص جميع المواقف التي عبرت عنها المؤتمرات العربية والدولية كافة، والتي شاركت فيها القيادة الفلسطينية، ونجحت من خلالها في جعل القضية الفلسطينية حية، ومنعت إسقاطها أو تهميشها، على الرغم من التغيرات العميقة والأحداث الخطيرة التي حدثت في الإقليم والعالم والتي كان من الممكن أن تنحي قضية فلسطين جانباً.. وهذه القرارات والمواقف التي عبر عنها البيان الختامي للقمّة- حسب التقرير- تتفق مع رؤية القيادة الفلسطينية والثوابت التي
- تلتزم بها "فتح"، وأهمها:
- التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية ومكانتها.
  - التأكيد على أن السلام العادل والشامل خيار إستراتيجي فلسطيني، وأن شرط تحقيقه إنهاء الاحتلال بصورة كاملة، ونبيل الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية غير منقوصة، بما فيها قضية اللاجئين.
  - التأكيد على أن حدود دولة فلسطين هي خطوط الرابع من حزيران، وعاصمتها القدس.
  - إدانة الجرائم الإسرائيلية كافة.
  - الترحيب بالجهود الدولية الهادفة لإنهاء الاحتلال كافة.
  - دعوة الرباعية الدولية لتبني سياسة عادلة، وعدم الانحياز لإسرائيل.
  - مواصلة العمل في مجلس الأمن لاستصدار قرار يدين الاستيطان، ويطالب بإنهاء الاحتلال.
  - المطالبة بحماية دولية للشعب الفلسطيني.
  - دعم فلسطين بتوجهاتها للانضمام للمنظمات والمعاهدات والمواثيق الدولية.
  - رفض الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية.
  - رفض أي مشروع لدولة ذات حدود مؤقتة، أو فصل الضفة عن القطاع.
  - دعم قرارات المجلس المركزي للمنظمة الداعية إلى إعادة النظر في العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع إسرائيل.

القاضي بعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل ١٥ حزيران ٢٠٠٧، وكانت تقدم الأعذار للمماطلة وكسب الوقت، والإبقاء على سيطرتها المنفردة على القطاع.

واستعرض التقرير أهم النقاط التي كانت محور النقاش في جولات الحوار مع "حماس"، وأهمها حوار القاهرة، وهذه النقاط هي: تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية على قاعدة إعلان القاهرة (أذار ٢٠٠٥)، وانضمام "حماس" و"الجهاد" للمنظمة باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، والدعوة لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية للمجلس الوطني، وتحديد آليات تحقيق المصالحة، وموضوع الأمن وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

أشار التقرير إلى أن سبب أزمة "حماس" مع القاهرة هو علاقتها بالإخوان المسلمين، وتدخلها بالشأن الداخلي المصري، إضافة إلى اتهام الأمن المصري لـ "حماس" بالتورط في دعم جماعات مسلحة في سيناء..

واستعرض التقرير الجهود المتواصلة التي بذلتها "فتح" في سبيل إنهاء الانقسام، ذكراً جولات الحوار والاجتماعات العديدة التي عُقدت في عواصم شتى، لكنها أخفقت في إنجاز المصالحة، بسبب تعنت "حماس"، على حد تعبير التقرير.

وبقية النقاط التي وردت في هذا البند تكررت في تقرير مفوضية العلاقات الوطنية الذي أشرنا إليه سابقاً.

- دعم شرعية الرئيس عباس، وتثمين جهود المصالحة، والدعوة لتشكيل حكومة توافق وطني.

- دعم صمود فلسطيني عام ١٩٤٨ ودفاعهم عن حقوقهم في وجه الممارسات العنصرية الإسرائيلية.

- التأكيد على أن أي استئناف للمفاوضات يجب أن يتحدد بسقف زمني وجداول واضحة و ضمانات دولية، وأن يكون هدفها إنهاء الاحتلال.

- حشد الدعم الدولي للقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، ومتابعة انضمام فلسطين للأمم المتحدة كدولة كاملة العضوية.

- دعوة الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لتحمل مسؤولياتها، وكفالة واحترام وإنفاذ الاتفاقية في أرض دولة فلسطين، بما فيها القدس، ووقف الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني، وقوانين حقوق الإنسان، وعقد مؤتمر دولي يقضي بفرض حماية للشعب الفلسطيني.

### ثانياً: إنهاء الانقسام، وتحقيق المصالحة

استعرض التقرير، في هذا البند، بإيجاز سير الأحداث التي أدت للانقسام، معتبراً أن ما قامت به "حماس" هو تمرد مسلح، محملاً إياها مسؤولية استمرار الانقسام، وإفشال جهود المصالحة، وأنها هي التي نقضت اتفاقية مكة، ورفضت الانصياع لقرار الجامعة العربية

### ثالثاً: العلاقات الدولية لحركة فتح

تؤكد "فتح"، في هذا البند، تبنيها قرارات المؤتمر السادس الخاصة بالعلاقات الدولية وتنفيذها، والتي حددت فيها المقاومة الشعبية والحراك الدولي كسلاحين رئيسيين في مواجهة المشروع الصهيوني، وخاصة في مواجهة الاستيطان وحصار غزة، مبيناً أن مفوضية العلاقات الدولية تولت إدارة الحراك الدولي بالتنسيق مع الرئاسة والمنظمة والخارجية والأقاليم الخارجية، لمواصلة الضغط الدولي على إسرائيل، والتصدي لسياساته.

ويذكر التقرير أن الرئيس هو من يتولى قيادة الحراك الدولي، بينما تتخصص المفوضية في بناء العلاقات مع الأحزاب والمنظمات الدولية وجمعيات التضامن والصدقة ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها، وتوظف هذه العلاقات لخدمة التوجهات الفلسطينية.

ويستعرض التقرير أهم النجاحات والإنجازات التي حققتها مفوضية العلاقات الدولية في تحقيق العديد من الأهداف التي حددها المؤتمر السادس، وأبرزها انتزاع اعتراف دولي واسع بدولة فلسطين، وانضمام فلسطين للأمم المتحدة (عضو مراقب)، فضلاً عن انضمامها للعديد من المنظمات الدولية المهمة، وتوقيعها على عدد من المعاهدات والمواثيق الدولية، قسم منها ورد ذكره سابقاً في تقرير مفوضية العلاقات الدولية وقد أشرنا إليها، وقسم سيرد ذكره في البند الخاص بالأمم المتحدة والمعاهدات الدولية وبشكل مفصل.

بقية ما ورد في هذا البند (المنجزات، الأهداف، المحددات، الأولويات، آليات العمل..) سبق الإشارة إليه في تقرير مفوضية العلاقات الدولية.

### رابعاً: العلاقات العربية، والصين الشعبية

تحت هذا البند يعيد التقرير السياسي ما ورد ذكره في تقرير مفوضية العلاقات العربية والصين الشعبية، دون زيادة، ولكن بصياغة أكثر إتقاناً.

### خامساً: الرياضة، والخرطة السياسية.

يستند هذا البند إلى التقرير الذي قدمه "جبريل الرجوب" للمؤتمر السابع، والذي أكد فيه أن "السفينة الرياضية الفلسطينية" شقت طريقها بقوة، بدءاً من العام ٢٠٠٨، مستندة إلى توجهات القيادة الفلسطينية، وإلى المحددات المهنية التي تفرضها المنظمات الرياضية الدولية مثل "الفيفا"، والاتحاد الآسيوي ومختلف الاتحاد القارية والوطنية، وأنها خلال هذه الفترة الوجيهة حققت منجزات مهمة، على الرغم من معوقات الاحتلال وضعف الإمكانيات. ويؤكد التقرير أن الاهتمام الفلسطيني بالرياضة يأتي من منطلق إدراك أن الرياضة تجسد الروح الحضارية للشعب الفلسطيني، وتجعل منه جزءاً أساسياً وفاعلاً في الأسرة الدولية، وتعمل على إيصال صوت فلسطين للعالم، فضلاً عن أهميتها على المستوى الوطني، من خلال العملية التربوية والتعبوية، وتلبية واحد من أهم احتياجات الإنسان الفلسطيني.



يستعرض التقرير محاور الأنشطة والإنجازات على ضوء الأهداف المرسومة.. على صعيد نشر الرياضة الفلسطينية وتطويرها، فقد تمكنت المؤسسة الرياضية من تثبيت أسس الكيان الرياضي الوطني، ومأسسة المرجعية الرياضية القيادية، وإقامة فروع عديدة للاتحاد المركزي لضمان انتشار أوسع للرياضة في فلسطين، وإنشاء أكاديميات رياضية متنوعة، وتنظيم العديد من المسابقات المحلية والدولية، وعقد اتفاقيات تعاون مع عديد من الدول الصديقة والشقيقة، وتأهيل المنتخبات الرياضية الوطنية. ويختم التقرير بتقديم عدد من التوصيات أبرزها: اعتماد إستراتيجية وطنية تطويرية شاملة للرياضة الفلسطينية، والالتزام بعضوية فلسطين في مختلف الاتحادات الدولية، والاهتمام أكثر بالرياضة النسوية، والفئات العمرية المختلفة، وسن القوانين الناظمة للرياضة، وتخصيص الموازنات الكافية للنهوض بها.

## سادساً: الأمم المتحدة

### والمؤسسات والمواثيق الدولية:

يتحدث هذا البند عن قرارات الأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين، وأهمها قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧-٢٠١٢، القاضي بقبول فلسطين عضواً مراقباً في الأمم المتحدة، ويستعرض التقرير أهمية الحراك الفلسطيني في الأمم المتحدة، من منطلق إدراك القيادة أن إسرائيل غير معنية بالسلم، وتريد فصل غزة عن الضفة،

وضم ما يمكنها ضمه من أراضي الضفة الغربية، وتدمير حل الدولتين، واستبداله بخيار الدولة العنصرية (أبارتهايد)، من خلال الإبقاء على الوضع كما هو عليه، بإضعاف السلطة، وتثبيت الانقسام، والعودة التدريجية إلى الإدارة المدنية، وسلب صلاحيات السلطة، بحيث تجعل منها سلطة دون سلطة، وتجعل من احتلالها غير مكلف. ولذلك بدأت "فتح" والقيادة الفلسطينية ومع باقي الفصائل الوطنية باتباع إستراتيجية تحول دون نجاح المخطط الإسرائيلي، من خلال انتزاع اعتراف عالمي بدولة فلسطين، يجعل من أراضيها كافة أراضي محتلة، يتوجب انسحاب الاحتلال منها، بالتزامن مع إستراتيجية تصعيد المقاومة الشعبية، وتحقيق المصالحة.

يكمل التقرير الحديث عن المسارات والخطوات التي اتبعتها القيادة وصولاً إلى قبول فلسطين دولة عضو مراقب في الأمم المتحدة، واعتراف العديد من دول العالم بها. ويستعرض التقرير نص قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧-٢٠١٢، وأسماء الدول التي شاركت في التصويت لصالح القرار أو ضده، أو امتنعت عن التصويت.

ثم يستعرض التقرير عناوين ١٥ ميثاقاً دولياً انضمت إليها دولة فلسطين، حيث وقع عليها الرئيس عباس بتاريخ ١/٤/٢٠١٤، أهمها موثيق جنيف الأربعة وبروتوكولاتها الإضافية، ثم يستعرض أسماء ١٨ معاهدة وبروتوكولاً وميثاقاً دولياً وقع عليها الرئيس عباس باسم فلسطين بتاريخ ٣١/١٢/٢٠١٤.

يمضي التقرير في الحديث عن إنشاء اللجنة الوطنية العليا لمتابعة المحكمة الجنائية الدولية، والتي تشكلت بمرسوم رئاسي بعد مشاورات مكثفة مع المجلس التشريعي والوطني، ومع الفصائل كافة، والجامعات والمراكز القانونية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني. وتشكيل لجنة فنية موسعة مشكلة من ٥٨ شخصية قانونية فلسطينية من الوطن والشتات، ولجنة مصغرة من عدد من الخبراء القانونيين الدوليين، للمساعدة في التعامل مع المحكمة الجنائية الدولية.

ويذكر التقرير أنه بتاريخ ٢٥/٦/٢٠١٥، قدمت دولة فلسطين ممثلة بوزير خارجيتها ملفات أعدتها اللجنة الوطنية العليا للمحكمة الجنائية الدولية حول الاستيطان والعدوان الإسرائيلي والأسرى، وتقديم قادة إسرائيليين للمحاكمة بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

يستكمل التقرير ذكر تفاصيل ومعلومات وبيانات عن نشاطات ومنجزات تتعلق بالنضال القانوني، وتقديم بلاغات ضد إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية.

### سابعاً: اللجنة الرباعية الدولية

في هذا البند من التقرير السياسي، يتم التأكيد على أهمية اللجنة الرباعية الدولية وتعاطي فلسطين الإيجابي معها، مع إشارة واضحة لرفض بيان الرباعية الصادر يوم

٢٠١٦/٧/٨، والذي ساوى فيه بين الضحية والجلاد، وألح للربط بين الإرهاب والتحرير بالممارسات الفلسطينية، وتبرئة الاحتلال والتغاضي عن ممارساته الاستيطانية المكتشفة التي تتعارض مع القانون الدولي. مع أن التقرير أشار إلى أن حل الدولتين هو الحل المطروح. ويستعرض التقرير نص البيان الختامي، مع تقديم تحليل للبيان يشير إلى أنه اعتبر أن الشعب الفلسطيني غير جاهز لبناء الدولة، وأنه ركز على سورية واليمن والعراق وليبيا على حساب الاهتمام بالقضية الفلسطينية، وأنه يلغي خارطة الطريق (٢٠٠٢)، ويشعرن الاستيطان، ولا يطالب إسرائيل بالالتزام بالاتفاقيات الموقعة، بينما يطالب الفلسطينيين بذلك، كما أن التقرير ذكر الإرهاب ٣٠ مرة، ٢٩ مرة باتجاه الفلسطينيين، ومرة واحدة فقط باتجاه إسرائيل. وعلى ضوء هذا التقرير الخطير اتخذت القيادة الفلسطينية سلسلة من الإجراءات والفعاليات للرد عليه، استعرضها التقرير بشيء من التفصيل.

وينتهي البند بإبداء تخوف القيادة الفلسطينية من تبني إدارة "ترامب" سياسات مؤيدة لإسرائيل - تتعارض مع السياسة الأميركية التي دأبت عليها الإدارات السابقة- مثل نقل السفارة الأميركية للقدس، والموافقة على الاستيطان. مع أن التقرير اعتبر الحديث عن ذلك سابقاً لأوانه، إلا أنه أكد وجوب تحديد ماذا يريد الفلسطينيون للحفاظ على مشروعهم الوطني.

## ثامناً: إسرائيل

"فتح" في تقريرها موقف الإدارة الأميركية التي كافأت إسرائيل بمنحها مساعدات بقيمة ٣٨ مليار دولار.

### تاسعاً: التوصيات

- في البند الأخير قدم التقرير توصياته الآتية:
- استمرار جهود إنهاء الانقسام، وتحقيق المصالحة، وصيانة الوحدة الوطنية.
  - عقد المجلس الوطني، وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها.
  - جعل العام ٢٠١٧ عام إنهاء الاحتلال، ووضع خطة وطنية وإقليمية ودولية لذلك.
  - الاستناد إلى قرار الجمعية العامة والعمل على أساس أن دولة فلسطين كاملة دولة محتلة.
  - تعليق الاعتراف بإسرائيل حين اعتراف إسرائيل بدولة فلسطين.
  - تنفيذ قرارات المجلس المركزي لإعادة النظر بالعلاقات الأمنية والسياسية والاقتصادية مع إسرائيل.
  - تبني المقاومة الشعبية وتصعيدها.
  - مواجهة المخططات الاستيطانية، ورفض دولة الأبارتهايد.
  - مواصلة التحرك في مجلس الأمن.
  - استمرار الجهود لفتح تحقيق قضائي في محكمة الجنايات الدولية.
  - استمرار العمل للحصول على مزيد من الاعترافات الدولية بدولة فلسطين.

في هذا البند يتم التأكيد أن الحكومة الإسرائيلية ممعنة في رفضها السلام، ومتعنتة في مواقفها، فقد رفضت دعوة "بوتين" لعقد لقاء ثلاثي في موسكو، ورفضت مبادرة "السيسي" لاستئناف المفاوضات، ورفضت المبادرة الفرنسية.

ويستعرض التقرير خلاصة الموقف الإسرائيلي خلال سبع سنوات من اللقاءات وجولات الحوار معها، وعبر مواقفها المعلنة، بما يلي:

١. رفض مبدأ حل الدولتين.
  ٢. استمرار الاستيطان.
  ٣. تطبيق القوانين الإسرائيلية على المستوطنات.
  ٤. الاستمرار في سياساتها وسن تشريعاتها العنصرية.
  ٥. إملاء نتائج المفاوضات قبل أن تبدأ.
  ٦. الإصرار على إبقاء الجيش الإسرائيلي في غور الأردن، وعلى المعابر.
  ٧. الاستمرار في سياسات تهويد القدس.
  ٨. رفض تنفيذ التعهدات الإسرائيلية التي ضمنتها الاتفاقيات الموقعة.
  ٩. اعتبار الرئيس عباس غير شريك، والدعوة العلنية للتخلص منه.
  ١٠. خنق الحكومة الفلسطينية، والاستمرار في إضعاف السلطة.
- لذلك ترى "فتح" أن إسرائيل ستظل ممعنة في هذه السياسات، وأنها تريد من السلطة أن تكون دون سلطة، والاحتلال غير مكلف، والإبقاء على قطاع غزة خارج الفضاء الفلسطيني. وتستنكر

- تشكيل مجموعة عمل من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية واللجنة المركزية والمجلس الثوري والمجلس الاستشاري ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية لبلورة خطة عمل متكاملة لجعل العام ٢٠١٧ عام إنهاء الاحتلال.

### تقييم عام لتقارير المفوضيات

أصدر المؤتمر العام السابع لـ"فتح" عدداً من الوثائق والتقارير المهمة، والتي باتت جزءاً أساسياً من أدبيات الحركة، أبرزها التقرير السياسي العام، النظام الداخلي للحركة، مسودة البرنامج السياسي لحركة فتح، وبرنامج البناء الوطني، إضافة إلى تقارير المفوضيات واللجان المختلفة. في هذه الدراسة استعرضنا تسعة تقارير أصدرتها تسع مفوضيات حركية، التقارير الأخرى لا تقل أهمية، لكنها بحاجة لدراسات متخصصة ومستفيضة مثل التقرير المالي، والبرنامج السياسي.. ولا يتسع المجال لها هنا.

بصورة عامة، الوثائق التي أصدرها المؤتمر (التقرير السياسي العام، النظام الداخلي للحركة، مسودة البرنامج السياسي لحركة فتح، وبرنامج البناء الوطني) تقارير في غاية الأهمية، تمت صياغتها بشكل محكم واحترافي، شكلاً ومضموناً، وأعتقد أنه لو تم تطبيقها حرفياً، أو حتى جزئياً لأمكن للحركة أن تعيد انبعائها من جديد، بانطلاقة جديدة قوية.

أما تقارير المفوضيات التي تم تسليط الضوء عليها في هذه الدراسة؛ فبعض هذه التقارير لم تأت صياغتها موفقة من حيث الشكل، إذ لاحظنا أن بعضها لم تتم صياغته بشكل مهني احترافي، وبعضها كان يخلط بين المفاهيم الأساسية، فتأتي دون تمييز كاف بين الأهداف والأنشطة، وبين الرؤية والرسالة، وبين العرض والتحليل، دون مقدمة، ودون خاتمة، والعناوين متفرقة دون ترتيب واضح ومتدرج لتوصيل الفكرة، فضلاً عن الحشو والتكرار والكلام الإنشائي والحديث عن الشعارات والرغبات.. وبعضها أعد على عجل، دون مراجعة كافية، ولا حتى تدقيق في الصياغة.. وأعتقد أنه كان ينبغي عرضها على كوادر متخصصة في إعداد التقارير بشكل مهني، على الأقل في الصياغة والترتيب، لتكون بالمستوى اللائق بأهمية المؤتمر المقدمة إليه. مع التأكيد على أن بعضها تمت صياغته بشكل محكم ومهني. هذا كله من حيث الشكل..

أما من حيث المضمون، فقد تضمنت التقارير صوراً جميلةً ومتفائلةً عن وضع الحركة، باستعراض منجزاتها وأنشطتها، والتي لا شك في أنها مهمة، مع اعتراف ضمني بأن ما تم إنجازه لم يصل إلى مستوى الطموح، وتقديم تفسيرات وتبريرات لذلك، بعضها مقنع، وبعضها غير مقنع.

تضمنت التقارير بصورة عامة عرضاً موفقاً للسياقات السياسية والموضوعية التي جاءت فيها، بتحليل الأوضاع والظروف المختلفة

حسب كل تقرير ومجاله. تقريباً تحدثت جميع التقارير عن المنجزات، والأهداف، والمعوقات، والتوصيات، والخطط المستقبلية.. وهي نقاط في غاية الأهمية، ينبغي على قيادة "فتح" ومؤسساتها الاطلاع عليها باهتمام، وأخذها على محمل الجد، والبدء فوراً بترجمتها على أرض الواقع.. لأن ذلك من المفترض أن يكون غاية المؤتمر ومهمته المركزية.

ما يؤخذ على هذه التقارير إغفالها موضوع المراجعة والنقد الذاتي، والاعتراف بأوجه القصور وأسبابه وحيثياته ونتائجه.. فقد ركزت على المنجزات والنقاط الإيجابية، واستعرضت المعوقات والمصاعب، ولكنها تقريباً تغافلت عن موضوع التقييم والنقد الذاتي.. ربما تقرير مفوضية الإعلام والتعبئة الفكرية كان من السباقيين للنقد الذاتي بجرأة وشجاعة وموضوعية.

يمكن القول إن هذه التقارير لم تُحط بالأمور كافة التي كان من المتوقع الإحاطة بها، مثل موضوع المرأة، والنظرة "الجندرية" لها، ومكانتها في الحركة، ونظرة الحركة والمجتمع إليها.. طالما أن الحركة تقدم نفسها بوصفها الحركة التاريخية للشعب الفلسطيني وحامية المشروع الوطني، صاحبة الدور الريادي في مرحلة التحرر الوطني، وبالتالي فإن موضوع المرأة بكل ما يتصل به، من المفترض أن يأخذ اهتماماً أكثر مما هو عليه الوضع الآن، وعدم الاكتفاء بطرح شعارات عامة.. والأمر نفسه ينسحب أيضاً على موضوع الطفولة، والشباب، والعديد من القضايا

المتصلة بها، وأهمها مكانة الشباب في رؤية "فتح" المستقبلية، وفي خطتها، وهيكلتها. لم تأتِ التقارير على مواضيع العنف والإرهاب والتطرف والطائفية والحركات التكفيرية، وهي مواضيع باتت تفرض نفسها بقوة في الحياة العامة والسياسية، على الأصعدة كافة.. وكل ما جاء في التقارير تلميحات وعبارات عامة.. لم تقدم التقارير إجابات شافية عن أسئلة مهمة تطرحها القواعد التنظيمية، تتعلق بطبيعة العلاقة بين "فتح" وبين الأجهزة الأمنية، وبينها وبين وزارات السلطة ومؤسساتها، ودور الأجهزة الأمنية، وممارساتها، والتدخلات المعقدة بين هذه الأمور..

وكذلك لم تتطرق التقارير لبعض القضايا المجتمعية مثل البطالة، الأجور، العمال، الزراعة، التعليم، التنمية، الخطط الاقتصادية، وغير ذلك، على الرغم من أن كل ما سبق ذكره قد تحدث عنه "برنامج البناء الوطني"، ولكن من المفترض أن تكون هناك مفوضيات أو لجان متخصصة لمتابعة هذه القضايا بتفاصيلها كافة، وترجمة هذه الرؤية على أرض الواقع.

تقرير مفوضية التعبئة والتنظيم ربما كان الأطول، وقد قُسم إلى جزأين: الأول عن وضع المفوضية داخل الوطن، والثاني عن الأقاليم الخارجية، وأعطى صورة متفائلة عن أوضاع الحركة، بينما عملياً، لا نلمس بالقدر الكافي المنجزات التي تحدثت عنها التقرير، سواء في مجال البناء والتماسك التنظيمي، أو في مجال

المقاومة الشعبية. خلافاً لتقرير مفوضية العلاقات الدولية، الذي جاء متمسكاً، ومهنيّاً، وقدم صورة أكثر واقعية عن منجزات المفوضية، بيد أنه أغفل تفصيل العلاقة المتداخلة مع وزارة الخارجية مثلاً، والتداخل مع مفوضية العلاقات العربية.

تقرير مفوضية الإعلام، عكس صورة إيجابية ومتفائلة للوضع الإعلامي لـ"فتح"، على الرغم من أن الواقع ليس بالصورة المشرقة نفسها، فنلاحظ مثلاً أن مواقع "فتح" المتعددة على شبكة الإنترنت تعثرها الكثير من النواقص والعيوب، الأمر نفسه ينطبق على إذاعة "موطني" وفضائية "عودة".. وهذا ما أكدته المراجعات التي قدمت في اجتماع العصف الذهني الذي تطرقنا إليه سابقاً.

قدم تقرير لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي تحليلاً معمقاً وشاملاً لطبيعة عمل اللجنة وأهدافها ومبرراتها، بيد أنه خلا من أي مراجعة أو نقد ذاتي، تكررت الصورة نفسها في تقرير مفوضية العلاقات الوطنية، الذي قدم تحليلاً مطولاً وشاملاً للوضع الداخلي، ومنجزات المفوضية، بيد أنه حمل حركة حماس وحدها مسؤولية الانقسام وتعطيل المصالحة، دون أي إشارة لتقصير المفوضية، أو لإخفاقها، وعدم تقديم شروح كافية ومقنعة للجمهور الفلسطيني حول طبيعة عمل المفوضية، ومجريات جولات الحوار الداخلي وأسباب استمرار الانقسام.

تقرير مفوضية التنمية ركز على الأوضاع في قطاع غزة فقط، ولم يقدم شرحاً كافياً لرؤية "فتح" في مجال العمل الاجتماعي وفلسفتها،

ومنجزاتها سابقاً، وكل ما جاء في التقرير عبارة عن سرد لأنشطة المفوضية.

تقرير مفوضية العلاقات العربية والصين الشعبية قدم تحليلاً معمقاً للواقع العربي وطبيعة عمل المفوضية، ومنجزاتها، وتوصياتها.. بيد أنه تضمن الكثير من الكلام الإنشائي المحمل بالشعارات. ولم يقدم تبريراً مقنعاً لربط الصين مع الدول العربية، ندرك أهمية العلاقة مع الصين، ولكن ألا ينبغي أن يكون هذا الملف من ضمن صلاحيات لجنة العلاقات الدولية؟

تقرير مفوضية المنظمات الشعبية، على الرغم من سرده للمعيقات والتحديات والمنجزات، ورفع العديد من التوصيات المهمة، فإنه لم يتطرق لإخفاق المفوضية في تفعيل المنظمات الشعبية، وسبب تأخر إجراء الانتخابات فيها، وغياب الشفافية، وتكلس هذه المنظمات، وعدم تجديدها، وضعف أدائها العام.

التقرير السياسي، وهو أيضاً من التقارير المطولة والمصاغة بشكل مهني، تضمن أربعة تقارير لأربع مفوضيات، بيد أنه أضاف شروحات مفصلة للنقاط التسع التي أوردها، خاصة تحليل التحرك الفلسطيني في أروقة الأمم المتحدة، والمحكمة الجنائية الدولية، والموقف من الرباعية الدولية، بالإضافة للبيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الأخير الذي جاء متوافقاً مع الثوابت الفلسطينية وداعماً لها.

ومن الجدير بالملاحظة، أن التقرير السياسي لا يتضمن تفاصيل الخط والبرنامج السياسي

لـ"فتح"، بقدر ما هو عبارة عن سرد لما تم إنجازه على الصعيد السياسي خلال المرحلة السابقة. ومثل معظم التقارير تغافل عن ممارسة النقد الذاتي، خاصة في قضايا أثّرت على مستوى الرأي العام، مثل تقرير جولدستون، والتلكؤ في إثارة القضايا لدى المحكمة الجنائية الدولية، وضعف أداء الحركة، وتراجعها عن دورها الطبيعي، خاصة أثناء الحروب العدوانية التي شنتها إسرائيل على غزة.

### خلاصة

بعد استعراض أبرز النقاط التي جاءت في تقارير المفوضيات، وعلى ضوء تحليلها وتفنيدها، تأتي الأسئلة الأهم: أين أخفقت "فتح"؟ وأين أصابت؟ ماذا أنجزت خلال الفترة السابقة (٢٠٠٩-٢٠١٦)؟ وماذا لم تنجز؟ هل التزمت بقرارات المؤتمر السادس وتوصياته؟ وبالتالي هل من المتوقع أن تلتزم بتوصيات المؤتمر السابع؟

بداية، لا بد من التأكيد على صعوبة تقييم مؤتمرات "فتح" ونتائجها، لأسباب عديدة، أبرزها طبيعة الحركة، وتداخلاتها مع المنظمة والسلطة، فكثير من الأحيان تجرّ نجاحات ومنجزات الحركة لصالح السلطة، كما تنعكس إخفاقات السلطة وأخطاؤها على "فتح" .. وأيضاً لأن الاصطفافات الداخلية في المركزية والثوري لا تقوم على أساس سياسي أو أيديولوجي، بقدر ما هي توازنات مصالح وعلاقات شخصية.

على أي حال، عند تقييم المؤتمرين السادس والسابع وما حدث بينهما ينبغي تذكر النقاط الآتية:

١. "فتح" حركة شعبية واسعة، بنيتها التنظيمية هلامية، وفقدت منذ تأسيس السلطة هويتها كحركة مستقلة، حيث تماهت مع السلطة، وهذا انعكس على المؤتمرين ونتائجهما.
٢. الغالبية العظمى من أعضاء المؤتمرين من موظفي السلطة والمنظمة والأجهزة الأمنية والمتقاعدين، أي الذين يتلقون راتباً من السلطة، وهذا يحد بقدر ما من حريتهم، ومن تمثيل "فتح" لقطاعات الشعب الفلسطيني المختلفة (المزارعين، العمال، المثقفين، رجال الأعمال، التجار، الأكاديميين..).
٣. عُقد المؤتمران داخل الوطن، أي عملياً تحت الاحتلال، وفي ظل الانقسام، وهذان العاملان أرحيا بظلالهما على المؤتمرين، وأثّرا على أعمالهما، خاصة في موضوع قدوم أعضاء المؤتمر من الخارج.
٤. ومع ذلك، النقاط السابقة يمكن تجاوزها لو توافرت الإرادة لذلك، ولا نجزم أنها كانت العامل الأساس في تحديد ملامح المؤتمرين ونتائجهما.
٥. في تلك السنوات السبع، حدثت تغيرات عميقة وجذرية في الإقليم والعالم على المستويات كافة، تركت أثراً واضحاً على مجريات الأحداث، فالكثير من هذه التغيرات شكّلت مصاعب وتحديات إضافية في مواجهة الحركة، وقللت من خياراتها.

الهيئات القيادية، ومتابعة برامجها، وأين وصلت في عملية البناء الهيكلي التنظيمي.

فيما يخص مفوضية الانتخابات المركزية، والتي لم تعد موجودة في المؤتمر السابع، فقد أخفقت هذه المفوضية في وضع ضوابط تنظيمية للانتخابات، وقوائم المرشحين، والمواقع، حتى أنها أخفقت في تنظيم الانتخابات البلدية التي تأجلت أكثر من مرة، وبلغت ذروة فشلها في ترشيح اثنين من قيادات "فتح" في بلدية نابلس عبر قائمتين.

لم تتمكن مفوضية العلاقات العربية من إعادة ترميم العلاقات مع الدول العربية، ولا مع الأحزاب والقوى والمنظمات على النحو المطلوب، الأمر نفسه ينسحب على مفوضية العلاقات الدولية على الرغم من أن نجاحاتها كانت الأكثر وضوحاً.

الوضع الإعلامي للحركة لم يتحسن، إذاعة "موطني" وفضائية "عودة" لم تتمكن من فرض نفسيهما على الجمهور بأي شكل، التعاميم التنظيمية للموقف السياسي لا تصدر بعد كل حدث، والناطقون الإعلاميون لم يتطور أدوارهم بالشكل المطلوب، ولم يتم تحضير وجوه جديدة، أما مواقع "فتح" على الإنترنت فما زالت مبعثرة، وغير جاذبة، وتفترق للكثير من الأمور الفنية في الشكل والمضمون.

وأيضاً لم تبدِ الحركة الاهتمام الكافي بقطاعي الشباب والمرأة، فمثلاً لا توجد مفوضيات خاصة بهما، والهيئات القيادية الفتاوية ما زالت نكورية، وأغلبيتها المطلقة من كبار السن، ويغيب عنها الشباب بشكل واضح.

لا شك في أن "فتح"، ومن خلال مفوضياتها المختلفة قد حققت الكثير من المنجزات خلال هذه الفترة، وقد استعرضنا خلال الحديث عن تقارير المفوضيات جانباً منها، وبصورة عامة، يمكن القول إن المؤتمرين السادس والسابع قد حفظا الحركة من التصدع، وحالا دون تشظيها، وجددا شرعية القيادة، وضخا فيها دماء جديدة.

لكن المنجزات التي تحققت لم تكن كاملة، والتقارير تعترف بذلك، وليس من المتوقع أن يكون بأيديها عصا سحرية، وفي ظل الظروف الصعبة والمعيقة، من الطبيعي أن تكون هناك بعض الإخفاقات.. لكن الكثير من الإخفاقات كانت لأسباب ذاتية، فمثلاً أشار تقرير مفوضية التعبئة والتنظيم إلى نقاط إيجابية كثيرة تتعلق بتصلب الحركة، وتقويتها، واستنهاضها.. بيد أن تنظيم "فتح" ما زال هلامياً. وعلى صعيد المقاومة الشعبية، على الرغم من كل الحديث عن التصعيد واللجان، فإن "فتح" أخفقت في تعميم المقاومة الشعبية على مستوى الوطن. كما أخفقت في تبني الهبة الشبابية التي انطلقت في أواخر العام ٢٠١٥.

وفي سياق متصل، عبرت القواعد التنظيمية لـ"فتح" بوسائل عديدة عن انتقادها للمفوضية، مثل عدم مناقشتها كل قضية تنظيمية تحدث في الأقاليم سواء داخل الوطن أو خارجه، وعدم متابعة تلك الأقاليم بشكل كامل والرد على استفساراتها وتساؤلاتها وحل مشاكلها، خاصة في قطاع غزة. وأيضاً، بدا واضحاً ضعف عمليات التدقيق على المفوضيات، من



## البرنامج السياسي لـ "فتح" المقدم في المؤتمر السابع: مراجعة في المضامين

رهام عودة\*

### مقدمة:

وزيادة وتيرة الاستيطان الإسرائيلي، وتعرثر مفاوضات السلام، الأمر الذي جعل مستقبل القضية الفلسطينية يبدو مجهولاً وغامضاً، ويحتاج لمراجعة دقيقة من أعضاء الحركة، مع إجراء تقييم ذاتي لأوضاعها، للحفاظ على دور "فتح" التحرري الرائد في إدارة ملف القضية الفلسطينية، وحماية الثوابت الوطنية التي من أهمها، استقلال الدولة الفلسطينية على حدود العام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين. في ضوء التحديات التي واجهتها حركة فتح، خلال ترتيباتها لعقد مؤتمرها السابع، والتي تمثلت في محاولات حثيثة من بعض الأعضاء المفصولين من "فتح" تشتيت جهود الحركة، والقلق فتحاوي من عدم سماح إسرائيل لأعضاء "فتح" بغزة بالوصول إلى رام الله للمشاركة

بعد مرور نحو ٦ سنوات على مؤتمر "فتح" السادس الذي عقد بمدينة بيت لحم في العام ٢٠٠٩، عقدت حركة فتح مؤتمرها السابع بتاريخ ٢٩/١١/٢٠١٦ في مدينة رام الله، بعد التوصل لإجماع فتحاوي كبير بضرورة عقد هذا المؤتمر قبل نهاية العام ٢٠١٦، وذلك لأهميته الكبرى في توحيد صفوف أعضاء حركة فتح في فلسطين والشتات، وإعادة صياغة البرنامج السياسي للحركة وتحديثه ليتناسب مع متطلبات المرحلة المقبلة التي ستمر بها القضية الفلسطينية خلال السنوات القادمة، وذلك في ظل استمرار الانقسام الفلسطيني،

\* كاتبة ومحللة سياسية.

بالمؤتمر. تجاوزت "فتح" تلك التحديات الكبيرة ونجحت بالفعل في عقد مؤتمرها السابع في موعده المحدد وسط حضور عربي ودولي مميز، بمشاركة دبلوماسيين عرب وأجانب وممثلي منظمات دولية وأممية وأحزاب اشتراكية أوروبية وشخصيات دولية ناشطة في حركات التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني.

تكمّن أهمية مؤتمر "فتح" السابع، في مناقشته البرنامج السياسي للحركة، والذي ستلتزم به الحركة خلال السنوات المقبلة، حيث يتناول هذا البرنامج إستراتيجية "فتح" الوطنية في نضالها السياسي، ورؤية "فتح" لأشكال النضال والثوابت الوطنية التي لا يمكن التخلي عنها، مع توضيح أهم الخطوات التي يجب أن تتخذها "فتح" على الأصعدة والمستويات الوطنية والعربية والدولية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتوحيد الصف الفلسطيني، وتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود العام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس.

تضمنت مقدمات وثلاثة فصول تحت عناوين متنوعة، مثل إستراتيجية "فتح" والمهام والخطوات المقبلة، كما شمل البرنامج ملخص الاشتباك وملحقين.

## الفصل الأول: في الإستراتيجية

تناولت إستراتيجية حركة فتح ضمن البرنامج السياسي المقدم في المؤتمر السابع عدة قضايا وأمور مهمة تتعلق بموضوع الثوابت الإستراتيجية للحركة، وقضية التحرر الوطني من منظور حركة فتح، بالإضافة إلى أهم الأساليب التي ستتبعها الحركة في النضال، مع عرض رؤيتها للهوية المستقلة والوحدة الوطنية والانتماء العربي والأديان والعلاقات والتحالفات وبعض السمات الخاصة التي تتمسك بها الحركة.

وتتلخص أهم أجزاء إستراتيجية "فتح"

تكمّن أهمية مؤتمر "فتح" السابع، في مناقشته البرنامج السياسي للحركة، والذي ستلتزم به الحركة خلال السنوات المقبلة، حيث يتناول هذا البرنامج إستراتيجية "فتح" الوطنية في نضالها السياسي، ورؤية "فتح" لأشكال النضال والثوابت الوطنية التي لا يمكن التخلي عنها، مع توضيح أهم الخطوات التي يجب أن تتخذها "فتح" على الأصعدة والمستويات الوطنية والعربية والدولية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتوحيد الصف الفلسطيني، وتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود العام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس.

ونظراً لأهمية البرنامج السياسي للحركة المقدم في المؤتمر السابع، الذي يتضمن وصف "فتح" الخاص لأحوال الشعب الفلسطيني وتطورات القضية الفلسطينية، والذي يرسم، أيضاً، أهم سياسات "فتح" المستقبلية من أجل التخلص من الاحتلال، في ظل المتغيرات الإقليمية والعربية والدولية، كان من الضروري جداً إعادة قراءة هذا

المقترحة في البرنامج السياسي للحركة في العناوين الآتية:

### أ) الثوابت الإستراتيجية والسياسات المرحلية لحركة فتح:

عند قراءة بند الثوابت الإستراتيجية لحركة فتح، نلاحظ أن أهم الثوابت التي تتمسك بها حركة فتح حتى هذا العصر، هو الاعتزاز الفتاوي الكبير بأن حركة فتح مازالت حركة ثورية تحررية تهدف إلى تحرير الشعب الفلسطيني من الاحتلال الإسرائيلي والاستيطان، ومازالت متمسكة بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

يدل الفخر الفتاوي بالثوابت الوطنية، وتمسك الحركة بمسمى الحركة الثورية والتحررية، على عدم تغيير المبادئ التاريخية للحركة، وتمسك "فتح" بالقواعد الأساسية التي تأسست بناءً عليها منذ بداية الثورة الفلسطينية في الستينيات، وذلك بصرف النظر عن حدوث تغيرات سياسية وطنية وعربية ودولية، من شأنها أن تؤثر على الاتجاهات السياسية لأعضاء الحركة، إلا أن الحركة مازالت تعتز وتفتخر بكونها حركة تحرر وطني تسير في نهج طويل بعيد المدى وتحمل في طياتها أهدافاً إستراتيجية كبرى.

تعترف حركة فتح ضمن طرحها لأهم ثوابتها الإستراتيجية بوجود أخطاء سابقة ارتكبتها بعض أعضاء "فتح"، وتعرب عن استعدادها لتصحيح تلك الأخطاء، مما يدل على أن أعضاء "فتح" لديهم وعي كاف بنقاط ضعفهم والتصرفات الخاطئة التي حدثت في السابق من بعض

الأعضاء، وهم يدركون جيداً أن "فتح" كان لديها بعض التجارب السياسية الخاطئة، لذا أعتقد أن إعلان "فتح" عن استعدادها لتصحيح تلك الأخطاء يدل على أن الحركة بدأت بالفعل إجراء تقييم ذاتي وداخلي لأدائها السياسي، ويدل ذلك، أيضاً، على رغبة الحركة في استخلاص العبر والدروس المستفادة من تجارب الماضي، لتحسين طريقة إدارتها لملف القضية الفلسطينية لصالح الشعب الفلسطيني، وعليه أتوقع أن حركة فتح ستشهد موجة من الإصلاحات الداخلية المهمة ومزيداً من العمل المنظم والمدروس والتخطيط المستقبلي لرفع مكانة الحركة لدى الشعب الفلسطيني وتعزيز ثقة أعضاء الحركة بأنفسهم وتمكينهم من الاستمرار في مشروع النضال الوطني، تماشياً مع احتياجات المرحلة السياسية المقبلة، التي تتسم بكثرة التحديات الوطنية بسبب استمرار الانقسام الفلسطيني واتساع المشاريع الاستيطانية الإسرائيلية.

ذكرت حركة فتح، أيضاً، ضمن إطار ثوابتها الإستراتيجية، أنها تتمسك بالديمقراطية والتعددية الحزبية وتعزز بكونها حركة ديمقراطية، تشمل جميع طوائف الشعب الفلسطيني بمختلف أيديولوجياته وتوجهاته الثقافية والدينية والسياسية من التيارات اليسارية والإسلامية والقومية، وتؤكد أنها حركة ديمقراطية شاملة لجميع طوائف الشعب الفلسطيني، والذي يدل عليه تطبيق حركة فتح لمنهج المشاركة السياسية مع الجميع، وتبنيها ثقافة التنوع واحترام

الرئيس هو إلغاء الوجود الفلسطيني وإحلال كيان إسرائيلي محله، لذا استخدمت حركة فتح مصطلح "إحلالي" بشكل مقصود ومتعمد، للإشارة إلى خطورة الاحتلال الإسرائيلي على المشروع الوطني وبالأخص المشاريع الاستيطانية التي تتبناها الحكومة الإسرائيلية.

تعتبر "فتح" ضمن برنامجها السياسي، أن صراعها الأساسي هو مع الاحتلال الإسرائيلي، وليس مع الفصائل الفلسطينية، وهنا نجد تلميحات فتحاوية واضحة، بأنها لا تعادي أي حزب سياسي فلسطيني آخر ولا تتنافس معه، وإنما تُعبر عن رفضها لتضييع وقتها في خلافات وتناقضات مع أحزاب فلسطينية أخرى، لأن تركيزها الأساسي، هو الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي الذي تعتبره عدوها الأول. تتمسك حركة فتح مثل أي حركة تحريرية وثورية في العالم، بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وهي مازالت تطالب بالدولة الفلسطينية المستقلة على حدود ١٩٦٧، وحق عودة اللاجئين أو تعويضهم حسب قرارات الأمم المتحدة رقم (١٩٤) ورقم (١٨١).

ويدل اقتباس "فتح" لقرارات الأمم المتحدة وذكرها ضمن بند التحرر، على تمسك أعضاء "فتح" بأدوات القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة كمرجعية لـ"فتح"، عند المطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني بالتحرر، وهنا نلاحظ مدى جدية الحركة في توظيف أدوات القانون الدولي في برامجها وإستراتيجياتها السياسية، مما يدل

الاختلاف، وقبول الرأي الآخر، شرط عدم تصادم الفصائل الفلسطينية الأخرى مع مبادئ الحركة الأساسية، وعدم تناقض مصلحة القوى السياسية الأخرى مع مصلحة الشعب الفلسطيني بشكل عام، ومصلحة الحركة بشكل خاص. وأعتقد هنا أن وصف "فتح" لنفسها بأنها حركة شاملة لجميع طوائف الشعب الفلسطيني، يجعل الحركة بعيدة عن التصنيف الديني والأيدولوجي للأحزاب السياسية، ويعطيها مزيداً من الشعبية والشرعية، لأنها "فتحت المجال لأطياف الشعب كافة للانتساب إليها بصرف النظر عن ديانتهم واختلاف ثقافتهم واتجاهاتهم الفكرية والأيدولوجية، مما يجعلها أكبر حركة تمثل الشعب الفلسطيني بطبقاته كافة، ويدل، أيضاً، ذلك التعريف الديمقراطي لحركة فتح، على الحنكة السياسية لمؤسسي الحركة، وذكاء أعضائها الذين وسعوا نطاق عضوية حركتهم لتشمل الجميع، الأمر الذي سوف يثري فكر الحركة بآراء متنوعة ويجعلها منفتحة على العالم، ومرنة وغير معزولة، وقريبة من الحياة الواقعية للشعب الفلسطيني في الداخل والشتات.

## ب. التحرر من الاحتلال الصهيوني الاستعماري الإحلالي وإنهاء استيطانه والوصول إلى الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني

تصف حركة فتح ضمن إستراتيجيتها تحت عنوان التحرر، الاحتلال الإسرائيلي، بأنه احتلال إحلالي وليس مجرد احتلال مؤقت، ويدل هذا الوصف على أن الحركة تعتبر أن هدف إسرائيل

على الثقافة الحقوقية والدولية لأعضاء الحركة ونجاح الدبلوماسية الفلسطينية التي تقودها وزارة الخارجية الفلسطينية في التأثير على قرارات الحركة وبرامجها، بسبب الإنجازات التي حققتها فريق العمل الدبلوماسي الفلسطيني في أروقة الأمم المتحدة، عندما تم الاعتراف بدولة فلسطين عضواً مراقباً خلال العام ٢٠١٢.

نجد اهتماماً فتحوياً كبيراً بقضية الاستيطان الإسرائيلي عند مطالعة بند التحرر في إستراتيجية حركة فتح، حيث تعتبر "فتح" أن من أهم الخطوات المقبلة التي يجب أن تتبعها الحركة ضمن برنامجها السياسي، التصدي للاستيطان ومحاولات إسرائيل تهويد القدس، ويدل الاهتمام بقضية الاستيطان والقدس على أن "فتح" تدرك بشكل كبير خطورة الاستيطان على وحدة أراضي الدولة الفلسطينية المستقلة، وهي تعتبر أنه لا يمكن تحقيق تحرير كامل للأراضي الفلسطينية دون اقتلاع الاستيطان من أراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية.

أما بالنسبة لوسائل الكفاح والنضال التي تعتمدها "فتح" للوصول إلى التحرر، فنلاحظ من خلال قراءة البرنامج السياسي للحركة، أن "فتح" لم تتخل بشكل كامل عن مبدأ الكفاح المسلح، وإنما ما زالت تعتبره أداة مشروعة حسب القانون الدولي، الذي يكفل حق الدفاع عن النفس ضد أي عدوان، لكن في الوقت نفسه لا تعتبر "فتح" الكفاح المسلح أداة وحيدة وملزمة لها دائماً، أو مفروضة بشكل قصري على أعضاء

الحركة لاستخدامها ضد الاحتلال الإسرائيلي، وهنا أعتقد أن حركة فتح تراعي التغيرات الإقليمية والدولية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط التي أثرت على سياسات الدول فيما يتعلق بمجال استخدام العنف لحل الصراعات، حيث بات المجتمع الدولي يطالب طرفي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بضرورة تبني أدوات سلمية لحل الصراع مثل المفاوضات، وأصبحت المجتمعات الدولية تنفر من استخدام القوة والعنف، وهذا ربما ما تخشاه حركة فتح، بأن يتم الخلط بين العمل المقاوم المسلح الفلسطيني وبين عمل التنظيمات الإرهابية، مما قد يفقد القضية الفلسطينية التعاطف الدولي معها، خاصة أن إسرائيل تستغل أي فرصة من أجل اتهام حركة فتح بأنها حركة غير سلمية.

لذا من خلال الاطلاع على بند التحرر، نلاحظ أن حركة فتح لم تستنكر الكفاح المسلح ولم تنف شرعيته، ولكنها تحبذ استخدام أدوات سلمية شعبية، تتماشى مع متطلبات العصر الحديث والمرحلة السياسية الجديدة، مثل أدوات الدبلوماسية الفلسطينية والقانون الدولي والنضال الشعبي، وأعتقد أن هذا قرار جيد وحكيم بتبني الحركة النهج السلمي، لأن الدبلوماسية الفلسطينية حققت بالفعل نجاحات كبيرة في الأمم المتحدة، أحدثها إصدار القرار الأممي رقم (٢٣٣٤) المتعلق بوقف الاستيطان، وقد نجحت، أيضاً، الدبلوماسية الفلسطينية بإقناع كبرى الدول الأوروبية مثل فرنسا

وبريطانيا بأهمية استنكار الاستيطان ومقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية.

نلاحظ فيما يخص ملف القدس، تركيز البرنامج السياسي لحركة فتح، على قدسية القدس من ناحية إسلامية، حيث أضفت الحركة على القدس بعداً إسلامياً مقدساً، ولم تكتف بوصف القدس بأنها عربية، وذلك لأنها حسب اعتقادي، تريد أن تروج للقضية الفلسطينية كقضية إسلامية وليس كقضية قومية عربية فقط، حتى تستقطب أكبر عدد ممكن من الدول الإسلامية غير العربية لصالح القضية الفلسطينية، وتحارب الرواية الإسرائيلية التي تروج لليهودية القدس، وهنا تريد "فتح" أن تستنهض جهود الدول الإسلامية للدفاع عن القدس ومنع تهويدها.

#### ت. أساليب النضال وأشكاله

تؤكد "فتح" مرة أخرى ضمن بند الأساليب، أن الكفاح المسلح حق ثابت، مما يدل على أن حركة فتح لا تمانع في وجود مقاومة مسلحة في الأراضي الفلسطينية، لكن لديها في الوقت نفسه تحفظات حول هدف الكفاح المسلح، فشددت على أن الكفاح المسلح كفاح مشروط يجب ألا يستهدف حياة المدنيين، وألا يتم خارج الأراضي الفلسطينية، مما يدل على وعي أعضاء "فتح" بحقوق الإنسان وأخلاقيات الحرب، واتفاقيات جنيف الأربعة، التي تطالب بعدم المساس بحياة المدنيين العزل. وتأكيد

"فتح" أن الكفاح المسلح يجب ألا يتم خارج فلسطين يدل على مدى احترام حركة فتح لسيادة الدول الأجنبية والعربية، وحرصها الشديد على كسب ثقة تلك الدول والاحتفاظ بعلاقات تعاون وشراكة وصداقة حقيقية من أجل مصلحة الشعب الفلسطيني وعدم توريط القضية الفلسطينية بمشاكل أمنية، قد تؤثر سلباً على مستقبل الشعب الفلسطيني، وتضعه في قوائم الإرهاب الدولي، وبذلك تقطع الطريق أمام أي محاولة إسرائيلية لاستغلال العمل المسلح الفلسطيني بالخارج من أجل تأليب الرأي العام الدولي ضد القضية الفلسطينية.

ترى "فتح"، أيضاً، أن استخدام الكفاح المسلح في الداخل الفلسطيني، يجب أن يتم عند الضرورة، وبشكل منظم، حتى لا يحدث فوضى أمنية وفوضى سلاح داخل الأراضي الفلسطينية، وهنا أكاد أستشعر القلق الفتحاوي الكبير من حدوث فلتان أمني في الشارع الفلسطيني، خاصة أن العام ٢٠١٦ شهد أحداث إطلاق نار متفرقة في المخيمات الفلسطينية بالضفة الغربية، مما يجعل حركة فتح متحفظة على جدوى استخدام السلاح في داخل الأراضي الفلسطينية.

تعتقد "فتح"، أيضاً، أن استخدام الكفاح المسلح يجب أن يكون في الوقت المناسب وبناءً على تقييم واقعي للقدرات الذاتية للحركة، ومدى استعداد الشعب الفلسطيني وقدرته على الصمود، والظروف الداخلية في فلسطين

التفاوض على حدود دولتين، فلن يكون هناك خيار أمامها سوى القبول بحل الدولة الواحدة.

### ث. الشخصية الوطنية المستقلة والهوية الفلسطينية:

نجد من خلال الاطلاع على إستراتيجية "فتح" تحت بند الهوية المستقلة، أن "فتح" ترفض بشدة مبدأ إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية، مما يدحض هنا أي شكوك فلسطينية وعربية تجاه إمكانية قبول "فتح" بتوطين اللاجئين الفلسطينيين، ويدل على مدى تمسك "فتح" بحق العودة للاجئين وتعويضهم. تعزز "فتح" ضمن برنامجها السياسي بانتمائها للحضارة العربية والإسلامية، مما يدل على تمتع "فتح" بعلاقات جيدة مع الدول العربية والإسلامية، ورغبة "فتح" بتوثيق العلاقات العربية والإسلامية لصالح القضية الفلسطينية، ولكن في الوقت نفسه ترفض "فتح" تبعيتها لأي دولة عربية أو إسلامية للحفاظ على هوية الحركة واستقلالية القرار الفلسطيني، حتى لا يتم إقحام القضية الفلسطينية في الصراعات والانقسامات العربية والإقليمية، مما ينعكس سلباً على مستقبل التحرر. وهنا أعتقد أن "فتح" قد تعلمت جيداً من تجاربها السابقة مع الدول العربية، وبالأخص من تجربة الحرب بين العراق والكويت، مما جعل "فتح" تتبنى حالياً سياسة النأي بالنفس عن أي خلافات عربية داخلية.

بسبب اختلاف موازين القوة في العالم، حيث تدرك "فتح" بشكل واضح، حجم قوة إسرائيل العسكرية، لذلك ترى أن أنسب وسيلة لإضعاف إسرائيل هي العمل على هز مكانة إسرائيل الدولية عن طريق استخدام أدوات المقاومة السلمية التي تتعدد أشكالها، مثل المفاوضات والدبلوماسية الدولية والعصيان المدني والمقاطعة الدولية والمظاهرات والمسيرات السلمية التي تعتبر أقل كلفة للشعب الفلسطيني وتحافظ على حياة الشعب الفلسطيني، ولكنها تسبب في الوقت نفسه خسائر كبيرة في إسرائيل. ويدل هذا الطرح الفتاوي لطبيعة المقاومة المطلوبة ضد الاحتلال الإسرائيلي، على أن "فتح" حركة واقعية لا تعاني من تضخيم الذات، وتدرك بشكل مدروس قدراتها وإمكاناتها الحقيقية، ولا تريد أن تورط الشعب الفلسطيني في حروب دامية مثلما حدث في غزة، أو أن تتسبب لشعبها بخسائر مادية وبشرية، وهي ربما تعتبر الكفاح المسلح أداة يمكن استخدامها في المستقبل البعيد، في حال فشلت أدوات النضال السلمي بتحقيق التحرر الوطني والاستقلال، لذا أعتقد أن هذا الكفاح المسلح لم يسقط بعد من حسابات "فتح" السياسية.

تطرح "فتح" في برنامجها السياسي قبولها السابق بفكرة الدولة الفلسطينية الواحدة التي يتعايش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود بشكل سلمي، وهنا ألمح تحذيراً فتاويّاً لإسرائيل من أنه في حال رفضت إسرائيل

### ج. الوحدة الوطنية الفلسطينية:

لا تقتصر الوحدة الوطنية ضمن برنامج "فتح" السياسي على الشعب الفلسطيني ضمن حدود أراضي العام ١٩٦٧، وإنما تمتد تلك الوحدة لتشمل جميع الفلسطينيين في كل مكان في العالم بما فيه أراضي الخط الأخضر، مما يدل على عدم اعتراف "فتح" بشكل كامل بالدولة الإسرائيلية، وعدم تخليها عن فلسطينيي ٤٨، واعتبارها أنهم جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني على الرغم من حصولهم على الجنسية الإسرائيلية.

ومن المثير للانتباه، أيضاً، أن "فتح" تعتبر ضمن برنامجها السياسي، طائفة اليهود السامريين، جزءاً من الشعب الفلسطيني، وذلك على الرغم من اعتناقهم الديانة اليهودية وعلاقتهم الجيدة مع إسرائيل، مما يدل على أن حركة فتح حركة متسامحة دينياً، وتحترم حقوق الأقليات الدينية، ولا تحمل أي عداً تجاه أصحاب الديانات السماوية الأخرى، لكن صراعها الأصلي هو مع الصهيونية وليس مع الديانة اليهودية. ويدل، أيضاً، ذكر "فتح" للسامريين ضمن بند الوحدة الوطنية على مدى قوة العلاقة بين السامريين وقيادة حركة فتح.

تعتبر "فتح" ضمن برنامجها السياسي، أن الاقتتال الداخلي الفلسطيني وإراقة الدم الفلسطيني، خط أحمر بالنسبة لها، مما يدل على توفيق الحركة للمصالحة الفلسطينية وتمسكها بالوحدة الوطنية. وتؤكد الحركة، أيضاً، أن

منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، مما يدل على حرص "فتح" الشديد على عدم سقوط الفصائل الفلسطينية في مصيدة الحزبية، ورغبة "فتح" في قطع الطريق أمام تحكّم أي حزب سياسي فلسطيني بمصير الشعب الفلسطيني.

### ح. الانتماء العربي والعلاقة العربية:

تؤكد "فتح" انتماءها للأمة العربية واعتزازها بعضوية فلسطين في جامعة الدول العربية، وتُصر على التزامها بعدم الدخول في تحالفات جزئية مع بعض الدول العربية ضد دول عربية أخرى، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية، أو قبول الوصاية والتبعية لأحد، واعتماد حركة فتح سياسة النأي بالنفس، الأمر الذي يدل على الحنكة السياسية التي يتمتع بها أعضاء "فتح" من خلال منعهم توريط الشعب الفلسطيني في صراعات عربية هو في غنى عنها.

### خ. الإسلام والأديان السماوية

#### في إستراتيجية "فتح"

من المثير للانتباه في برنامج "فتح" السياسي، أنه ضم بنداً خاصاً يتعلق بالديانة الرسمية للدولة الفلسطينية، حيث أكدت حركة فتح أن الدين الرسمي للدولة الفلسطينية يجب أن يكون الإسلام مع احترامها في الوقت نفسه للديانات السماوية الأخرى، مثل المسيحية واليهودية غير الصهيونية، وأكدت الحركة، أيضاً، ضرورة عدم



التمييز بين أصحاب الديانات الأخرى، الأمر الذي يدل على تمسك "فتح" بمبادئ السلم الأهلي والتسامح الديني واحترامها مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تطالب الدول باحترام حرية العقيدة والعبادات.

#### د. دور العلاقات الدولية في إستراتيجية "فتح"

أما بالنسبة لنظرة "فتح" لموضوع العلاقات الدولية، فنلاحظ من خلال قراءة إستراتيجية "فتح"، أن الحركة لا تهدف لإنشاء علاقات دولية عشوائية وعفوية مع أي دولة في العالم، وإنما هي تؤسس لعلاقات دولية محسوبة سياسياً بناءً على فرضية المصلحة المتبادلة من أجل توظيف تلك العلاقات في الصراع مع إسرائيل، حيث ذكر أعضاء "فتح" في برنامجهم السياسي، أن الحركة يمكنها توظيف هذه العلاقات الدولية في تأليب الرأي العام الدولي ضد إسرائيل وحث شعوب العالم على مقاطعة إسرائيل والعمل على إزالة شرعيتها باستخدام أدوات القانون الدولي والوسائل الدبلوماسية.

نلاحظ، أيضاً، من خلال الاطلاع على بند العلاقات الدولية في إستراتيجية "فتح" المستقبلية، أن هناك أملاً فتحوياً كبيراً بانتهاء نظام القطبية الواحدة في العالم الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية، وأن هناك بدايات لظهور نظام متعدد القطبية بقيادة عدة دول كبرى مثل روسيا والصين ودول الاتحاد الأوروبي. وهنا أعتقد أن اهتمام "فتح" بطبيعة النظام الدولي يدل على رؤية "فتح" المستقبلية

لاختلاف موازين القوى في العالم، لذا أتوقع هنا، أن من أولويات "فتح" المستقبلية في مجال العلاقات الدولية توثيق علاقاتها الدولية مع روسيا والصين وبعض الدول الأوروبية مثل فرنسا، تلك الدول التي بدأت بالفعل تتخذ مواقف أكثر انحيازاً للقضية الفلسطينية، مقارنةً بالولايات المتحدة الأميركية التي تنحاز بشكل علني وصريح إلى الطرف الإسرائيلي، وهنا نلمس توجه "فتح" السياسي نحو مزيد من التوازن في علاقاتها الدولية بين الغرب والشرق، وذلك حتى لا تحتكر الولايات المتحدة الأميركية ملف مفاوضات السلام.

تنسجم رؤية "فتح" في العلاقات الدولية مع ما يتم تطبيقه بالفعل على أرض الواقع بخصوص ملف المفاوضات، حيث رحب سابقاً، الرئيس محمود عباس بالمبادرة الفرنسية، ودعوة روسيا للطرفين الفلسطيني الإسرائيلي للمشاركة بمؤتمر للسلام في روسيا، مما يدل على التوافق والانسجام بين السياسة الفتاوية والدبلوماسية الفلسطينية التي تقودها وزارة الخارجية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

تعتبر "فتح" أيضاً العلاقات الدولية المدخل الوحيد للاعتراف بالدولة الفلسطينية كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، وهي الطريق الذي سيجعل فلسطين عضواً في محكمة الجنايات الدولية التي تعتبرها "فتح" ورقة مهمة للضغط على إسرائيل، ومحاسبة قادتها ضد جرائم الحرب التي ارتكبوها تجاه الشعب الفلسطيني.

## ذ. سمات أخرى مميزة

### في إستراتيجية حركة فتح

ومن ضمن السمات الخاصة التي ركزت عليها حركة فتح في برنامجها السياسي، الديمقراطية والتسامح والمدنية، مما يدل على حرص أعضاء "فتح" الشديد على المحافظة على الطابع الديمقراطي للحركة وعدم رغبتهم باحتكار القرارات الفتاوية الرئيسية في أيدي فئة واحدة قليلة.

أما بالنسبة لتركيز "فتح" على سمة المدنية ورفضها للإرهاب والتطرف، فهذا يدل على اهتمام "فتح" ببقائها كحركة وطنية ذات شرعية دولية، لا تخالف القوانين الدولية، ولا تخل بمبادئ النظام العالمي في محاربة الإرهاب والتطرف الذي بدأ يجتاح العالم بسبب ظهور بعض الحركات الإرهابية. لذا أعتقد هنا أن "فتح" تستنكر وتنبذ بشكل واضح أي عمليات إرهابية تحدث في العالم وتستهدف المدنيين.

تذكر "فتح" في إستراتيجيتها، أن من السمات الخاصة التي تتميز بها الواقعية وإعمال العقل والمنطق والنظرة العلمية للأمور، مما يدل على منطقية فكر أعضاء الحركة وإيمانهم بنظرية المدرسة الواقعية في الحياة السياسية ورغبتهم في تبني أهداف ذكية قابلة للتحقيق، بعيداً عن أسلوب الخيال السياسي وتضخيم الذات، حيث تعلم "فتح" جيداً أنه لا يمكنها مواجهة دولة قوية وتكنولوجية مثل إسرائيل بالشعارات العاطفية الرنانة، بل تستطيع دحض الرواية الإسرائيلية

عن طريق الوقائع التاريخية والأدلة والبراهين التي تثبت حق الشعب الفلسطيني في أرضه. وتُشير "فتح" ضمن بند السمات الخاصة إلى الأزمة الإنسانية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني بقطاع غزة، والتي تتمثل بمشكلة المياه والكهرباء، مما يدل على اهتمام "فتح" ومتابعتها المستمرة لتطورات الوضع الإنساني بقطاع غزة، فعلى الرغم من سيطرة حركة حماس عليه، فإن "فتح" ما زالت تعتبر نفسها مسؤولة عن رعاية مصالح سكان قطاع غزة ومحاولة إيجاد حلول إنسانية لمشاكلهم.

## الفصل الثاني:

### مهام المرحلة القادمة

#### أ. عناصر القوة والضعف:

لخصت "فتح" في برنامجها السياسي، أهم مهامها في المرحلة القادمة، وأكدت أنها مستعدة لمرحلة نضال جديدة وأكثر تعقيداً وخطورةً بسبب بعض العوامل الداخلية والخارجية مثل الانقسام الفلسطيني والانحياز الأميركي لإسرائيل، والصراعات العربية والإقليمية.

نلاحظ من خلال قراءة مهام المرحلة الجديدة التي ذكرتها "فتح" في برنامجها السياسي، أن الحركة قد أجرت قبل تحديدها لتلك المهام تقييماً سياسياً لأهم عناصر القوة والضعف التي ستسهم بها مرحلة العمل السياسي المقبلة، وذلك من أجل تحديد قدرات "فتح" وإمكاناتها

الداخلية والخارجية، للتعامل مع متطلبات مرحلة النضال السياسي المقبلة، مما يدل على مدى إدراك حركة فتح لأهم التحديات والفرص التي قد تعيق تقدم ملف القضية الفلسطينية أو تساهم في تحقيق مزيد من الإنجازات السياسية لصالح الشعب الفلسطيني.

### أولاً) عناصر القوة

حسب تقييم حركة فتح، فإن أهم عناصر القوة التي يمكن استغلالها في إدارة الصراع مع إسرائيل خلال المرحلة القادمة هي ما يلي:

١. صمود الشعب الفلسطيني والتزامه وإيمانه القوي بعدالة قضيته: وهنا نرى أن "فتح" تستمد قوتها وشرعيتها من الشعب الفلسطيني، حيث تعتبر الحركة دعم الشعب الفلسطيني من أهم عناصر القوة لأي حزب سياسي.

٢. الدعم والتعاطف العربي مع القضية الفلسطينية: على الرغم من إدراك "فتح" أن الوطن العربي يعاني من انقسامات وصراعات داخلية من شأنها أن تشتت اهتمام العرب بالقضية الفلسطينية، فإن "فتح" لا تنكر دور الدول العربية في دعم الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يدل على أن "فتح" ما زالت تُعوّل على الدور العربي في دعم القضية الفلسطينية، وعلى تمسكها بمبادرة السلام العربية وحرصها على التعاون المشترك مع الدول العربية.

٣. التطرف اليميني الاستيطاني الإسرائيلي: تعتقد "فتح" أن وجود أحزاب يمينية متطرفة في إسرائيل سيكون سبباً في انهيار إسرائيل من الداخل، وأن إسرائيل ستضعف مع مرور الزمن بسبب تطرف قياداتها الذين سيتسببون في عزلة إسرائيل دولياً، لذا ترى "فتح" أن التطرف الإسرائيلي سيكون بمثابة نقطة قوة لها، لأنها ستستغلها من أجل تحميل إسرائيل مسؤولية فشل السلام وانتهاك القانون الدولي.

٤. تغير في الرأي العام في أوروبا وأميركا اللاتينية تجاه القضية الفلسطينية: وهنا تعتقد "فتح" أن الرأي العام في أوروبا ودول أميركا اللاتينية قد تغير لصالح القضية الفلسطينية، بسبب استمرار إسرائيل في مشاريعها الاستيطانية، الأمر الذي أفقدها تعاطف العالم معها، حيث بات العالم يعرف أن الفلسطينيين هم ضحية الاحتلال، وأن إسرائيل هي الجراد الذي لا يريد السلام وينتهك حقوق الشعب الفلسطيني. وهنا أعتقد أن من الأفضل لحركة فتح عدم إظهار الشعب الفلسطيني أمام الرأي العام دوماً بصورة الضحية المطلقة، لأن ذلك قد يظهر الشعب الفلسطيني كشعب ضعيف ومغلوب على أمره، ولا يتحمل مسؤولية الدفاع عن نفسه، لذا من الأفضل استخدام أسلوب إيجابي وقوي لتحسين صورة الشعب

الفلسطيني في الخارج بتصويره على سبيل المثال، بأنه شعب صامد وقوي وصاحب حق، ويستحق الحصول على دولته المستقلة والتحرر من الاحتلال بناءً على حقه التاريخي في فلسطين، وفق ما يكفله القانون الدولي واتفاقيات حقوق الإنسان من حقوق وواجبات.

٥. نهاية حقبة القطبية الواحدة ونمو أقطاب مهمة في العالم: تعتبر "فتح" نهاية حقبة القطبية الواحدة ونمو أقطاب مهمة في العالم بمثابة عناصر قوة يمكن استغلالها جيداً، الأمر الذي يدل على تفكير "فتح" الإستراتيجي بعيد المدى، ورغبة "فتح" الشديدة بإحداث توازن في علاقاتها الدولية مع دول أخرى غير الولايات المتحدة الأميركية، حيث تحاول "فتح" التخلص من الوصاية الأميركية على ملف مفاوضات السلام، لأنها تشكل في موضوعية الولايات المتحدة الأميركية تجاه القضية الفلسطينية بصفتها حليفة إستراتيجية لإسرائيل. لذا أعتقد أن "فتح" مهتمة جداً بتوثيق علاقتها الدولية مع دول كبرى أخرى مثل روسيا والصين ودول الاتحاد الأوروبي وبعض دول أميركا اللاتينية وإفريقيا من أجل حشد أكبر عدد ممكن من الاعترافات الدولية بدولة فلسطين المستقلة على حدود ١٩٦٧، لإرغام إسرائيل على القبول بالشروط الفلسطينية المسبقة لاستكمال مفاوضات السلام.

٦. نمو اتجاهه ولو ضعيف داخل إسرائيل ضد الاحتلال: تُشير "فتح" إلى أن هناك تغيراً ولو بسيطاً في اتجاهات المجتمع الإسرائيلي ضد سياسات الاحتلال، حيث حسب "فتح"، يخشى الإسرائيليون من ألا يكون هناك مستقبل لدولتهم في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي. وهنا أعتقد أن "فتح" تراهن على ورقة الخلافات الداخلية الإسرائيلية بين أحزاب اليسار الإسرائيلي وأحزاب اليمين الإسرائيلي، فطالما نشرت وسائل الإعلام الإسرائيلية انتقادات حادة لقوى اليسار الإسرائيلي ضد سياسات اليمين الإسرائيلي خوفاً على مستقبل دولتهم وسمعتها. لذا أتوقع هنا، أن "فتح" سوف تستغل تلك الخلافات الإسرائيلية وستتوجه لقوى اليسار الإسرائيلي من أجل شرح وجهة النظر الفلسطينية تجاه السلام العادل لكي تقنعهم بالضغط على اليمين الإسرائيلي لوقف مشاريعه الاستيطانية والقبول بالشروط الفلسطينية لاستكمال مفاوضات السلام.

### ثانياً) عناصر الضعف

أما بالنسبة لعناصر الضعف التي يمكن أن تؤثر سلباً على مرحلة النضال في السنوات القادمة، فتلخص "فتح" تلك العناصر في النقاط الآتية:

١. قوة إسرائيل العسكرية وتقدمها الاقتصادي والتكنولوجي والدعم الأميركي لها: تعترف "فتح" بتفوق إسرائيل عسكرياً عليها بسبب الدعم العسكري الأميركي

إسرائيل، مما يدل على مدى ثقة "فتح" بنفسها، واعترافها بإمكاناتها الذاتية الحقيقية دون تضخيم الذات، فالحركة لا تبالغ في حجم قوتها ولا تستهتر بقوة إسرائيل المدعومة أميركياً، وهذا يدل على واقعية "فتح"، وحرصها الشديد على عدم رفع سقف توقعات الشعب الفلسطيني فيما يتعلق بالكفاح المسلح، خشية أن تفقد الحركة مصداقيتها عند شعبها.

٢. التغيير في موازين القوى يحتاج لوقت طويل: تعتقد "فتح" أن الوصول لتوازن قوى جديد لصالح القضية الفلسطينية، يحتاج لمدة زمنية طويلة، حيث إن العالم بدأ يشهد تغيرات جذرية قد تؤثر سلباً على المرحلة المقبلة في النضال الفلسطيني، ومن أمثلة هذه التغيرات الدولية، انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وقلق العالم من قضية اللاجئين السوريين، وتصاعد الإرهاب، وزيادة شعبية الأحزاب اليمينية في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، والتي تصفها "فتح" بأحزاب "يمينية فاشية". وهنا أعتقد أن وصف حركة فتح للأحزاب اليمينية بالفاشية، وصف غير مناسب ويخالف الأعراف الدبلوماسية، لأن "فتح" بذلك تكون قد أعلنت بشكل مباشر عداها للأحزاب اليمينية في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، الأمر الذي سينعكس سلباً على جهود الدبلوماسية الفلسطينية في محاولة إقناع تلك الأحزاب بعدالة القضية

الفلسطينية، خاصة أن تلك الأحزاب بدأت تتخذ مواقع متقدمة في أروقة الحكم، فالحزب الحاكم في بريطانيا هو حزب المحافظين ويعتبر حزباً يمينياً، والحزب الحاكم في أميركا هو الحزب الجمهوري اليميني أيضاً، وهناك احتمال أيضاً أن تفوز الأحزاب اليمينية في الانتخابات المقبلة في دول أوروبية، لذا على "فتح" أن تكون أكثر حرصاً على مستقبل علاقاتها الدولية في تلك البلدان المهمة، وأن تتخذ موقفاً محايداً تجاه الأحزاب السياسية الدولية، حتى لا تستغل إسرائيل انتقاد "فتح" الحاد لتلك الأحزاب اليمينية بالتحريض على حركة فتح، الأمر الذي سينعكس سلباً على القضية الفلسطينية، ويقلل من التعاطف الدولي مع الشعب الفلسطيني.

٣. معاناة الوطن العربي من الانقسام والصراعات الداخلية والإقليمية: من نقاط الضعف التي تأخذها "فتح" بعين الاعتبار، انقسام الوطن العربي، والتطرف الإسلامي، وقلق "فتح" من احتمالية تقسيم سورية والعراق، ونمو تنظيم داعش الذي تعتقد "فتح" أن من أسباب انطلاقه الغزو الأميركي للعراق والدعم المتواصل له من أيدٍ أجنبية. وهنا أعتقد أن من الأفضل لحركة فتح أن تتأى بنفسها عن كل شيء يتعلق بتنظيم داعش، وألا تلعب دور المحلل السياسي لأسباب نمو هذا التنظيم، أو تتهم أي دولة أجنبية بدعمه

الانقسام الفلسطيني، وحاجتها للعمل من جديد لاستعادة عافيتها وقوتها، وتوحيد كوارها في أنحاء الوطن وبالأخص بالضفة الغربية وقطاع غزة.

### ب. المهام المرحلية التفصيلية

ترى "فتح" أن من الضروري أن تتم ترجمة التوجهات الرئيسة للحركة إلى مهام تفصيلية من أجل تحقيق أهداف الحركة في المرحلة المقبلة، ومواجهة الاحتلال الاستيطاني. وتتلخص تلك المهام المرحلية المذكورة ببرنامج "فتح" السياسي عبر النقاط الآتية:

١. **تقرير المصير:** يتمثل في الالتزام بالثوابت الوطنية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأقل ضمن حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، والعمل على توسيع الاعتراف الدولي بفلسطين، ورفض مشروع دولة غزة، أو دولة الضفة دون غزة، أو الدولة ذات الحدود المؤقتة. وهنا نلاحظ استخدام "فتح" لكلمة على "الأقل" عند حديثها عن حدود الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود ١٩٦٧، الأمر الذي يدل على أن "فتح" لن تقبل بإقامة دولة فلسطينية على مساحة أقل من حدود ١٩٦٧، وفي الوقت نفسه، أكاد أستشعر هنا بآمال فتاوية بالتفاوض مع إسرائيل في المستقبل البعيد، لنيل مزيد من أراضي فلسطين التاريخية، وأعتقد هنا أن "فتح" لا تريد

أو سبب ظهوره، وذلك حتى لا تُقحم "فتح" نفسها في مأزق دولي، وتقع في فخ التهم المتبادلة دون أدلة وبراهين حقيقية، فقضية تنظيم داعش ما زالت غامضة، وحتى الدول الكبرى تتجنب الحديث عنها، وهي ليست من أولويات القضية الفلسطينية. لذا يجب أن يتركز الخطاب الفتاوي في البرنامج السياسي على الشأن الفلسطيني دون الاجتهاد بتحليل أسباب ظهور أي تنظيمات إسلامية متطرفة.

٤. احتمالية التطبيع المجاني العربي مع إسرائيل: وصفت "فتح" استعداد بعض الدول العربية للتطبيع مع إسرائيل بسبب ضغوط أميركية عليها، بأنه عنصر من عناصر الضعف في واقع القضية الفلسطينية. وهنا أعتقد أن "فتح" تخشى من أن تنجح إسرائيل بالتوصل إلى سلام عربي قبل الوصول لاتفاق نهائي مع الفلسطينيين، مما يُضعف موقف الفلسطينيين ويفقدهم أهم ورقة عربية يمكنهم استخدامها للضغط على إسرائيل.

٥. انقسام الساحة الفلسطينية سياسياً وجغرافياً: تعتبر "فتح" أن أخطر عناصر الضعف في المرحلة المقبلة هو استمرار الانقسام الفلسطيني السياسي والجغرافي، مما يدل على قلق "فتح" الكبير من تشتت الصف الفلسطيني، وشعور "فتح" بالتضرر بشكل كبير من استمرار

أن تسقط هذا الخيار من حساباتها، حتى تعطي فرصة أخرى للأجيال الفلسطينية لاسترداد ولو جزء بسيط من أراضي الخط الأخضر. أما بالنسبة لرفض "فتح" إقامة دولة غزة أو دولة الضفة دون غزة أو حتى دولة فلسطينية مؤقتة الحدود، فأعتقد هنا أن هذا الرفض الفتاوي لتلك الدول الممزقة يدل على تمسك "فتح" بوحدة الشعب الفلسطيني ووحدة الجغرافيا الفلسطينية، ويدل على رفضها للمحاولات الإسرائيلية التي تلمح تارةً لدعمها إقامة دولة في غزة تحت سيطرة حماس، أو إقامة كونفدرالية بين الضفة الغربية والأردن، مما يُجزئ نسيج الشعب الفلسطيني، ويُشتت الفلسطينيين ضمن حدود دولة مجتزأة غير كاملة السيادة، لذا أرادت "فتح" أن تُفشل المحاولات الإسرائيلية، وأن تعلن تمسكها بالوحدة الجغرافية للدولة الفلسطينية المستقبلية، مما يدل على مدى يقظة أعضاء "فتح" تجاه أي مخططات إسرائيلية ضد مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود العام ١٩٦٧.

٢. **اللاجئون:** تعتبر "فتح" أن من أهم مهامها المرحلية، العمل على قضية عودة اللاجئين. وتتعترف "فتح" بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" كعنوان للاجئين الفلسطينيين، وتطالب بتحسين أوضاع اللاجئين في المخيمات الفلسطينية،

مع التأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي المرجعية السياسية للاجئين الفلسطينيين. وترفض "فتح" مبدأ توطين اللاجئين في لبنان أو الوطن البديل في الأردن، وتطالب بضرورة المحافظة على مخيمات اللاجئين خاصة بعد مأساة نهر البارد ومخيم اليرموك.

يدل هذا الطرح الفتاوي لقضية اللاجئين الفلسطينيين، على عدم تنازل حركة فتح عن حق العودة وتعويض اللاجئين، وعلى متابعة فتاوى مستمرة لما يحدث داخل المخيمات الفلسطينية في الداخل والخارج، وهنا نكاد نستشعر قلقاً فتاويّاً كبيراً لما يحدث داخل المخيمات الفلسطينية من محاولات بعض الجهات غير المعروفة إقحام اللاجئين الفلسطينيين بالصراع المسلح في سورية ولبنان. لذا أعتقد أن تأكيد "فتح" المستمر أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد السياسي للاجئين، يهدف لحماية اللاجئين بالمخيمات الفلسطينية، ومنعهم من التورط بأي صراع يتعلق بقوى خارجية أو مرتبطة بتنظيمات إرهابية.

٣. **الأسرى:** تعتبر "فتح" أن من أهم مهامها المرحلية، العمل على الإفراج عن جميع الأسرى الفلسطينيين، ونشترط عدم توقيع الفلسطينيين على أي اتفاق نهائي مع إسرائيل قبل تحرير الأسرى من السجون الإسرائيلية، معلنةً بذلك دعمها لإضرابات الأسرى في

السجون الإسرائيلية. ونلاحظ هنا أن "فتح" تعمدت استخدام عبارة "الإفراج عن جميع الأسرى" ولم تخصصها بأسرى "فتح" فقط، مما يدل على عدم تمييز "فتح" بين أي أسير فلسطيني بسبب انتمائه الحزبي، ويدل أيضاً على أن "فتح" تعتبر جميع الأسرى من ضمن مسؤوليتها الوطنية.

#### ٤. الحق في المقاومة المشروعة: يذكر أعضاء

"فتح" ضمن برنامجهم السياسي، أن من أهم المهام المرئية لحركة فتح استمرار المقاومة، وأن الكفاح المسلح شرعي حسب القانون الدولي، طالما استمر الاحتلال والاستيطان والأبارتهايد الإسرائيلي. وهذا يدل على أن "فتح" لم تسقط من حساباتها السياسية خيار المقاومة المسلحة، لكنها تؤجلها للوقت المناسب، لكي تستخدمها ورقة ضغط في حال فشلت أدوات المقاومة السلمية. نلاحظ، أيضاً، أن "فتح" تعمدت وصف إسرائيل بالدولة الأبارتهايدية تشبيهاً لها بالاستعمار العنصري السابق في جنوب إفريقيا، وحتى تؤكد صفة العنصرية عند إسرائيل. أما بالنسبة لأشكال النضال، الذي تريد اعتماده ضمن مهامها المرئية، فلخصت "فتح" في برنامجها السياسي أشكال النضال في النقاط الآتية:

#### ١. المقاومة الشعبية الشاملة: تسرد "فتح"

تجارب النضال الشعبي السلمي مثل تجربة نعلين وقرية باب الشمس

وبلعين وتشيد بدور المتضامنين العرب والأجانب لدعمهم هذا النضال، الأمر الذي يدل على تقدير "فتح" لهؤلاء المتضامنين، وكان ذلك التقدير بارزاً عندما تمت دعوة المتضامنين للمشاركة في مؤتمر "فتح" السابع.

#### ٢. إعادة النظر في الاعتراف المتبادل:

وضعت "فتح" خيار إعادة النظر في اعترافها بإسرائيل وإمكانية الانسحاب من اتفاقية أوسلو والتنسيق الأمني من ضمن الخطوات المقبلة، مما يدل على شعور أعضاء "فتح" بالإحباط الشديد من سياسات إسرائيل الاستيطانية وأن هناك احتمالاً كبيراً بأن تسحب "فتح" اعترافها بإسرائيل في المستقبل في حال استمر الاستيطان الإسرائيلي والرفض الإسرائيلي للعودة للمفاوضات، وأعتقد أن هذا اتجاه خطير وتغيير كبير في سياسة "فتح" وهو بمثابة إعلان فتحاوي كبير عن فشل اتفاقية أوسلو.

#### ٣. التخلص التدريجي من التبعية الاقتصادية

الإسرائيلية: تعرب "فتح" عبر برنامجها السياسي عن رفضها لشروط اتفاق باريس الاقتصادي، ورغبتها باستخدام الطاقة الشمسية واستغلالها بدلاً من الطاقة الحرارية لكي تتخلص من الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية. وهذا يدل على امتعاض أعضاء "فتح" من اتفاقية باريس



ورغبتهم بالاستقلال الاقتصادي. وأعتقد، أيضاً، أن مطالبة "فتح" باستخدام الطاقة الشمسية كطاقة بديلة، يدل على وعي "فتح" البيئي ورغبتها باستثمار الموارد الطبيعية والطاقة النظيفة من أجل التخلص من مشكلة الكهرباء المرتبطة بالشركات الإسرائيلية، وحادثة وتطور التفكير الفتاوي المتعلق بعلوم البيئة والطاقة النظيفة.

٤. إبداع أشكال جديدة للنضال عبر المبادرات الشعبية: وهنا تعطي حركة فتح، المجال لمبادرات أخرى في النضال السلمي، مثل التمرد الشعبي على الاحتلال والعصيان المدني، مما يدل على رغبة "فتح" في دمج الشعب الفلسطيني بأنشطة النضال الشعبي، واستخدامه كورقة ضاغطة على الاحتلال الإسرائيلي، واستخدام "فتح" لمصطلح العصيان المدني وليس المسلح، يدل على أن "فتح" قد تنوي في المستقبل تشجيع الشعب الفلسطيني على القيام بانتفاضة شعبية ضد الاحتلال وليس انتفاضة مسلحة.

٥. مقاطعة المنتجات الإسرائيلية في الداخل والخارج: تشير "فتح" إلى أهمية مقاطعة السلع الاستهلاكية الإسرائيلية التي يوجد لها بديل محلي أو عربي، وهنا نلمس مدى واقعية "فتح"، حيث لم تقل

مقاطعة جميع المنتجات الإسرائيلية، وإنما طالبت فقط بمقاطعة المنتجات الإسرائيلية، التي يتوافر لها بديل، وهذا يدل على أن "فتح" تُقدر احتياجات الأسواق الفلسطينية، وتعلم أن هناك سلعاً إسرائيلية لا يمكن الاستغناء عنها مثل الوقود والغاز وبعض المستلزمات الصحية.

٦. تنشيط المقاطعة الأكاديمية والثقافية وممارسة أشكال جديدة من العصيان المدني ضد الاحتلال:

يدل هذا الطرح على رغبة "فتح" بعزل إسرائيل في الميادين الدولية كافة، ونرى هنا تأثر "فتح" بأنشطة حركة المقاطعة الدولية (BDS) التي نجحت في إقناع عدد معين من الجامعات الأوروبية بعدم التعاون مع الجامعات الإسرائيلية.

٧. تطوير الحراك المحلي والدولي ضد الأبارتهايد الإسرائيلي: وهنا يبرز بقوة تأثر حركة فتح بتجربة نضال شعب جنوب إفريقيا، ورغبة "فتح" بالترويج للقضية الفلسطينية كقضية شعب يعاني من سياسة الفصل العنصري الإسرائيلية وذلك تشبهاً بما كان يحدث سابقاً في جنوب إفريقيا. وتظهر أيضاً رغبة "فتح" بدعم جهود حركة المقاطعة الدولية

(BDS) لإحداث خسائر اقتصادية

كبيرة لإسرائيل وعزلها دولياً.

٨. المطالبة بطرد إسرائيل: تؤكد "فتح"

نيتها طرد إسرائيل من المؤسسات

السياسية والاقتصادية والأكاديمية

والرياضية الدولية.

٩. ملاحقة إسرائيل في محكمة الجنايات

الدولية: تقصد "فتح" بملاحقة إسرائيل

رفع قضايا ضد المستوطنين في

محكمة الجنايات الدولية، باعتبارهم

تنظيماً إرهابياً مدعوماً من الاحتلال،

حيث تتهمهم "فتح" بحرق الأطفال

الفلسطينيين، مما يدل على نية "فتح"

تشجيع السلطة الفلسطينية على تقديم

ملف المستوطنين الذين تورطوا بحرق

عائلة الدوابشة في العام ٢٠١٥ إلى

محكمة الجنايات الدولية.

١٠. العمل على إنهاء حصار غزة وإزالة

الحواجز الداخلية: وهنا نلمح اهتماماً

فتحواياً بقضية غزة، ورغبتها في

تشجيع التواصل بين سكان الضفة

الغربية وقطاع غزة، وإنهاء الحصار

الإسرائيلي ضد قطاع غزة.

١١. العودة إلى الأمم المتحدة ومجلس

الأمن: تظهر رغبة "فتح" باستخدام

القانون الدولي وتوطيد علاقتها

بمؤسسات الأمم المتحدة، مما يدل

على اقتناع "فتح" الكبير بأهمية

مؤسسات الأمم المتحدة في دعم

الاعتراف بالدولة الفلسطينية، ورغبة

"فتح" بمطالبة مجلس الأمن بتطبيق

مواد الفصل السابع في ميثاق الأمم

المتحدة المتعلق بتوفير الحماية الدولية.

١٢. استعادة العلاقة المباشرة والقوية مع

المؤسسات الإسرائيلية التي تدعم دولة

فلسطين:

يدل هذا الطرح على اهتمام

فتحواوي بتوطيد العلاقات المباشرة

مع مؤسسات إسرائيلية حقوقية

تدعم حل الدولتين. وتأكيد "فتح" أنه

يجب أن تكون علاقتها قوية مع تلك

المؤسسات الإسرائيلية، يدل على

أهمية تلك المؤسسات لـ"فتح"، التي

تعتبرها بمثابة وسيلة مؤثرة لتغيير

اتجاهات المجتمع الإسرائيلي لصالح

السلام العادل وحل الدولتين، واهتمام

"فتح" الكبير بالتأثير على الرأي العام

الإسرائيلي والتعامل معه بصفته

مجتمعاً مدنياً بعيداً عن تناقضات

الحكومة الإسرائيلية. وهنا نلمح،

أيضاً، رغبة فتحواوية في التأثير على

صندوق الانتخابات الإسرائيلية، لكي

يتم اختيار قيادة إسرائيلية تدعم حل

الدولتين، مما يدل على اهتمام "فتح"

بعقد تحالفات قوية مع أحزاب يسارية

إسرائيلية، وهذا بالفعل ما أغضب

سابقاً، الحكومة الإسرائيلية عندما سحبت تصريح (VIP) من مستشار الرئيس الفلسطيني، محمد المدني ومنعته من التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني الإسرائيلي.

١٣. نشر الرواية العربية الفلسطينية: ترغب "فتح" بالترويج للرواية الفلسطينية بناءً على أبحاث ودراسات تاريخية، حيث تعتقد "فتح" أن تلك الأدلة التاريخية ستسقط ما يتم تناوله من روايات مذكورة في التناح (التوراة وملحقاتها) وصفتها "فتح" بأنها روايات خرافية لمخالفتها الحقيقة من حيث التاريخ والمسرح الجغرافي، وهنا أعتقد أن من الأفضل لـ"فتح" تجنب الجدل الديني، ووصف "فتح" لروايات التناح التوراتية بأنها خرافية، يجعل "فتح" في دائرة الاتهام المتعلقة بالـ"لا سامية"، مما يفسد جهودها وسعيها لعقد علاقات قوية مع مؤسسات يهودية وإسرائيلية تدعم حل الدولتين، فإذا ما أرادت "فتح" أن تؤثر في

المجتمع الإسرائيلي واليهود في أنحاء العالم، فعليها أن تبتعد عن الانتقاص من الكتب الدينية السماوية، حتى لو كانت نصوصها غير منطقية، ويجب بدلاً من ذلك التركيز على الرواية الصهيونية السياسية، حتى لا تفقد

"فتح" دعم بعض يهود العالم المؤيدين للسلام، خاصة طائفة السامريين التي تعتبرها "فتح" جزءاً من الشعب الفلسطيني.

١٤. مطالبة إسرائيل بالتعويض: تتطلع "فتح" إلى مطالبة إسرائيل بالتعويض عن الخسائر التي سببتها لقطاع غزة في الحروب الثلاث السابقة، ويدل ذلك على سياسة جديدة قد تتبعها "فتح" في المستقبل تكمن بتحميل الاحتلال ثمن فاتورة إعمار غزة وليس فقط تحميل المسؤولية للدول المانحة.

١٥. الإعداد لمواجهة إجراءات إسرائيل المضادة للمقاومة: تريد "فتح" أن ترفع مستوى الاستعداد والتأهب لدى الشعب الفلسطيني وتُعدّه لما قد يحدث في المستقبل من مواجهات مع إسرائيل، لذا ترى "فتح" ضرورة العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف المجالات والتخلص من التبعية الإسرائيلية.

### ت. الإصرار على موقف جديد

#### من المفاوضات لصيانة الحقوق

بعد أن وصفت "فتح" ضمن برنامجها السياسي أشكال نضالها الشعبي في المرحلة المقبلة، تُصر "فتح" على اتخاذ موقف جديد بالنسبة للمفاوضات، لصيانة الحقوق

الفلسطينية، حيث تعتقد "فتح" أنها لا تستطيع أن ترفض بشكل مطلق العودة للمفاوضات، لأنها لا تريد أن يتم تحميلها مسؤولية الصراع، وفشل السلام أمام العالم، مما يدل على إدراك "فتح" لقواعد اللعبة السياسية الدولية ووعيتها بحجم المسؤولية الوطنية تجاه المفاوضات، لكنها في الوقت نفسه تتهم الولايات المتحدة الأميركية بالتواطؤ مع إسرائيل لإفشال المفاوضات واستمرار سياسة الاستيطان. وأعتقد أن هذا الشعور السلبي الفتاوي من طبيعة العلاقات الأميركية الإسرائيلية، هو الذي جعل الحركة ترحب بمبادرات السلام الدولية الأخرى، مثل مبادرة السلام الفرنسية، وهنا أعتقد أن "فتح" يجب ألا تتجاهل بشكل كامل دور إدارة أوباما السابقة في انتقادها للاستيطان الإسرائيلي، ورفضها استخدام الفيتو الأميركي ضد قرار الأمم المتحدة المتعلق بوقف الاستيطان، لذا من الأفضل لـ"فتح" ألا تحرق جميع جسورها مع الولايات المتحدة الأميركية عن طريق كيلها كما كبيراً من الاتهامات ضد السياسات الأميركية في مختلف المناسبات.

ترى "فتح" أن من أهم شروط نجاح المفاوضات، التفاوض على أساس قرارات الشرعية الدولية رقم (١٨١) و(١٩٤) و(٢٤٢) و(٣٨٣)، وإطار المبادرة العربية للسلام، ومواصلة العمل على انعقاد مؤتمر دولي للسلام يضم العرب وأوروبا ودول البركس، ورفض

الرعاية الأحادية الأميركية للسلام، والإصرار على آلية التحكيم، والإصرار على وضع جدول زمني واضح وملتزم يضع حداً نهائياً لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ورفض تأجيل التفاوض على القدس واللاجئين، ورفض فكرة الدولة ذات الحدود المؤقتة، ورفض يهودية الدولة الإسرائيلية رفضاً قاطعاً لا تراجع عنه.

تدل تلك الشروط الفتاوية للعودة للمفاوضات، على أن "فتح" لا تريد أن تنفرد الولايات المتحدة الأميركية برعايتها لملف المفاوضات، وهي تريد تدويل قضية المفاوضات وألا تخرج تلك المفاوضات من تحت الرعاية العربية، كما تشير إلى رفض "فتح" القاطع الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل. وتمسك "فتح" بحق العودة، يدل على حرصها على المحافظة على حقوق فلسطينيي ٤٨. وأعتقد أيضاً أنه يجب على "فتح" أن تضيف شرطاً آخر لضمان نجاح المفاوضات، ألا وهو عمل تقييم ذاتي لأداء فريق المفاوضات الفلسطيني، وتجهيز الفريق بمزيد من الخبراء وأصحاب الشهادات العليا من القيادات الشابة المتميزة.

وعلى الرغم من سرد "فتح" لشروط نجاح المفاوضات، فإننا نكاد نستشعر هنا وجود قناعة فتاوية، وحكم مسبق حول الإمكانية الكبيرة لفشل المفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية الحالية، وهنا أعتقد أن على "فتح" ألا تستبق الأمور والأحداث، وتفقد الأمل

## الفصل الثالث:

### الخطوات الداخلية المقبلة

خلال قراءة الفصل الثالث في البرنامج السياسي لـ"فتح"، تحت عنوان الخطوات الداخلية المقبلة التي ستتخذها حركة فتح ضمن عملها النضالي، نجد أن الحركة مازالت تعتبر نفسها أداة للثورة الفلسطينية والقائدة لها، وهي تأخذ على عاتقها مسؤولية المشروع الوطني بأكمله. لذا تعتبر "فتح" في برنامجها السياسي، أن من أهم مهامها الداخلية في المرحلة المقبلة العمل على تطوير الذات وتصحيح الوضع الداخلي، مما يدل على رغبة "فتح" الكبيرة بالقيام بإصلاحات داخلية في الحركة. ونلاحظ أن من المهام الأساسية التي ترى "فتح" أنها يجب أن تقوم بها في الساحة الفلسطينية:

#### أولاً) إعادة بناء الحركة وتفعيلها وتوحيدها

وهنا ترى "فتح" ضرورة استعادة الدعم الجماهيري للحركة بالعودة إلى المبادرة والفعل، والتأكيد على أن حركة فتح هي حركة تحرر وطني لا تتخلى عن مقاومة الاحتلال، والحرص على أخلاقيات أبناء الحركة، وتأكيد قيم الالتزام والمحاسبة والعدالة، وتجديد قانون المحبة في التعامل بين أبناء الحركة للحفاظ على وحدتها، وذلك يدل على أن "فتح" بدأت تشعر بالقلق من تراجع شعبيتها في الشارع الفلسطيني بسبب تمسكها بالمقاومة السلمية والمفاوضات، وأعتقد هنا أن "فتح" تخشى من أن يتم اتهامها

في نجاح المفاوضات لأن السياسة متغيرة، وقد تتغير الحكومة الإسرائيلية اليمينية في أي لحظة. وأعتقد أن على "فتح" أن تشجع فريق عمل المفاوضات الفلسطيني على البدء بالتفاوض في القضايا السهلة وغير المعقدة أولاً، لإحراز نجاح ولو بسيط، حتى تعطي بصيص أمل للشعب الفلسطيني، ومن ثم يتم التدرج إلى القضايا الأكثر تعقيداً، لتوفير الوقت والعمل بشكل منظم بناءً على جدول زمني وخطة عمل واقعية. وأعتقد أيضاً، أن المفاوضات يجب ألا تتحول إلى هدف فلسطيني وإنما يجب النظر إليها كوسيلة وأداة لإنهاء الاحتلال.

#### ث. أشكال جديدة من المواجهة السياسية:

نلاحظ مطالبة فتحاوية بضرورة اعتذار بريطانيا عن وعد بلفور، ومطالبة مجلس العموم البريطاني باستجواب إسرائيل حول الاعتقال الإداري للأسرى والتنديد بالقوانين العنصرية، وأعتقد هنا أن "فتح" تريد أن تستخدم ورقة بلفور لكي تضغط على بريطانيا حتى تنحاز لصالح القضية الفلسطينية، وتحملها المسؤولية عن الاحتلال. ويدل هذا الطرح، أيضاً، على تدهور العلاقات البريطانية الفلسطينية بسبب تجميد بريطانيا مساعدتها المالية للسلطة الفلسطينية خلال العام ٢٠١٦، بحجة أن الأموال قد يتم استخدامها لدفع رواتب الأسرى الفلسطينيين.

"فتح" بكفاحها المسلح وتراثها العسكري، وتحديها لممثلي الحكومة الإسرائيلية، الذين ينتقدون تاريخ "فتح" العسكري عبر مواقع التواصل الاجتماعي ويطالبون "فتح" مراراً بعدم الاحتفال بذكرى شهدائها ومناضليها التاريخيين.

ترى "فتح" ضرورة إنشاء مركز أو مدرسة لإعداد كادر متخصص بالتثقيف والتدريب وبناء الدراسات والأبحاث الخاصة بالحركة، مما يدل على اهتمام الحركة بمجال البحث السياسي والمجتمعي ورغبتها بتأهيل جيل فتحاوي جديد متعلم و متمكن سياسياً. وتشدد "فتح" ضمن مهام بناء الحركة على استقلالية "فتح" في إطار منظمة التحرير، مما يدل على حرص "فتح" على عدم السماح لأي تنظيم سياسي فلسطيني أو جهات عربية بالتدخل في الشأن الفتحاوي الداخلي. ولتحقيق مزيد من الاستقلالية في الحركة، تخطط "فتح" ضمن مهام المرحلة المقبلة لتنمية مواردها المالية عن طريق الاعتماد على الذات والجماهير الفلسطينية في الشتات والداخل، وإعادة بناء النظام المالي بما يضمن الشفافية. وهنا أتوقع أن "فتح" قد تفتح باب التبرع لها في المستقبل وستحاول تنفيذ مشاريع استثمارية تُدر عليها دخلاً، ونلاحظ أيضاً نمو تيار إصلاحي داخل "فتح" يطالب بمحاربة الفساد المالي وتطبيق معايير الشفافية.

ترى "فتح" أن من ضمن المهام الأخرى اللازمة لإعادة بناء الحركة وتفعيلها، تنمية الكوادر

من البعض بأنها تخلت عن مقاومة الاحتلال، فأرادت الحركة عبر عرضها مهامها الداخلية، أن تؤكد للجميع التزامها الكبير بمشروع التحرر الوطني ومقاومة الاحتلال. وأعتقد، أيضاً، أن ذكر "فتح" لقيم المحاسبة ضمن بند إعادة بناء الحركة، يدل على نية "فتح" الجدية محاربة الفساد، والقيام بإصلاحات داخلية في الحركة. أما استخدام "فتح" لعبارة "تجديد قانون المحبة" فيأتي بسبب شعور قوي عند أعضاء "فتح"، بأن هناك من يحاول تعكير أجواء الحركة ويؤثر سلباً على وحدة الصف الفتحاوي، لذا تعمدت "فتح" الإشارة إلى تجديد قانون المحبة من أجل الدعوة للتسامح وتصفية الأجواء للمحافظة على وحدة الحركة وقوتها.

ومن المهام الداخلية الأخرى التي ستقوم بها "فتح"، إعادة البناء الحركي عن طريق إعادة الانتساب وفق النظام الأساسي، وإنهاء ظاهرة الكادر غير المؤطر تنظيمياً، وإيجاد صيغ لتأطير العسكريين، وانتظام عقد المؤتمرات الحركية، وتطوير أشكال تنظيمية تحفظ السرية، ما يدل على سعي "فتح" لزيادة عدد المنتسبين إليها، ورغبتها بتخصيص وظائفها الشاغرة في المستقبل لصالح كوادرها فقط، وذلك حتى تحافظ على أسرار حركتها من الاختراق الخارجي.

تعتبر "فتح" أن استمرار التربية النضالية، وتعبئة كوادر الحركة بتراث الكفاح المسلح من خلال الاحتفال بالمعارك وإحياء تاريخ النضال من مهام تفعيل الحركة، ويدل ذلك على افتخار

رقابة مركزية، مما يدل على رغبة "فتح" بعدم السماح للعشائر الفلسطينية بالتأثير على شفافية أجهزة الأمن والقضاء، وعدم قبولها أي تمويل خارجي دون رقابة، خوفاً من اختراق الحركة والتأثير على استقلاليتها.

تعطي "فتح" أهمية كبيرة للإعلام، وترى أن هناك حاجة لإعادة النظر في خطابها الإعلامي، وتبني مبدأ المبادرة وليس رد الفعل، ويدل ذلك على رغبة "فتح" بمواجهة الإعلام الإسرائيلي بشكل أكثر احترافاً، من أجل التصدي للدعاية الصهيونية وكسب تأييد الرأي العام العالمي.

وأخيراً، ترى "فتح" أن من المهام التي تنوي القيام بها في إطار إعادة بناء الحركة وتفعيلها، تقديم الخدمات الاجتماعية للشعب الفلسطيني، خاصة في مجال الصحة والتعليم والثقافة، وتكريم قدامى المناضلين ورواد حركة فتح، وهذا يدل على اهتمام "فتح" بالتواصل مع الجماهير، وزيادة صلتها مع شرائح المجتمع الفلسطيني كافة وفخرها بمناضليها السابقين.

### ثانياً) تفعيل منظمة التحرير

#### الفلسطينية ومؤسساتها:

تعتبر "فتح" أن من أهم المهام المنوطة بها، تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في مجلسها الوطني، والعمل على إجراء انتخابات المجلس الوطني على أساس التمثيل النسبي، والعمل على عقد المجلسين الوطني والمركزي بانتظام، وتشدد "فتح" ضمن برنامجها السياسي على أن

الشبابية وتفعيل الشبيبة الفتاوية في الداخل والخارج، والاهتمام بالأشبال والزهرات، ويدل هذا الطرح على اهتمام فتاوي كبير ببناء جيل جديد من الفتاويين، والعمل على تثقيف الأطفال سياسياً في مشروع "فتح" التحرري، وهنا أعتقد أن على "فتح" أن تكون حريصة جداً في تعاملها مع فئة الأطفال، خاصة فيما يتعلق بموضوع الكفاح المسلح، وأن عليها الاكتفاء فقط بتثقيف الأطفال بشكل عام فيما يخص تاريخ القضية الفلسطينية وحب الوطن، حتى لا يتم اتهام "فتح" من مؤسسات حقوق الطفل العالمية بالترويج للعنف في صفوف الأطفال.

أما بالنسبة لدور المرأة الفتاوية في البرنامج السياسي، فترى "فتح" أن من ضمن مهامها العمل على تنمية دور المرأة، وإعداد كادر نسوي مؤهل، وتعزيز حضور المرأة في الأطر القيادية للحركة، لأن هناك فرصة لتمثيل المرأة في الحياة النيابية الفلسطينية. وهنا نلاحظ أن لدى "فتح" اهتماماً بتطبيق معايير الجندر ضمن سياستها، وهي تهتم بحقوق المرأة السياسية، لكن هذا الاهتمام جاء بسبب تقييمها لأوضاع النساء في الحركة واستجابة لاحتياجات الانتخابات النيابية التي تشترط نسبة معينة لمشاركة المرأة في القوائم الانتخابية.

تعتقد "فتح" أن من الضروري القضاء على الظواهر السلبية في المجتمع الفلسطيني، مثل العشائرية، وفصل الأجهزة الأمنية عن التنظيم المدني، ورفض أي تمويل خارجي للكوادر دون

تري "فتح" أنه يجب العمل بجهد من أجل إنجاح الحوار الوطني، وإنهاء الانقسام، وتشكيل حكومة توافق وطني تقوم بتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية، وتوحيد أجهزة الأمن الفلسطينية، والإفراج عن المعتقلين.

ترفض "فتح" بشدة قيام دولة مستقلة بغزة، وتدعو إلى استمرار تمويل السلطة لقطاع غزة، والعمل على تنفيذ الاتفاقية الدولية لمعبر رفح، وإعادة بناء مطار غزة، والميناء في ظل حكومة فلسطينية واحدة، ومن أجل وطن بأكمله، وليس من أجل تمكين دولة مستقلة بغزة، وتؤكد "فتح" ضرورة الحفاظ على العلاقات الإستراتيجية مع مصر والتعاون معها والتنسيق الأمني والاقتصادي، وضمن "فتح" معبر رفح وإطلاق مشاريع إعادة الإعمار. ويدل هذا الطرح الفتحاوي لقضية الانقسام الفلسطيني وحصار غزة على مدى اهتمام "فتح" بقطاع غزة، وعدم تخليها عنه، وقلقها الشديد من أن تنفصل غزة كلياً عن الضفة الغربية، مما يؤثر سلباً على مستقبل الدولة الفلسطينية المستقلة.

تعتبر "فتح" أن الوحدة الوطنية الشاملة، تكمن في تحقيق وحدة الشعب في غزة والضفة والقدس، وأراضي ٤٨، والشنتات، مما يدل على أن "فتح" لن تتخلى عن دعم فلسطينيي ٤٨ وفلسطينيي الشتات على الرغم من أنهم يحملون جنسية أخرى غير الجنسية الفلسطينية.

تدرك "فتح" أن هناك بروزاً لتيارات وأحزاب فلسطينية جديدة، وترحب "فتح" بها تحت

المنظمة هي المرجعية الأعلى للسلطة الوطنية، وهي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وتؤكد أهمية تعزيز حضور المنظمة في أوساط اللاجئين في المخيمات في الدول العربية والشتات. ويدل الاهتمام الفتحاوي بمنظمة التحرير، وتشديدها على أن المنظمة هي السلطة الأعلى والممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، على أن "فتح" تريد قطع الطريق أمام أي محاولات لتهميش دور المنظمة، أو الالتفاف عليها من خلال عقد صفقات سياسية سرية مع إسرائيل تتعلق بمستقبل القضية الفلسطينية واللاجئين، خاصة بعد أن صرح عدة مرات وزير الجيش الإسرائيلي ليبرمان بأن لدى إسرائيل شركاء فلسطينيين آخرين يمكنها عقد سلام معهم في المستقبل. وأعتقد أيضاً أن "فتح" أرادت إرسال رسالة للجميع، بضرورة التزام جميع الأطراف الفلسطينية والعربية بسياسات المنظمة، دون تغليب مصلحة الحزب الواحد على المصلحة العامة للشعب الفلسطيني.

### ثالثاً) تحقيق وحدة الوطن والتصدي للحصار

تعتبر "فتح" أن من ضمن مهامها الوطنية تحقيق الوحدة الوطنية، وتعتبر، أيضاً، أن الانقسام الفلسطيني بمثابة تهديد خطير على مستقبل القضية، وهي تحمّل بشكل مباشر مسؤولية هذا الانقسام لحركة حماس، وتطالب في الوقت نفسه بإنهاء الحصار الإسرائيلي ضد قطاع غزة وإعادة تعمير القطاع.



بمثابة عاصمة لدولتين، وتعتبر "فتح" القدس مصدراً لصدام خطير يهدد السلام العالمي والنظام الدولي. ويدل هذا الطرح على أن "فتح" تريد تدويل ملف القدس، وربط عدم حسم قضية القدس بالأمن العالمي، لأنه في حال تم إعلان القدس عاصمة لدولة إسرائيل، فسيثير ذلك غضب واحتقان الجماعات الإسلامية المتطرفة، مما سيهدد مستقبل السلام العالمي.

تطالب "فتح" بضرورة دعم أهل القدس، وتقديم التسهيلات والخدمات الأساسية لهم لتعزيز صمودهم، والحفاظ على هويتهم الوطنية، وإنشاء صندوق خاص باسم القدس يستقبل التبرعات المحلية والإقليمية والدولية، وتعزيز دور مراكز الأبحاث المقدسية في إصدار مواد إعلامية ودراسات عن مدينة القدس، وتفعيل مفوضية القدس الحركية واعتبارها مرجعية "فتح" لشؤون القدس.

#### خامساً) مهام الحكومة الفلسطينية

تنظر "فتح" إلى السلطة الفلسطينية كجسم مستقل عن الحركة، وتعتقد أن باستطاعتها التأثير عليها بهدف تحويلها تدريجياً إلى مؤسسات الدولة الفلسطينية المستقلة، ويدل هذا الطرح على أن "فتح" تعتبر السلطة مؤسسة مؤقتة، ومجرد مرحلة أولية في تأسيس الدولة الفلسطينية ومؤسساتها. وتؤكد "فتح" ضرورة الالتزام بالتداول السلمي للسلطة، وبناء أجهزة أمن السلطة على أسس وطنية ومهنية، والحفاظ على الدستور والقوانين، وتعزيز دور المرأة، ومنع أشكال التمييز والعنف.

منطلق احترامها للتعددية والديمقراطية، لذا ترى الحركة أن من الضروري تأسيس قاعدة للتعايش مع هذه القوى في إطار الشراكة المنضبطة، وهنا أعتقد أن رؤية "فتح" للشراكة مع الأحزاب الأخرى هي أنها يجب أن تكون منضبطة وأن يكون هناك نوع من التنسيق والتعاون والتوافق بين "فتح" والأحزاب الفلسطينية الأخرى، حتى لا تحدث فوضى سياسية وأمنية في الساحة الفلسطينية، وحتى يتم توحيد القرار الفلسطيني، وتغليب مصلحة الوطن على مصلحة الحزب الواحد.

وتعتبر "فتح" في برنامجها السياسي أن من أهم مرجعيات دعم الشراكة مع التيارات الأخرى، التداول السلمي للسلطة، والاحتكام إلى صندوق الاقتراع، وإنشاء محكمة دستورية عليا، وتحسين المكتسبات السياسية الفلسطينية الإيجابية من خلال اعتبار الالتزام بما نصت عليه من تعهدات شرطاً حاسماً للمشاركة في الحياة السياسية. وهنا نكاد نلمح قلق "فتح" من أن تحاول بعض الأحزاب الفلسطينية إلغاء الإنجازات والاتفاقيات السابقة، وتعتبر "فتح" أن من أهم شروط المشاركة في الحياة السياسية احترام الالتزامات السابقة من معاهدات وقوانين.

#### رابعاً) الحفاظ على القدس

تؤكد "فتح" في برنامجها السياسي، أن القدس هي عاصمة فلسطين الأبدية، وترفض رفضاً قاطعاً عملية تهويدها، أو اعتبار القدس

وتؤكد "فتح" في برنامجها السياسي ضرورة الدفاع عن فلسطيني الشتات، خاصة حماية الفلسطينيين في سورية والعراق وليبيا. وهنا أعتقد أن على "فتح" أن تضع ضمن برنامجها السياسي آليات للدفاع عن فلسطيني الشتات وأن توضح أيضاً دورها في التنسيق مع السفارات الفلسطينية من أجل دعم فلسطيني الشتات وحماية حقوقهم.

### سابعاً) المهام تجاه الشعب الفلسطيني في أراضي الـ٤٨

تهتم "فتح" في برنامجها السياسي بفلسطيني الـ٤٨ وتعتبرهم جزءاً من الشعب الفلسطيني، وترى "فتح" أنه يجب دعم فلسطيني الـ٤٨ عن طريق رفض القوانين العنصرية الإسرائيلية ويهودية الدولة. وتطالب "فتح" بعقد تحالفات بين القوى الفلسطينية في إسرائيل بما يحصل نسبة من المقاعد البرلمانية في الانتخابات الإسرائيلية توازي نسبة الفلسطينيين في إسرائيل. ويدل هذا الطرح الفتحاوي على عدم اعتراف "فتح" ضمناً بإسرائيل، فهي مازالت تعتبر أراضي الـ٤٨ جزءاً من فلسطين التاريخية التي يمكن استردادها في المستقبل البعيد، ونلاحظ أيضاً أن "فتح" مهتمة جداً بتعزيز علاقاتها مع أعضاء الكنيست العرب، وتدعم مسيرتهم الشعبية من أجل التأثير على نتائج الانتخابات الإسرائيلية وتوجيهها لاختيار حكام إسرائيليين أقل تطرفاً.

وترى أن من أهم مهامها أيضاً السعي إلى تطوير الاقتصاد الوطني، ودعم القطاع الخاص، وصندوق الاستثمار الفلسطيني، والعمل على استقلال الاقتصاد الفلسطيني من الهيمنة الإسرائيلية، وتوفير شبكة أمان وحماية للفئات الأكثر معاناة في المجتمع، ودعم أسر الشهداء والجرحى والأسرى والمعاقين وقدامى المجاهدين، وهنا أعتقد أن إشارة "فتح" لضرورة دعم السلطة لأهالي الشهداء والأسرى يأتي تحدياً فتحاوياً للمحاولات الإسرائيلية للضغط على السلطة الفلسطينية من أجل عدم دفع رواتب الأسرى ودعم أهالي الشهداء، ومن جانب آخر أعتقد أن استخدام "فتح" لكلمة "المجاهدين" غير مستحب، نظراً لحساسية هذا المصطلح في المجتمع الدولي، وسوء استخدام هذا المسمى وتشويبه من الحركات الإرهابية في العالم، لذا يجب على "فتح" أن تكون حريصة في استخدامها للمصطلحات اللغوية، حتى لا يتم استغلال ذلك من إسرائيل في التحريض عليها عالمياً، واتهامها بأنها جزء من حركات الجهاد العالمية.

### سادساً) المهام تجاه الشعب الفلسطيني في الشتات

ترى "فتح" أن من أهم مهامها تجاه الشعب الفلسطيني في الشتات، تأييد حق العودة، والعمل على دعم الجاليات الفلسطينية في الخارج، ودعم كوادرها النضالية والمهنية، مع ضرورة إشراك الجاليات الفلسطينية بعمليات اتخاذ القرار المتعلقة بالحكومة الفلسطينية،

## ثامناً) المهام تجاه المجتمع الناطق بالعبرية في إسرائيل

تعتقد "فتح" أن عليها تطوير خطاب مناسب للمتحدثين بالعبرية في المجتمع الإسرائيلي، لتقنعهم بعدالة القضية الفلسطينية والسلام العادل، وتحذرهم من أنهم قد يفقدون امتيازات دولتهم الإسرائيلية في حال استمر دعمهم للقيادات المتطرفة في إسرائيل. لذا ترى "فتح" أن من المهم عمل برامج إذاعية وتلفزيونية مهنية باللغة العبرية، لتوجيه رسائل للشعب الإسرائيلي، وضرورة ترجمة أدبيات "فتح" إلى العبرية والإنكليزية، ونشر إعلانات في إسرائيل، لإبراز برنامج "فتح" كبديل ديمقراطي لإسرائيل التي تصفها "فتح" بالدولة الأبارتهايدية. وهنا أعتقد أن على "فتح" أن تكون أكثر واقعية في هذا الطرح، حيث لا يمكن أن يقبل الشعب الإسرائيلي، ببرنامج حكومته الإسرائيلية، حتى لو كان هذا البرنامج ديمقراطياً، لذا من الأفضل لـ"فتح" عدم تقديم برنامجها للإسرائيليين كبديل لبرامج حكوماتهم، وإنما يجب المحاولة فقط في إقناع الإسرائيليين، بأن "فتح" هي الشريك الأفضل للسلام العادل معهم.

## تاسعاً) مهام الحراك الخارجي: تفعيل العمل العربي والإصرار على استقلال القرار الوطني الفلسطيني

تسعى "فتح" ضمن برنامجها السياسي المقدم في المؤتمر السابع، للعمل المكثف

ثنائياً مع العرب، لكي تطالبهم بالتزامهم بعدم التطبيع مع إسرائيل قبل إنهاء الاحتلال، وذلك بناءً على مبادرة السلام العربية. ويدل ذلك السعي على شعور "فتح" بالقلق من محاولات إسرائيل السرية والعلنية للتطبيع مع بعض الدول العربية، لذا أرادت "فتح" أن تُذكر العرب بضرورة الالتزام ببنود مبادرة السلام العربية، وعدم التعاون مع إسرائيل قبل إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية على حدود ١٩٦٧. وترى "فتح" أن من الضروري إعادة تشكيل لجان الدعم والمساندة الشعبية العربية لدعم كفاح الشعب الفلسطيني، وتسعى "فتح" لتوثيق علاقتها الثنائية مع بعض الدول العربية لأهميتها الإستراتيجية وموقعها الجغرافي، ولدورها التاريخي في دعم الشعب الفلسطيني مثل مصر والأردن وسورية ولبنان والسعودية وتونس والجزائر ودول الخليج واليمن والعراق والسودان وليبيا وموريتانيا والصومال. وركزت "فتح" على أهمية المحافظة على استقلال القرار الوطني الفلسطيني ورفض سياسة المحاور في الوطن العربي، والحفاظ على مسافات متساوية مع العرب. وهذا يدل على رفض "فتح" لأي تدخل عربي في سياستها الداخلية، وفي الوقت نفسه رفضها التدخل في الصراعات العربية، والتزامها الحياد تجاه أي دولة عربية، خاصة في ظل حالة الانقسام العربية، ومن بينها الصراع الدائر في سورية والحرب بين اليمن والسعودية.

## عاشراً) مهام العلاقات الدولية

أما بالنسبة لنظرة "فتح" للعلاقات الدولية، فهي تركز على ضرورة تعريف العالم بحركتها على أنها حركة تحرر وطني، تنتمي إلى قوى التحرر العالمية. وترى "فتح" أن من أهم مهامها الأساسية في مجال العلاقات الدولية التعاون مع الأحزاب والقوى السياسية في العالم للترويج لحركة فتح كحركة تحرر وطني. وتؤكد "فتح" انضمامها للحركة الاشتراكية الدولية، وهنا نجد إعلاناً صريحاً لـ"فتح" حول انتمائها للحركات اليسارية الدولية وتأييدها للاشتراكية. وترى "فتح" أنه يجب عليها تعزيز علاقاتها مع المنظمات غير الحكومية والحقوقية من أجل حشد الدعم الدولي ضد الاستيطان الإسرائيلي وحث شعوب العالم على مقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية، مما يدل على أن "فتح" لا تريد أن تقاطع جميع المنتجات الإسرائيلية، وإنما فقط منتجات المستوطنات حتى لا يتم اتهامها بـ"اللاسامية". وترتكز "فتح" على ضرورة توثيق علاقتها مع منظمات الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والمحكمة الجنائية، ولجنة حقوق الإنسان، والعمل أيضاً على توطيد علاقتها مع روسيا والصين والاتحاد الأوروبي وإفريقيا وآسيا، مما يدل على رغبة "فتح" بتدويل القضية الفلسطينية، والتخلص من الرعاية الأميركية لملف المفاوضات.

وأخيراً، تؤكد "فتح" ضمن برنامجها السياسي، نبذها للإرهاب والتطرف واهتمامها

بتوقيع فلسطين لاتفاقية منع التسليح النووي، ويدل الاهتمام الفتحاوي بقضية التسليح النووي على نية "فتح" التحريض ضد برنامج إسرائيل النووي من خلال انضمامها للحملة العالمية المناهضة للتسليح النووي، وهذا يعتبر تطوراً كبيراً في مستوى طموح أعضاء الحركة.

## التعليقات الختامية والتوصيات

بعد الاطلاع على أهم فصول البرنامج السياسي لحركة فتح المقدم خلال المؤتمر السابع للحركة، وبعد تحليل أهم بنوده، نستطيع القول إن "فتح" مازالت متمسكة بأهم الثوابت الوطنية المتمثلة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والحصول على دولة مستقلة في حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين وتعويضهم، ورفض يهودية الدولة الإسرائيلية.

نلاحظ، أيضاً، الاهتمام الفتحاوي الكبير بقضية الوحدة الوطنية، وحرص "فتح" الشديد على إنهاء الانقسام الفلسطيني بأسرع وقت ممكن، لما يشكله هذا الانقسام من خطر وتهديد كبيرين على مشروع "فتح" التحرري الوطني، ونجد أن "فتح" تولي اهتماماً كبيراً لقطاع غزة، وتعتبره جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية المستقبلية، لكنها تشعر بالإحباط من تعرقل محادثات المصالحة بينها وبين حركة حماس، التي تعتبرها المسؤولة الأولى عن الانقسام الفلسطيني.

سلمية في القرى الفلسطينية المتاخمة لحدود المستوطنات، مما يدل على استمرار "فتح" في نهجها السلمي في النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي، مع عدم إسقاط حق "فتح" في الكفاح المسلح الذي تعتبره بمثابة أداة مشروعة يكفلها القانون الدولي، ويمكنها استخدامه كتكتيك مؤقت مستقبلي وعند الضرورة في حال فشلت الطرق السلمية بالتخلص من الاحتلال الإسرائيلي.

وأرى، أيضاً، أن هناك تطوراً في فكر الحركة السياسي في مجال العلاقات الدولية، فيما يتعلق بتوثيق علاقتها الثنائية مع دول العالم، خاصة مع روسيا ودول الاتحاد الأوروبي وأميركا اللاتينية من أجل حشد أكبر دعم ممكن للقضية الفلسطينية، والتخلص من الوصاية الأميركية على ملف مفاوضات السلام. أما بالنسبة لعلاقة "فتح" بالوطن العربي، فنلاحظ أن هناك رغبة كبيرة من أعضاء الحركة بالحفاظ على مسافات متساوية من جميع الدول العربية، وعدم التدخل في الانقسامات العربية، أو السماح لأي دولة عربية بالتدخل في الشأن الفتاوي الداخلي للمحافظة على استقلالية حركة فتح.

وختاماً، أقترح هنا على حركة فتح بعض التوصيات المهمة التي يمكن أن تأخذها بعين الاعتبار عند تطويرها برامجها السياسية، مثل:

- من المستحسن لحركة فتح تطوير خطة طوارئ وأزمات وتقديمها ضمن برنامجها السياسي لمعالجة أي طارئ جديد على

ومن خلال قراءة البرنامج السياسي لحركة فتح، نستشعر مدى جدية حركة فتح بعمل إصلاحات داخلية في الحركة، ومحاسبة الفساد، وتطبيق معايير الشفافية من أجل تقوية الحركة، وتوحيد الصف الفتاوي، مما يدل على أن "فتح" بدأت بالفعل عمل تقييم داخلي لأهم نقاط قوتها وضعفها من أجل الاستمرار في مشروعها التحرري الوطني.

وبعد الاطلاع على أشكال النضال الذي تتمسك به "فتح"، نلاحظ، أيضاً، مدى تأثير "فتح" الكبير بتجربة التحرر في جنوب إفريقيا، حيث تعتبر "فتح" التجربة الجنوب إفريقية في التحرر من الاستعمار والأبارتهايدية، نموذجاً ناجحاً في المقاومة السلمية يمكن الاحتذاء به وتطبيقه في الساحة الفلسطينية، للتخلص من الاحتلال الإسرائيلي. ويظهر إعجاب "فتح" في التجربة الإفريقية باستخدامها المتكرر لمصطلح "الأبارتهايد" ضمن فقرات برنامجها السياسي، من أجل مقارنة الاحتلال الإسرائيلي بالاستعمار الأوروبي السابق لجنوب إفريقيا، الذي كان يميز بين السود والبيض بطريقة عنصرية، والذي تعتبره "فتح" مشابهاً لتصرفات إسرائيل مع الشعب الفلسطيني.

يتضح بشدة من خلال برنامج "فتح" السياسي، مدى اقتناع حركة فتح بفاعلية النضال السلمي ضد الاحتلال الإسرائيلي، مثل تنظيم حملات دولية لمقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية، وعمل مسيرات

القضية الفلسطينية والتصرف بأسرع وقت ممكن في وقت الأزمات.

- من السابق لأوانه، إعلان "فتح" فشل المفاوضات بشكل نهائي، ومن الأفضل لحركة فتح العمل على حث منظمة التحرير الفلسطينية على تجديد فريق عمل المفاوضات الفلسطينية وضخ دماء جديدة في قسم المفاوضات التابع لمنظمة التحرير.
- من الأفضل لـ"فتح" عدم حرق جميع جسورها مع الولايات المتحدة الأمريكية وتصنيفها كعدو دائم لها، لأن الولايات المتحدة الأمريكية مازالت دولة عظمى ولها ثقلها السياسي في مجلس الأمن علاوة على أنها لعبت دوراً إيجابياً أثناء فترة حكم الرئيس الأميركي أوباما، عندما استنكرت الاستيطان الإسرائيلي وامتنعت

عن استخدام حق الفيتو ضد قرار مجلس الأمن الأخير المتعلق بوقف الاستيطان قرار رقم (٢٣٣٤)، لذا يجب ألا تفقد حركة فتح الأمل في استقطاب الأحزاب الأميركية لصالح القضية الفلسطينية وخاصة الحزب الديمقراطي الأميركي.

- من الأفضل لـ"فتح" أن تعتمد في خطابها السياسي، مصطلحات الصراع الدولية والمهنية، مثل مصطلحات "بناء السلام"، و"حل الصراع" و"الخصم" و"طرف الصراع"، والابتعاد عن استخدام ألفاظ لغوية صدامية، تدل على الغضب الشديد والإحباط مثل كلمة "العدو" و"الفاشية"، وذلك حتى لا تفقد "فتح" التعاطف الدولي معها، ويتم اتهامها بتأجيج الصراع وعدم الرغبة في تحقيق السلام العادل.

## المؤتمر السابع: التركيبة والمتغيرات والاستجابات

مهند عبد الحميد\*

الأسباب لم تتردد المراكز الإقليمية سابقاً وراهاً في استخدام القضية الفلسطينية لتحسين نفوذها، وممارسة الضغوط بما في ذلك استخدام مقاومة الاحتلال أو الصدام مع الدولة المحتلة لتقوية هذا القطب أو ذاك، وهذا يفسر الاهتمام الكبير بمؤتمر حركة فتح، الذي سبقته ضغوط هدفها امتلاك القرار الفلسطيني كاملاً عبر فرض أتباع في المركز القيادي يصادقون على سياسة الاحتواء الجديدة دون تردد أو اعتراض. أعقبت المؤتمر محاولات بناء أطر موازية للتمثيل الفلسطيني (المنظمة). ولكن، بعد المؤتمر تراجعت الضغوط والعزلة نسبياً، وفشل التدخل الأشد والأخطر نسبياً.

وضع المؤتمر السابع، ونتائجه، حركة فتح في مركز الاهتمام الفلسطيني والعربي والدولي، فقد طغت فعاليات المؤتمر على سواها من أحداث كبيرة، كصعود ترامب للرئاسة الأميركية، واحتدام الصراع الإقليمي على النفوذ، وانتقال التحالفات الدولية والإقليمية من إطلاق "داعش" إلى الحرب عليها.

خطف مؤتمر حركة فتح الأنظار والاهتمام، نظراً لموقع الحركة في مركز القرار والتمثيل الفلسطيني، وأهمية القضية الفلسطينية في استقرار أو عدم استقرار المنطقة، وتأثيرها على مختلف أنواع الصراع بما في ذلك الإرهاب والحرب على الإرهاب، ولهذه

\* كاتب وباحث.

## حمى التدخلات

إذا كانت حركة فتح قد صمدت أمام التدخلات الخارجية سابقاً وردتها على أعقابها، فإن ذلك يعود إلى المناعة الداخلية الفلسطينية المنحازة في كل مرة للوطنية الفلسطينية، ولأن التدخلات كلها - بعيداً عن الشعارات اللفظية - كانت تحمل مواقف أقل شأناً من مواقف المنظمة وحركة فتح في المسألتين الوطنية والديمقراطية. أما التدخل الراهن فهو متعاكس مع المصلحة الوطنية العليا. ثمة أهمية لرؤية الصراع مع التدخل والمتدخلين استناداً إلى معايير موضوعية في مواجهة فوضى المعايير المأخوذ بها والمتداولة راهناً، ففي ظل التعدد السياسي والثقافي والديني الفلسطيني من الطبيعي أن يكون هناك خلاف وتباين وآراء داخل الحركة السياسية وداخل كل تنظيم، والخلاف الذي هو حق طبيعي، عادة ما ينعكس على عملية الاستقطاب، فيتعزز نفوذ تنظيم ويضعف آخر، وينقسم تنظيم ويتحد آخر مع غيره. وفي كل الأحوال، فإن ممارسة الخلاف بأسلوب ديمقراطي يؤدي إلى تقوية الوضع. ولا شك في أن قواعد الخلاف تنطبق على حركة فتح، فمن حق أي أقلية فتحاوية التعبير عن مواقفها بحرية في حدود ما يسمح به النظام الداخلي، وفي الوقت نفسه من واجب أي أقلية أن تحترم مواقف الأكثرية وقراراتها بما في ذلك خضوع أي متهم للمساءلة والمحاسبة. وإذا لم تستطع الأقلية أو الأفراد الالتزام فعليهم البحث عن تنظيم آخر أو تشكيل صيغة تنظيمية جديدة، تحترم قواعد التعدد

والاختلاف والوحدة الوطنية. أما أن تدعي أقلية من داخل حركة فتح - نموذج مجموعة دحلان - "حق" وراثته الحركة والنطق باسمها والسعي إلى استقطاب كوادر وعناصر من داخلها باستخدام المال الخارجي والتسهيلات والإغراءات، فهذا النوع من العمل ينتمي إلى انقلاب سياسي تعسفي له وظيفة واحدة هي خدمة أجندة نقيضة للأجندة الوطنية. وإذا كان المختلفون السابقون قد قاموا بالوضع الفلسطيني وأحدثوا مأساة إضافية لشعبهم خدمةً لأجندة بعض الأنظمة العربية، مستخدمين شعارات "الشرعية الثورية" في مواجهة ما ارتأوا أنه "تفريط وخيانة"، فإن تجربة دحلان تحاول المقامرة بالوضع الفلسطيني ووضعه في خدمة "حل إقليمي نقيض للمشروع الوطني" مستخدمة شعارات "التصدي للفساد والتفرد وانتهاك الديمقراطية"، وهي غير ذلك، ما يعيدنا إلى مقولة الفيلسوف ماركس: التاريخ لا يتكرر فهو يأتي مرة في صورة مأساة وفي المرة الأخرى يأتي في صورة مهزلة".

فشل التدخل في جولته الأخيرة، لكنه لم ينته، وهو مرشح لإعادة الكرّة مرة أخرى، حيث لم تنتف أسبابه الخارجية والداخلية. ما يهم أكثر هو التوقف عند الأسباب الداخلية التي قد تدرأ المخاطر أو تمكّنها، فكما يقول الحكماء: "القلع لا تسقط إلا من داخلها". سؤال المناعة الداخلية أو التماسك الوطني والمجتمعي طُرح على المؤتمر السابع لحركة فتح مثل ما طُرح على الكل الفلسطيني، باعتباره الهَمّ المشترك الذي تحول



إلى تحد كبير راهناً، يأتي ذلك في ظل توحش الكولونيالية الإسرائيلية وسعيها المحموم لفرض نظام أبارتهايد، وتعميق الاحتلال والاستيطان، وممارسة أشكال من التطهير العرقي في القدس والأغوار و٦٠٪ من أراضي الضفة الغربية، فضلاً عن العمل المنهجي لتقويض مقومات الدولة الفلسطينية والكيان الفلسطيني على الأرض.

## "فتح" والتغيير

هذا التوحش المفرط الذي يتحول إلى خطر داهم في ظل صمت عربي ودولي، يستدعي رداً فلسطينياً بمستوى الخطر، وعنوان الرد يتمحور حول، تفعيل طاقات المجتمع والمكونات الفلسطينية، وإشراك قطاعات شعبية في النضال والبناء، وإشراك النخب الثقافية والأكاديمية في صنع القرار. وهذا يطرح مهمة إعادة بناء البيت الفلسطيني على أسس جديدة تأخذ بالاعتبار المتغيرات الاجتماعية الديمغرافية في الداخل والخارج، وتأخذ بالاعتبار واقع مؤسسات المنظمة ونظامها القديم (الكوتا)، وواقع مؤسسات السلطة التي بنيت في مرحلة انتقالية ما قبل دولة، وتأخذ بالاعتبار دور المال والدعم الخارجي واشتراطاته وضغوطه على القرار الفلسطيني. كما أن تفعيل طاقات الشعب وإعادة بناء البيت الفلسطيني، يستدعيان إعادة بناء التحالفات العربية والعالمية مع الشعب الفلسطيني. كل مهمة من المهمات الكبيرة تضع حركة فتح على المحك، والتي تستطيع تيسير

التغيير نحو الأحسن أو منعه، فالحركة تسيطر على المنظمة والسلطة والقرار الوطني والتمثيل ولها نفوذ جماهيري هو الأوسع. في الوقت الذي لا تزال فيه المعارضة اليسارية تراوح مكانها كطرف ليست له بصمات تذكر على القرار الوطني، في مقابل معارضة الإسلام السياسي "حماس" التي اختارت ألا تكون جزءاً من الكل الفلسطيني والحركة الوطنية وإنما قوة موازية للمنظمة ووريثاً لها، وفي غياب معارضة جديدة تنبثق من رحم الحركة السياسية، ضمن هذه الحالة لا يمكن الحديث عن التغيير وإعادة بناء البيت الفلسطيني بمعزل عن حركة فتح.

## ميزان القوى والنفوذ

إذا أخذنا استطلاعات الرأي كمؤشر، فس نجد في آخر استطلاع صدر في كانون الثاني ٢٠١٧، ونفذه مركز العالم العربي للبحوث والتنمية "أوراد" - وأجاب فيه المستطلعون عن سؤال: إذا تم إجراء الانتخابات غداً فلن ستصوت - أن حركة فتح حصلت على نسبة ٣٧,٢٪ تليها "حماس" بنسبة ١٤,٦٪ و ٩٪ تنظيمات أخرى حصلت جميعها على ٨,٣٪، مقابل ٣٩,٩٪ من المستطلعين كان موقفهم سلبياً ما بين من لم يقرر ١٧,٨٪ ولن يصوت ٢٢,١٪. وفي استطلاع سابق كان سقف توقعات الأكثرية منخفضاً من مؤتمر "فتح"، فقد قال ٢٩٪ من المستطلعين: المؤتمر سيكون له أثر سلبي على التطورات السياسية، وقال ٤٠٪ إنه

لن يكون للمؤتمر أي تأثير، مقابل ٢٧٪ فقط قالوا إنه سيكون له أثر إيجابي.

استطلاعات الرأي تعطي "فتح" النسبة الأعلى وتضعها في الصدارة، لكن هذا التحيز لا يعني تفويضاً مفتوحاً. فقد يكون سبب الأفضلية عدم وجود بديل مقنع في التنظيمات الأخرى والمستقلين، وقد ينجم عن توافر مصالح عبر السلطة والمنظمة. فحركة فتح تسيطر على المنظمة تاريخياً وتتحكم إلى حد كبير في أطقم ممثلياتها وعلاقة تلك الممثلات بالجانبات الفلسطينية، وتسيطر أيضاً على السلطة ومؤسساتها وأجهزتها ومشاريعها. ولكن هذه العلاقة حمالة أوجه لاسيما أن ضغط الحاجة يفوق كثيراً القدرة على تليتها. والتجارب السابقة تقول: من غير المستبعد انقلاب التأييد إلى عكسه في حالة عدم تقديم حركة فتح مرشحين مقنعين وكفاءات للجمهور في الانتخابات ومؤسسات السلطة والمنظمة "السلك الدبلوماسي". قد تحدث مفاجآت من داخل الكتلة التي لا تثق بأحد والتي تتراوح بين ٤٠٪ و ٥٠٪. الأمر الذي يستدعي إعادة تفعيل قطاعات شعبية واسعة بالاستناد إلى المصالح الجمعية التي تتحقق بمشاركة القطاعات نفسها وليس بتمثيلها عبر وكلاء تنفيعات. إن اعتماد معيار السلب بمفهوم من هو الأقل سوءاً والأكثر سوءاً؟ من هو الطرف الذي يجلب حصاراً وعزلة وإخفاقات، والطرف الأقل جلباً لها؟ لا يحل المشكلة، ولا يشكل ضمانة للاستمرار.

لم تحدث المعارضة في إطار منظمة التحرير فرقاً في ميزان القوى يترك بصماته على القرار السياسي وعلى الديمقراطية وإشراك القطاعات الشعبية في المعركة الوطنية والبناء. وكذلك فإن معارضة الإسلام السياسي المرتبطة بمركز الإخوان المسلمين وقواه الإقليمية لها أجندة خاصة ليست في مركزها القضية الفلسطينية. أما حركة فتح التي تملك السيطرة على القرار والشرعية والمؤسسات التمثيلية والعلاقات الدولية والإقليمية والعربية وتملك أكبر نفوذ جماهيري. فإن الأنظار تتجه إليها وإلى الحراك السياسي والتنظيمي، فيما إذا أدى إلى ثبات أو تغيير في البنية التنظيمية للحركة وإلى تغيير في السياسات والعلاقات الديمقراطية الداخلية والخارجية. وذلك لأن أي تغيير في حركة فتح سيرتبط إيجاباً أو سلباً ببنية السلطة والمنظمة والعلاقة بين المكونات الفلسطينية في الداخل والخارج. فإلى أين ذهبت الحركة في مؤتمرها؟

### بنية المؤتمر السابع

عضوية مؤتمر فتح المعتمدة بحسب الكشف الذي نشر في الصحف وصلت إلى ١٤٠٨ أعضاء. هذا العدد موزع على الجهاز الإداري التنظيمي للحركة في الداخل والخارج بحسب معايير وضعتها المستويات القيادية ولجنة العضوية. وأي قراءة متأنية ستخرج باستنتاجات تحتاج إلى المزيد من التقصي، حيث تتباين القراءات بحسب زاوية النظر.

واحتياجات الذين منحوه الثقة، تلك الثقة التي تتبدل بحسب الأداء والنجاح أو الإخفاق. يلاحظ ضعف تمثيل الخارج (الشتات) في المؤتمر، فقد تمثلت أقاليم "فتح" في العالم العربي والعالم بـ ١٢٨ عضواً، لم يتمكن بعضهم من الوصول، وإذا ما تمت إضافة ٤٤ سفيراً باعتبارهم يعملون في تلك البلدان، فسيرتفع العدد إلى ١٧٢، وهؤلاء يشكلون ١٢,٢٪ من مجموع المؤتمر. وهي نسبة متدنية لتمثيل نصف الشعب الفلسطيني المقيم في خارج وطنه. وكان من اللافت تمثيل الفلسطينيين في الأردن وسورية ولبنان بـ ١٥ عضواً لكل بلد - مع أن مندوبي الأردن لم يتمكنوا من الحضور - هذا العدد القليل يترك فراغاً لا يتناسب مع نسبة الوجود الفلسطيني وأهميته والأزمة المأساوية التي تعيشها مخيمات سورية جراء الحرب الأهلية والتدخلات.

تمثيل النساء (نصف المجتمع) في المؤتمر بلغ ١٩٠ سيدة وشابة، بنسبة ١٣,٥٪، مع أن نسبة مشاركتهن في قاعدة التنظيم تصل إلى ٢٥٪، وكانت الحركة داعماً أساسياً لقرار المجلس المركزي الذي يدعو إلى تخصيص مقاعد مضمونة للنساء في جميع بنى الدولة والسلطة بنسبة ٣٠٪. صحيح أن النساء العاملات في السلطة ومؤسساتها التي تسيطر عليها حركة فتح تناهز الـ ٣٢٪ وهذا مؤشر على التقدم. إلا أن تمثيل المرأة الضعيف في المؤتمر السابع يعود للثقافة المجتمعية الذكورية السائدة التي تميز ضد النساء وتتعامل بدونية معهن، وهي

تشير القوائم إلى أن الأعضاء الممثلين لأقاليم الضفة الغربية وقطاع غزة والخارج والمفوضيات والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية الذين يشكلون البنية التحتية للتنظيم أو (قاعدة الهرم التنظيمي) يبلغ عددهم ٦٤١ عضواً بما يعادل ٤٥,٥٪ من مجمل عضوية المؤتمر. مقابل ٥٤,٥٪ من عضوية المؤتمر يتوزعون على هيئات وكفاءات وعاملين في مؤسسات السلطة والمنظمة أو يعملون فردياً دون رابط إلزامي مع بنية التنظيم. صحيح أن الجميع ينتمون لحركة فتح، لكن أدوارهم الطوعية ومواقفهم شيء والتزامهم بدور تنظيمي محدد شيء آخر. في تقاليد التنظيمات الناجحة، تقاس قوة التنظيم وحيويته وتأثيره وديناميكيته بالقوة الكمية والنوعية للأعضاء الذين على تماس مع القطاعات الشعبية، فهؤلاء هم عنوان جماهيرية التنظيم، كونهم الجسر الذي يربط التنظيم بالناس ويشركهم في النضال والبناء. قد يسارع البعض إلى القول إن عضوية كفاءات شبابية ونسائية وروؤساء اللجان الشعبية في المخيمات وأعضاء في لجان المقاومة الشعبية والذين يبلغ عددهم ٩٥ عضواً تقلل الفجوة وترفع العدد إلى ٧٣٦ والنسبة إلى ٥٢,٢٪، مقابل ٤٧,٨٪ من الجهاز الإداري. غير أن الخلل يبقى قائماً، بوجود نسبة غير قليلة من العضوية لم تأت عبر انتخابات قاعدية وإنما جرى اختيارها ومنحها الثقة من قيادات التنظيم. عندما تكون المرجعية التي تمنح الثقة وتختار من يمثلها في المؤتمر، فإن العضو المنتخب سيكون معنياً بالدفاع عن حقوق ومطالب

التنظيم، وتغليب المصالح الخاصة - الاعتماد على الوظيفة - على المصلحة العامة وما تقتضيه من تضحية دفاعاً عن المشروع الوطني. كما أن وجود هذه النسبة من شأنه إضعاف التعدد والسجال السياسي والديمقراطي داخل التنظيم، وإضعاف الديمقراطية والتجديد في المحصلة.

من جهة أخرى، تشير بنية المؤتمر وما أفرزته من هيئات قيادية إلى أن حركة فتح، تستطيع عبر هذه البنية خوض معركة سياسية ودبلوماسية في مواجهة الاستباحة والغطرسة والعدمية الإسرائيلية. لكنها لا تستطيع خوض معركة جماهيرية قوية، بمعنى إشراك الجماهير في المعركة السياسية والدبلوماسية بما يدعم مواقفها واستقطاب تأييد جماهير عربية وعالمية.

## إعادة إنتاج اللجنة المركزية

### والمجلس الثوري

هناك انسجام بين تركيبة المؤتمر، وتركيبية اللجنة المركزية والمجلس الثوري. فقد جاءت النتيجة منسجمة إلى حد كبير. ففي حين انتخب المؤتمر في بداية أعماله بالإجماع وقوفاً وبالتصفيق الرئيس أبو مازن رئيساً لحركة فتح. وانتخب المؤتمر في نهاية أعماله ١٨ عضواً للجنة المركزية، تنافس عليها ٦٤ عضواً بنسبة ٤٠,٥٪ من مجمل عضوية المؤتمر، وهي نسبة تعكس توق العشرات لتسليم منصب القيادة العليا للتنظيم. وانتخب المؤتمر ٨٠ عضواً للمجلس الثوري تنافس عليها ٤٢٧ عضواً بنسبة ٣٠,٣٪

مشكلة لم تنتج منها عموم الحركة السياسية بما في ذلك التنظيمات اليسارية التي تطرح تحرر المرأة ومساواتها، وتكشف عن التناقض بين المواقف والقرارات من جهة والتطبيق العملي من جهة أخرى. ولكن يبقى عنوان تقدم أي تنظيم سياسي وأي مجتمع هو الموقف النظري والعملي من النصف الآخر.

أما الفئات الشبابية في الفئة العمرية - ثلاثينات وأقل - فهي فئة قليلة يمكن التنقيب عنها في عناوين المشاركين ككفاءات شبابية ونسائية، إعلام وتواصل، حركة رياضية، أقاليم فتح في الداخل والخارج، منظمات شعبية ونقابات وعسكريين. نسبة هذه الفئة لا تصل إلى ١٥٪، وترتفع النسبة إذا رفع السقف إلى أقل من ٥٠ سنة، ومع ذلك لا تتجاوز ٣٥٪ وهي نسبة تشير إلى ضعف وزن الشبيبة داخل المؤتمر، لفائدة طغيان الفئات العمرية ما بعد الشبابية. ولهذه النتيجة صلة بضعف تمثيل القاعدة التنظيمية وأكثرها من الشباب في المؤتمر السابع.

لا شك في أن ضعف تمثيل الشباب يقطع مع تجديد البنية التنظيمية ويضعف من وجود القوة الحيوية (المستقبل) المفجرة لطاقت التنظيم وقدرته على خوض معارك سياسية كبيرة.

وعندما يقترن ضعف مشاركة الشبيبة والنساء في المؤتمر بوجود نسبة تقارب النصف من العاملين في مؤسسات وأجهزة السلطة والمنظمة ينتمون في أكثرهم لفئات عمرية ما بعد شبابية، فإن من شأن ذلك إضعاف حيوية

من أعضاء المؤتمر، وهي نسبة عالية، تعكس رغبة ثلث المؤتمر - إلا قليلاً - بالصعود إلى هذا المركز. وهذا يحتمل الاعتقاد بأن المعايير والمقومات للترشح غير مفهومة للبعض. أو أن عضوية المجلس الثوري لا تتطلب الكثير من الجهد والطاقة والعمل والمخاطرة بحيث يمكن الجمع بينها وبين إشغال مهمات أخرى. أو أن الأعضاء لا يتحققون إلا في المراكز الأعلى ولا قيمة للمراكز الأدنى. تقديرات قد تصيب وتخطئ لكنها ظاهرة مقلقة.

متوسط الفئة العمرية لعضوية اللجنة المركزية المنتخبين ٦٤ سنة، عضو واحد فقط أقل من ٥٠ سنة، و٤ أعضاء في الفئة العمرية ٥٠-٦٠، و١٠ أعضاء ما بين ٦١-٧٠ سنة، و٣ أعضاء ما بين ٧١-٨٢ سنة. يوجد ٨ أعضاء لجنة مركزية لديهم تحصيل علمي جامعي، ٣ أعضاء دكتوراه و٢ ماجستير و٣ أعضاء بكالوريوس والرئيس حاصل على شهادة دكتوراه. ثلاثة منهم أصدرت دراسات وأبحاثاً (كتب).

ينتمي أعضاء اللجنة المركزية "للوطنية الفلسطينية" التي عبرت عنها حركة فتح تاريخياً، ولا توجد في صفوفهم انتماءات أيديولوجية قومية أو يسارية. فقد تلاشى الاتجاه اليساري واختفى الاتجاه القومي من داخل الحركة، وتأثر كادر وأعضاء ومسؤولون بنسبة متوسطة باتجاه الإسلام السياسي، لكن تراجع المقاومة وتجربة "حماس" الانقلابية وحكمها الشمولي في قطاع غزة دفعهم للتراجع عن مشروع

"حماس" السياسي، وبعضهم أبقى على الانتماء الأيديولوجي الديني متأثرين بالمد الهابي السلفي في عموم البلدان العربية والإسلامية بما في ذلك الجاليات المسلمة في الغرب. البعض في اللجنة المركزية الجديدة القديمة ينتمون إلى فكر الليبرالية العلمانية. ولكن هناك تأثيراً لسطوة العائلات والعشائر والجهويات في ظل التحولات الاجتماعية الرجعية على التفكير والسلوك، وعلى أقل تقدير لم يحفز قيادة الحركة للتدخل الإيجابي انسجاماً مع فكرها الوطني المنفتح على العلمانية والتنوير. وهناك تأثر بالتحولات السياسية التي استبدلت الهوية الوطنية الجامعة بهوية دينية وهويات فرعية. لم تترك الحركة خلال تجربتها في العقدين السابقين أثراً ينسجم مع القرارات والمواقف المتنورة التي كان لها نصيب الأسد في بلورتها، أخص بالذكر وثيقة إعلان الاستقلال وتعريف فلسطين كدولة علمانية في الميثاق والوثيقة وقرارات مجالس وطنية. والأثر سيكون عبر منظومة قوانين ومناهج تعليم عصرية. جميع الأعضاء المنتخبون يتبنون برنامج الدولة الفلسطينية المستقلة والمفاوضات واتفاق أوسلو. ينطبق ذلك على عضوية المجلس الثوري الجديدة إلى حد كبير. في السابق انفرد فاروق القدومي الذي لا يزال عضو شرف في اللجنة المركزية برفض اتفاق أوسلو. ولم يسجل المؤتمر اتجاهات سياسية متصارعة، بعد فصل عضو اللجنة المركزية وأتباعه من الحركة. كان دحلان يتبنى موقفاً سياسياً تابعاً لقوى وأنظمة لها

وقطاع غزة وواحد منهم ينتمي إلى اللاجئين في سورية (الشتات)، ولا يوجد ممثل آخر وبخاصة عن مخيمات لبنان ولا مخيمات الأردن التي كانت قاعدة للثورة. التمثيل الضعيف في عضوية المؤتمر انعكس على عضوية اللجنة المركزية وإلى حد ما على عضوية المجلس التشريعي. صحيح أن أي عضو قيادي في اللجنة المركزية وفي أي تنظيم آخر يستطيع الدفاع عن الحقوق الوطنية والمدنية للفلسطينيين أينما وجدوا. لكن ضعف التمثيل الذي يرتبط بضعف الاهتمام والأنشطة والحراك والسياسات والموازنات وتلبية الاحتياجات يصبح مشكلة.

بقي أن نقول إن المؤتمر السابع، نجح في قطع الطريق على التدخل الخارجي، من خلال الإطاحة النظامية بمركز قوي فتح الأبواب والمنافذ أمام مشروع سياسي نقيض. مؤتمر رفض يهودية الدولة الإسرائيلية، ورفض العودة للمفاوضات مع استمرار الاستيطان. مؤتمر فتح المجال أمام استعادة الحلفاء الحقيقيين للشعب الفلسطيني. مؤتمر لن يكون نهاية الزمن الثوري الجميل، إذا ما سمح بالتأسيس لتصويب العلاقة مع "فتح" الشباب والشابات والمخيمات والفئات الشعبية في المدن والقرى، وإذا ما فتح الأبواب منذ الآن أمام تجديد البنية التنظيمية بدءاً بالهيئات العليا.

## هوامش

١ <http://www.raya.ps/ar/news/957244.html>

٢ ربما نزال / المرأة الفتاوية / "الأيام" ١٨/١٢/٢٠١٦

أجندات شديدة الضرر بالقضية الفلسطينية، ويتلقى دعماً مالياً مشبوهاً، متجاوزاً بذلك شروط عضوية اللجنة المركزية وشروط الانتماء لحركة فتح، ما أفضى إلى فصله مع أتباعه من الحركة. هذا النوع من الخلاف السياسي بقي خارج المؤتمر ضمن اتجاه سياسي من أرداد الاتجاهات السياسية كونه يرتبط بتنفيعات ومظلوميات أكثر من اعتماده على السياسة، لذا نجد منتمين لمجموعة دحلان من خارج "فتح" وعلى خلفية التسهيلات والمنافع أيضاً، هؤلاء يبقون على تأييدهم سرياً حفاظاً على سمعتهم "غير المبهجة" خصوصاً إذا كانوا من أصل يساري.

تركيبة اللجنة المركزية من ناحية الجنس، انتخبت دلال سلامة عضواً في اللجنة المركزية من أصل ٢٢ عضواً منتخباً ومعيناً. بنسبة ٥,٥٪ من النسبة الإجمالية، وهي النسبة ذاتها التي تمخضت عن المؤتمر السادس. وشغلت ٩ نساء عضوية المجلس الثوري بنسبة ١١٪ من عضويته. لم يحدث تغيير في مشاركة النساء في اللجنة المركزية ولا تغيير ذا شأن في عضوية المجلس الثوري، والذي سينعكس سلباً على تفعيل نصف المجتمع وإزالة التمييز والظلم الذي أحاق به تاريخياً. لا تغيير على الرغم من توقيع الرئيس على اتفاقية سيداو التي تدعو إلى إزالة مختلف ألوان التمييز ضد النساء، ومساواتهن بالنصف الآخر.

ينتمي ٤٧٪ من أعضاء اللجنة المركزية إلى اللاجئين المقيمين في معظمهم في الضفة الغربية

## الشباب الفلسطيني والأحزاب

سعيد لولو \*

وهي الفئة التي ستعمرّ وطنها وتبني مؤسسات دولتها الفلسطينية العتيدة، وعلى الرغم من ذلك لا يتم تمثيلها في مواقع صنع القرار.

### سوف يصحو الشباب ويدركون من خذلهم...

سوف يصحوا الشباب في يوم قريب، حينها لن يستطيع أي مخلوق على وجه الأرض أن يقف في وجههم وألا يلبي رغبة هذا الشباب المقدام الذي ضحى ومازال يضحى سواء بسكينته التي تلمع بالحب والسلام وتدمع من الظلم والقهر الذي يعيشه، وبدمائته التي تروي وتسقي تراب الوطن الغالي في مختلف مناطق التماس في الأراضي المحتلة لترزع الأمل للأجيال القادمة بالاستقلال.

سواعد الشباب التي ترفع وتعلي اسم

بعد أن تميز الشباب الفلسطيني لسنوات طويلة في ابتكار وإبداع أساليب متعددة في الدفاع عن القضية الفلسطينية، بات يتعذر عليهم اليوم إعلاء صوتهم للمطالبة بأدنى حقوقهم المسلوبة.

يلحم الشباب الفلسطيني بمستقبل زاهر مع أن حاضرهم مظلم، فكيف سيعمل الشاب وينتج من أجل بلده ويكُون أسرته التي يتمنى أن تكون أسرة سعيدة تضم أبناءً صالحين يخدمون وطنهم وبينونه في ظل مجتمع يحرمهم الحريات ويكتم أفواههم التي خلقت حرة.

الفئة الأكبر في المجتمع الفلسطيني والتي تبلغ ٦٥٪ من نسبة السكان، هي فئة الشباب،

\* ناشط شبابي - غزة.

حركة حماس في غزة التي ما زالت تسيطر على القطاع بقوة السلاح وفرض الضرائب المتعددة والباهظة على المواطنين وسياستها الخاطئة تجاه الوطن والمواطن، وتحميل المواطنين تبعات أي موقف تتخذه.

### لماذا يتم تغييب الشباب

#### عن صناعة القرار في الأحزاب؟

هناك بعض الأحزاب تعطي الشباب مسميات قيادية ولكن دون صلاحيات! مع أن النظام الداخلي للأحزاب الفلسطينية يكفل تمثيل الشباب الفلسطيني ويمنحهم فرص تقلد المناصب القيادية، ولكن! مرت عشر سنوات ولم يحصل المواطن الفلسطيني في غزة على أبسط حقوقه سواء في الانتخابات أو الحق في تشكيل الجمعيات الأهلية والأحزاب أو الحق في التظاهر السلمي.

### لماذا يسجل الكثير من الشباب للسفر عبر معبر رفح؟ وهل هناك من يقدر طاقات الشباب وإبداعاتهم. ومن يهتم بتنمية مواهب الشباب؟

أضحى فتح معبر رفح حلم العديد من الشباب؛ حتى يتمكنوا من الخروج من هذا السجن الكبير، ومفتاح هذا السجن ليس فقط بيد الشقيقة مصر. المفتاح الحقيقي بيد الشعب الفلسطيني، بكلمته وخروجه في وجه من ظلم هذا الشعب ليقول كفا انقساماً، لقد قسمتم الوطن وسلبتم قوت أطفال وشباب هذا الوطن،

فلسطين وعلمها في المحافل العربية والدولية وتنطق بالروح الفلسطينية المعطاءة، بعضلات الشباب في الرياضة وحناجرهم التي ملأت الدنيا شداً وأملاً وسلاماً كعساف وأمير ويعقوب، وبالعلم الذي مازال شبابنا وشاباتنا يتقلدون من خلاله الأوسمة والجوائز العالمية.

أنارت هذه الإنجازات والإبداعات الشبابية عيون العالم ونبهت أرجاء المعمورة إلى أن هناك شعباً يستحق الحياة، ورسخت حب الوطن في قلوب من أراد الحق وأحب العيش بحرية واستطاع أن يحيا بكرامة.

### ما مدى إشراك الكادر الشبابي

#### في الهيئات الحزبية؟

الأطر الشبابية في الأحزاب ضعيفة وتكاد تتآكل بفعل غياب الديمقراطية داخل هذه الأحزاب التي تتدعي الديمقراطية، في ظل عدم اهتمامها بهذا الجيل الفتى الذي لا يزال يحيا على الأمل بوحدة وطنه واستقلال دولته الفلسطينية بعاصمتها القدس.

غالباً ما تتخاذل قيادات الأحزاب في فلسطين، والمتنفذون فيها يتآمرون على الشباب كلما نضجت حالة شبابية شعبية وطنية تطالب بإنهاء الانقسام أو تطالب بقضية مطلبية سواء بتوفير فرص عمل للخريجين أو تحسين الوضع الطلابي في الجامعات أو توفير الكهرباء في قطاع غزة... تتحمل مسؤولية إجهاض هذه الحالة الشعبية التي يقودها الشباب الفلسطيني



أنتم من سرقتم أحلام الشباب وطاقتهم.

لا يزال هناك من يشنت المواطن الفلسطيني في المنافي الدولية ويحاول أن يقسم ظهره مثلما حدث في المؤتمر الأخير الذي عقد في تركيا. هذه المحاولات كلها تسعى إلى تكوين جسم بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومنذ أكثر من عشرين عاماً وهذه المحاولات تبوء بالفشل، حتى باتت مكشوفة أمام العالم العربي والإسلامي وأمام الشعب الفلسطيني الذي لم يعد يثق بهم ولا حتى بأولئك الذين يتكلمون باسم الوطن والمواطن الذي اختارهم في انتخابات العام ٢٠٠٦ بكل ديمقراطية وشفافية، ليقابلوا الشعب بالظلم والقمع وتكسيم الأفواه والاستبداد .

### **تراجع دور الأحزاب يخدر طاقة الشباب وينعكس سلباً على طموحاتهم وأهدافهم!**

**الشباب الفلسطيني يشيب في ريعان الشباب ...**  
دور الأحزاب الفلسطينية هو الدفاع عن الوطن بمختلف الطرق القانونية التي كفلها القانون والشرائع الدولية بهدف تحرير فلسطين، وتأطير الجماهير بحسب فكرهم ومعتقداتهم، والوساطة بين الشعب والسلطة وإيصال أفكار الحزب إلى السلطة الحاكمة والدفع من أجل حقوقهم.

لا ننسى أن بذرة الشباب صالحة وفكرها مبدع، ويفترض بالحزب أن يدافع عن الشباب ويقف معهم من أجل نيل حقوقهم من السلطة، ففي شهر أيار ٢٠١٦ كانت هناك حملة ضغط

ومناصرة من أجل قضية الخريجين في قطاع غزة نظراً لقلّة فرص العمل، فبادرت مجموعة من الشباب إلى الإضراب عن الطعام والاعتصام لأكثر من شهر في ساحة الجندي المجهول بمدينة غزة بهدف تسليط الضوء على هذه القضية، فتمت مساومتهم إلى أن أدخلوا المستشفيات، وليجري بعد ذلك اعتقالهم أكثر من مرة من ذلك الميدان، في حين أن بعض الأحزاب الفلسطينية بغزة اكتفت بالتضامن الشفوي فقط، والتقاط الصور مع المضربين عن الطعام الذين دافعوا عن مئات آلاف الخريجين الشباب في قطاع غزة، ونشر هذه الصور على مواقع التواصل الاجتماعي لاستغلال هذه الحملة لأجنداتهم الحزبية، بدلاً من الضغط على الجهات المختصة لحل هذه القضية وأن يبينوا أمام الشعب وأعضاء الحزب الذي ينتمون إليه أنهم مازالوا مع الشباب وقضاياهم العادلة التي نصت عليها الأنظمة الداخلية للأحزاب الفلسطينية، علماً أن هذه الأحزاب في حال أعطت قراراً لجيشها من الشباب الخريج العاطل عن العمل منذ العام ٢٠٠٧ للنزول إلى الميدان وهم في مقدمتهم ليحموهم من بطش القمع في غزة لأنهم أبناؤهم وإخوانهم، وكانت المعايير انقلبت في هذه القضية وتم تحقيق رغبات هؤلاء الشباب وحقوقهم.

بدورها، قامت الحكومة الفلسطينية ممثلة برئيس الوزراء بالاتصال بهؤلاء الشباب لحل جزء

وطني، ومن دمره عليه الرحيل، ومن تصدى لبنائه ولم يستطع فعله الاعتذار للوطن والشعب، والرحيل العاجل، وألا يبقى ظالماً له وكاتماً على أنفاسه يتغنى بجراحات الشعب العظيم .

الشعب الفلسطيني عظيم وقوي بسواعد شبابه الذين سيزرعون الأمل ويحصدون أحلام الشهداء وحلم الشعب الفلسطيني في نيل الحرية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف والصلاة في المسجد الأقصى المبارك.

**أما أن الأوان ليأخذ الشباب دورهم في المشاركة السياسية بمؤسسات الدولة الفلسطينية ومكوناتها.**

من هذه المشكلة، والتي هي من واجبات الحكومة اتجاه المواطن الفلسطيني، ووعدت بتشغيل ١٠٠٠٠ خريج بفرص عمل مؤقتة عن طريق وزارة العمل. لكن هذا لم يتحقق حتى الآن.

تدل هذه المؤشرات على أن الأحزاب لا تكثر ولا تدافع عن الشباب الذين هم عماد المجتمع والعمود الفقري للأحزاب الفلسطينية، وما زالت تنظر بعين طماعة في سفارة هنا ومخصصات مالية هناك، وفي النهاية هي موجودة فقط لمنافع شخوصها وأبنائهم وحاشيتهم ونسوا الهدف الذي جاؤوا من أجله ألا وهو «تحرير فلسطين».

**الانقسام يشلنا في الدفاع عن أرضنا وبناء الدولة...**  
مرت سنوات طويلة وحتى الآن لم يتعمر

## فرص إحياء عملية سلمية في عهد ترامب: حل الدولتين يحظى بفرصة أخيرة

محمد هوانش\*

إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، خصوصاً أن للرئيس ترامب سمات رجل الأعمال التي تستبعد ألعيب السياسة على حساب الصفقات القائمة على مبدأ الربح لجميع أطراف الصفقات من دون التقليل من أهمية السمات التي يتمتع بها رجال إدارته الذين يتميزون بتأييد مركب لإسرائيل من نقطتين: الأولى انتماء معظمهم إلى اليمين الأميركي الأبيض المحافظ. والثانية تأييدهم شبه المطلق لإسرائيل.

### أبو مازن

نقلت صحيفة "هآرتس" عن مسؤول فلسطيني، صباح الثلاثاء ١٤ آذار ٢٠١٧، أن "الرئيس أبو مازن سوف يقترح على المبعوث

تتصدر العلاقات والاتصالات الفلسطينية الأميركية على مستوى الرئاسة عناوين الأخبار والاهتمام الفلسطيني والأميركي، لا باعتبارها فتحاً جديداً أو نقلةً عكسيةً تهدد بقطيعة تامة، وإنما باعتبارها علامةً على ثبات هذه العلاقات عند النقطة التي وصلت إليها في عهد الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، والذي ساعدت علاقته برئيس الحكومة الإسرائيلي كثيراً من دون أن تسوء العلاقات الإستراتيجية الأميركية الإسرائيلية.

وللفلسطينيين أن يختبروا الآن ما إذا كان الرئيس الأميركي الجديد دونالد ترامب تراجع عن رؤية المشكلة الفلسطينية بعيون إسرائيلية، وكذا فحص إمكان عقد صفقة كبرى لحلّ يقوم على مبدأ

\* كاتب ومحلل سياسي.

ترامب إلى خطوة كهذه، إذ ليس من الواضح للفلسطينيين ما الذي سيقترحه الرئيس الجديد؟ وما هي الصيغة التي سيعرضها؟.

كان الرئيس أبو مازن قد صرح في أكثر من مرة بأن استئناف المحادثات يجب أن يقوم على الأسس التي اتفق عليها مع وزير الخارجية الأميركي السابق جون كيري، بعد جولة المفاوضات الأخيرة. والحديث أولاً عن تجميد البناء في المستوطنات وإطلاق الدفعة الرابعة من قدامى الأسرى.

وقال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح د. محمد اشتية، في تصريحات صحافية: "إن التقدم في العملية السياسية يرتبط باستعداد إسرائيل لإنهاء الاحتلال وحل الدولتين، ولا يمكن إجراء مفاوضات حول حل الدولتين، بينما يتواصل البناء في المستوطنات وتتواصل الاعتقالات في الضفة".

### أسباب ترامب الصعبة

بداية أخذ الإسرائيليون - الذين خافوا من ملامح حقبة يحكم فيها اليمين الأبيض العنصري في أميركا عند ترشح ترامب للرئاسة - انطباعاً سلبياً ومخيفاً من ترامب المرشح للرئاسة، إذ هدد بفرض حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ثم ما لبث أن تراجع عن تصريحاته حيال رؤيته هذه، فأعطى انطباعات سلبية للفلسطينيين من خلال التصريح بنيته نقل السفارة الأميركية إلى القدس وما يعنيه ذلك سياسياً وقانونياً ورمزياً،

الأميركي لعملية السلام غرينبلات صفقة شاملة تعرض فيها إقامة دولة إلى جانب إسرائيل من دون مفاوضات تمهيدية".

نقلت صحيفة "هآرتس" العبرية عن مسؤولين في السلطة الفلسطينية قولهم إن "القيادة الفلسطينية ستوضح للمبعوث الأميركي جيسون غرينبلات، خلال زيارته إلى رام الله، في ١٤ آذار ٢٠١٧، أنها معنية بأن تعرض القيادة الأميركية مخططاً أو صفقة شاملة للاتفاق بين الفلسطينيين وإسرائيل، وعدم الدخول في مفاوضات مرحلية مع إسرائيل. طُرح هذا الموقف خلال المحادثات التي جرت مع ممثلي الإدارة الأميركية، وأيضاً خلال الاتصالات التي جرت تمهيداً للقاء بين الرئيس ترامب والرئيس محمود عباس في البيت الأبيض"، وهي أفكار تتعلق بطريقة بدء علاقة جديدة مع الإدارة الأميركية تتجاوز الإشارات والتلميحات بتجاهل الفلسطينيين أو تهميشهم، وتأييد إسرائيل في إطالة أمد الاحتلال، بخلاف الجهود الفاشلة لإدارة الرئيس أوباما للتقدم في تطبيق حل الدولتين. وقد تكون هذه المحاولة الأخيرة لتطبيق حل الدولتين إن فشلت الإدارة الأميركية الجديدة في إطلاق عملية سياسية قبل أن تتحول مشاريع إسرائيل إلى واقع لا يمكن العودة عنه.

يشار إلى أن إحدى النقاط التي تناقشها القيادة الفلسطينية حالياً، هي نقطة بداية المفاوضات مع إسرائيل إذا ما قاد الرئيس

وسمى سفيراً لواشنطن في تل أبيب مؤيداً وممولاً للاستيطان ومؤيداً لنقل السفارة إلى القدس، وقرر الأخير السكن في القدس حتى لو بقيت السفارة في موقعها بتل أبيب، وبعد التنصيب تجاهل ترامب كلياً القضية الفلسطينية ولم يعلق على قرارات إسرائيل بناء أكثر من ٦ آلاف وحدة استيطانية في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس، وإقرارها قانوناً جديداً لسرقة أراضي الفلسطينيين (قانون التسويات) والذي يسمح لها بسلب الفلسطينيين حق ملكيتهم واستخدامهم لأراضيهم، ووعد رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ببناء مستوطنة جديدة لمستوطنين تم إخلاؤهم من مستوطنة "عمونا" التي رافقها لغط كثير وسعار يميني لتمرير قرارات استيطانية عميقة الأثر على مستقبل العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية مع تسوية سياسية أو من دونها.

أعطت هذه التطورات الميدانية إشارات وانطباعات بأن إدارة ترامب تتجاهل القضية الفلسطينية والعلاقات مع السلطة الفلسطينية وتنظر إلى الموضوع الفلسطيني باعتباره مشكلةً يمكن التكيف مع استمرارها وإدارتها بأقل الخسائر المعنوية الممكنة.

## الاتصال الأول

لهذا السبب وغيره، ربما نظر الفلسطينيون إلى الاتصال الأول بين ترامب والرئيس أبو مازن بعد تأخر دام أسابيع على أنه بداية جيدة للعلاقات الفلسطينية الأميركية ونهاية

لأحلام إسرائيل في كسب ود ترامب على حساب الفلسطينيين ومن رصيدهم السياسي، لأن عهداً أميركياً جديداً بدأ، ويمكن لإسرائيل العمل بقوة لتنفيذ مشروعهم، وبأن شعار "حل الدولتين" قد سقط رسمياً.

أخذ الإسرائيليون انطباعاً ثانياً بأنه يمكن تنفيذ مشاريع الاستيطان بأهدافها الأيديولوجية والحزبية والتجارية، أي يمكن شراء ذمم المستوطنين وتوسيع معسكر "أرض إسرائيل الكاملة"، وإلغاء كل معارضة للاستيطان بين الإسرائيليين، وفتح الباب أمام حل الدولة الواحدة بنظامين: إسرائيلي يصادر الأرض ويطبق القانون الإسرائيلي عليها. وفلسطيني يدير حياة الفلسطينيين اليومية في مدن وبعض ريف الضفة من دون القدس.

في هذا الاتجاه، قرر رئيس "رابطة أرض إسرائيل" عضو الكنيست عن حزب الليكود "يوأف كرش" وعضو الكنيست عن حزب البيت اليهودي "بتسلال سموتريتش" عرض مشروع قانون لضم مستوطنة "معاليه أدوميم" شرق القدس، وفرض "السيادة" الإسرائيلية عليها على طاولة اللجنة الوزارية للتشريع للتصويت عليه، وإقراره وعدم السماح بتأجيله أسابيع أخرى.

وقال سموتريتش: "من ناحيتي بات مشروع القانون على الطاولة، أعتقد أنه سيمر فور عرضه للتصويت، لأنه لا يوجد أحد يمكنه أن يصوت ضده في حال طرح للتصويت".

وأضاف المصدر: إن "الرئيس عباس سيستجيب لاقتراح ترامب، فيما من المتوقع أن يجتمع مسؤولون فلسطينيون وإسرائيليون وأميركيون قريباً في الأردن لبحث شروط استئناف المفاوضات".

من غير الواقعي أن يعاود الرئيس أبو مازن المفاوضات مع إسرائيل من دون توفر أسس لإقناع الرأي العام الفلسطيني بأن المفاوضات تحمل أملاً ولو ضئيلاً بإمكان كسر الجمود والتقدم في اتجاه تسوية تستند إلى مبدأ إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية من دون الإفراط بالتفاؤل بهذه الدراما أكثر من اللازم. فالمساعي الإسرائيلية لإفشال أي توجه جدي لتسوية مقبولة من الفلسطينيين خلال عهد أوباما لم تكن سهلة أو بسيطة، إذ تخللتها ميول عميقة مشفوعة بإجراءات على الأرض تمنع مواصلة أي مفاوضات لإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. وقد تبارى في هذه اللعبة حزب "الليكود" مع أحزاب يمينية أخرى مثل "البيت اليهودي" برئاسة نفتالي بينيت و"إسرائيل بيتنا" برئاسة أفينغور ليرمان على عرض مشاريع قوانين وإجراءات ومواقف تمنع قيام دولة فلسطينية، بخلاف ما كان الوضع عليه في عهود رؤساء الحكومات الإسرائيلية سابقاً إيهود باراك وإيهود أولمرت وأريئيل شارون عندما كانت مساحة الدولة الفلسطينية هي محل الخلاف مع القيادة الفلسطينية. وهذا فارق مهم وجوهري يميز حكومات نتنياهو عن

تحفظت جهات سياسية إسرائيلية على توقيت التصويت على هذا المشروع وتزامنه مع زيارة غرينبلات للمنطقة؛ الأمر الذي قد يرسل إشارات سلبية تلحق الضرر بالعلاقات الأميركية الإسرائيلية بعد أن اتفق الطرفان على تشكيل "طاقم" مشترك لدراسة قضية المستوطنات؛ ما يعني إمكانية تفسير هذه الخطوة كمحاولة لفرض وقائع على الأرض، في الوقت الذي أعلنت واشنطن فيه رفضها أي خطوات أحادية من الجانبين من دون أن تكون أكثر وضوحاً في رفضها مواصلة إسرائيل تسمين المستوطنات وبناء مستوطنات جديدة.

## عروض وأفكار

إلى ذلك، نقل موقع "ريشت بيت" العبري عن مصدر فلسطيني رسمي رفيع لم يسمه قوله إن "الرئيس الفلسطيني محمود عباس سيجتمع في نيسان، في واشنطن، مع الرئيس الأميركي الذي سيعرض عليه صفقة تتضمن استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية"، ما يعني أن وصف لقاء أبو مازن مع غرينبلات بالإيجابي في محله، وأن اللقاء فتح نافذة فرص لإحياء عملية سلام، وأن إمكان تقدمها مرهون باستجابة إسرائيل لوقف الاستيطان الذي كان واحداً من أسباب تدهور العلاقات الشخصية بين إدارة أوباما ونتنياهو، وسوف تشمل صفقة ترامب تجميداً واسعاً للبناء في الاستيطان، إضافة للامتناع عن نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس".

بدأت في هذا العام وأن لا حقوق أخرى للشعب الفلسطيني خارج هذه الجزر. وهذا يحمل الفلسطينيين أعباء كبيرة سلطة ومنظمة ومعارضة ولاجئين ومهجرين ونازحين وكتلة سكانية كبيرة تحمل المواطنة الإسرائيلية. كما أن تجربة الرعاية الأميركية الأحادية لم تفض إلى اليوم إلى أي نتائج يمكن التعويل على أحاديثها في أي مفاوضات مستقبلية، ما يستوجب بالضرورة البحث عن تطوير شراكات مع أوروبا وروسيا والصين، بالإضافة إلى العرب الذين تستهويهم كثيراً الاستجابة إلى ما تريده واشنطن، بصرف النظر عن مواقف الرئيس الأميركي الذي يسكن البيت الأبيض.

### مؤتمرات سلام دولية وإقليمية

ثمة في الأفق عروض لمؤتمري سلام دولي ("مؤتمر باريس للسلام") وقد كشف السفير الفلسطيني في باريس سليمان الهرفي عن نية فرنسا عقد مؤتمر دولي ثان بعد المؤتمر الأول نهاية العام الماضي) وآخر إقليمي كانت إسرائيل تريده طريقاً التفاوضياً لسلام مع العرب من دون التوصل إلى شروط تحقيق السلام مع الفلسطينيين والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وهو ما تضمنته مبادرة السلام العربية التي ترفضها إسرائيل وتريد القفز إلى نتائجها، أي إقامة علاقات مع الدول العربية مقابل إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين. واليوم تزرع

غيرها. ولهذا قد يبدو انصياع إسرائيل الآن لمطلب بدء عملية سياسية لتطبيق حل الدولتين بمثابة انهيار أو تخلخل في أقل تقدير لفكرة رفض إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية. ولا نريد هنا التوسع في عرض مشاريع وأفكار إسرائيلية من نوع "الدولة الواحدة بنظامين" أو "الدولة اليهودية - الديمقراطية" التي تعني عملياً دولة أبارتهايد.

### مخاوف وواجبات

إذا كانت أفكار إدارة ترامب ومواقفها الجديدة قابلةً للترجمة، فهل يمكن النوم على حريها وعدم توقع أن تثير إسرائيل بميولها ونزعاتها الكولونيالية الآخذة في التنامي مشكلات أكثر حدة من المشكلات التي أثارها للرئيس أوباما؟ هذا أسئلة جدية تخلق تحديات جدية أمام الفلسطينيين، وقد تطيح بموجة التفاؤل السريعة من التراجع الأميركي وإعادة خلط الأوراق والبدء في تحريك عملية سلمية من ذات القواعد الأميركية للسياسة الكلاسيكية التي لا تزال تتطابق إلى حد ما مع الموقف الإسرائيلي في عدم الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وأهمها حقه في تقرير المصير في دولة مستقلة قابلة للحياة على أرضه. والاعتراف بضرورة إيجاد حل تفاوضي. وانتظار ما يمكن لإسرائيل أن "تمنحه" من أرض وسيادة على جزر سكانية فلسطينية في الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، وكأن المشكلة الفلسطينية

واحد وتعددية حزبية وديمقراطية، خصوصاً أن حركة "حماس" أعلنت أخيراً استعدادها لقبول إقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧ من دون الاعتراف بإسرائيل، وهو موقف لا يختلف كثيراً عن مواقف منظمة التحرير الفلسطينية إلا في الشكل، ولا اعتبارات تتعلق بتعديلات على شبكة علاقات الحركة بعد الأزمة السورية وافتراق "حماس" عن محور طهران-دمشق، والاقتراب أكثر إلى محور تركيا - قطر، من دون حسم العلاقة مع الرياض.

لا يستقيم اعتدال مواقف حركة "حماس" السياسية مع إعلان نيتها تأليف لجنة من وكلاء الوزراء في غزة لإدارة شؤون قطاع غزة، لأن هذا يعطي إشارة خاطئة بأن الحركة لا يعنيها إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية لأنه "لا دولة فلسطينية من دون غزة. ولا دولة في غزة وحدها" وهو شعار الرئيس عباس وحركة "حماس" في آن معاً.

تسمح هذه المواقف الجديدة لحركة "حماس" بالاستجابة (أو على الأقل اختبار مصداقيتها في هذا المجال) إلى نداء الرئيس أبو مازن بإقامة حكومة وطنية بمشاركة الفصائل الفلسطينية كلها والتحضير لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، وكذا لانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني وإصلاح مبناه وبنيته كي يمكن عقد جلسة للمجلس في أي وقت من دون الحاجة إلى إجراءات لوجستية واسعة أو إمكانات مادية كبيرة.

إسرائيل لغماً في هذه الأفكار عن طريق وضع عنوان "التهديد الإيراني" المشترك لإغواء العرب وإغرائهم بحلف ضد إيران مقابل التراخي في مطلب إنهاء الاحتلال. وقد كشفت قمة العقبة الرباعية السرية في شباط ٢٠١٦ بحضور الملك عبد الله الثاني والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو ووزير الخارجية الأميركي جون كيري رفض إسرائيل للتسوية. وأظهرت المعلومات رفض نتياهو للمؤتمر الإقليمي بحجة إجهاض أي محاولة أميركية لتحقيق اختراق في عملية التسوية الإقليمية كناية عن رفض إسرائيل دفع ثمن السلام، أي إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧ .

تظهر هنا الحاجة ملحةً لاختبار فرص وفرضية كسر الأحادية الأميركية بمؤتمرات على غرار مؤتمر باريس حتى لو اقتصر نتائجه على خلق رأي عام دولي مؤيد وداعم لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية وإحياء مبدأ حل الدولتين، واختبار إمكان عقد مؤتمر إقليمي يكون هدفه الأول إنهاء الاحتلال لا إطلاق مفاوضات متزامنة مع إقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل والدول العربية.

لا يمكن لهذه الأفكار وخطوط العمل ضمان نتائج إيجابية من دون تبصر وتحسين أداء الفلسطينيين السياسي؛ سلطة ومعارضة، وتوسيع مفهوم المشاركة والمسؤولية في الحياة السياسية الفلسطينية في إطار نظام سياسي



أي حظوظ بالنجاح إن حادت عن هدف المعركة السياسية الكبرى لإقامة دولة فلسطينية، فكل هدف دون ذلك مصيره الفشل، مهما كبر حجم المشاركين في فعالياته ومهما كبر وزن الدول الداعية إليه ومهما ابتعدت عن منظمة التحرير. فالمنظمة ليست حزباً سياسياً، وليست ممثلاً لجمهور محدد أو بقعة جغرافية بل هي المكسب الأكبر للشعب الفلسطيني خلال القرن الماضي، بصرف النظر عن الفصيل الذي يقودها اليوم، لأنها العنوان اليوم وسوف يبقى عنواناً إلى أن تقوم دولة فلسطينية. فهدم شرعيتها قد يكون سهلاً لكن بناء شرعية بديلة لها مستحيل في هذه الظروف العربية والدولية، ما يعني التمسك بها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني إلى أن تقوم الدولة الفلسطينية.

إصلاح الحياة السياسية أمر واجب وضروري في هذه الظروف، وهو أمر يحتاج إلى تجاوز الخلافات السياسية الصغيرة، وهي صغيرة بالفعل، والتفرغ لتطوير الحياة الديمقراطية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، إذ لا يعقل أن تكون هناك معركة سياسية على المصير الوطني برمته ولا تغلق خلافات يفترض أنها هامشية، ولا يمكن لأي فصيل فلسطيني مهما كان وزنه السياسي وخبرته السياسية أن ينفرد بتحمل أعباء التحديات الكبرى التي تحملها المعركة السياسية المقبلة مع إسرائيل، حتى في وجود شكوك في أهداف المؤتمرات التي انعقدت في طهران وإسطنبول وعين السخنة في الآونة الأخيرة والتلويح بإمكان خلق بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية ليس لها

## حواران مع د. جمال محيسن و د. سمير الرفاعي «المؤتمر السابع» وما بعده: تحديات «فتح» في عيون مركزيتها الجديدة

حوار: يوسف الشايب\*

حملت **سياسات** أسئلتها إلى عضوين في اللجنة المركزية الجديدة لـ "فتح"، في اللقاءين مع د. جمال محيسن، و د. سمير الرفاعي.

### د. جمال محيسن

#### خصوصية المؤتمر السابع

هل شكّل المؤتمر السابع لـ "فتح" تغييراً كبيراً في الحركة؟ ومن أي جهة؟ هل أنتم مطمئنون إلى ما جرى. وهل سينعكس هذا على أداء الحركة وفعاليتها في المستقبل؟

– ما قبل المؤتمر العام السابع لحركة فتح يختلف بالتأكيد عما بعده، خاصة ما يتعلق بالشرعيات، حيث تم تجديد الشرعية للرئيس وبعض الإخوة في اللجنة المركزية، إضافة

تعيش المسألة الفلسطينية مرحلة صعبة على الأرض، إذ تواصل ماكينه الاستيطان المدعومة بيمين إسرائيلي جديد قضم الأرض، وتقريغ وجود السلطة الفلسطينية من أي مضمون سيادي لتصبح حالة إدارية عائمة، في ظل انقسام فلسطيني جغرافي سياسي تحول من حدث إلى مؤسسات مكرّسة. وعلى الصعيد الإقليمي والعربي تنفتح التغيرات على مجهول لا يبشر بخير، وتغير أميركي درامي محمول على التطرف والمغامرة.

في هذه البيئة، اختارت "فتح" الذهاب إلى مؤتمرها السابع، لتجدد شرعيتها ودماءها، فما هي ملامح المؤتمر، وكيف تصدى للأسئلة الكبرى، وأي إجابات يحملها جسمها القيادي الجديد.

\* صحافي.

خطوة باتجاه إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

## المؤتمر والأداء المستقبلي للحركة

ما هي رؤية "فتح" المستقبلية؟ هل يمكن أن يستمر هذا الوضع إلى الأبد؟

- لو بقي بعض الإخوة في مهامهم لكانوا وضعوا خطأً جديدةً لمرحلة ما بعد المؤتمر السابع، فمرحلة العمل بعد انعقاده تختلف عما قبله، فالجسم الأساس للحركة هو التنظيم، في حين كان الجسم الأساس في مرحلة ما قبل أو سلو من الفدائيين أو العسكريين.. تم تقسيم المسؤوليات بين أعضاء اللجنة المركزية، فتوليت مهام الأقاليم الشمالية، والأخ أبو ماهر حلس بات المسؤول عن الأقاليم الجنوبية، ود. سمير الرفاعي مسؤولاً عن الأقاليم الخارجية، وجميعنا جد في هذه المهام، وهذا يدفعنا لتطوير ما كان قائماً والبناء عليه، والأمور باعتقادي تسير بهذا الاتجاه، وهناك تنسيق عالي المستوى بيننا نحن الثلاثة، وهناك متابعة من الأخ نائب رئيس الحركة محمود العالول، وهناك اهتمام من الرئيس بموضوع التنظيم.
- في برامجنا سنكون ميدانيين بشكل أكبر، وستكون العلاقة باعتقادي أكثر متانة مع القواعد التنظيمية للحركة، كما سنركز على "تنقيف الكادر" سواء في إطار المفوضيات، أو التعبئة الفكرية والإعلام الحركي.

إلى تكريس العملية الديمقراطية داخل الحركة، والتي نتج عنها ما تحدثت عنه من تجديد للشرعيات، وانتخاب ستة أعضاء جدد في "مركزية فتح"، وانتخاب ٥٧ عضواً جديداً من أصل ثمانين في المجلس الثوري للحركة، وهذا التجديد في الأطر القيادية للحركة يدعم دور قيادة حركة فتح، علاوة على التجديد في البرنامج والنظام.

- تم تشكيل لجنة من بين أعضاء اللجنة المركزية والمجلس الثوري، تسهر على تعديل نظام الحركة، وفق تفويض المؤتمر العام لأعضائها بذلك، حيث كانت ثمة توصية بالتأكيد على دور المرأة، ودور الشباب في الحركة، كما أن البرنامج السياسي الذي اعتمد في المؤتمر العام السابع يتلاءم وطبيعة المرحلة التي نعيشها، أمام التعنت الإسرائيلي، والمزيد من الاستيلاء على الأراضي، والمزيد من تطبيق القوانين العنصرية، والمزيد من الجرائم التي ترتكب بحق أبناء الشعب الفلسطيني.. هذا البرنامج السياسي يتلاءم وهذه المرحلة.
- المؤتمر السابع شكل نقلةً نوعيةً للحركة على أكثر من مستوى، خاصة أمام التحديات التي من بينها محاولات منع انعقاد المؤتمر، ووضع عقبات أمامه. وبالتالي انعقاد المؤتمر كان بمثابة تغلب على هذه التحديات والعراقيل، وخرج بشرعية لقيادة الحركة والأطر المنتخبة فيها لخمس أعوام مقبلة، ونأمل أن يكون

## ما بين مؤتمرين

**تغيرات كبيرة طرأت بين المؤتمرين السادس والسابع، لم تعكس نفسها بعمق في مخرجات المؤتمر.**

- بالتأكيد هناك اختلافات بين المؤتمرين السادس والسابع لحركة فتح .. لا أقول إن البرنامج السياسي الذي أقر في المؤتمر السابع يختلف كلياً عنه في المؤتمر السادس، كونهما انطلقا من النظام الأساسي للحركة، ويتعلق الأمر بالأهداف والمبادئ والمنطلقات التي تؤكد أن حركة فتح لا تزال حركة تحرر وطني، كون الاحتلال لا يزال قائماً، ويزداد تغولاً في الأرض الفلسطينية.

- كان من أبرز التحديات في المؤتمر السابع، ما يتعلق بتدمير الجانب الإسرائيلي عملية السلام، فإذا ما قارنا عدد المستوطنين عند توقيع اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، نرى أن عدد المستوطنين ارتفع من نحو ١٦٠ ألف مستوطن إلى قرابة ٦٥٠ ألفاً في الضفة الغربية والقدس المحتلة، وكذلك تلك الخطوات المتعلقة باتجاه فصل قطاع غزة عن الجسم الفلسطيني، علاوة على استمرار الانقسام وتفاقمه بقرار حركة حماس تشكيل لجنة لإدارة قطاع غزة.

- فيما يتعلق بعلاقتنا مع الأشقاء العرب، وعلاقتنا الدولية، هناك متغيرات كبيرة حدثت في المنطقة، وقد يكون الوضع الفتاوي

الداخلي محوراً مهماً في المؤتمر العام السابع للحركة، فما بعد المؤتمر السادس حدثت إشكالية داخل حركة فتح مدعومة من جهات خارجية، وتم التصدي لها، فيما تعمق الانقسام بسبب سياسات حركة حماس وإجراءاتها ورفضها أي مبادرات لتحقيق الوحدة الوطنية، وبالعودة إلى العلاقات الفلسطينية العربية، باتت للأسف بعض الدول العربية تقيم علاقات مع إسرائيل في الخفاء (من تحت الطاولة)، كما باتت العديد من الدول العربية منهمكة بمشاكلها الداخلية، ما أضعف الدعم العربي للقضية الفلسطينية، وعلى مستوى الساحة الدولية، سجلت القيادة ما بعد المؤتمر السادس، تقدماً كبيراً في الساحة الدولية.

## ما بعد المؤتمر السابع

**مضى على الانقسام أكثر من عقد من الزمن، والمشروع الوطني لم تتطور بذرته (السلطة) إلى دولة، والاحتلال يواصل مصادرة الأرض وفرض وقائع جديدة، على وين رايحين؟**

- شددنا في المؤتمر السابع على أملنا ألا تلعب الدول العربية دوراً سلبياً فيما يتعلق بالوضع الداخلي لحركة فتح، فإن لم تدعم الدول العربية الشعب الفلسطيني وثورته وقيادته، فعلى أقل تقدير عليها ألا تعبت بالشأن الداخلي لحركة فتح، والشأن الداخلي الفلسطيني عامة.. هناك حراك في هذا الإطار مع أشقائنا العرب.

وفقها، وهي أننا لا نوجه بنادقنا إلا إلى المحتل، وليس نحو بعضنا البعض.. اليوم، وبكل أسف، الانقسام يتكرس، وعلى الرغم من ذلك تبذل السلطة الوطنية كل جهد من خلال الاستجابة للتدخلات في إطار المصالحة، ووقعنا على الاتفاق الذي تم في القاهرة، و"حماس" بداية رفضته ومن ثم وقعت عليه متأخرة ولم تلتزم بتنفيذه، ولا تزال إلى اليوم تناور في موضوع عدم التنفيذ، وكنا استجبنا لمبادرة قطر ومبادرة مكة وغيرها من المبادرات.

في الوقت الذي نحن نبادر فيه إلى المصالحة، تقوم "حماس" بخطوات أكثر باتجاه تكريس الانفصال، وآخرها تشكيلها اللجنة القيادية لإدارة قطاع غزة.. نحن سنواصل دعم شعبنا في قطاع غزة، ولو تحدثنا عن دعم السلطة الوطنية فإنها تقدم ١٣٠ مليون دولار شهرياً لشعبنا في القطاع.. نحن ندرك أن ثمة مجموعة مسلحة تخطف غزة، ولكن الشعب الفلسطيني في القطاع، والذي خرج بمليونية دعماً للقيادة الفلسطينية، يستحق منا مواصلة دعمه، ومحاولة تخفيف الآلام والظلم الواقع عليه، سواء ظلم الاحتلال نتيجة الحصار المفروض عليه أو الحروب الإسرائيلية عليه، أو ظلم ذوي القربى الواقع على أبناء شعبنا، وخاصة أبناء حركة فتح من حركة حماس.

فيما يتعلق بالمصالحة، سيبقى جهدنا مبذولاً في حركة فتح لإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية، حيث انعقدت لجنة تحضيرية للمجلس الوطني في بيروت، ووافقت "فتح" على مطلب "حماس" عقد مجلس وطني جديد، ولكن من أجل الذهاب إلى هذا المجلس لأبد من خطوات عملية باتجاه إنهاء الانقسام، عبر تشكيل حكومة وحدة وطنية تكون لديها كامل الصلاحيات لإنهاء الانقسام، ومن ثم ينعقد المجلس الوطني الجديد، لكن لا يعقل أن تشارك "حماس" بمجلس وطني جديد دون إنهاء الانقسام، والذهاب باتجاه تشكيل حكومة وحدة وطنية كخطوة عملية باتجاه إنهاء الانقسام.

إسرائيل هي من مهدت للانقسام عبر تدمير مقرات الأجهزة الأمنية، خلال ما سمي عملية "السور الواقعي"، وحصار الرئيس أبو عمار وتسميمه، وفي الفترة نفسها تم الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة، وكانت حركة حماس هي الجسم العسكري الوحيد غير المعلن وهي من قامت بالانقلاب، وهذا لا ينفي أن يتحمل المسؤولية بعض قيادات حركة فتح في غزة كونها جبنّت وتخاذلت، ومنها من فرّ من القطاع، وترك شباب الحركة يقتلون في شوارع غزة.

حاولنا تجاوز هذه المرحلة، انطلاقاً من مقولة حركة فتح التي تربينا عليها، ونعمل

## عمود الخيمة

**فتح عامود الخيمة وهي أم الولد بكلمة أيمن عودة في كلمته أمام المؤتمر .. كيف ينعكس ذلك في برنامج الحركة وما هو قادم؟**

- نعم، "فتح" كانت على الدوام عمود الخيمة، وكذلك العمود الفقري للثورة الفلسطينية، وفصائل العمل الوطني كافة ترى أنه إذا كان جسم "فتح" معافى فالجسم الفلسطيني بأكمله معافى، والعكس صحيح، نظراً لانعكاسات الوضع الداخلي لـ"فتح" على فصائل العمل الوطني كافة.. أحياناً خصوم "فتح" ينظرون إلى أهمية أن تكون حركة فتح معافاة.

- الموقف العام في أطر الحركة كافة يتمثل بالحفاظ على القرار الوطني الفلسطيني المستقل، كونه يعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني وكرامته، وهذا من حقنا، فكل دولة تسعى إلى أن يكون لها قرارها المستقل.. قضيتنا كونها القضية المركزية عربياً، تدفعنا للتشاور مع الأشقاء العرب كافة، وهناك فرق كبير بين التشاور والدعم، وبين التدخل في الشأن الداخلي الفتاوي أو الفلسطيني عامة.. لن نسمح لأي جهة كانت بالتدخل في شأن الحركة الداخلي، وهذا ما ثبت في المؤتمر العام السابع، والموقف العام للجنة المركزية للحركة يدعم هذا التوجه، فمن يقرأ التاريخ يدرك أنه حين كان القرار الفلسطيني المستقل مغيباً ضاعت قضيتنا.

- كل الاحترام للأشقاء العرب .. نشكر من

يدعمنا، ونشكر من لا يدعمنا، كل وفق ظروفه، لكن أرى أنه أن الأوان لوقف العبث في الساحة الفتاوية والفلسطينية من دول عربية.

## غياب "فتح" الخارج

**أحد أهم مظاهر الحركة الوطنية حالياً وفتح تحديداً أن جل قياداتها باتوا من الداخل. في فتح عضو لجنة مركزية واحد من الخارج وأعضاء الثوري من الخارج لا يتجاوزون عدد أصابع اليدين، هناك ململة في صفوف أبناء شعبنا في الخارج. مؤتمر اسطنبول قد يكون جعجة لكن ليست بلا قمح تحت رحاها؟!**

- هناك تمثيل لأقاليم الخارج في الأطر القيادية للحركة، فهناك خمسة، على سبيل المثال، من إقليم لبنان في المجلس الثوري، ومن إقليم سورية عضو في اللجنة المركزية .. لم تكن هناك مشاركة من الساحة الأردنية، والأقاليم الأخرى، هناك مجموعة مثلت بعض أقاليم أوروبا.. عدد كبير جداً من مرشحي أقاليم الخارج كان موجوداً، ولو تم التوافق على عدد محدود من هؤلاء المرشحين لربما كانت النتائج أفضل، وكان تمثيلهم في الأطر القيادية أكبر.. حاولنا ترشيح عدد المرشحين في الأقاليم الخارجية، لكن كل أخ كان يرى في نفسه، وهذا حقه، أنه مؤهل لخوض الانتخابات وإمكانية الفوز.. بالنسبة لنا هذه حركة فتح سواء في الداخل أو الخارج .. هذه عملية ديمقراطية،

وأحياناً يمكن أن تشكل محافظة ما الأغلبية في الأطر القيادية، وهذا لا يضير الحركة، فمن ينتخب يمثل جميع أبناء الحركة في مختلف أماكن وجودهم، فعند انتخاب الأخ سمير الرفاعي، فإنه لا يمثل إقليم سورية فقط، وإنما يمثل الحركة جميعاً في الداخل والخارج، كما الإخوة في اللجنة المركزية والمجلس الثوري.

- علينا أن ندرك أنه لم تتوقف في يوم من الأيام محاولات "ضرب" منظمة التحرير الفلسطينية، فعندما قام رابين في ثمانينيات القرن الماضي بدعم المجمع الإسلامي كان يهدف إلى "ضرب" منظمة التحرير، والإيهام بأنها لا تمثل الكل الفلسطيني، ولذلك دائماً نؤكد أن منظمة التحرير تمثل الكل الفلسطيني، بصرف النظر عن عضوية هذا الحزب أو تلك الحركة فيها من عدمه .. هذه المحاولات لم تتوقف، ولن تتوقف، وفي النهاية نأمل، في ظل المعركة المحتدمة مع الاحتلال على الأرض، أن تبذل الجهود لتوحيد الصف الفلسطيني في الخارج لدعم الشعب الفلسطيني في الداخل، كما كان على الدوام.

- حركة حماس هي من تنظم لقاءات ومؤتمرات واجتماعات في الخارج للالتفاف على منظمة التحرير وشرعيتها، ولديها من الأموال ليس فقط لاستقطاب فلسطينيين، وإنما غالبية مساجد أوروبا تتحرك في هذا الإطار، وأحياناً تنظم مؤتمرات أو لقاءات يكون حضوره ممثلاً

للعالم الإسلامي، وعلى الرغم من ذلك نأمل من جالياتنا في الخارج أن تعي خطورة ذلك.. أمل أن يكون هناك جهد فلسطيني موحد لتوحيد الجاليات في الخارج، لتكون برامجها موجهة في مواجهة سياسة الاحتلال، وليس مواجهة باتجاه الاشتباك الداخلي، وهذا ما سعيانا إليه حين كنت مفوضاً للأقاليم في الساحات الخارجية.

## "فتح الآن"؟

**ماذا الآن؟ ما هي الخطوة التالية لعقد المؤتمر؟ كلمات كثيرة عن بناء تنظيمي، ترتيب البيت الداخلي، التركيز على المصالحة.**

- نحن مستمرين، كما أسلفت، في محاولات إنهاء الانقسام عبر الاستجابة للمبادرات العربية من هنا وهناك، وأيضاً من خلال توجيه دعوة جديدة للجنة التحضيرية للمجلس الوطني تعقد في بيروت، إن لبت "حماس" الدعوة فهذا جيد، وإن لم تلعبها فنحن مضطرون لعقد دورة للمجلس الوطني القديم، من خلاله يتم تجديد الشرعيات.

- نحن خرجنا من دائرة المفاوضات الثنائية المباشرة وغير المباشرة، وتوجهنا إلى المجتمع الدولي لتدويل القضية، وأرى أننا نجحنا إلى حد ما في ذلك، من خلال اعترافات البرلمانات الأوروبية بدولة فلسطين، ورفع علم فلسطين في الأمم المتحدة، والفاتيكان، والعالم اعترف بنا دولة .. هناك حديث عن

جعلت المناخ مهيباً لمقاومة شعبية ضد الاحتلال الإسرائيلي، وهذا من شأنه أن يدعم الحراك السياسي للقيادة.

نحن مع تطوير المقاومة الشعبية، ليكون الاحتلال مكلفاً، ودعم الحراك السياسي للقيادة في الخارج، وعلى الصعيد الداخلي الفتاوي، نحاول من خلال أقاليمنا ومناطقنا تطوير أوضاعنا الداخلية، وفي هذا الصيف، وبالتحديد في تموز قد يكون لدينا تجديد للسرعات في الأقاليم، والمناطق، والشعب، وإعادة تشكيلها، وهذا سيطل المنظمات الشعبية أيضاً، حتى لا تتجاوز الهيئات المنتخبة في هذه المنظمات المدة القانونية المحددة لها.

سيبقى حراكنا على الساحة الدولية كما هو، ونحن اليوم نفتتح حوارات مع فصائل منظمة التحرير والجميع بحيث نخلق جبهة موحدة في مقاومة الاحتلال، ولنخدم مجتمعنا، ولتكون الانتخابات البلدية بوابة لذلك.. نحن في حركة فتح سنقف في مواجهة كل من يتعاطى مع الإدارة المدنية الإسرائيلية في هذه الانتخابات، فما يهمنا أكثر من تمثيل الحركة في الانتخابات، هو انتخاب شخصيات وطنية فلسطينية تملك الكفاءة لتقديم الخدمات الأفضل لشعبنا، ففي خضم معركة التحرير، علينا أن نخوض معركة البناء.

مؤتمر جديد في باريس أو دورة جديدة من مؤتمر باريس للدول التي شاركت في الدورة الأولى، أما الإدارة الأميركية الجديدة التي كانت تتحدث عن نقل السفارة للقدس، اليوم تتراجع عن ذلك، وأيضاً عادت للحديث عن حل الدولتين، وهناك اتصالات تتم بين الإدارة الأميركية والقيادة، وتوجيه دعوة للرئيس أبو مازن لزيارة الولايات المتحدة.

هناك مبادرة أميركية للسلام سيتم طرحها، وبما أنه تم الاستماع إلى ننتياهو، فلا بد من الاستماع للرئيس أبو مازن، كما أن مؤتمر القمة العربية تثبت محورية القضية الفلسطينية، كما أن الرئيس، وقبل زيارة أميركا، سيقوم بجولة أوروبية للتواصل وتكوين رأي قبل هذه الزيارة.

إذا ما تم اللقاء بالرئيس الأميركي وطرح مبادرته، فإننا نتمسك بأن تكون هذه المبادرة مبنية على قرارات الشرعية الدولية، وأن يتم الحل ضمن سقف زمني محدد، وألا نبقى ندور في حلقة مفرغة، وأن يكون الأمر مجرد إدارة أزمة.. القيادة تقوم بدورها في الخارج، ولكن على أرض الوطن لابد من دعم الحراك السياسي والقانوني الذي يتم على الساحة الدولية عبر تكثيف المقاومة الشعبية على الأرض، ومقاومة الاستيطان والتهويد، خاصة أن إجراءات الاحتلال العنصرية ضد أبناء شعبنا



## د. سمير الرفاعي

### بخصوص تمثيل "فتح" الخارج

أحد أهم مظاهر الحركة الوطنية حالياً و"فتح" تحديداً أن جل قياداتها باتوا من الداخل. في "فتح" عضو لجنة مركزية واحد من الخارج، وأعضاء "الثوري" من الخارج لا يتجاوزون عدد أصابع اليدين، هناك ململة في صفوف أبناء شعبنا في الخارج. مؤتمر إسطنبول قد يكون جعجة لكن ليست بلا طحن.

ما حدث يمكن وصفه بالململة تجاه تمثيل أقاليم الخارج في اللجنة المركزية لحركة فتح والمجلس الثوري، وهذا بعيد عن ثقافتنا كحركة فتح .. أنا ابن هذه الحركة، وأرى أن أي أخ في الحركة بصرف النظر عن مكان وجوده يمثلني، وهذا ما يجب أن يكون برأيي ضمن المفهوم الوطني والحركي الصحيح.

هناك رؤية تتحدث عن وجوب تمثيل الساحات كافة في اللجنة المركزية والمجلس الثوري، ويمكن أن تكون وجهة النظر هذه سليمة، إذا ما كانت تعبر عن ثقافة، وليس بموجب قرار أو قانون، لأن هذه حركة وليست مجلساً نيابياً أو تشريعياً، ولكن تمثيل أطراف الحركة كافة في مؤسساتها القيادية يجب أن يكون ثقافة، وما نتج عن المؤتمر السابع يجب أن نقبل به، وأن نعد لثقافة تزيد من نسبة أبناء "فتح" في الشتات الممثلين في هذه الأطر القيادية، فحاجة الوطن للشتات تماثل حاجة الشتات

للوطن، أمران متوازيان وفي غاية الأهمية، وعلى الإخوة أعضاء اللجنة المركزية والمجلس الثوري زرع ثقافة تؤدي إلى ذلك. نحن في مفوضية الأقاليم الخارجية بحركة فتح مكفون ملف الشتات، سواء في الساحة العربية أو في أوروبا وآسيا والأميركيتين .. بالطبع، هناك ساحات ساخنة يوجد فيها أبناء شعبنا، ألا وهي سورية ولبنان بالدرجة الأولى، ففي الساحة العربية بشكل عام هناك أوضاع غير مستقرة، ولذا نعمل بشتى الطرق على تخفيف المعاناة عن أهلنا من اللاجئين الفلسطينيين في سورية، ومنع أي إثارة لأزمات يكون المخيم مصدرها في لبنان.

بالنسبة لأوروبا، هناك مخزون كبير من أبناء الشعب الفلسطيني مطلوب منا كحركة فتح، أن ندرك وبشكل علمي ماذا نريد من هذا المخزون.. بالتأكيد ما هو مطلوب من شعبنا وتنظيمنا في أوروبا، غير ما هو مطلوب من شعبنا وتنظيمنا في الوطن، فهناك واقع ومعطيات تختلف بينهما.. ما نريده هو أن يكون هناك "لوبي" فلسطيني يستطيع أن يؤثر في تلك الدول، التي صنعت إسرائيل، وعلينا أن نكون فاعلين داخلها.. يجب أن يكون الوجود الفلسطيني خارج فلسطين احتياطاً إستراتيجياً لدعم الدولة الفلسطينية المنشودة .. نحن لم نصل إلى الدولة، لكنها تبني بجهود من هم على أرض الوطن، ومن هم في الشتات.

من أطراف الصراع كقاعدة للخلافات، ولم يتم احترام خصوصية المخيم بأن هناك شعباً ضيفاً وليس طرفاً في الصراع، على الرغم من وجود قلة قاتلت إلى جانب النظام، وقلة قاتلت إلى جانب المعارضة.. هذا لم يكن محل إجماع فلسطيني بالملق، بل هو قرار فردي، وهو ما أدخلنا في أزمة داخل سورية، لكن سرعان ما توضحت الأمور بأن هؤلاء أو هؤلاء قلة، وأن الموقف الفلسطيني واضح بعدم التدخل بالشأن السوري الداخلي، على الرغم من قناعتنا بأن ما يجري في المنطقة من أحداث قد تكون فلسطين أو القضية الفلسطينية هي المستهدف الأول منه.

لست متشائماً بخصوص إيجاد حلول للاجئين في سورية، حيث نعمل لإيجاد فرص معيشية أفضل لهم، على الرغم من الإمكانيات المالية الضعيفة، لكن أفق نهاية الصراع في سورية الذي قد يبدو لائحاً في الأفق قد يساهم في حلول كهذه، مع قناعتنا بأن المعاناة ستستمر على الأرض فترة طويلة.. ثمن معاناتنا كفلسطينيين برزت في أن هناك أكثر من ٢٠٠ ألف فلسطيني أصبحوا خارج سورية، حسب تقديرات "الأونروا" ومؤسسة اللاجئين، وصل العدد الموجود في لبنان إلى قرابة ٩٥ ألف فلسطيني لاجئ من سورية في فترة من الفترات، والآن باتوا ما بين ٢٠ و٢٥ ألفاً، حيث هاجر البقية إلى دول أخرى.

أمامنا مهمات كبيرة وعمل كثير، ونأمل أن نخطو خطوة في الاتجاه الصحيح، خاصة في سورية ولبنان.. أوضاع المخيمات في لبنان صعبة، فهناك من يسعى لتحويل هذه المخيمات إلى صاعق لتفجير أي أزمة في لبنان، منطلقاً من الوضع الفلسطيني في المخيمات، أو الوضع البائس في المخيمات، حيث الفقر والبطالة والجوع، فالدولة اللبنانية تمنع الفلسطيني من العمل في عشرات المهن، وبالتالي هناك بيئة حاضنة داخل المخيم تساعد على وجود من يسعون لخلق الفتن، واستثمار الأوضاع الصعبة للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وهنا علينا كحركة فتح ومنظمة تحرير فلسطينية، أن نشكل سياجاً، ليس على شاكلة سياج الدولة اللبنانية حول مخيم عين الحلوة، بل سياجاً يحمي أبناء شعبنا وشبابنا في لبنان من الانزلاق باتجاه هذه المجموعات المتطرفة، والتي هي أصلاً مزروعة في المخيمات ولا علاقة لها بالدين.

هناك جهد كبير يبذله الإخوة في لبنان عبر السفارة، ومن خلال الفصائل الفلسطينية كافة، وفي المقدمة حركة فتح كونها التنظيم الذي يحمل العبء الأكبر في هذه المسألة. حاولنا تجنب مخيماتنا في سورية الانزلاق في أتون الصراع الداخلي هناك.. نجحنا إلى فترة، ولكن للأسف استخدمت المخيمات

## ما بين المؤتمر السادس والسابع

تغيرات كبيرة طرأت بين المؤتمرين السادس والسابع، لم تعكس نفسها بعمق في مخرجات المؤتمر.

المؤتمرات الحركية عامة تشكل خطوات إيجابية إلى الأمام، وإن كانت أحياناً تكون دون طموحاتنا، فالمؤتمر السادس جاء بعد عشرين سنة، أي بعد ترهل أصاب جسم الحركة، ولم يقض على السلبات كافة، مع أنه كان يفترض أن يكون بمثابة محطة تقييم وتجديد، ووضع الخطط وآليات العمل للمرحلة القادمة، لكنني على قناعة بأن المؤتمر السادس للحركة أوقف الانهيار الحاصل في حركة فتح، وهذه الإيجابية الأبرز له، وهذا لأن انقطاع المؤتمرات والحياة الديمقراطية داخل الحركة لعشرين عاماً ولدت الكثير من السلبات والتي برزت في أجسام الحركة كافة.

انعقاد المؤتمر السابع، كان بتقديري استحقاقاً جاء في وقته، حيث حسم الكثير من القضايا، وأعاد وضع حركة فتح على سكة العمل الصحيح.. لا بد أن هناك بعض المظاهر السلبية لا شك، ولكنني أرى أن المؤتمر كان محطة مهمة على المستوى الداخلي، فهذا استحقاق دوري يجب أن يكون في زمانه، ولو تأخر قليلاً، فهو مؤتمر جاء في ظرف سياسي ليجيب عن الكثير من الأسئلة داخل الحركة في ظل ظروف

إقليمية ودولية معقدة.

أبرز هذه الأسئلة التي أجاب عنها المؤتمر السابع كان وحدة التنظيم، والتأكيد على شرعية القيادة الفلسطينية التي لا يملك أحد التشكيك فيها أياً كان، وكذلك فإن دورية المؤتمرات الحركية تعالج بشكل مباشر أو غير مباشر السلبات كلها التي تصيب جسم الحركة .. هذا المؤتمر وضع إجابات على المستوى التنظيمي، وهذا الأهم.

## الشباب

وأين حضور الشباب في المشهد الفتاوي

أثناء المؤتمر السابع وما قبله وما بعده؟

موضوع الشباب من المواضيع المهمة سواء في حركة فتح أو الأحزاب السياسية الفلسطينية كافة، فهم جيل الغد، وهم الجيل الذي سيجمل الراية، وهم جيل الاستمرار، والمعول عليهم من مختلف الجوانب .. نحن نحتاج إلى الأجيال كافة، لكن الأساس هو جيل الشباب، وهذا يجب أن يكرس عبر أنظمة وقوانين تحكمه.

حالياً، هناك لجنة انبثقت عن المجلس الثوري واللجنة المركزية لبحث النظام الداخلي للحركة، وقضية تحديد سن الثلاثين للترشح للمجلس الثوري كحد أدنى، أو سن معينة لعضوية اللجنة المركزية من القضايا التي هي على طاولة البحث عند هذه اللجنة، فالشباب والمرأة

على رأس أولويات الحركة، وهذا يجب أن ينعكس في مجموعة أنظمة وقوانين داخل حركة فتح تعزز من دور الشباب ودور المرأة في الحركة، بحيث تكون مشاركة الشباب أوسع مما هي عليه الآن، وتضع هذه الشريحة الأكبر والأكثر فعالية في خضم العملية الوطنية عبر حركة فتح أو غيرها .. أتمنى أن توفق هذه اللجنة في وضع القوانين والأنظمة التي تدفع بهذا الاتجاه .. إذا ما أقر نظام جديد يصبح الأمر ملزماً للأقاليم كافة، وقد يكون توسيع قاعدة القيادات الشابة يسبق عقد المؤتمر الثامن للحركة.

## الحركة الآن في ظل التحديات

مضى على الانقسام أكثر من عقد من الزمن، والمشروع الوطني لم تتطور بذرته (السلطة) إلى دولة، والاحتلال يواصل مصادرة الأرض وفرض وقائع جديدة.

الوضع في غاية التعقيد على المستويات كافة، فعلى المستوى الداخلي نجد الانقسام المستمر منذ عشرة أعوام، وهي المرة الأولى في التاريخ الفلسطيني التي يكرس فيها الانقسام الجغرافي داخلياً، علاوة على التقسيم الجغرافي الذي فرضته سلطات الاحتلال الإسرائيلي، فبات لدينا رأسان للنظام السياسي: النظام الشرعي في الضفة الغربية، ونظام الأمر الواقع في قطاع

غزة.. هناك جهود تبذل من القيادة وحركة فتح لإنهاء الانقسام، وزيارة السيد الرئيس الأخيرة إلى قطر تأتي في هذا الاتجاه، وأيضاً الزيارة الأخيرة للشقيقة مصر.

نحن في حركة فتح على قناعة بأنه لا بد من إنجاز الوحدة الوطنية لإنجاز مشروعنا في التحرر والاستقلال، فلا يوجد شعب منقسم على نفسه حقق إنجازاته الوطنية، فهي البوابة باتجاه التحرير والاستقلال، ولكن على ما يبدو فإن هناك من هو مستفيد من هذا الانقسام، وقد تكون لديه أجندات خارجية تسعى لتكريس الانقسام .. نحن في حركة فتح متضررون من حالة الانقسام، ونرى في إنهائه مصلحة وطنية عليا للشعب الفلسطيني.

حالة الانسداد السياسي سببها أننا أمام حكومة إسرائيلية من المستوطنين واليمين المتطرف لا يوجد في برنامجها السياسي ما يتعلق بالسلام، أما الإدارة الأميركية الجديدة، أي إدارة الرئيس ترامب فلا تزال في أشهرها الأولى، ولكن لا ننتظر منها الكثير، لكن هناك بعض المؤشرات على تغييرات ما في مواقفها خلال فترة الانتخابات الرئاسية، لكن عن نفسي لا أراهن على موقف أميركي يفضي إلى حل الدولتين.

المخرج برأبي يكمن في تمتين الوضع الداخلي، بدءاً من حركة فتح التي عليها وضع إستراتيجيات لكل احتمالات المرحلة

القادمة، أمام هذا الانسداد السياسي، وأمام استمرار حالة الانقسام.. علينا بناء التنظيم على أسس سليمة، بحيث نكون جاهزين لكل الاحتمالات، فالشعب يملك الأوراق كافة.

## "لوين رايحين"

ماذا الآن؟ ما هي الخطوة التالية لعقد المؤتمر؟ كلمات كثيرة عن بناء تنظيمي، ترتيب البيت الداخلي، التركيز على المصالحة .. "لوين رايحين"؟

- "لوين رايحين" باعتقادي سؤال لا يمسننا فقط في حركة فتح، أو في فلسطين، بل يطال المنطقة بأسرها .. نحن في ظروف غاية في التعقيد، فما يحدث في بعض دول الجوار أضر بالقضية الفلسطينية بشكل واضح .. نحن لا نقول إن العرب كانوا يقاتلون الاحتلال معنا، لكن ما سمي "الربيع العربي" أضعفنا، وجعلنا وحدنا، وجعل من القضية الفلسطينية قضية ليست ذات أولوية لدى العرب، فهناك أولويات متعددة .. القضية الفلسطينية لم تعد قضية العرب الأولى، فهم منشغلون بقضاياهم الداخلية.

- المرحوم خالد الحسن، العضو السابق في اللجنة المركزية لحركة فتح قال ذات مرة: إن السياسة هي فن الصدق، وأبو عمار ردد في العديد من المناسبات عبارة "يا وحدنا" .. حالياً "نحن يا وحدنا"، ويجب أن نكون صادقين مع أبناء شعبنا، لأن رهاننا الوحيد في ظل الظروف المعقدة التي تحيط بنا هو بقاء وصمود أبناء شعبنا على أرضهم، وهذا دورنا في حركة فتح، وكافة الفصائل، والقيادة، والسلطة، وكل من له دور في العمل الوطني .. قد يكون من الصعب في بعض المواقف قول "لا"، لكن مع شعبنا يجب أن نكون صادقين، ويجب أن نبحث عن خياراتنا مع أبناء شعبنا.

- المكاشفة جزء من عملية الاستنهاض داخل حركة فتح، والتي نسعى إليها في مفاوضات الحركة سواء في أقاليم الشمال، أو أقاليم الجنوب، أو الأقاليم الخارجية، بحيث نكون أكثر التصاقاً بتنظيمنا وشعبنا، باتجاه تحقيق مشروعنا الوطني بدولة فلسطين المستقلة على الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، وستبقى حركة فتح حركة تحرر وطني حتى تحقيق الدولة والاستقلال.

## المشاركة الوطنية والإقليمية والدولية في المؤتمر السابع لـ "فتح"

### إعداد "سياسات"

والسلطة في غزة وأثره على بناها وهياكلها، كل ذلك عنى أن ثمة نقطة حساسة أمام "فتح" عليها أن تجد إجابة لها. أما على الصعيد الإقليمي فكانت هناك وجهتان: واحدة تتعلق بإسرائيل التي ترى في عقد مؤتمر "فتح" - والذي يناقش مستقبل التنظيم الأم والأهم في الحركة الوطنية الفلسطينية والذي يشكل النقيض التام للصهيونية - موضوعاً يجب أن يحظى بالمتابعة والمراقبة خاصة لجهة المخرجات، أما عربياً، فإن القوى العربية التي أبدت اهتماماً بالمؤتمر انقسمت إلى قسمين، واحد تدخل لصالح محاولة ترويض الخلاف الفتاوي بما يسمح بمشاركة المفصول دحلان، وهذا بات يعرف داخل النقاش الفتاوي بالرباعية العربية المؤلفة من مصر والأردن والسعودية والإمارات، والثاني

رافق عقد مؤتمر "فتح" السابع نقاش موسع وكبير في مختلف الدوائر الفتاوية والوطنية والإقليمية والدولية، ينبع في الأساس من أهمية المؤتمر والتوقيت الذي يعقد فيه. فمن وجهة نظر فتاوية عقد المؤتمر في مرحلة حرجة، اعتبر البعض فيها أن المؤتمر سينهي النقاش فيما يتعلق بالخلاف الفتاوي الذي نجم عن طرد محمد دحلان من صفوف الحركة، وبالتالي فإن عقد المؤتمر عنى - ضمن أشياء كثيرة - طي تلك المرحلة ووضعها خلف ظهر الحركة. أما وطنياً، فإن استمرار الانقسام والشقاق مع "حماس" وعدم تمكن جولات الحوار الوطني من حسم الأمر، وفشل اتفاق الشاطئ (آخر الاتفاقات الموقعة بين "فتح" و"حماس") في وضع حد للانفصال بين السلطة في رام الله

بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية الفلسطينية عموماً، التي تشكل حركة فتح، الركيزة الأساس فيها، وللمشروع الوطني الفلسطيني برمته، بغية النهوض بأوضاعنا وتعزيز مسيرة نضال شعبنا، من أجل انتزاع حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للنقصان أو المساومة أو المقايضة، وفي المقدمة منها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام ٦٧ وعاصمتها القدس، مؤتمر السابع مؤتمر حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، الذي يصادف انعقاده اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في أصقاع العالم.

وأشار مجدلاني إلى أن انعقاد المؤتمر يأتي في ظل انسداد الأفق السياسي مع دولة الاحتلال الإسرائيلي والرعاية الأميركية المنفردة لعملية السلام، التي أثبتت الوقائع والمعطيات فشل هذه الرعاية بسبب الانحياز الفاضح والمكشوف لسياسات دولة الاحتلال. أضف إلى هذا فشل المحاولات كافة للوصول إلى مصالحة وطنية داخلية تنهي حالة الانقسام التي بات استمرارها يؤسس لمرحلة جديدة نحو الانفصال.

وشدد مخاطباً الرئيس: إننا إذ نردد معكم أن لا دولة في غزة ولا دولة فلسطينية دون غزة، فإننا بذلك نؤكد وحدة الشعب والأرض والقضية.

وأشار إلى أن الفلسطينيين اليوم بأمس الحاجة إلى رؤية جديدة تدفع باتجاه استكمال

مؤلف بالأساس من قطر التي مارست الضغط على "حماس" لتسهيل خروج أعضاء "فتح" من غزة للمشاركة في أعمال المؤتمر. دولياً انعكس الاهتمام بصورة واضحة في حجم المشاركة الخارجية من قوى وأحزاب وتنظيمات ومنظمات دولية في أعمال المؤتمر.

## المشاركة الوطنية

وطنياً، وجهت حركة فتح دعوات للقوى والتنظيمات الفلسطينية كلها للمشاركة في أعمال المؤتمر بما فيها حركة حماس والجهاد الإسلامي، اللتان شاركتا للمرة الأولى في مؤتمر "فتح". واعتبرت دعوة فتح لحركة حماس، تحديداً، بادرة جديدة في العلاقات الوطنية وربما مؤسسة لمرحلة جديدة، الأمر الذي تعزز بتلبية "حماس" للدعوة.

يمكن الإشارة إلى ثلاث مداخلات أساسية أُلقيت في المؤتمر على الصعيد الداخلي عكست الاهتمام بالمؤتمر الفتحاوي، وتمثلت بكلمة القوى الوطنية وفصائل منظمة التحرير، وكلمة حركة حماس، وكلمة الشعب الفلسطيني في الداخل.

ألقى كلمة فصائل منظمة التحرير عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة والأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، والذي أكد فيها أن انعقاد مؤتمر "فتح" في هذه الظروف الصعبة والمعقدة، (يجعل القوى الفصائل) تتطلع إليه بمسؤولية وطنية عالية، تتطلق من إيمانها بالوحدة الوطنية والمصير المشترك، الذي يجمع

عملية السلام المعتمدة دولياً، وفي مقدمتها مبادرة السلام العربية، ووقف الاستيطان الذي تسعى حكومة الاحتلال عبره لتدمير ما تبقى من حل الدولتين، وبالتوازي مع ذلك صياغة برنامج عمل وطني يعتمد المقاومة الشعبية لمواجهة الاستيطان وعردة حكومة نتنياهو العنصرية والفاشية. واستخلاص الدروس والعبر من جولات الحوار مع الإخوة في حركة حماس لإنهاء الانقسام، من خلال إدراك أن الانقسام طال أمده وأفرز معه من المعطيات والمتغيرات ما يهدد وحدة الشعب والأرض والقضية، مما يستوجب قراءة معمقة لأسبابه ونتائجه، وبالتالي الخلوص إلى رؤية جديدة ونوعية لوضع حد لهذا الانقسام، انطلاقاً من الالتزام بما وقع عليه من اتفاقيات، وفي المقدمة منها تشكيل حكومة وحدة وطنية، على أساس برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، وبسقف زمني محدد ينتهي بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية للمجلسين الوطني والتشريعي، وإذا تعذر أيضاً تشكيل هذه الحكومة على هذه الأسس، فلنتفق على إجراء انتخابات عامة بإشراف عربي ودولي، لإنهاء حالة الانقسام، بما يؤدي لوحدة النظام السياسي الفلسطيني وتصلبيه لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية كافة.

وتابع: هذا يستدعي إستراتيجية وطنية جديدة تأخذ بعين الاعتبار التعاون والتنسيق مع الجوار العربي وبخاصة جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة العربية

مهام عملية التحرر الوطني من الاحتلال الإسرائيلي واستكمال بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية المنشودة وتعزيز بنية النظام السياسي الفلسطيني على أسس ديمقراطية. داعياً بناء على ذلك إلى تطوير برامج العمل لتأخذ بعين الاعتبار أداة المقاومة الشعبية السلمية والاشتباك السياسي والدبلوماسي والقانوني مع الاحتلال سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، لفضح دولة الاحتلال وعزل إجراءاتها التعسفية المنافية لأبسط قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. مؤكداً أن فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وفصائل العمل الوطني تتطلع إلى أن تعمل مخرجات مؤتمر "فتح" على استنهاض الفعل الوطني واستنهاض منظمة التحرير الفلسطينية بمختلف مؤسساتها، وعلى قاعدة الشراكة الحقة بين مجموع القوى والفصائل.

وحدد رؤية فصائل العمل الوطني الفلسطيني للمرحلة القادمة بالآتي: صياغة إستراتيجية وطنية جديدة تؤكد رفض العودة لصيغة المفاوضات الثنائية بالرعاية الأميركية المنفردة والمنحازة لإسرائيل، باعتبارها صيغة أثبتت التجربة عقمها، ودعم المبادرة الفرنسية للدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام كامل الصلاحيات. وأن أي انخراط في أي عملية سياسية مع دولة الاحتلال يجب أن يسبقه اعتراف مسبق بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس الشرقية، والقبول بمرجعيات



السعودية. وأن يشكل مؤتمر حركة فتح ونتائجها مدخلاً حقيقياً وفاعلاً نحو دعوة المجلس الوطني الفلسطيني للانعقاد خلال الأشهر الثلاثة القادمة بدورة اعتيادية.

ورأى أن تهيئة الأجواء والمناخات لانعقاد المجلس الوطني باتت ضرورة وطنية ملحة لسببين: تجديد الشرعية الوطنية، وتبني إستراتيجية وطنية سياسية كفاحية ببرنامج إجماع وطني يهدف إلى النهوض بالواقع الفلسطيني على الصعد كافة.

وطنياً، لم تقم "حماس" - كما فعلت في المؤتمر السادس الذي عقد في آب من العام ٢٠٠٩ - بمنع أعضاء "فتح" من الخروج من قطاع غزة للمشاركة في أعمال المؤتمر، وإنما سهلت خروجهم. بكلمة أخرى لم تقفز "حماس" على عربة المؤتمر ولم تتدخل.

ورشح أن الرئيس محمود عباس خلال زيارته لأنقرة والدوحة طلب من القيادتين التركية والقطرية التدخل لدى حماس من أجل السماح بخروج أعضاء فتح من غزة، وهو الطلب الذي قيل إن أنقرة والدوحة عملتا عليه لدى "حماس". وكانت إحدى مفاجآت المؤتمر حضور وفد من حركة حماس وإلقاء أحد نوابها في المجلس التشريعي كلمة نيابة عن رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل بحضور ممثلي القوى والدول والمنظمات الأجنبية. وكانت "فتح" قد وجهت دعوتين للمشاركة في المؤتمر لحركتي حماس والجهاد الإسلامي.

وألقى النائب في "التشريعي" أحمد الحاج علي كلمة مشعل، أشار فيها إلى أن المؤتمر يعقد في ظروف معقدة واستثنائية لها انعكاسات على القضية والواقع الإقليمي.

وقال: إن حركة حماس جاهزة لمتطلبات الشراكة مع حركة فتح والقوى الفلسطينية، لمصلحة الشعب وقضيته ومعركته مع الاحتلال الإسرائيلي.

وأشار إلى أن حركة حماس جاهزة للشراكة مع حركة فتح والفصائل والقوى الوطنية، متمنياً النجاح والتوفيق لأعمال المؤتمر السابع، والخروج بنتائج إيجابية تعزز الوحدة الداخلية للحركة وتجدد نضالها وأدائها.

وأكد أن عقد مؤتمر فتح في ظل الظروف الإقليمية يضاعف من مسؤولياتنا الوطنية جميعاً، لما له من انعكاسات على القضية الفلسطينية والواقع الإقليمي.

وأضاف: نحن شركاء في الوطن والنضال والقضية والقرار، ونحن جاهزون لمقتضيات هذه الشراكة معكم في حركة فتح ومع جميع الفصائل لمصلحة الشعب والقضية والنضال والمعركة مع الاحتلال، متمنياً النجاح والتوفيق لأعمال المؤتمر والوصول إلى نتائج إيجابية ومخرجات سديدة، بما يعزز صف "فتح" ووحدتها الداخلية، ويجدد أداء الحركة وبرنامجهما النضالي الذي عرف عنها وتميزت به منذ كانت الثورة الفلسطينية المعاصرة، والتي كان على رأسها القائد الشهيد ياسر عرفات.

وتمنى النجاح لحركة فتح والتوفيق لها والوصول

إلى نتائج إيجابية بما يعزز وحدتها الداخلية، ويجدد أداء الحركة وبرنامجها النضالي، وأن يرسخ المؤتمر مناخ الوحدة وروح الشراكة الوطنية التي تساعد على سرعة إنجاز المصالحة وإنهاء الانقسام، وترتيب البيت الفلسطيني وبناء المؤسسات الوطنية، بما يمكننا من العمل معاً وبجميع طاقات الشعب العظيم وقواه ومقوماته ومكوناته في الداخل والخارج في مقاومة الاحتلال والاستيطان والتهويد ومواجهة عدوانه وجرائمه وكسر الحصار عن غزة، وذلك وفق برنامج نضالي وسياسي وطني مشترك نتوافق عليه؛ ما يضاعف قوتنا ومقاومتنا ويجسد وحدتنا وشراكتنا، ويحمي القرار الفلسطيني المستقل ويقودنا إلى لحظة النصر.

وختم حديثه بالقول: من البداهة والمنطق الطبيعي والوطني أن يحرص أبناء الشعب الواحد والقضية الواحدة على نجاح المشروع الوطني؛ فكل إنجاز لفصيل هو نجاح وإنجاز للفصائل كلها.

وإذا كان خطاب مشعل في المؤتمر مفاجئاً، فإن الكلمة التي ألقاها رئيس القائمة العربية المشتركة والنائب في الكنيست أيمن عودة كانت صادمة لإسرائيل، فقد حيا عودة حركة فتح بكلمات ملتهبة قال فيها: "فتح الانطلاقة، والثورة والتضحيات الجسام، فتح الشهداء والأسرى، فتح البناء، فتح عصب الحركة الوطنية الفلسطينية، وقائدة حركة التحرر الوطني الفلسطيني، نحو الدولة وعاصمتها القدس".

وأشار إلى أن مؤتمر فتح ينعقد في ظل وضع دولي مرتبك وغامض وغير متوقع، في ظل عالم عربي يعيش أصعب مراحل، وفي ظل حكومة يمين متطرف، يقف على رأسها أكبر رافض للسلام، تنتياهو.

ومع هذا فقد نوه: من "فتح" تعلمنا خاصة في الظروف الصعبة، أن الاعتماد هو بالأساس على أبناء الشعب الفلسطيني، لهذا وخاصة في ظل هذه الظروف وباسم القائمة المشتركة، دعا "بكل حرارة وطنية إلى الوحدة الوطنية الفلسطينية". وقال: "فتح ليست السبب ولكن فتح هي أم الولد. هكذا تعلمنا من رواية الملك سليمان عن أم الولد الحقيقية".

وشدد عودة على أننا نريد أن نبني حواراً جدياً مع قوى السلام الإسرائيلية، ومنها قوى ديمقراطية إسرائيلية لبناء معسكر سلام يناهض تنتياهو وحكومته.

وأضاف، نحن لسنا وحدنا، معنا الرئيس محمود عباس الذي يدعنا، مع أن هناك الكثير ممن يحاربنا في إسرائيل، حيث يحاربون لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي، ولا يريدون لرئيسها محمد المدني الدخول لإسرائيل والتكلم مع الناس في إسرائيل. شاكرًا كل من ساهم من الدفاع المدني الفلسطيني بإطفاء النيران، خاصة في الكرمل.

وقال عودة وهو يشير لصورة الرئيس أبو عمار "وكما قال الكبير الكبير يرونها بعيدة ونراها قريبة"، متمنياً أن يتم عقد المؤتمر الثامن

لتركيز قوة الفلسطينيين من أجل العمل لما هو في مصلحة الشعب الفلسطيني.

واهتمت (معاريف) بأجزاء الخطاب التي أظهر فيها أيمن عودة تمسكه بالهوية الفلسطينية، فمرت على ذكره لأبيات من شعر محمود درويش يعبر فيها عن حق العودة لحيفا، وأمله أن يكون المؤتمر القادم لحركة فتح في عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة القدس الشرقية.

رئيس المنظمة اليهودية المتطرفة "لك يا قدس" قال: "مشاركة أيمن عودة في المؤتمر السابع لحركة فتح تكشف مرة أخرى عن الوجه الحقيقي لرئيس القائمة المشتركة الذي يمثل حركة فتح في الكنيسة الإسرائيلي، على أيمن عودة أن يفهم أن القدس هي العاصمة الموحدة لدولة "إسرائيل"، وكل محاولاته للتخريب ودعم المنظمة في رام الله تعتبر بمثابة صب الزيت على نار الإرهاب". على حد قوله حسبما أوردت وكالة سهم الإخبارية.

## المشاركة العربية

عربياً، حضرت مجموعة من ممثلي الأحزاب والقوى السياسية العربية إلى رام الله للمشاركة في أعمال المؤتمر وإلقاء الكلمات أمام أعضاء المؤتمر الألف والأربعمئة. وعلى الرغم من ذلك فقد لوحظ أن ممثلي مصر والأردن في المؤتمر لم يكونوا بمستوى العلاقات التاريخية للبلدين ودورهما الكبير في القضية الفلسطينية، فمن مصر حضر وزير الخارجية الأسبق محمد

لحركة "فتح" في القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية، ومؤكداً الرغبة بالمشاركة فيه إلى جانب أبناء شعبنا.

صَفَّق الحضور لعودة مراراً وتكراراً، ما اضطره للسكوت بين الجملة والأخرى، واشتد الحماس والتصفيق في ختام كلمته عندما قال إنَّ "المؤتمر الثامن، لحركة فتح، سيكون وسنكون معكم في القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته"، حينها وقف الحاضرون وانتصبوا هاتفين: "ع القدس رايعين، شهداء بالملايين".

وحضر عودة على رأس وفد يضم قيادة فلسطيني الداخل ومنهم رئيس حزب التجمع جمال زحالقة، والنائب أحمد الطيبي، وممثلون عن الحركة الإسلامية.

أثارت كلمة عودة ردات فعل عاصفة في إسرائيل، حيث قالت صحيفة (معاريف) العبرية: إن عضو الكنيسة أيمن عودة تجنب ذكر اسم دولة "إسرائيل" في خطابه، ووصف المجتمع "الإسرائيلي" بالاحتلال، وقال إنهم يسعون للتأثير على القوى الديمقراطية من خلال بناء جسور معها، ولا نريد حرق الجسور مع هذه القوى، وهذه أحد الطرق التي نستطيع التأثير من خلالها على ما هو في مصلحة شعبنا.

وركزت (معاريف) على تشديد عودة على العلاقة بين الشعب الفلسطيني في أنحاء فلسطين، وقالت إنه كشف عن الهدف الرئيس من تشكيل القائمة المشتركة، والتي تهدف

مصر ستظل داعمة للشعب الفلسطيني وقضيته. منوهاً: إذا كان شعار المؤتمر التحرير والبناء، فنحن نرى البناء بهذا الشكل.

من جهته، قال رئيس الوفد الأردني، أمجد المجالي: بعد "مرور أكثر من ٥٠ عاماً على انطلاق الثورة الفلسطينية، باتت فتح أيقونة يتغنى بها الناس، فهي الحركة الأولى، أرض فلسطين أرض العرب كلهم، أنتم أيها الفلسطينيون كم نحبكم ويحبكم أهلكم من المحيط إلى الخليج.

ودعا الفلسطينيين إلى تناسي الخلافات الداخلية، والتعالي على الجراح حتى يتمكنوا من التركيز على قضيتهم التي لن يهدأ لنا بال، إلا حين نرى أعلام فلسطين ترفرف على المسجد الأقصى وكنيسة القيامة، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

وأكد المجالي أن "إخوتكم في الأردن، الذين لي شرف تمثيلهم هنا، يذكرونكم في كل لحظة، بأن أرض فلسطين جبلت بدماء شهداء الأردن وفلسطين والعرب، وباتت الأرض الفلسطينية مخضبة بدماء العرب، فكما أنتم ثابتون فنحن ماضون على الوعد والعهد حتى النصر الأكيد بإذن الله.

بدوره، هنأ سكرتير عام حزب التكتل التونسي مصطفى بن جعفر، الرئيس محمود عباس على انتخابه رئيساً للحركة، ما يؤكد أنه رجل شجاع قدم الكثير للقضية الفلسطينية والشعب العربي. وأضاف بن جعفر: تهانينا بهذا الفوز والإجماع المنتظر، الذي يشكل نتيجة طبيعية لما قدمتموه

عراقي الذي ألقى كلمة عبر فيها عن الدعم المصري لدولة فلسطين في المجالات كافة، مؤكداً أن هذا الدعم لم ولن يتوقف.

وقال: "لا داعي أن أذكركم بدعم مصر الدائم لفلسطين، ونحن تربينا أن فلسطين هي القضية الأساسية للجميع، وإن شاء الله يكون العام المقبل عام إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، التي أتوقع أن تكون دولة اقتصادية قوية وملاًزماً اقتصادياً لكثير من الدول العربية".

وأضاف مخاطباً قيادة "فتح": "بصدق لم نكن نتخيل أن نجد ما وجدناه، وهذا دليل على عملكم الكبير وتحضيركم للانتقال إلى مرحلة الدولة".

ودعا ممثلي الدول الأجنبية والهيئات الدولية للذهاب إلى مدينة الخليل ليشاهدوا ما يحدث من انتهاك لحقوق الإنسان، مشدداً "يجب ألا يتحدث أحد عن حقوق الإنسان طالما يوجد فلسطيني يتعرض للتفتيش عندما يدخل منزله، أدعوكم إلى أن يكون شعارنا العام المقبل الحديث عن حقوق الإنسان الفلسطيني بمختلف أشكالها، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية".

وشدد على أن مصر تقف دوماً إلى جانب فلسطين وشعبها وقضيتها، باعتبار فلسطين قضية العرب الأولى والمركزية، وسيكون العام القادم عام الإعلان عن هذه الدولة الفتية.

وتابع: رسالتنا اليوم رسالة دعم وتأييد للقضية الفلسطينية، واليوم نحن نحضر هذا المؤتمر، لدينا شعور بالفخر بأن هناك رؤية لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني للانطلاق لإقامة دولة فلسطينية،

للفلسطينيين والشعب العربي من خدمات، ولمواقفكم الشجاعة، التي كمثل كل المواقف الشجاعة في بعض الأحيان، تثير تساؤلات ثم تأتي الأزمان وتأتي حصافتها وحكمتها.

ونوه بالعلاقات الوطيدة التي تجمع الشعبين الفلسطيني والتونسي، مشيراً إلى أنها علاقات متميزة وتاريخية وأسرية، والتاريخ يشهد أن موقف تونس في مراحل القضية الفلسطينية كافة متميز، مشدداً على أن قضية فلسطين توحد الجميع في تونس، لأن قضية فلسطين قضية مركزية. قائلاً إن كلمة فلسطين توحد أطراف الشعب التونسي كافة، وأكد أنه يجب العمل على إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة عاصمتها القدس الشريف، وفي اعتزاز نحن ندعم كل القوى الحرة والديمقراطية في الوقوف إلى جانب حملة المقاطعة.

وتابع: سعداء بوجودنا على هذه الأرض الطاهرة، ولا شك في أنكم تعلمون العلاقات الوطيدة التي تجمع الشعبين الفلسطيني والتونسي، تاريخ مشترك وتضحيات مشتركة وشهداء مشتركون في أرض فلسطين وفي أرض تونس، علاقات متميزة علاقات تاريخية علاقات أسرية والتاريخ يشهد.

وأضاف: أنتم تعلمون أن موقف تونس في مراحل القضية الفلسطينية كلها كان موقفاً متميزاً، لأنه بني على احترام استقلال القرار الفلسطيني، تعلمون أن في تونس الثورة الجديدة هناك تعددية، وتبقى قضية فلسطين

تمثلنا جميعاً دولة وأحزاباً ومجتمعاً مدنياً وشعباً، وهذا فضلكم علينا، لأننا نعيش هذه القضية المركزية، نتوحد خلف فلسطين.

وقال بن جعفر: إن المؤتمر له أهمية خاصة لأن حركة فتح ليست كالحركات الأخرى، فهي كبرى المنظمات الفلسطينية التي بفضلها تحقق العديد من الإنجازات المهمة، وهي عنوان للشعب الفلسطيني في أماكن وجوده كافة في الداخل والخارج.

وأكد الدعم اللامشروط لقضية فلسطين، ومواصلة الدفاع بكل حماس ومسؤولية في المحافل الدولية التي توجد فيها تونس، من أجل إيقاف فوري لحملة الاستيطان الشرسة، وتحرير الأسرى، وعودة اللاجئين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف.

وطالب بن جعفر مختلف القوى في العالم بالوقوف إلى جانب حملة المقاطعة الدولية، مؤكداً ضرورة تحقيق الوحدة الفلسطينية في هذه المرحلة الصعبة والمصيرية، آملاً أن يخرج المؤتمر بتوصيات مهمة تساهم في تقوية الحركة وخروجها بصورة أفضل.

وأضاف: المؤتمر له أهمية خاصة لأن حركة فتح ليست كالحركات ولا كالأحزاب، فهي كبرى المنظمات الفلسطينية، والرأس المدبر والقاطرة التي بفضلها تمكنت من تحقيق خطوات لا بأس بها، وهي عنوان الشعب الفلسطيني، فهي التي قادت الكفاح الذي مكنكم من تحرير الأرض ولو

جزئياً، فالمؤتمر له أهمية خاصة، ولا يمكن أن نواصل دون أن أحنى خشوعاً أمام شهدائكم، وفي مقدمتهم الزعيم الرمز الشهيد أبو عمار، وأعبر عن اعتزازي بصمودكم الأسطوري، خلال أيام اطلعنا على ما حققتموه من تقدم ونمو في رام الله وغيرها، وكانت فرصة لتقاسم جزءاً من تضحياتكم ونضالاتكم، والتقىنا مع الأسرى المحررين، وتذكرنا أن الاحتلال لم يفرق بين كل عناصر الشعب الفلسطيني، ولم يتوان عن سجن الرجال والنساء والأطفال.

من ناحيته، هنا السكرتير العام للحزب الديمقراطي الكويتي، عبد الله النيباري الرئيس محمود عباس على تجديد انتخابه لقيادة حركة فتح، مشيداً بقبوله بتحمل الأعباء الثقيلة والتحديات الضخمة التي تواجهها القضية الفلسطينية في هذه المرحلة الحرجة، التي تشهد تمزق أقطار العالم العربي، هذه الفترة التي تشهد تحديات كبيرة قبل الرئيس بتحملها في المرحلة القادمة.

وقال: إن العلاقة بين الكويت وفلسطين هي علاقة تمتد إلى القلوب، فموطن القضية الفلسطينية هو قلوب الكويتيين، فالعلاقة قديمة، ومنها أن أول بعثة دراسية لمساعدة الكويت للانتقال من التعليم التقليدي كانت بعثة فلسطينية، وهذه كانت البداية، ويزوغ "فتح" كان في الكويت، لا نقول إنها حاضنة لكن جو الكويت وفر المناخ ليحتضن مشروع "فتح"، التي نحتفل اليوم بمؤتمرها السابع.

وقال: أمام هذه الحشد الوطني الفلسطيني، والأصدقاء من الداخل والخارج، أشعر بشيء من التواضع بأن أدخل في تشخيص معالم القضية الفلسطينية، وما تواجهه من الاحتلال، أو أتقدم برأي أو نصح لشعب بدأ مقاومته للاحتلال قبل مائة عام، منذ معاهدة سايكس بيكو، وقرارات تشرشل، وحكومات فرنسية وبريطانية اقتسمت أوطاننا في هذه المنطقة.

وأوضح النيباري أن العلاقة بين الكويت وفلسطين علاقة تمتد إلى القلوب، معتبراً أن موطن القضية الفلسطينية في قلوب كل الكويتيين، فالعلاقة بين الشعبين الفلسطيني والكويتي قديمة، كما كانت أول بعثة دراسية لمساعدة الكويت للانتقال من التعليم التقليدي إلى التطور من المعلمين الفلسطينيين.

وأضاف النيباري: موقف الكويت وشعب الكويت واضح تجاه القضية الفلسطينية، وللكويت دور كبير في حركة فتح، وانطلاقة الحركة كانت من الكويت، وعام ١٩٤٨ قام الكويتيون بجمع التبرعات لفلسطين.

وأوضح النيباري: موقف الكويت سوف يبقى مع الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال والظلم وحقوق الإنسان بحق شعب فلسطين، وعلى كل العرب مساعدة الفلسطينيين لضمان بقائهم في أرضهم، بالعمل على توفير العيش الإنساني ليبقى في أرضه ويتمسك في أرضه.

وختم النيباري: الشعب الكويتي في تضامنه

يحارب حتى في النفس، وهذا نوع من الفدائية والصمود، ويستحق أن يدعمكم العالم عليه. وأعربت عن استعداد بلادها لدعم القضية الفلسطينية بكل ما تحتاجه، في سبيل الانتقال من الأقوال إلى الأفعال. ودعت لتأسيس شبكة لدعم الموقف القانوني لدولة فلسطين يؤسس لإعادة القضية الفلسطينية إلى واجهة القضايا العالمية، بما يؤسس لمرحلة من إحقاق الحقوق الفلسطينية، والاعتراف بدولة فلسطين. ودعت المهدي إلى ضرورة التشييك بين الشباب الفلسطيني والشباب العالمي، لإيصال صوت الشعب الفلسطيني إلى العالم أجمع، والشعب الفلسطيني معروف بتعليمه ووعيه وثقافته وريادته.

وقال ممثل حزب الأصالة والمعاصرة المغربي إلياس عماري: "منذ احتضان المغرب لأول قمة إسلامية سنة ١٩٦٩ عقب إحراق المسجد الأقصى المبارك، ما فتئ المغرب يعتبر القضية الفلسطينية روح العمل المغربي، وتوَجَّ ذلك بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤، بينما ما زال المغرب من أولى الدول التي تدافع عن الشعب الفلسطيني وحقوقه".

وأضاف عماري: "بهذه القناعة الراسخة لم نبخل يوماً من مختلف مواقعنا بالالتزام بقضيتنا الفلسطينية كقضية وطنية مصيرية، ولم نتردد في احتضان كل الجهود لتوحيد الصف الوطني الفلسطيني، وما أحوجنا للتضامن في هذه الظروف الدولية التي تستلزم

ومساندته للشعب الفلسطيني ضد كل آفات الاحتلال والقبض اليومي للأرض عن طريق البناء والتوسع الاستيطاني، سيبقى دوماً معكم وتمنياته أن تتعزز جهودكم في التضامن الوطني بين كل القوى السياسية في فلسطين. وأعرب عن أمنياته بأن تتكلم الجهود في تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى السياسية في فلسطين.

من جهتها، دعت نائب رئيس حزب الأمة السوداني المعارض الدكتورة مريم المنصوري جميع العرب والمسلمين لزيارة فلسطين، ورفض الدعوات كافة التي تتحدث عن أن زيارة فلسطين تطبيع مع المحتل الإسرائيلي. وأثنت على المبادرات التي دعت لاستجلاب القيادات المجتمعية العربية لفلسطين ليروا بأعينهم ما يجري على الأرض في فلسطين، "فليس من رأى كمن سمع، لأن مجرد رؤيتنا للجدار العازل يشكل صدمة نفسية".

وأكدت المهدي، أن مشاركتنا في هذا المؤتمر تؤكد عمق فتح ومنظمة التحرير والقضية الفلسطينية في وجداننا، وهناك حديث في السودان، أن من يحضر إلى فلسطين فإنه يدعم التطبيع، ونحن كلنا ضد التطبيع، والإمام الصادق المهدي أكد ضرورة حضور المؤتمر لدعم فلسطين".

وأضافت المهدي: مجرد رؤيتنا للجدار هونوع من الصدمة النفسية، ورأينا المعاناة اليومية، لأن منسوب الصمود والنضال والفدائية كبير لدى شعب فلسطين، فشكل حياة الفلسطيني

نبذ كل أشكال التفرقة والخلاف، والالتفاف حول منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية".

وقال: كلنا ثقة بأن يشكل هذا المؤتمر إجابة شافية وافية لتحديات المرحلة محلياً وعربياً ودولياً، وبأن يحتكم لوحدة الشعب والوطن، لينشد المصلحة العليا لتحسين استقلالية القرار الفلسطيني وقوته ومنعته.

### المشاركة الدولية

شهد المؤتمر حضوراً مكثفاً للوفود الدولية خاصة من الدول الأوروبية وأعضاء الاشتراكية الدولية وحلفاء "فتح" التاريخيين الذين عبروا عن دعمهم لحركة فتح في مواصلة نضالها لنيل الاستقلال الوطني والحرية لشعبها.

في كلمته أمام المؤتمر، قال سكرتير الاشتراكية الدولية لويس ايلالا: إن حركة فتح وقفت إلى جانب العديد من المؤسسات والمنظمات التي طالبت بالحرية والعدالة، وإنفاذ قرارات الشرعية الدولية، لافتاً إلى أن هناك تعاوناً وعملاً بين الاشتراكية وحركة فتح منذ ثمانينيات القرن الماضي، وتم تحقيق العديد من الإنجازات.

وأضاف: عملنا مع حركة فتح من أجل تحقيق السلام العادل والمنصف للشعب الفلسطيني وتحقيق دولته ذات السيادة الكاملة، مشيراً إلى أن معظم القرارات التي تم اتخاذها في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لم يتم تحقيقها وتنفيذها بالكامل، وشدد على أن حصول

الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة يعد إحدى القيم التي تتمسك بها الاشتراكية الدولية. ودعا الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين إلى الاعتراف السريع بها، وهذا ما تدعو إليه بلاده تشيلي التي تضم أكبر تجمع للجالية الفلسطينية في العالم.

وتابع: المجتمع الدولي يمر بأوقات عصيبة وتحولات شائكة يجب أن نجتازها معاً، لا تزال النزاعات قائمة وبحاجة لمن يحلها وأدت لقتل الملايين من الناس، وتشريد الملايين، والجهود التي تقومون بها، ونضالكم وتمسكم بحقوق الشعب الفلسطيني جزء من مهمة الاشتراكية الدولية، ووجودنا بينكم ما هو إلا للتأكيد على ذلك.

أما ممثل الحزب الشيوعي الصيني تشان جيان وي، فقال: إن انعقاد المؤتمر حدث مهم لأبناء الشعب الفلسطيني، ناقلاً تحيات دائرة العلاقات الخارجية بالحزب للرئيس والشعب الفلسطيني وتمنياته بنجاح فعاليات المؤتمر. وأكد أن الصين تدعم بحزم عملية السلام في الشرق الأوسط، ودولة فلسطينية على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وأن حزبه يولي أهمية لتعزيز علاقات التعاون المشتركة مع حركة فتح في مختلف المجالات.

بدورها، أعربت رئيسة لجنة فلسطين في البرلمان الأوروبي مارتينا أندرسون عن رفضها لأشكال الفصل العنصري كافة التي يتعرض لها الفلسطينيون في كل مكان في فلسطين، وإجراءات الاحتلال كافة المتمثلة بسياسات



العقاب الجماعي، ومصادرة الأراضي والاستيطان. قائلة إن الوفد شاهد ما يعاني منه الشعب الفلسطيني وكيف يواجه سياسة الفصل العنصري من جدار ونقل عنصري وتحكم في المصادر ومصادرة الحق في الحياة، وكل ذلك مرفوض من طرف الاتحاد الأوروبي. ونقلت تحيات رئيس حزب "الشين فين"، واعتذاره لعدم الحضور بسبب مشاركته في جنازة الرئيس الراحل فيدل كاسترو، وتحيات رئيس مجموعة اليسار الموحدة في البرلمان الأوروبي، وتمنياته بنجاح المؤتمر.

وبينت أن إيرلندا تولي قضية الانقسام أهمية كبيرة، ودعت لضرورة تحقيق المصالحة والوحدة الوطنية، ووضع الخلافات كافة جانباً حتى تتحقق أمانى الشعب الفلسطيني وطموحاته، بعد تثبيت المعايير كافة لبناء الدولة والتدابير اللازمة لتحقيق الأهداف الوطنية، بين جميع الأطراف. وقالت: إن هذا المؤتمر يتزامن مع اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، حيث مئات آلاف الناس حول العالم يتضامنون مع فلسطين. وأكدت أندرسون: إسرائيل لم تطلق سراح الفوج الرابع من الأسرى، الذين تم الاتفاق على الإفراج عنهم، هناك رابط أساسي بين الأسرى والتحرر، وأنا أدرك ذلك كوني أسيرة محررة. وأضافت أندرسون: هناك مئات الآلاف من العالم الذين يتضامنون معكم، ويقفون إلى جانب الشعب الفلسطيني، وأنقل لكم تحيات رئيسنا لكم في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب

الفلسطيني، وأؤكد لكم أن رئيس مجموعة اليسار الموحد في الاتحاد الأوروبي ينقل لكم تحياته، ويؤكد أنه سيبقى صامداً في الاتحاد الأوروبي لأجل فلسطين. وبينت أندرسون أن كثيراً من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يدعمون حق الشعب الفلسطيني في التحرر من الاحتلال، وإقامة دولته المستقلة، مؤكدة ضرورة تجسيد المصالحة الفلسطينية بنوايا صادقة. من ناحيته، قال نيكولاي مالدينوف ممثل الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون: إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب المؤتمر العام السابع لحركة فتح، التي تشكل روح الشعب الفلسطيني، مثلما يشكل الفلسطينيون روح الشعوب العربية. وخاطب المؤتمرين: "أنتم تصنعون التاريخ اليوم، وأنتم الضمان لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني وتحقيق حقوقه غير القابلة للتصرف، في تقرير المصير، وإقامة الدولة والحرية. ويسعدنا أن نشاهد هذه الحركة التي تحمل أمانة كبيرة تتمثل في الاعتراف بالحقوق الفلسطينية". وقال: "فتح كانت وستبقى وستكون دائماً أم الجماهير الفلسطينية، وهي الديمقراطية الفلسطينية التي تحافظ على حلم الدولة الفلسطينية وتعمل من أجل السلام، اعملوا من أجل السلام ولا تستسلموا حتى إقامة الدولة". وأضاف: "تحت قيادة الرئيس محمود عباس شاهدنا رفع مكانة فلسطين في الأمم المتحدة، وبناء المؤسسات الفلسطينية ورفع العلم الفلسطيني في الأمم المتحدة.

وخاطب الرئيس: شكراً لك على التزامك الثابت في تحقيق حلم الدولة، وإيمانك بالسلم واللاعنف، للأسف الاحتلال مستمر والبناء الاستيطاني مستمر، والعنف والإرهاب موجودان، وأفاق حل الدولتين تسقط من بين أيدينا ليبقى خيار الدولة الواحدة. وأقول لمن يعتقدون أن هذا أمر مقبول، أنتم مخطئون، أنتم تناصرون احتلالاً لا نهاية له، ويؤسس لصراع غير منته، يغذي العنف والتطرف في المنطقة، لذلك يجب أن نقف ضدهم".

وأكد المسؤولية الكبيرة لـ"فتح" في حماية حل الدولتين من خلال قيادتها الشجاعة وخياراتها في تبني المقاومة السلمية وتشجيع السلام، واستعدادها المستمر للوصول إلى سلام عادل وشامل، وعملها لتحقيق الوحدة الفلسطينية، والذي سينتج عنه الوصول لاتفاق سلام يحقق الحرية لفلسطين. وأعلن أن الأمم المتحدة ستواصل وقوفها بجانب الشعب الفلسطيني وكل من يعملون في سبيل تحقيق سلام عادل، حتى تتحقق الحقوق الفلسطينية المشروعة.

وقال: إن أفاق حل الدولتين تسقط من بين أيدينا لنبقى أمام خيار الدولة الواحدة، متمنياً أن ينتخب المؤتمر السابع لحركة فتح قيادات تقود شعبها بحكمة وتعمل على إنهاء الاحتلال، وتحقيق المصالحة الفلسطينية، وأن يكون عندها القوة والقدرة والكرامة على التفاوض مع إسرائيل على القدر نفسه من المساواة، الأمر الذي سينتج عنه التوصل إلى اتفاقية سلام.

وتابع: دعوني أتحدث إلى الذين يقولون إن بقاء الوضع الحالي على ما هو عليه مقبول، أوضح لهم أنهم مخطئون، فهم يناصرون احتلالاً ليست له نهاية، وبقاء الوضع على ما هو عليه يؤسس لوجود صراع لا متناه، ويولد الغضب في المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء، ويغذي المتعصبين والمتطرفين في المنطقة، وهؤلاء لا يقدمون حلاً أو أملاً، ويجب أن نقف في وجه محاولاتهم.

وأردف قائلاً: أنا على ثقة بأن جميع من هم موجودون معنا اليوم وفي الخارج سينتهزون الفرصة لتصعيد الوحدة والوسطية ضد التيارات المتصاعدة من التطرف والتعصب، في الـ ٣٠ سنة الماضية الرئيس الراحل أبو عمار والقيادة وافقت وتبنت قرارات عدة من مجلس الأمن، لقد قامت قيادتكم بنبذ العنف واعترفت بإسرائيل ومنذ ذلك الوقت وتحت قيادة الرئيس عباس شهدنا رفع مكانة فلسطين في الأمم المتحدة ورفع العلم الفلسطيني في الأمم المتحدة.

وختم حديثه: الأمم المتحدة ستلتزم بالوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني ومن يعملون على إحقاق السلام العادل في هذه الظروف.

من جهته، قال ممثل حزب العدالة والتنمية التركي هليل أوزكان: "أحمل لكم سلاماً من رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان ورئيس الوزراء بن علي يلدريم والشعب التركي". وتحدث عن مؤتمر عقد في تركيا، في اليوم

بالدولة الفلسطينية وحق شعبها بتقرير مصيره، لأنه دون ذلك سيزيد اليأس، ولا بد من إنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وقالت: ما زلنا ندعم ونقف مع رؤية حل الدولتين، ونأمل أن تنجح المبادرة الفرنسية التي ندعمها، ولا بد أن تبقى حية ودونها فإننا نخاطر بنشر ثقافة اليأس، ويجب إنهاء الاحتلال، وهذا أمر في غاية الأهمية، يجب وقف أي نشاط استيطاني لأنه مهدد للعملية السلمية. وشددت على أن حركة فتح تشكل أهم حزب سياسي يجسد الديمقراطية، من خلال تمسكه بالنضال غير العنيف وهو أمر حيوي. وأكدت بالم أن السويد ستقدم أشكال الدعم كافة للشعب الفلسطيني، لتطوير الديمقراطية وحقوق الإنسان، وستدعم الحريات النقابية، ومحاربة الفساد.

وهناً سكرتير العلاقات الدولية لحزب العمال النرويجي أوانجر كفكهاالم، الرئيس محمود عباس على إعادة انتخابه رئيساً لحركة "فتح". وأشار إلى العلاقات المتينة والمميزة التي تربط بين حزب العمال النرويجي وحركة "فتح"، خاصة بين الشباب وما نتج عنها من زيارات متبادلة، أملاً أن تستمر هذه العلاقات وتتطور بشكل أكبر بما يخدم الشعبين الصديقين.

من جهته، شدد ممثل الحزب الاشتراكي الفرنسي مارك لافيرن، على أن فرنسا والحزب الاشتراكي أصدقاء للشعب والقيادة الفلسطينية، خاصة حركة "فتح". وأشار إلى أنه عمل في

العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني حضره أكثر من ٣٠٠ عضو برلمان عالمي، وقال فيه أردوغان "سلام للشعب الفلسطيني بأجمعه، و سلام للأخوات الفلسطينيات اللواتي يدافعن عن القدس، و سلام للأسرى وخاصة أسرى حركة فتح الذين لم يتمكنوا من حضور المؤتمر". ودعا للوحدة الفلسطينية، والسعي لبناء دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس، نحن نرى دولة الاحتلال تنتهك حقوق الإنسان، حقوق أهل البلاد الأصليين، والمضايقات التي تمارسها.

وأدان بقوة الاستيطان والاستيلاء على الأراضي، وانتهاك حقوق الإنسان. ودعا جميع الدول والأمم المتحدة إلى أن تقوم بدورها تجاه الشعب الفلسطيني.

وقال: "لا يخفى عليكم أنه لا تمر مناسبة إلا وتذكر تركيا بحقوق الشعب الفلسطيني، وتطالب كل الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين بأن تعترف بها، لأنه لن يسود سلام في الشرق الأوسط إلا بقيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس".

من جهتها، قالت سكرتير العلاقات الدولية للحزب الاشتراكي السويدي فيرونیکا بالم: إن لدينا علاقات صداقة وتعاون طويلة في الحزب الاشتراكي مع حركة فتح، لأن نضال الشعب الفلسطيني هو نضالنا في الحزب. وأشارت بالم إلى أن الحزب الاشتراكي عمل عام ٢٠١٤ على دفع دولة السويد للاعتراف بالدولة الفلسطينية وهو ما تحقق، داعية جميع دول العالم للاعتراف

هذه السنوات كانت "فتح" عنصراً أساسياً في النضال لحر الاحتلال، والوصول إلى مرحلة بناء مؤسسات الدولة، والاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة.

وقال: إن "فتح" تشكل الحزب السياسي الملتزم بالسلام، "خاصة في ظل وجود قائد سياسي كفخامتكم (الرئيس محمود عباس)، يعمل بشكل مستمر ومتواصل للوصول إلى السلام، وفي هذه الأيام التي يمر بها عالمنا والتي تعتبر الأسوأ عبر التاريخ، نحن بحاجة لقائد مثلكم".

وتطرق إلى بعض الخطوات التي تقوم بها كتلة الأحزاب الاشتراكية، عبر توضيح الحقائق للأوروبيين كافة حول ما يدور في فلسطين، إلى جانب تشكيل التحالفات المناصرة لفلسطين سواء داخل البرلمان الأوروبي أو خارجه. وأكد أهمية مبادرة السلام العربية التي اعتبرها جزءاً لا يتجزأ من أي تحرك على صعيد العملية السلمية، كونها تشكل مثلاً واضحاً على توجهات الفلسطينيين ومعهم العرب جميعاً نحو السلام.

فلسطين قبل ٢٠ عاماً كمراقب للانتخابات التشريعية، وشاهد التغييرات الكبيرة التي حدثت على أرض الواقع، مشدداً على أن فرنسا تقدم مختلف أشكال الدعم السياسي لكل أبناء فلسطين بما يساهم في تطورها. ونوه لافيرن بأن الحزب الاشتراكي ليس الشريك الوحيد لفلسطين ولكن كل أركان الدولة تقدم أشكال الدعم كافة، والمجتمع الفرنسي يقف إلى جانب الشعب الفلسطيني، وهناك جمعيات ومؤسسات مجتمع مدني في فرنسا تقيم توأمة وعلاقات شراكة مع مؤسسات وشركات فلسطينية.

وأعلن نائب رئيس كتلة الأحزاب الاشتراكية في البرلمان الأوروبي فيكتور كوستنارو التزام مجموعته بحل الدولتين دون أي شروط، بما يؤسس لقيام دولة فلسطين تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل، و"نحن هنا لنؤكد ضرورة احترام القوانين والالتزامات الدولية التي وافقت عليها إسرائيل بنفسها".

وأشار إلى أنه بحلول العام المقبل سيكون قد مرّ على احتلال فلسطين ٥٠ عاماً، وخلال

## مقتطفات من كلمة الرئيس محمود عباس أمام المؤتمر السابع لحركة فتح في رام الله

إن "فتح" التي انطلقت في العام ١٩٦٥ كحركة رائدة للتححر الوطني الفلسطيني بعد نكبة العام ١٩٤٨، ولاقت التفافاً جماهيرياً أصيلاً من أبناء شعبنا، وأمّتنا العربية المجيدة، ستظل غالبة منتصرة، ورائدة، بإذن الله، تذلل العقبات والصعاب صعوداً نحو آفاق الحرية والكرامة لشعبنا، لكي يتمكن من استرجاع حقوقه الوطنية الثابتة، ويعيش في دولته المستقلة، تحقيقاً لأحلام شهدائنا وقادة شعبنا العظام، الذين مضوا إلى جنات الخلد، وتجسيداََ لآمال جرحانا، وتطلعات أسرانا البواسل في سجون الاحتلال، فتحية إجلال وإكبار لهم جميعاً.

أيها الأعزاء، في هذه اللحظة التاريخية، نستلهم القوة والعزم من نضالات قادة ثورتنا الأجلاء وتضحياتهم، الذين ترفرف أرواحهم في

أيّتها الأخوات، أيها الإخوة، الضيوف الكرام، إن ما حققته حركتنا وثورتنا من إنجازات على امتداد ما يزيد على خمسين عاماً من العطاء والنضال والتضحية، لا يمكننا حصره في خطاب أو كتاب، فحركة فتح كانت وما زالت واحدة من أبرز معالم التاريخ الفلسطيني المعاصر، ونموذجاً يحتذى به في الصمود والتحدى، والصبر والعنفوان، والإرادة الصلبة، ليس فقط على المستوى الوطني، وإنما على مستوى العالم أجمع.

فقد ولدت "فتح" من رحم معاناة شعبنا، ومن أجل رفع الظلم التاريخي الذي وقع عليه، ومحو الجرائم التي ارتكبت بحقه، وكانت بذلك مثلاً ونبراساً لكل الشرفاء في أمتنا والأحرار في العالم.

ومع هؤلاء العظماء، نستذكر جميع شهدائنا وجرحانا من أبناء شعبنا ومن الأشقاء العرب والأصدقاء، الذين سقطوا في جميع مراحل نضال شعبنا الفلسطيني، ونقول لعائلاتهم وذويهم، إنهم جميعهم أبطالنا، لن ننساهم، فهم خالدون في ذاكرة شعبنا، ووطنا فلسطين، ولن تذهب تضحياتهم هدرًا.

ونعاهدكم بمواصلة نضالنا حتى تحقيق الأهداف التي ضحوا في سبيلها، مؤكدين ما كان يردده شهيدنا الرمز القائد أبو عمار، بأن شبلًا فلسطينياً، وزهرة فلسطينية، سيرفعان معاً علم فلسطين عالياً خفاقاً، فوق أسوار القدس، ومآذن القدس، وكنائس القدس، بيرونها بعيدة، ونراها قريبة، وإنا لصادقون.

أيتها الأخوات والإخوة، والضيوف الكرام، إن فلسطين أكبر منا جميعاً، وستظل هي الكلمة الجامعة لنا، وستبقى كما كانت على الدوام، القضية المركزية الأولى لأبناء أمتنا العربية المجيدة، التي لا يختلفون معها وعليها، ونحن وشعبنا وحركتنا العتيدة، لم ولن ننسى وقوف أشقائنا معنا، ودعمهم المادي والمعنوي لكفاح شعبنا ونضالاته المستمرة، وهم على الرغم من الصعاب كلها، وما يواجههم من تحديات ومحن، كانوا وسيبقون نعم الأهل والسند، يرفدون فلسطين بما يستطيعون، ويعززون صمود شعبنا وثباته على أرض وطنه، فهم النصير والظهير، ألمانا واحد، وأملنا واحد، وفرحنا واحد، ولهم منا كل الوفاء والتقدير.

سماة الوطن، فتحية لروح الأخ القائد المؤسس الشهيد أبو عمار وإخوانه الشهداء: أبو جهاد، وأبو إياد، وأبو السعيد، وأبو يوسف النجار، وعبد الفتاح حمود، وأبو علي إياد، وكمال عدوان، وكمال ناصر، وسعد صايل، وأبو الهول، وأبو صبري، وماجد أبو شرار، وأبو المنذر، وفيصل الحسيني، وصخر حبش، وهاني الحسن، وعثمان أبو غربية، وكل شهداء اللجنة المركزية والمجلس الثوري والاستشاري. حقهم علينا أن نذكرهم واحداً واحداً.

ولا يفوتنا أن نحيا أرواح شهداء شعبنا وشركائنا في النضال، الدكتور جورج حبش، وأبو علي مصطفى، والشيخ أحمد ياسين، وفتحي الشقاعي، وأبو العباس، وعبد الرحيم أحمد، وسمير غوشة، وأميل جرجوعي، وبشير البرغوثي، وسليمان النجاب، وغيرهم من القادة والشهداء.

كما لا يفوتنا أن نستذكر القادة التاريخيين لشعبنا: الحاج أمين الحسيني، وأحمد الشقيري، ويحيى حمودة، وخالد الفاهوم، والشيخ عبد الحميد السائح، رحمهم الله.

ولا يمكن أن ننسى، في هذه اللحظات التاريخية، الإخوة القادة المناضلين، القابعين في سجون الاحتلال، مروان البرغوثي، وأحمد سعادات، وفؤاد الشوبكي، وكريم يونس شيخ الأسرى، وكل أسرانا البواسل، وأسيراتنا الماجدات، وأسرانا من أطفالنا الأبرياء، هؤلاء الأبطال الذين لن يهدأ لنا بال حتى يتم إطلاق سراحهم جميعاً.

مؤيدين في الوقت نفسه جهود الدول العربية الشقيقة في مكافحة الإرهاب والتطرف، الذي ندينه بصوره وأشكاله كافة، هنا في منطقتنا وفي العالم أجمع، كما نجد إدانتنا الشديدة لمحاولات استهداف الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة.

وبهذه المناسبة، نود أن نعبر عن جزيل الشكر والتقدير لجميع الدول والمنظمات المانحة، التي واكبت، ودعمت مسيرتنا لبناء مؤسساتنا الوطنية، واستكمال البنية التحتية، ومساندتنا على النهوض باقتصادنا الوطني.

أيتها الأخوات والإخوة، والضيوف الكرام، على الرغم مما يحيط بنا، وما نواجهه من تحديات، فقد حافظنا على علاقات متوازنة ومتواصلة وطيبة مع الجميع عربياً وإقليمياً ودولياً، وأبقينا على نهجنا الثابت منذ انطلاقة "فتح"، وعبر مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية، بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد، ومثلما لا نتدخل في شؤون الآخرين، فإننا نأمل أن يقدر الجميع خصوصية وضعنا، باحترام استقلال القرار الوطني الفلسطيني، الذي كرسناه بالتضحيات الجسام، حيث ظلت "فتح" على الدوام جسداً واحداً و متماسكاً، وفيه لعمقها وانتمائها العربي، لا تحيد عن الهدف.

إن وحدتنا الوطنية أيها الأعضاء هي صمام الأمان لقضيتنا، وهي درعنا الحامية في مواجهة التحديات، لذا فإننا سنظل نعمل بكل إخلاص على بناء الجبهة الداخلية الفلسطينية

إننا ضد ما يطلق عليه الربيع العربي، استورد إلينا وأرسل إلينا من أجل إعادة "سايكس بيكو" جديد إلى العالم العربي وهو ما يحصل الآن، نحن ضد العنف وضد التطرف بأشكاله كافة، ولا يجوز أن نقذف مكة المكرمة والمدينة المنورة بقذائف، لا يمكن أن يُقبل هذا.

نحن في بلدنا هنا في دولة فلسطين، ونعمل بما لدينا من إمكانيات وما يصلنا من مساعدات، وهي شحيحة لأسباب معروفة، وحكومتم الرشيدة ترتب أموراً لضمان سير الأمور على ما يرام وتدفع رواتب للموظفين، والحمد لله أننا قادرون ونسير بحكمة وعقل وتصرف حسن وبناء لتوفير الدخل لأبناء شعبنا.

ونود في هذا المقام أن نجدد التأكيد لأشقائنا وأصدقائنا، أن أبناء شعبنا الفلسطيني من اللاجئين المقيمين بينهم، هم ضيوف على أشقائهم في هذه الدول، إلى حين عودتهم إلى وطنهم، وهم لا يتدخلون في الشؤون الداخلية لها، وهذا ما نحرص عليه دائماً.

وفي هذا الصدد، فإننا نتمنى لأشقائنا في سورية، وليبيا، واليمن، والعراق، أن يستعيدوا الأمن والأمان والاستقرار، وبما يكفل وحدة أراضيهم وشعوبهم، ويعزز صمود أمتنا وقدراتها في مواجهة التحديات؛ مؤكداً أننا مع الحوار، وإيجاد الحلول السياسية الخلاقة، للخروج من الحالة الخطيرة الراهنة، التي تعيشها العديد من الأقطار العربية الشقيقة، فمصيرنا واحد، ومستقبلنا وتطلعاتنا واحدة،

وتعزيزها، وإنهاء الانقسام البغيض الذي خلقه انقلاب حركة حماس في العام ٢٠٠٧.

وأود أن أقول لكم في هذا السياق، أيها الإخوة والأخوات، لقد مددنا أيدينا دوماً لإخوتنا في حركة حماس من أجل إنهاء الانقسام، وفق اتفاق القاهرة وإعلان الدوحة، وفي هذا السياق نتوجه بالشكر والتقدير للشقيقة جمهورية مصر العربية، التي رعت جهود المصالحة، والشكر موصول لجميع الدول العربية الشقيقة، التي دعمت وقدمت المبادرات، من أجل ذلك، بما في ذلك دولة قطر التي بادرت إلى استضافة الحوارات واللقاءات، ونأمل أن تتحقق الوحدة قريباً.

لا يوجد طريق آخر غير المصالحة، ولكن على أي أساس، ألسنا شعباً ديمقراطياً؟ نذهب للانتخابات التشريعية ورئاسية ومجلس وطني، وإذا أرادوا أن نمهد لذلك بحكومة وفاق وطني فلا مانع، وعلى الأقل مشهود لنا بالشفافية، بمعنى أنه لا يوجد عندنا تزوير.

عندما حصلت انتخابات ٢٠٠٦، جاعني الدكتور حنا ناصر وقال لي: إن حركة حماس فازت في الانتخابات، أجريت اتصالات هاتفيين، الأول مع إسماعيل هنية، هنأته وقلت له حضر من تريد أن يكون رئيس حكومة، والثاني لأحمد قريع، وقلت له قدم استقالتك، الكل يجب أن يكون جاهزاً للانتخابات، ومن يقرره الشعب يستلم البلد، وهذا ما نعرضه دائماً، وإن شاء الله نصل لنتيجة، وهنا أتوجه بالشكر والتقدير للأخ خالد مشعل على رسالته لهذا المؤتمر التي

تحمل روحاً طيبة، وإن شاء الله نبني عليها من أجل الوصول إلى مصالحة.

إنني وفي هذه اللحظة الفارقة من مسيرتنا الوطنية، أوجه من جديد نداءً مخلصاً لحركة حماس، لإنهاء الانقسام عبر بوابة الديمقراطية الوطنية، وبمشاركة جميع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وحركة الجهاد الإسلامي، من خلال إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، التي نراها أقصر الطرق لإنجاز الوحدة الوطنية.

إن حكومة الوفاق الوطني لدولة فلسطين ستستمر في إعادة إعمار قطاع غزة، ورفع وفك الحصار عنه، والتخفيف من معاناة وعذابات أبناء شعبنا الفلسطيني هناك، على الرغم من الصعاب والعراقيل، وشح الموارد، وما نعانيه من ضائقة مالية، ومعوقات إسرائيلية، فهذا واجبنا وسنستمر في العمل وتقديم هذا الواجب. مؤكداً هنا شكرنا لكل الأصدقاء والأشقاء، الذين ساهموا ويساهمون في جهود إعادة الإعمار، ونحثهم على المزيد، لأن ما خلفته قوات الاحتلال الإسرائيلي من دمار كبير، والآلاف من أهلنا لا يزالون في انتظار العون.

أيها الأخوات وأيها الإخوة، أيها الضيوف الكرام،

أيها الأخوات وأيها الإخوة، وعلى الرغم من العراقيل التي وضعتها الحكومة الاسرائيلية لإفشال حل الدولتين وتحقيق السلام، حاولنا جاهدين البحث عن سبل تدفع إسرائيل إلى تطبيق الاتفاقيات



الضرر الذي لحق بشعبنا ومقدراتنا ووطننا، مع ضرورة الاعتراف البريطاني بدولة فلسطين.

أيها الأعزاء..

قرارات اليونسكو التي صدرت مؤخراً، تهدف إلى الحفاظ على التراث الإنساني في مدينة القدس الشرقية المحتلة، من عمليات الطمس والتغيير التي تقوم بها إسرائيل بشكل ممنهج.

وقد جاءت هذه القرارات التاريخية ثمرة للجهود المشتركة التي بذلتها فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية، سوياً مع أشقائنا وأصدقائنا في اليونسكو، وسوف تستمر هذه الجهود من أجل حماية حقوقنا وتراثنا من مؤامرات الاحتلال ومخططاته.

ونحن نجدد موقفنا بأن القدس الشرقية المحتلة عام ١٩٦٧ هي عاصمة دولة فلسطين، نريدها أن تكون مفتوحة للعبادة لأتباع الديانات السماوية الثلاث، وقد كنا وما زلنا دائماً مع الانفتاح وحوار الأديان، وقد اجتمعنا منذ عامين في حاضرة الفاتيكان، بدعوة كريمة من قداسة البابا فرانسيس من أجل السلام. وهنا نجدد الشكر لقداسة البابا على زيارته التاريخية لبيت لحم، وعلى منح فلسطين قديستين في احتفال مهيب لأول مرة في التاريخ، واعتراف الفاتيكان بدولة فلسطين.

وأود هنا أن أشيد بجهود المملكة الأردنية الهاشمية معنا في رعاية مقدساتنا في مدينة القدس، وكذلك بجهود المملكة المغربية في دعم صمود المدينة المقدسة عبر لجنة القدس ووكالة بيت مال القدس التابعة لها، التي تشارك فيها الدول

الموقعة معها، وتنفيذ التزاماتها، لكن الحكومة الإسرائيلية رفضت الاستجابة لذلك، الأمر الذي أوصلنا لقناعة بأن إسرائيل غير جادة في أي عملية سياسية تتم من خلال مفاوضات ثنائية ومباشرة، معها.

كما وافقنا على مبادرة الرئيس بوتين بعقد اجتماع ثلاثي في موسكو، إلا أن رئيس الحكومة الإسرائيلية طلب تأجيلها، ومن جانبنا نحن ما زلنا نرحب بهذه المبادرة، هذا، وإننا سنواصل سعيينا وبمساندة الدول العربية ودول صديقة لصياغة مشروعات قرارات ضد الاستيطان ولنيل العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة.

ولأننا وصلنا إلى طريق مسدود في مطلع هذا العام، أطلقنا نداً لعقد مؤتمر دولي للسلام، وفق صيغة ١+٥، وسقف زمني للتنفيذ، وآلية مراقبة دولية، وقد استجابت فرنسا، وأطلقت مبادراتها التي حازت دعماً دولياً واسعاً، حيث تم عقد اجتماع في الثالث من حزيران حضره وزراء ٢٨ دولة وممثلو ٣ منظمات دولية، ونحن مستمرون في العمل مع فرنسا من أجل انعقاد المؤتمر الدولي قبل انتهاء هذا العام.

إن المسألة الفلسطينية التي لا تزال قائمة، نتيجة للخطية التاريخية التي ارتكبتها بريطانيا بإصدار وعد بلفور عام ١٩١٧، وهو الوعد الذي أعطى بموجبه البريطانيون دون وجه حق، أرض فلسطين لغير شعبها، ولأجل إصلاح هذه الخطية التاريخية، فقد بدأنا حواراً مع الحكومة البريطانية لإعلان اعتذارها عن إصدار هذا الوعد وإصلاح

العمل الوطني لعقد دورة للمجلس الوطني الفلسطيني في أقرب وقت من أجل تعزيز دور منظمة التحرير الفلسطينية وإعلاء دورها. منذ أيام رحل الزعيم والقائد الثوري الكوبي فيدل كاسترو، ومنذ عامين رحل القائد والمناضل الفنزويلي الكبير هوغو تشافيز، وهما من أكبر المناصرين العالميين لقضية شعبنا العادلة، فتحية لروحيهما وتاريخهما النضالي. وبهذه المناسبة، نعبر عن شكرنا وامتناننا لحركات التحرر العالمية التي وقفت وما زالت تقف إلى جانب نضال شعبنا من أجل حريته واستقلاله. ونعلن عن إطلاق أسماء الملك عبد الله بن عبد العزيز، وفيدل كاسترو، وهوجو تشافيز، على شوارع وميادين في فلسطين، تقديراً لدعمهم لأبناء شعبنا وقضيتنا الفلسطينية.

**وتأسيساً على كل ما تقدم، نعرض أسس البرنامج الوطني الذي هو برنامج حركة فتح، لاستكمال بناء مؤسسات الدولة وتجسيد الاستقلال:**

#### **أولاً- سياسياً:**

١. التمسك بالسلام العادل والشامل كخيار إستراتيجي، على أساس حل الدولتين، والتأكيد على أن سلامنا لن يكون استسلاماً أو بأي ثمن، والحفاظ على ثوابتنا الوطنية، والتي تشمل:

أ. إنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين، والذي بدأ في

الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مشكورة. كما أشيد بالدعم المتواصل الذي تقدمه الدول الشقيقة والصديقة، وأخص بالذكر الدعم المقدم عبر صندوقي الأقصى والقدس، اللذين يديرهما البنك الإسلامي للتنمية.

والشكر موصول لجميع الدول العربية على ما قدمته وتقدمه من دعم مادي عبر جامعة الدول العربية وبالذات المملكة العربية السعودية والجزائر اللتين لم تنقطعا عن الوفاء بالتزاماتهما، داعين جميع الأشقاء والأصدقاء إلى الاستمرار في دعم صمود شعبنا، وبناء مؤسسات دولتنا. شكر المملكة العربية السعودية والجزائر على التزامهما معنا ولم ينقطعوا عنا من ناحية الدعم المادي.

أيها الأخوة والأخوات..

واصلنا عملنا من أجل تعزيز دور منظمة التحرير الفلسطينية وهيئاتها، فالمجلس الوطني يمثل دولة فلسطين في العديد من البرلمانات الإقليمية الدولية، والصندوق القومي الفلسطيني يواصل عمله المالي والإداري وإيصال الدعم لأهلنا في الشتات خاصة في لبنان وسورية، وقد سجلنا باسم المنظمة جميع الأملاك التي حررناها وأكثر من مائة سفارة وبعثة فلسطينية قمنا ببنائها، وقد تم تجميع دوائر المنظمة في مقر مركزي بالوطن لأول مرة.

وبهذه المناسبة، يسعدني أن أعلمكم أننا وبعد انتهاء أعمال هذا المؤتمر، سنجري المشاورات اللازمة مع شركائنا في منظمة التحرير وفصائل

العام ١٩٦٧، واعتبار العام ٢٠١٧ عام إنهاء الاحتلال، والعمل على حشد دعم العالم أجمع لتحقيق هذا الهدف. ب. تجسيد إقامة دولة فلسطين المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران في العام ١٩٦٧، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل، وستبقى أيدنا ممدودة للسلام.

ت. إيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين استناداً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ وكما حدد في مبادرة السلام العربية للعام ٢٠٠٢.

ث. حل قضايا الوضع النهائي كافة استناداً لقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة، وبخاصة القدس الشرقية المحتلة، باعتبارها العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، والتأكيد على رفضنا الحديث عن القدس باعتبارها عاصمة لدولتين، أو عاصمة فلسطين في القدس.

ج. رفض الطول الانتقالية أو المرحلية والمجزأة، والدولة ذات الحدود المؤقتة، وما يسمى الوطن البديل، أو إبقاء الأوضاع على ما هي عليه، ورفض الدولة اليهودية.

ح. مطالبة حكومة الاحتلال الإسرائيلية بتنفيذ ما ترتب عليها من التزامات وبما

يشمل وقف النشاطات الاستيطانية، بما فيها القدس الشرقية المحتلة، والتأكيد على عدم شرعية الاستيطان والإفراج عن جميع الأسرى، إضافة إلى تنفيذ ما ترتب على حكومة الاحتلال من التزامات في الاتفاقات الموقعة، بما فيها تفعيل اللجنة الثلاثية ضد التحريض، ووقف الاجتياحات .

خ. لقد حدد المجلس الوطني الفلسطيني في جلسته في العام ١٩٨٨ هذه الثوابت المرتكزة إلى القانون الدولي والشرعية الدولية، وعندما وقعنا اتفاق أوسلو في العام ١٩٩٣، حدد هدف عملية السلام بتنفيذ القرارين "٢٤٢" و"٣٣٨"، وثبت جدول أعمال المفاوضات النهائية ليشمل القدس والحدود والمستوطنات واللاجئين والأمن والمياه والأسرى ليتم التفاوض حولها وإيجاد حلول لها خلال الفترة الانتقالية التي حددت بخمس سنوات تنتهي في العام ١٩٩٩، إلا أن حكومة الاحتلال تنكرت لمبادئ اتفاق أوسلو وجدوله الزمنية.

د. العمل باتجاه مراجعة الاتفاقيات الموقعة كافة مع الجانب الإسرائيلي، نتيجة لانتهاؤ مددها، وتغيير الظروف وعدم التكافؤ بين الطرفين، وعدم التزام الجانب الإسرائيلي بتلك الاتفاقات.

مراقب والسعي للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ومواصلة العمل على انضمام دولة فلسطين للمؤسسات والمنظمات والمواثيق والبروتوكولات الدولية.

٥. تعزيز علاقات دولة فلسطين الخارجية من خلال الحصول على اعتراف الدول التي لم تعترف بها بعد. (١٣٨ دولة اعترفت بدولة فلسطين)، أو رفعت مستواها، وتشكيل اللجان المشتركة وتوقيع الاتفاقيات الثنائية.

٦. مواصلة العمل مع المنظمات الدولية، وبخاصة اليونسكو، من أجل صيانة الهوية الحضارية والتاريخية والدينية لمدينة القدس ومقدساتها، ومدينة بيت لحم والخليل وغيرها، والبناء على ما تحقق في قرارات اليونسكو ذات الصلة، بالتعاون والتنسيق مع المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة.

٧. استمرار بناء وامتلاك سفارات دولة فلسطين في مختلف القارات واستبدال الإيجارات بعقارات مملوكة للدولة، لدينا ١٠٣ سفارات في الخارج ٩٠ منها ملك لدولة فلسطين، ولدينا أرض تحت البناء في موريتانيا وتونس والسودان والكويت واليابان والبحرين قريباً.

٨. تعزيز وتقوية وكالة التعاون الدولية الفلسطينية في وزارة الخارجية والتي تقدم الخبرات والمساعدات الفلسطينية للدول الصديقة.

٩. العمل وفقاً لخطة شاملة للتعامل مع الأخطاء التاريخية التي ارتكبت بحق

ذ. دعم مواصلة عمل اللجنة المختصة بالتواصل المجتمعي مع المجتمع الإسرائيلي، والتي تعتبر أحد أهم أدوات التأثير على شعب الدولة المحتلة والمناصرين فيها لحقوق شعبنا غير القابلة للتصرف، وبهدف شرح الرؤية الفلسطينية للسلام.

ر. دعم عقد المؤتمر الدولي للسلام وفقاً للمبادرة الفرنسية بما يضمن مرجعيات محددة تستند إلى القانون الدولي والشرعية الدولية، وسقوف زمنية للمفاوضات والتنفيذ، وآليات متابعة ومراقبة دولية جديدة تضمن التنفيذ الدقيق والأمين لما يتفق عليه.

٢. الدفع ببذل كل الجهود الممكنة لإزالة أسباب الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية عبر تشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية عامة، وإجراء الانتخابات المحلية، مع استمرار جهودنا الحثيثة لفك الحصار الظالم عن أهلنا في قطاع غزة.

٣. ترسيخ وتعزيز المقاومة الشعبية السلمية وتطويرها في المجالات كافة. وتعزيز صمود شعبنا على الأرض وخاصة في القدس والأغوار والمناطق المسماة "ج"، ومقاطعة منظومة الاستيطان بإفرازاتها كلها.

٤. ترسيخ مكانة دولة فلسطين القانونية وشخصيتها السياسية كما حددها قرار الجمعية العامة ٦٧-٢٠١٢/١٩، كدولة

١٥. رفضنا تفتيت الدول العربية، والفوضى والتأكيد على موقفنا الثابت باتجاه الحل السلمية في الدول العربية وذلك من خلال الحوار الوطني الشامل. والتعبير عن رفضنا لإثارة النزعات المذهبية والطائفية والعرقية بين الشعوب العربية.

١٦. التأكيد على موقفنا ومساعدنا لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي، وغيره من أسلحة الدمار الشامل، وبما يشمل دولة إسرائيل الدولة الوحيدة التي تمتلك أسلحة نووية في المنطقة.

١٧. رفض الهيمنة على المنطقة بأشكالها كافة، ورفض استبدال الهيمنة الدولية بالهيمنة الإقليمية بأي مكان.

١٨. الرفض التام لما يسمى قانون جاستا الأميركي.

١٩. نتطلع لبناء علاقة إيجابية وبناءة مع إدارة الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب وفقاً للأسس والركائز الواردة أعلاه.

### **ثانياً: استمرار بناء المؤسسات وتجسيد استقلال الدولة:**

١. استمرار بذل كل جهد ممكن لتعزيز صمود أبناء شعبنا في عاصمتنا القدس الشرقية وتمكينهم في المجالات كافة، وزيارة القدس وتقديم الدعم لتعزيز صمود أهلها.

٢. استمرار الاهتمام بالأسرى والأسيرات والأطفال الأسرى، وعائلاتهم والأسرى

شعبنا وبلدنا فلسطين، بهدف تصحيح هذه الأخطاء (وعد بلفور وغيره).

١٠. متابعة العمل مع المحكمة الجنائية الدولية، لإنصاف ضحايانا ومحاسبة مجرمي الحرب، وصولاً لفتح تحقيق قضائي في جرائم الاحتلال التي ارتكبت بحق شعبنا في المجالات كافة.

١١. التأكيد على موقفنا الثابت بمحاربة الإرهاب أيّاً كانت دوافعه ومصادره، وبما يشمل إرهاب الدولة وإرهاب المجموعات الاستيطانية، والتعاون إقليمياً ودولياً في هذا المجال، واستمرار تمسكنا بثقافة السلام والتسامح ونبذ العنف والتطرف، والعمل على حل النزاعات بطرق سلمية.

١٢. استمرار تعزيز ثقافة التسامح، واعتماد أسس وركائز ديننا الحنيف، ووسطيته الرائعة، كنقطة ارتكاز في نشر ثقافة التسامح وحرية الاعتقاد والعبادة.

١٣. تعزيز العلاقات مع الأشقاء العرب، واستمرار التنسيق والتعاون من خلال لجنة متابعة مبادرة السلام العربية والعمل على الصعد كافة وبما يشمل منظمة التعاون الإسلامي ودول عدم الانحياز، والاتحاد الإفريقي، والاتحاد الأوروبي وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية.

١٤. التأكيد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، ورفضنا الحازم والصارم لأي تدخل في شؤوننا الداخلية والحفاظ على قرارنا الوطني المستقل.

الدستورية وهذا شيء مهم، وتأكيد الحرص التام على فصل السلطات الثلاث.

٩. التأكيد على مبادئ السلطة الواحدة والسلاح الشرعي الواحد وسيادة القانون واجتثاث الفوضى والفلتان بأشكاله كافة. لن نسمح بالفلتان الأمني وكل من يعبث بالأمن سنقطع يده.

١٠. مواصلة حماية أملاك الدولة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية وأملاك الأوقاف والعمل على إزالة أي تعديات عليها، واستثمارها وتطويرها لصالح المنافع العامة.

١١. استمرار ترسيخ الاقتصاد الحر وحماية المستثمر المحلي والأجنبي والحفاظ على حقوقه كاملة.

١٢. فك الارتباط عن الاحتلال باتجاه إنجاز الاستقلال التام، وذلك بخلق مزيد من المشروعات، وفرص العمل المناسبة لتحقيق ذلك.

١٣. ترشيد القطاع العام إلى الحد الضروري وبما يضمن تطوير قطاع خاص وطني قوي يتكامل مع القطاع العام لبناء مؤسسات الدولة العصرية.

١٤. الاستمرار في محاربة أشكال الفساد كافة وترسيخ مبادئ المساءلة والمحاسبة.

١٥. اعتماد الصناعة الإنتاجية والتكنولوجية كطريق للاعتماد على الذات وترسيخ ركائز الاقتصاد.

المحررين والجرحى وعائلات الشهداء.

٣. التأكيد على أهمية صندوق الضمان الاجتماعي ليغطي أبناء شعبنا كافة.

٤. دعم أبناء شعبنا الفلسطيني في مخيمات اللجوء والمنافي، والنهوض بالمسؤوليات في إيجاد آليات لتوفير المساعدات لأبناء شعبنا، كتعميم تجربة مؤسسة محمود عباس لمساعدة الطلبة المحتاجين في لبنان إلى مناطق أخرى، وتوفير فرص العمل عبر تمويل المشاريع الصغيرة في مخيمات اللجوء في لبنان وسورية، والعمل على ضرورة استمرار "الأونروا" في تحمل مسؤولياتها عن هذه المخيمات. كل فلسطيني في لبنان يحصل على الثانوية العامة علينا توفير تعليم له حتى يتخرج من الجامعة.

٥. مواصلة العمل على مواعة القوانين والتشريعات المحلية مع نظيراتها الدولية.

٦. الاهتمام بأبناء شعبنا من ذوي الاحتياجات الخاصة، وضمان الحياة الكريمة لهم من خلال توفير التعليم وفرص العمل المناسبة.

٧. ترسيخ الحقوق والحريات العامة والخاصة، وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل، والعبادة، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والابتعاد عن التعصب وإثارة الفتن، وفقاً للمعايير الدولية.

٨. الحفاظ على مبدأ فصل السلطات واحترام القضاء وتحديثه، وتعزيز مبادئ الشفافية والحكم الرشيد. مؤخراً تم تأسيس المحكمة

ثروات البحار (البحر الأبيض المتوسط،  
البحر الميت).  
٢٤. حماية المناخ والبيئة وفقاً للمعايير الدولية.  
٢٥. رعاية الكتاب والأدباء والشعراء في دولة  
فلسطين.  
٢٦. تبني وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة  
ومكافحة الفقر والبطالة كما اعتمدها  
الأمم المتحدة. وطلب تشكيل لجنة من أجل  
التعاطي مع القضايا الخاصة بقطاع غزة.

### ثالثاً- على صعيد حركة فتح:

١. سنعمل على انتظام جلسات الأطر الحركية  
وتفعيل دور المجلس الثوري ليكون مع اللجنة  
المركزية وبالتعاون مع الأقاليم والمنظمات  
الشعبية والمكاتب الحركية وجميع الأطر  
القاعدية السياج المنيع للحركة وشبكة  
الأمان الحامية لها. كما وسنعمل على  
توحيد الجهد الإعلامي للحركة وخاصة  
مواقع التواصل الاجتماعي لشرح معاناة  
شعبنا وشرح برنامج عملنا.  
٢. أهمية مواصلة العمل على صياغة برامج  
لدمج الشباب في الجامعات والأوساط  
الشعبية واستقطابهم من أجل تنفيذ  
مشروعنا الوطني.  
٣. استمرار العمل للمحافظة على هوية الحركة  
ببعدها الجماهيري والنضالي كحركة تحرر  
وطني تسعى لإنجاز مهامها التي انطلقت  
من أجلها.

١٦. استمرار تطوير قطاع التعليم ونوعيته  
وخاصة المهني وقطاعات السياحة والبنى  
التحتية والصحة والنقل والمواصلات  
والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والزراعة  
والطاقة المتجددة والإنشاءات والثقافة والحكم  
المحلي، والرياضة وباقي القطاعات وبما  
يتوافق مع طبيعة دولة فلسطين وانفتاحها  
على الشعوب والحضارات والديانات.  
١٧. دعم قطاع التعاونيات كافة، الصناعية  
والإسكانية وغيرها، ودعم الزراعة  
الفلسطينية وحمايتها، وحماية المنتجات  
الوطنية ومنحها الأولوية على غيرها.  
١٨. تشجيع التميز والإبداع وتوفير الإمكانيات  
للمتميزين والمبدعين، ودعم البحث العلمي  
في المجالات كافة.  
١٩. بناء المزيد من المناطق الصناعية والحدائق  
التكنولوجية وتطويرها ونشرها في مختلف  
محافظة فلسطين.  
٢٠. حماية الآثار وتنفيذ برامج التطوير  
والصيانة، وذلك لتعزيز إمكانيات تطوير  
السياحة لدولة فلسطين، وتشجيع السياحة  
الدينية إلى القدس وبيت لحم والخليل.  
٢١. الاهتمام بالاكشافات الغازية والبتروولية  
وباقي الثروات الطبيعية في فلسطين.  
٢٢. تعزيز الاهتمام بالقطاع الفني وبما يشمل  
المسرح والموسيقى والسينما والفنون الجميلة.  
٢٣. تطوير قطاع المياه وفقاً للحاجات البشرية  
والزراعية وتطوير إمكانية الاستفادة من

٤. استمرار العمل على إشاعة الأجواء الديمقراطية في الأطر الحركية وإشراكها في القرارات الإستراتيجية والمهمة.
٥. سنتابع العمل على إنجاز مدرسة الكادر لتأهيله في مختلف مجالات العمل من أجل تنفيذ توجهاتنا السياسية والنضالية والمجتمعية في إطار برنامج البناء الوطني الشامل الذي يأخذ بعين الاعتبار تقييم التجربة والانطلاق نحو المستقبل، مستفيدين من خبرات المتقاعدين العسكريين والمدنيين، ومشاركتهم في الأطر التنظيمية المختلفة وكل حسب قدراته.
٦. ومن أجل تمكين الحركة من الإيفاء بالتزاماتها، فإننا سوف نسعى إلى توسيع الإمكانيات المالية واستكمال حصر الأملاك في الخارج وخاصة في لبنان وسورية والتي استطعنا استعادة بعض منها، وما زالت لجنة حصر الأملاك تقوم بعملها وسوف نستمر بهذا الأمر.
٧. التأكيد على أهمية الالتزام بدفع الاشتراكات الحركية بانتظام.
٨. استمرار العمل على تنمية الاستثمارات وصولاً إلى مرحلة التمويل الذاتي.



## مقترح مقدمة البرنامج السياسي المقدم للمؤتمر السابع والمحال للمجلس الثوري لإقراره

مازن رئيساً للسلطة، وتولى قيادة «فتح» ومنظمة التحرير متحملاً المسؤولية في أصعب الأوقات. وفي العام ٢٠٠٩ انتخب المؤتمر السادس أبو مازن رئيساً لحركة فتح، كما انتخب لجنة مركزية ومجلساً ثورياً، وأقر برنامجاً سياسياً جديداً؛ ما ثبت الشرعية الديمقراطية لحركتنا الرائدة وحقق وحدتها.

انطلقت حركة فتح بعد المؤتمر السادس بالعمل الشاق من أجل إنهاء الانشقاق واستعادة قطاع غزة وتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية، وقبلت وساطة مصر وقطر لتحقيقها، وكانت قد قبلت اتفاق مكة للوصول إلى حكومة وحدة، وتم توقيع اتفاقات لاحقة في الدوحة والقاهرة، في غزة- الشاطئ، وتشكلت حكومة وفاق وطني. لم تنفذ حركة حماس أيّاً من هذه الاتفاقات،

### مقدمة: من المؤتمر السادس

#### إلى مرحلة المواجهة

كان المؤتمر السادس لحركتنا أول مؤتمر تعقده «فتح» على أرض فلسطين، في بيت لحم. وقد انعقد في ظروف صعبة ومعقدة، فقد سبقه إعادة العدو احتلال الضفة الغربية بكاملها، وحصار القائد المؤسس أبو عمار؛ ما أدى إلى استشهاد، وانسحاب قوات الاحتلال من قطاع غزة وحصاره، ما مكن من تحقيق الانقلاب والانقسام، وفصل غزة عن الضفة، وزج الاحتلال بالآلاف من أبطالنا في سجون، ونهب أرضنا بالاستيطان، والاستيلاء على القدس، وفرض حصار شامل على مدننا وقرانا.

في العام ٢٠٠٥ انتخب شعبنا في الضفة بما فيها القدس وقطاع غزة الرئيس القائد أبو

واستمرت في السيطرة على قطاع غزة، ولكن محاولاتنا لاستعادة الوحدة الوطنية لم تتوقف. قامت إسرائيل بقصف غزة وتدمير أجزاء كبيرة منها في ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ثم في ٢٠١٢ وأخيراً في صيف ٢٠١٤، وعلى الرغم من جهودنا وحراننا العربي والدولي فلم نتمكن حتى الآن من إعادة تعمير غزة وفتح معابرها. استمرت إسرائيل في محاولتها استبعاد غزة عن الضفة وعزلها عن الوطن، مشككة في شرعية تمثيلنا لكل الفلسطينيين، وترتب على الانفصال، أيضاً، تعطيل العملية الديمقراطية، برفض حماس إجراء الانتخابات، ثم رفضها تمكين حكومة التوافق من بدء عملها وصولاً إلى إجراء الانتخابات.

تبقى جراح الانقلاب والانفصال بالغة الخطورة، ونحن نواجه الاحتلال والاعتصاب الإسرائيلي لبلادنا وبخاصة للقدس عاصمتها ودرتها. لم يخف الاحتلال الإسرائيلي نواياه بفصل غزة وتحويلها إلى كيان مستقل عن الوطن، ما يمكن إسرائيل من استمرار اغتصاب الضفة بالاستيطان الاستعماري والاستيلاء على القدس.

بات واضحاً للحركة وقيادتها بعد المؤتمر السادس أن عملية السلام التي انطلقت باتفاق أوسلو في العام ١٩٩٣ قد وصلت إلى الفشل في تحقيق أهدافها في إنهاء الاحتلال والوصول إلى السلام العادل والدائم.

لقد أفشلت إسرائيل وحكوماتها الصهيونية المتطرفة المتعاقبة عملية السلام، واستخدمت

المفاوضات كحصان طروادة، لتعميق احتلالها وتوسيع رقعته بالاستيطان الاستعماري، مستخدمة التواطؤ الأميركي الذي حكم هذه المفاوضات وحيداً، والتقاوس العربي، والتردد الدولي في فرض الشرعية الدولية، حتى باتت إسرائيل تسيطر على ٦٢٪ من أرض الضفة الغربية، و٩٢٪ من مائها، و١٠٠٪ من مصادرها المعدنية ومن حصتنا في البحر الميت وفي غور نهر الأردن ومياهه، وتضاعف أثنائها عدد المستوطنين أربع مرات من ١٦٠,٠٠٠ عند توقيع أوسلو إلى ٦٧٠,٠٠٠ حالياً.

سيطر الاحتلال أيضاً على اقتصادنا بتحكمه في مواردنا الطبيعية وفي تجارتنا الخارجية ومصارفنا والإطار النقدي الذي فرضه علينا، وعلى حريتنا في الحركة، كما أنه ضاعف خلال السنوات العشر الماضية عدد أسرانا الأبطال في سجونهم، وكاد يستولي على أرض القدس وأكنافها كافة لتهودها.

لم يعد ممكناً استمرار التفاوض في ظل الشروط التي حكمت ما يزيد على عشرين عاماً من المفاوضات، وبخاصة بوجود الرعاية الأميركية الأحادية، ولم يعد ممكناً الوصول من خلال المفاوضات الراهنة إلى حل دائم ينهي الاحتلال ويقيم الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس وتنفيذ حق العودة. الإقرار بفشلنا في استخدام اتفاق أوسلو لإنهاء الاحتلال وتحقيق أهدافنا الوطنية لا يعني إطلاقاً استسلامنا أو تراجعنا عن الكفاح من أجل تحقيق

هذه الأهداف، وإنما يعني تعديل استراتيجيتنا لاختيار أدوات جديدة لكفاحنا المستمر. ومن الضروري أن نسترجع مراحل كفاحنا السابقة ونقوم باستعراض البدائل للوصول إلى الاستراتيجية الجديدة للمرحلة القادمة.

## مراحل الكفاح الفلسطيني

مر نضال الشعب الفلسطيني الذي قادته حركة فتح منذ العام ١٩٦٥ بمراحل ثلاث في محاولة تحرير الأرض والشعب وتحقيق الاستقلال لدولتنا وعودة لاجئينا. كنا نعرف منذ البداية أنه سيكون نضالاً طويلاً وشاقاً، ولكننا لم نفقد أبداً تفاؤلاً ثوري، ولا إيماننا المطلق بعدالة قضيتنا، وبحقوقنا المشروعة في الحرية والاستقلال والعودة.

انطلقت المرحلة الأولى من الكفاح في ١/١/١٩٦٥، يوم انطلاق العملية العسكرية الأولى لحركتنا فتح في مواجهة الاحتلال الصهيوني. استهدفت استراتيجيتنا في مرحلة الكفاح المسلح تحرير كامل التراب الفلسطيني وإنشاء الدولة الديمقراطية الفلسطينية، وكان نموذجها هو حرب التحرير الشعبية الجزائرية والفيتنامية. وفي حزيران ١٩٦٧ كانت الهزيمة العربية، التي ترتب عليها احتلال إسرائيل ما تبقى من فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة ومنطقة الحمة الفلسطينية)، فقررت «فتح» تصعيد الكفاح المسلح داخل الوطن، ثم كانت معركة الكرامة في ٢١/٣/١٩٦٨ رمز الصمود

الفلسطيني الأسطوري، والتي أدت إلى تدفق آلاف المتطوعين من أبناء شعبنا ومن أبناء أمتنا العربية للانضمام إلى حركة فتح ليزداد بعدها عنفوان فتح وعنفوان المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، وكان منطلقها قواعداً على حدود بلادنا في الأردن وسورية ولبنان. وقد نجحت هذه المرحلة الأولى في إطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة، ونمو منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ومهدت للاعتراف الدولي بمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني وعضو مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤.

في العام ١٩٧٤ انطلقت المرحلة الثانية من كفاحنا الوطني بعد إنجازات معركة ١٩٧٣ العربية التي قادتها مصر «لإزالة آثار عدوان ٦٧»، فلقد زواجنا في هذه المرحلة بين الكفاح المسلح والنضال السياسي، حين وجدنا أنه قد تكون هناك فرصة لتحقيق حل مرحلي يؤسس لإقامة دولة فلسطين على جزء محرر من التراب الفلسطيني، دون تراجعنا عن استمرار الكفاح المسلح لتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني. وقد حققت هذه المرحلة أيضاً إنجازات سياسية مهمة ولكن حركتنا وشعبنا واجها محاولات عسكرية خطيرة للتصدي لثورتنا وإحباط نضالنا، وانتزاعنا من قاعدتنا اللبنانية.

في العام ١٩٨٢ وبعد معركة أسطورية صمدت المقاومة الفلسطينية بقيادة «فتح» وزعيمها أبو عمار ٨٨ يوماً، خرجت قواتنا من

بيروت إلى تسع دول عربية وانتقلت قيادتنا بعيداً عن حدود بلادنا. تعرضنا أثناءها لخطورة الانشقاق في البقاع ثم طرابلس، وتعرض شعبنا في لبنان إلى المذابح وفي مقدمتها صبرا وشاتيلا، وحاول العدو من خلالها إنهاء الثورة الفلسطينية وتدمير حركة فتح رائدة الثورة وعمودها الفقري لتثبيت استيلائه على بلادنا. لم تنته الثورة، ولم تهن عزميتها، ولكن قدرتنا على ممارسة الكفاح المسلح تضاءلت بخروج قواتنا وخسارتها قواعدها على حدود الوطن. في ٩ كانون الأول ١٩٨٧ انفجر الغضب الفلسطيني في وجه الاحتلال، وانطلقت انتفاضة الحجارة التي زلزلت الأرض تحت أقدام الاحتلال. انتقل مركز الثقل في مواجهة العدو، وقد تميزت وتجلت هذه المرحلة بمشاركة الكل الفلسطيني على أرض الوطن، فقد التحمت القوى الوطنية والجهادية الفلسطينية تحت القيادة الموحدة للانتفاضة، والتي كانت تعتبر نفسها جزءاً من منظمة التحرير الفلسطينية ومتمماً لها. برز بعد انطلاق الانتفاضة التيار الديني الفلسطيني المتمثل بحركة حماس ومن ثم حركة الجهاد الإسلامي. قادت حركة فتح أيضاً هذه المرحلة من النضال وقدمت جماهير الضفة والقدس وقطاع غزة التضحية والعطاء بأساليب جديدة ومبدعة للنضال الشعبي، ما أعطاها اسم انتفاضة الحجارة، وبرز فيها دور الشباب والأطفال والمرأة إلى جانب رجال الضفة وغزة. في العام ١٩٨٧ أيضاً لعبت

«فتح» الدور المحوري في تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية داخل منظمة التحرير ولعب الأخ أبو جهاد دوراً رئيساً في تحقيق النجاح لدورة المجلس الوطني التي انعقدت في الجزائر بقيادة الأخ أبو عمار، كما لعب دوراً مهماً في دعم الانتفاضة، فاستهدفه العدو وارتقى شهيداً.

**في العام ١٩٨٨ انطلقت المرحلة الثالثة من كفاحنا بإعلان المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨ قيام دولة فلسطين والتي اعترفت بها ٥٢ دولة قبل مرور عشرة أيام على هذا الإعلان. تبنى المجلس الوطني البرنامج السياسي الفلسطيني الذي اعتمد المفاوضات والنضال السياسي طريقاً للوصول إلى دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الضفة وغزة في حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس وتحقيق حق العودة. لا شك في أن الانتفاضة واستعادة منظمة التحرير لعافيتها ووحدتها كانا وراء انطلاق هذه المرحلة من الكفاح الوطني الفلسطيني.**

كانت هناك، أيضاً، تطورات في عالمنا أدت إلى تغيير موازين القوى العالمية، ما ساهم في تحولنا إلى الاستراتيجية الثالثة. اندلعت حرب الخليج في آب ١٩٩٠ وانهار الاتحاد السوفييتي في ١٩٩١، وقد أدى ذلك إلى خسارة عربية كبرى في العراق والخليج، وإلى خسارتنا الصديق السوفييتي الذي كان يقف إلى جانبنا، وبرز القطب الأميركي الأوحده في العالم، فكان لزاماً علينا إعادة النظر في استراتيجيتنا

ولكن اغتيال الإسرائيليين لزعيمهم رابين الذي وقع عملية السلام، وتحول الولايات المتحدة حليف إسرائيل إلى القوة الوحيدة المسيطرة على عالمنا واندفاعها بقيادة الرئيس بوش لبناء «الشرق الأوسط الجديد» وخلق «الفوضى الخلاقة في الشرق الأوسط»، بالإضافة إلى النواقص الجوهرية في اتفاقيات أوسلو نفسها واستمرار إسرائيل في مشروعها الاستيطاني الاستعماري، أعبت فرص تحقيق السلام من خلال المفاوضات.

تطورت الأمور بعد ذلك إلى تنامي المشروع الصهيوني على أرضنا، وتصاعد الاستيطان، والاستيلاء السريع على القدس، وفرضت إسرائيل على شعبنا وبلادنا نظامها، نظام الفصل العنصري كنظام الأبارتهايد في جنوب إفريقيا. انطلقت انتفاضة الأقصى بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد في الوصول إلى حل نهائي، وقدمت الجماهير الفلسطينية أكبر التضحيات في مقاومتها للاحتلال، والتفتت حول قيادتها، وواجهت إسرائيل خلال إعادة احتلال الضفة وحصار القائد المؤسس أبو عمار في ١١ تشرين الأول ٢٠٠٤ بعد سنتين من الصمود الأسطوري في وجه الحصار وبعد محاولات متعددة، استمر الحصار الإسرائيلي مطبقاً على المقاطعة، ما أدى إلى استشهاد القائد والمعلم ياسر عرفات بيد غادرة، وكانت الصدمة الكبيرة برحيله فارساً وقائداً شهيداً. دفعت حركة فتح برمز من رموزها ليقود المسيرة في

المرحلة. أدى هذا التغيير الكبير في موازين القوى إلى التحول من عالم يحكمه قطبان إلى عالم القطب الواحد وهو حليف استراتيجي لإسرائيل، ولكن الوجود العسكري الأميركي في الخليج ونهاية النفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط قلصا الأهمية الاستراتيجية الإسرائيلية للولايات المتحدة، وقد أتاح ذلك فرصة لتحريك عملية السلام في الشرق الأوسط. أصبح طريق المفاوضات والعملية السياسية بعدها طريقاً اضطرارياً قادته أميركا إلى مدريد ثم واشنطن، وبعدها إلى عملية السلام، وتوقيع اتفاقية أوسلو في البيت الأبيض الأميركي.

أدى ذلك إلى قيام السلطة الوطنية التي فتحت الأبواب لتحرير المدن الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة، وبناء مؤسسات الدولة المستقلة ذات السيادة القائمة على أساس ديمقراطي، ما ترتب عليه اعتراف دولي كبير وعلاقات سياسية واقتصادية وتجارية مع دول العالم، وإنجازات داخلية كثيرة على الصعيد السياسي والدستوري والاقتصادي. كان للسلطة الفلسطينية إيجابيات أخرى، لعل أهمها عودة (٢٠٠٠، ٢٠٠٠) فلسطيني إلى الوطن ونهاية الإبعاد عن الوطن، ولكن كان للسلطة، أيضاً، سلبيات وعثرات كثيرة، كما كان لحماس دور في تخريب عملية السلام، وفي التصدي لها بالعمليات الاستشهادية، ما سهل على إسرائيل استخدام «الأمن» كذريعة لاستمرار الاحتلال والاستيطان.

تلك الظروف الصعبة، وتولي الأخ أبو مازن دفة القيادة. استمر الحصار الإسرائيلي، وتصاعد الاستيطان.

قام شارون بعدها بتنفيذ الانسحاب الأحادي الإسرائيلي من قطاع غزة، ما مكّن حماس من الانقلاب على السلطة، وفصل القطاع عن الضفة، وتحقيق الانقسام.

حاول القائد أبو مازن استعادة عافية السلطة الفلسطينية، وترميم الاقتصاد الفلسطيني، واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية وإنهاء الانقسام، واستنهاض حركة فتح وتجديد قياداتها، فكان انعقاد المؤتمر السادس للمرة الأولى في بيت لحم على أرض الوطن. كما بذل جهوداً متواصلة في محاولة إنقاذ عملية السلام، فيما أفشلت إسرائيل ومشروعها الاستيطاني هذه الجهود، وجهود مناصرينا في المجتمع الدولي.

لم يعد ممكناً الاستمرار في عملية «سلام» يستخدمها العدو لتعميق احتلاله لبلادنا والاستيلاء على قدسنا وتدمير قطاع غزة، وإبعاده عن الضفة، وإنكاره لحق لاجئيننا في العودة، ومحاولة طمس هويتنا بطرح أكذوبة الدولة اليهودية. انتهت مرحلة أوصلو، ولم يعد العمل التفاوضي من خلال عملية أوصلو قادراً على تحقيق أهدافنا الوطنية. ولذلك، لابد من إعادة النظر في اتفاقية أوصلو ونتائجها، وإطلاق استراتيجية المرحلة الرابعة لاستمرار كفاحنا من أجل الحرية والاستقلال والعودة.

**استراتيجية المرحلة الرابعة من الكفاح الفلسطيني** شعارها ومحورها: «تصعيد النضال الشعبي ضد الاحتلال الإسرائيلي وحجب الشرعية عن إسرائيل شعبياً ودولياً وتعظيم الضغط الدولي عليها». وهي الاستراتيجية التي بدأ الإعداد لها بعد المؤتمر السادس للحركة، وعلينا الآن أن نطورها ونجسدها في نضالنا اليومي وحرانا السياسي المستمر.

ستتطلق هذه المرحلة في شكلها الكامل بعد المؤتمر السابع وتعمل الحركة على تبنيها كاستراتيجية فلسطينية موحدة من الأجهزة القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية. يستمر هدف هذه الاستراتيجية في هذه المرحلة وهو تحريرنا من الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس العربية على الأقل على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٧٦، وتنفيذ حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى مدنهم وقراهم وبيوتهم، بما فيها مناطق مدنهم وقراهم وبيوتهم في حال هدمت قراهم أو منازلهم أو أماكن سكنهم، والحفاظ على حقوق المواطنة لأبناء شعبنا في الأرض المحتلة منذ العام ١٩٨٤ على أرضهم وانتمائهم، وحماية أبناء شعبنا في الشتات وتنفيذ حقهم في العودة إلى بلادهم ومدنهم وبيوتهم، والإفراج عن الأسرى الفلسطينيين من سجون الاحتلال كافة.

الحجر الأساس في هذه الاستراتيجية هو مواجهة إسرائيل، وتغيير إطار التعامل معها،

معتمدين أولاً على النضال الشعبي الشامل والنهوض الحركي والوحدة الوطنية الفلسطينية. لقد مارس شعبنا بقيادة فتح المقاومة الشعبية في الانتفاضة الأولى، وكانت لنا تجارب جديدة في المسجد الأقصى وبلعين ونعلين والمعصرة وبيت أمر ومسافر يطا وسوسيا وكفر قدوم وترمسعيا وبورين وقصرة والولجة والأغوار، ثم في باب الشمس ومناطق الجدار والاستيطان كافة، وفي مواجهات أخرى ارتقى الشهيد زياد أبو عين في إحداها. أبدع شعبنا، وعليه الاستمرار في إبداع أساليب ووسائل شعبية جديدة في مقاومة الاحتلال. هذه المقاومة تشد إلينا الدعم من الأحرار في العالم أجمع، وتؤكد أننا عدنا للمواجهة ضد الاحتلال، وقد شارك المئات من المتضامنين الدوليين في مواجهتنا الشعبية للاحتلال وسقط منهم شهداء مثل ريتشل كوري وفيتوريو وغيرهم، واستمر بعضهم في الوقوف إلى جانبنا عبر السنين مثل لويزا مورغانتينى، وبعضهم في المشاركة في تظاهرات شبابنا سنين طويلة، كما شاركت مجموعات يهودية إسرائيلية في تظاهرات بلعين وغيرها. لا شك في أن هذه المشاركة تساهم في إحداث أزمات داخل المجتمع اليهودي الإسرائيلي.

المقاومة الشعبية تعني أيضاً مقاطعة البضائع والخدمات الإسرائيلية تدريجياً، وتغيير أنماط استهلاكنا لتحقيق الاعتماد على ما نستطيع إنتاجه في بلادنا بما في ذلك الطاقة الشمسية.

التمرد والعصيان ضد الإملاءات الإسرائيلية ينمي روح المقاومة ويكلف الاحتلال الكثير. كان العدو يحسب أن احتلاله مكسب صاف وبلا كلفة، وعلينا أن نثبت له العكس، وأن نقنع جمهوره أن الاحتلال يحمل كلفة عالية، ويهدد اقتصادهم ورفاهيتهم واستقرارهم وسمعتهم في العالم.

**الحراك الدولي المتصاعد جزء رئيس وأصيل في الاستراتيجية الجديدة.** النموذج النضالي الذي يمكن الاحتذاء به في المواجهة الدولية هو نموذج نضال جنوب إفريقيا ضد نظام الأبارتهايد/ الفصل العنصري الذي قادته منظمة المؤتمر الإفريقي.

يستهدف الحراك الدولي حصار إسرائيل ومقاطعتها لردعها عن ممارساتها الاحتلالية العنصرية، كما يستخدم أدوات الضغط السياسية والاقتصادية والقانونية لتعديل موازين القوى بيننا وبين الاحتلال الصهيوني، ولتعظيم الكلفة الحقيقية لاحتلاله واستيطانه. يستند هذا الحراك إلى تطورين مهمين في الساحة الدولية:

- **الأول**، حدوث تغيير دولي مهم وبالأخص في أوروبا وأميركا اللاتينية في الرأي العام والموقف من قضيتنا، حيث بات الرأي العام يرى في إسرائيل الجلاذ، ويرانا الضحية التي صمدت وتحملت، وبذلت كل الجهد من أجل الوصول إلى سلام عادل أفضلته إسرائيل، وأمعنت في

احتلالها الاستيطاني وفي حصار وتدمير لبلادنا، وفي اضطهاد أبناء شعبنا، ورفض الالتزام بالقانون الدولي وبكل اتفاق وقعته معنا.

وقفت الغالبية العظمى من شعوب آسيا وإفريقيا وحكوماتها إلى جانبنا منذ انطلاق ثورتنا، لكن التغيير الذي طرأ على الساحة الدولية حدث في أوروبا أساساً، وهي القارة التي مكنت دولها الحركة الصهيونية من استيطان أرضنا بعد وعد بلفور، والتي استمرت تحت عبء ابتزازهم، في دفع ثمن جريمة المحرقة الأوروبية من أرضنا وحریتنا واستقلالنا. انطلقت أميركا اللاتينية بالتوازي مع أوروبا في هذا التغيير، وباتت دول أميركا اللاتينية جميعاً عدا ثلاث تعترف بدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على حدود ١٩٦٧ والقدس عاصمتها. يمكن رؤية هذا التغيير يحدث تدريجياً في الولايات المتحدة ذاتها، وبالأخص في صفوف الشباب الأميركيين ومن بينهم يهود يرفضون الموقفين الأميركي والإسرائيلي تجاه قضيتنا العادلة. علينا ألا نعتمد على التاريخ فقط في علاقاتنا بدول آسيا وإفريقيا، ودول الاتحاد السوفييتي السابق، وأن نسعى دائماً للحفاظ على صداقتها ووقوفها إلى جانبنا في معركتنا طويلة الأجل، وبخاصة إسرائيل التي لا تكف عن بذل المحاولات لاختراق هذه الدول.

- **الثاني:** يكاد يكتمل التغيير الاستراتيجي في موازين القوى العالمية، وهو التغيير الذي أدى إلى نهاية حقبة القطب الأميركي الوحيد الذي يحكم العالم بلا شريك أو منازع. تنمو في العالم أقطاب مهمة أخرى كأوروبا وروسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، تنافس دور الولايات المتحدة في إدارة شؤون العالم. هذه الأقطاب يقودها أصدقاء لنا، يتفهمون عدالة قضيتنا ونضالنا من أجل استخلاص حقوقنا. تضاؤل قدرة أميركا على حكم العالم أدى إلى تسليمها بأن عليها مغادرة الأحادية والتعاون مع الأقطاب الجدد، فقامت بالاستعانة بست دول للتفاوض مع إيران حول السلاح النووي، وبثمان دول للتفاوض حول الأسلحة الكيماوية السورية، بل وسلمت بقيام فرنسا وألمانيا وحدهما بالتفاوض بين روسيا وأوكرانيا، وأدت أخيراً إلى انطلاق المبادرة الفرنسية لخلق إطار تفاوضي جديد لقضيتنا.

لذلك فإن قادة القوى الدولية الجدد يتفهمون إصرارنا على عدم العودة إلى المفاوضات إلا من خلال إطار دولي جديد، يستند إلى المرجعية الدولية للمفاوضات، وفي مقدمتها حدود ١٩٦٧، وحقنا في استعادة القدس العربية عاصمة بلادنا، وحق لاجئيننا في العودة، من خلال إلزام إسرائيل بإنهاء الاحتلال في موعد محدد، والإفراج عن الأسرى، والوقف الكامل



الأساس هو مع حكومة إسرائيل ومشروعها الصهيوني التوسعي، الذي تجاوز أرضنا إلى مصر والأردن وسورية ولبنان، وامتدت ذراع إسرائيل القاتلة إلى العراق وتونس والسودان. لن تحقق الدول العربية الأمن والاستقرار دون الوصول إلى سلام شامل ينهي الاحتلال الإسرائيلي على الأرض العربية التي احتلت في العام ١٩٦٧ ويلجم النزعة والقدرة العدوانية لإسرائيل، ويقيم الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس، وينفذ حق العودة للاجئين وغالبيتهم تعيش في الدول العربية المجاورة، وتكتوي بنيران التطرف وعدم الاستقرار فيها. لقد مررنا بفترة مشابهة نتيجة «نكسة» ١٩٦٧، ولكننا استخدمناها لإطلاق استراتيجيتنا الأولى، وعلينا الآن الاعتماد على الذات في استخدام هذه المرحلة لبناء استراتيجيتنا الرابعة.

**أسلحة هذه الاستراتيجية متعددة، وقد بدأنا بتكريس الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية ليس كمكافأة رمزية، وإنما لخلق إطار قانوني دولي يدعم حقوقنا وحدودنا، يفتح الاعتراف بدولتنا الباب أمامنا للالتحاق بالمؤسسات القانونية والجنائية الدولية «كدولة ذات سيادة». المواجهة الدولية والمقاطعة يجب أن تشمل كل الفعاليات الاقتصادية والسياسية والثقافية والقانونية بما في ذلك المقاطعة الاقتصادية الشاملة وسحب الاستثمارات والعقوبات، والعزل السياسي وحجب الشرعية.**

للنشاطات الاستعمارية الاستيطانية على أرض بلادنا استناداً إلى البند السابع في ميثاق الأمم المتحدة، والإفراج عن الأسرى كافة. لم تنتج المفاوضات في إطارها الراهن إلا مشروعات إسرائيلية مشبوهة ومرفوضة كالدولة ذات الحدود المؤقتة، دون غزة، أو دويلة في غزة وحكم ذاتي في ضفة تتآكل بالاستيطان يوماً بعد يوم، وبوقاحة مطالبتنا بالاعتراف بالدولة اليهودية بمفهومها الصهيوني، لإلغاء تاريخنا وهوية أرضنا وتبرير اغتصابهم لنا بأكاذيب تاريخية، والتخلي عن حق العودة للاجئين، وعن عاصمة دولتنا الأبدية وعن حوض نهر الأردن. لم تحقق الولايات المتحدة في السنوات العشر الماضية انتصاراً حقيقياً واحداً في منطقتنا، ولكنها ساهمت بسياساتها في زرع الإرهاب والعنف والفوضى في ربوع وطننا العربي، وفي دعم التطرف الإسلامي ثم ادعاء العجز عن مقاومته، ما أدى إلى حرمان منطقتنا العربية من الاستقرار والنماء والديمقراطية والأمن. أضعفت هذه التطورات أمتنا العربية وحكوماتها فتضاءلت أولوية قضيتنا في حساباتها، وتصاعدت مهمات تدعو إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل وقلب مبادرة السلام العربية التي تبدأ بالانسحاب الإسرائيلي وتنتهي بالتطبيع، ما يفرض علينا الاعتماد على الذات، إلى أن تسترد أمتنا عافيتها. لا يعني ذلك أبداً التخلي عن أمتنا وانتمائنا لها، فهي سوف تعود للوقوف إلى جانبنا لأن تناقضها

وعلينا أن نطور نضالنا الشعبي وأن نصعده في مواجهة الاحتلال والاعتصاب الإسرائيلي، وأن ندعمه بأشكال تنظيمية جديدة وبإبداع لأساليب النضال التي توجع الاحتلال.

لقد استطاعت ثورة جنوب إفريقيا - مسلحة بهذه الاستراتيجية- طرد حكومة الأبارتهايد/ الفصل العنصري من الأولياد والمونديال وساحات الرياضة والفنون في العالم، كما أنها حرمت حكومة الأبارتهايد من المشاركة في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومن المنظمات المتخصصة للأمم المتحدة؛ ما عزل حكومة الفصل العنصري، وأطبق الحصار الاقتصادي عليها، وأجبرها في النهاية على الخضوع للقانون الدولي وإرادة الشعب الجنوب إفريقي. إن أسلحة المواجهة الدولية تشمل المقاطعة والعزل، وقد بدأ الحراك الدولي في هذا المجال يعطي أكله. وبدأت حكومة إسرائيل تشعر بالخطر من الحصار والعزلة. ونما رفض الإشراف الأحادي الأميركي على عملية السلام وازداد الإصرار على مشاركة دولية أثناء المفاوضات.

يجب أن تشمل الاستراتيجية الجديدة الاستعداد لمواجهة الحرب المضادة التي تشنها إسرائيل، وسوف تستمر في شنّها علينا لإحباط خطواتنا، كقطع أموالنا واحتجازها، وقطع التيار الكهربائي عن مدننا، وتقييد حركتنا البشرية والتجارية. ولذلك فإن نجاح الاستراتيجية يتطلب إجراءات حمائية كالتحول إلى الطاقة الشمسية وأنواع أخرى من الطاقة البديلة،

وإلى الاعتماد على الذات، والاستعداد لتحمل التضحيات والسعي مع الأشقاء والأصدقاء لتفعيل شبكة الأمان العربية والدولية.

العمل المكثف من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية سيقدم كل الدعم لإنجاح هذه الاستراتيجية، فالوحدة أساس لاكتساب الشرعية الدولية الكاملة لدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على قطاع غزة والضفة والقدس عاصمتنا، وهي أداة استعادة الديمقراطية التي تضمن مشاركة جماهيرنا في استمرار المواجهة، وتحمل أعبائها، إلى أن يتحقق النصر. من خلال الديمقراطية يمكن تحقيق المشاركة الشعبية الكاملة، ومن ثم الالتزام الشعبي ببذل التضحيات في المواجهة القادمة، وما يحقق تعبئة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج لنيل حقوقه. علينا أن نتوجه إيجابيا وأخذ زمام المبادرة في المجالات كافة لتحقيق الوحدة، بما في ذلك تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإعادة بناء وتجديد منظمة التحرير الفلسطينية، وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في الضفة بما فيها القدس والقطاع، وفي كل تجمع فلسطيني في الشتات يمكن إجراء الانتخابات وإنماء المشاركة الشعبية فيه. علينا في كل الحالات بذل الجهود لإعادة إعمار وتعمير غزة ورفض فصلها عن جسم الوطن، فلا دولة فلسطينية دون غزة، ولا دويلة في غزة، أو في أي جزء من الضفة يفصلها عن الوطن.

لشعبنا في الجليل والمثلث والنقب دوره في

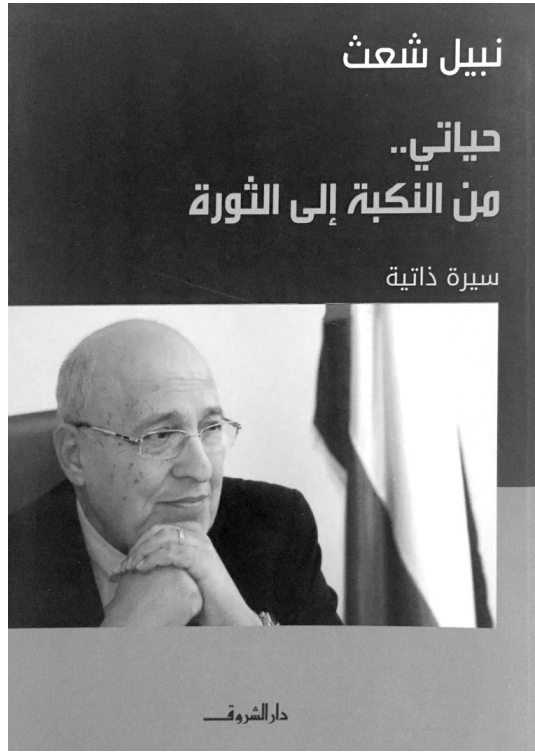
كل مرحلة، فأبناء فلسطين وفي الأرض المحتلة منذ العام ١٩٤٨ هم أشجار الزيتون والسنديان التي مدت جذورها في أعماق الوطن، ولم تتخل عنه أبداً، وها نحن نرى تجربتهم الوجدانية التي أقاموها بتشكيل القائمة المشتركة، وما أنجزوه من خلالها. نضالهم من أجل المساواة وحقوق المواطنة وقيام الدولة الفلسطينية، ونمو نفوذهم السياسي والمهني في إسرائيل الأبارتهادية بما يعكس ثقلهم الديمغرافي يدعم حراكنا، ويسهم في مواجهة خطر مشروع «الدولة اليهودية» بمفهومها الصهيوني، الذي يتهددهم بمزيد من التمييز العنصري، وبالافتقار من أرضهم.

شعبنا في الشتات قوة لا يستهان بها، وهم يمثلون أكثر من نصف أبناء شعبنا، وقد نمت قوتهم وقدراتهم في أوروبا وأميركا اللاتينية وفي تشيلي بشكل خاص، ولكن أهلنا في سورية ولبنان والعراق وليبيا يواجهون

أخطاراً كبيرة، أهمها ما يواجه شعبنا في سورية وبخاصة مخيم اليرموك، فنحن نشهد هناك نكبة جديدة وتشريداً مأساوياً. ويبدو أن الوجود الجغرافي المنضم (في مخيمات اللاجئين) في سورية وقبلها في لبنان، مستهدف أكثر من غيره. واجبنا حمايتهم والوقوف إلى جانبهم، وإغاثتهم بكل ما يمكن والحفاظ على وجودهم الوطني المنظم، وعلينا التأكيد على حقهم في العودة إلى بلادهم. في الوقت ذاته يمكن لجالياتنا في أوروبا والأميركيتين لعب دورهما في حراكنا الدولي ضمن استراتيجيتنا الجديدة، وفي دعم قدرتنا على مواجهة الهجمة الإسرائيلية علينا، وحقهم في العودة هو أهم ما يستهدفه الإسرائيليون. ذلك يتطلب من حركتنا جهد كبيراً في التواصل معهم، وتنظيمهم، ورعايتهم، والتصدي لمحاولات تقسيم جالياتنا إلى شيع وفصائل وتجمعات سياسية وإقليمية.

## حياتي من النكبة إلى الثورة

قراءة سياسات



الكاتب: الدكتور نبيل شعث

الناشر: الشروق، القاهرة.

تاريخ النشر: ٢٠١٦

عدد الصفحات: ٥٦٨

عرض: سياسات

يقدم الدكتور نبيل شعث في كتابه الجديد حصيلة العمر والخبرة والتجربة والرؤية بعد قرابة ستة عقود أمضاها في العمل السياسي، تسنّم خلالها مواقع رفيعة في الحركة الوطنية وساهم خلالها بشكل جذري وفاعل في صياغة الخطاب الوطني ومقوماته وإستراتيجياته، إلى جانب قيادته، مدةً طويلةً، واحداً من أهم أركان الدولة الفلسطينية المنتظرة، والمتمثل في جهازها الخارجي والدبلوماسي.

يغوص شعث، المثقف والأكاديمي والسياسي المحترف، عميقاً في ذاكرته؛ ليقدم لنا قراءةً واعيةً وتحليليةً لتجربته الشخصية إلى جانب بعدها الإنساني والجمعي في الحياة الفلسطينية.

يحضر التاريخ الفلسطيني في متن الكتاب، بدءاً بما قبل النكبة - حين ولد نبيل شعث في مدينة صفد، حيث كان والده يعمل مدرساً، لينتقل بعد ذلك إلى يافا - مروراً بالنكبة وآلامها، إلى تشكّل الثورة الفلسطينية المعاصرة والتعرف إلى ياسر عرفات في بيت العائلة، وبعد ذلك العمل ضمن صفوف حركة فتح في رحلة طويلة من العمل اليومي امتدت إلى العمل في منظمة التحرير وليس انتهاءً بالعودة إلى فلسطين والوقوف على شاطئ بحر غزة، وسؤال عرفات المرتبك والعميق له وهما يتأملان البحر المنساب حتى آخر فلسطين: "هل هذا بحرنا؟" وكأن مجمل الكتاب يبحث عن إجابة لهذا السؤال المرتبك. "هل هذه فلسطيننا؟".

يحاول شعث أن يقدم إجابة لهذا السؤال من

خلال قراءة التاريخ الشخصي والعام، اللذين يمتزجان بعمق لا حدود له، لدرجة يمكن لطالب في إحدى الجامعات الأميركية مثل نبيل شعث ومن خلال ترأسه لجنة الطلاب العرب - وهي اللجنة نفسها التي ترأسها عمرو موسى - أن يصبح ممثلاً لقضية أمة بأكملها، بأحلامها في التخلص من ريقة الاحتلال والتطلع لشمس الحرية.

يبدأ شعث بسرد التاريخ الشخصي - قبل الولوج في التاريخ العام - بالحديث عن العائلة ومرحلة الطفولة والانتقال بين صفد والقدس ويافا وعكا وحيفا وغزة، ثم الانتقال إلى مصر، واللقاء بزوجته الأولى، في وصف حميم وإنساني يغيب عن ذهن السياسي، خاصة العربي، الذي يرى في "بطولاته" الشخصية في الحقل العام واقعة الوقائع، مغيباً الحس الإنساني والعلاقات العادية بين البشر.

يقدم شعث لنا شخصيته كاملة في حالاته المختلفة، لأنه يقدم لنا حياة متكاملة دون نقصان. ولكن لنتنبه إلى أنه حتى في معمعان الحياة الشخصية ثمة حياة عامة وأحداث وتفاصيل تسرد تاريخ أمة. في المذكرات، نقابل الحب الأول، وترقب المولود الأول، إلى جانب السفر والترحال والبعد عن العائلة وعذابات الفراق ولوعة الاشتياق، إلى جانب العلاقة مع الوالدين وإرشادات النجاح والوقوف في وجه الصعاب. نتعرف، قبل ذلك، إلى عائلتي الأب والأم، وكيفية تعارفهما واتفاقهما على الزواج

مدارسها وجامعاتها وعمل في مراكز أبحاثها وجامعاتها قبل أن يأخذه التيه في رحلة عوليس الفلسطينية في البحث عن مرفأ الأمان.

بدأ شعث العمل السياسي مبكراً خلال دراسته الجامعية في الولايات المتحدة، فقد ترشح لقيادة منظمة الطلبة العرب في الولايات المتحدة، إلا أن محاولته الأولى ستفشل. وخلال تلك الفترة من العام ١٩٦١ سيلتقي بابن عمته زهير العلمي الذي سيعرفه على الحركة الوليدة التي ستعرف باسم حركة فتح، وسينضم إليها، وسيقدر له أن يصبح أحد قادتها بعد ذلك. بعد ذلك سيعود نبيل شعث في العام ١٩٦٣ وباسم حركة فتح لخوض انتخابات منظمة الطلبة العرب، ليتمكن من الفوز وقيادة المنظمة. في "فتح" سيقوم نبيل بتنظيم الطلاب وتأطيرهم وإرسالهم لقواعد الثورة للالتحاق بالعمل العسكري وسيلتقي بأبي جهاد في الجزائر ليجري تطوير أدوات العمل الفتاوي في القارة الأميركية.

وبعد أن تنتهي فترة الدراسة، يعود إلى مصر في العام ١٩٦٥، ليحاول الشاب الجامعي الذي بات يحمل شهادة الدكتوراه أن يجد حياته الشخصية من خلال العمل في الأكاديمية، في الوقت الذي تكون فيه "فتح" قد انطلقت بعد عملية عيلبون.

بعد ذلك نتعرف في الكتاب إلى الأوضاع العربية قبل حرب ٦٧ وخلالها وعقبها، والهزيمة التي منيت بها الجيوش العربية، وما سيكون

ثم إنجاب الأطفال، وقوة الأم، التي لولاها لما أنجب الزوجان طفلاً، حيث كان شعث الوالد يقول متألماً: "كيف ننجب أطفالاً بلا وطن؟". وكانت فلسطين وقتها على حافة الضياع.

هذه الانتقالات من الشخصي إلى العام، وكيف يعكس أحدهما الآخر وكيف يقود إليه... هي ما يجعل، إلى جانب الكثير من المعلومات والتحليلات، كتاب شعث رواية جديدة للحكاية الفلسطينية.

تخرج العائلة من يافا إلى الإسكندرية، ليعمل الوالد الذي كان مدرساً في مدرسة العامرية في يافا في بنك بالإسكندرية في العام ١٩٤٧، ويلتحق نبيل شعث بالمدارس المصرية، وتقع النكبة. ولن يكتب للوالد أن يعود إلى يافا، حيث سيتوفى في العام ١٩٦٧، ويظل حلم طفله نبيل هو البحث عن تحقيق حلم العودة غير المنجز.

تبدأ أولى محاولات نبيل شعث خلال التحاقه بجامعة الإسكندرية، إبان العدوان الثلاثي على مصر، فيلتحق الشاب الفلسطيني بالحرس الوطني المصري في كتيبة الجامعة، هناك سيعرف الروح القتالية في الذود عن حياض الوطن. لنتذكر أن نبيل شعث دائم التذكير بمصر ودورها حتى في تلك اللحظات التي تتأزم فيها علاقة القاهرة مع ياسر عرفات خاصة في عهد السادات. نبيل لا يخطئ البوصلة، فمصر هي صمام الأمان، وقلب العروبة النابض، ربما يرجع ذلك - علاوة على ما سبق - إلى أن شعث مصري الهوى، كيف لا وهو الذي تربى في

لها من أثر على الحياة العربية، واندفاع الثورة الفلسطينية.

عمل شعث في الأكاديمية والتدريس الجامعي وقاد مراكز أبحاث عديدة إلى جانب عمله السياسي، وكان عمله في المعهد القومي للإدارة العليا الذي ترأسه في ذلك الوقت الدكتور فؤاد شريف في العام ١٩٦٥ واحداً من الأعمال التي عمقت حضوره العربي وساهمت في تكليفه ضمن اللجنة التي شكلها جمال عبد الناصر للنظر في تجاوز آثار النكبة.

بحث اللجنة موضوعات عسكرية واقتصادية وسياسية مترابطة، من خلال المدخل العلمي لبحوث العمليات الذي تم تطويره خلال الحرب العالمية الثانية. واقترحت تحويل الجيش المصري إلى جيش متعلم ومحترف بتجنيد المتعلمين في الجيش واستمرارهم في أداء الخدمة العسكرية حتى قيام المعركة وتحقيق النصر. ودرست فكرة استخدام خراطيم المياه لإذابة التلال الرملية التي بناها الإسرائيليون كحاجز على الشاطئ الشرقي للقناة، وناقشت فكرة بناء مخابئ للطائرات المصرية، وتحسين المطارات، وأفكار أخرى عديدة، استخدم الكثير منها في معركة ١٩٧٣. بكلمة أخرى فإن شعث كما يروي لنا عمل للحظة عن قرب مع جمال عبد الناصر الزعيم العربي الكبير.

عقب معركة الكرامة في العام ١٩٦٨ يعاود شعث كما يخبرنا تجديد عمله في "فتح"، بعد فترة عمله العربي، من خلال الالتحاق بطواقمها

العامة، حيث سيقوم بترجمة بيانات الحركة إلى اللغة الإنجليزية كما كلفه بذلك هايل عبد الحميد معتمد مصر في ذلك الوقت. تفاصيل كثيرة لا يمكن لعرض سريع كهذا أن يقف عليها، لكنها تكشف في أجزاء مهمة منها عن مفاصل حيوية وغير مطروقة في العمل النضالي الفلسطيني، مثل تأسيس الأندية في المدن التي ستتحول من أندية ثقافية إلى مراكز فعل سياسي، وفي التجمعات الاجتماعية التي ستكون مراكز استقطاب تنظيمي لـ"فتح"، وغير ذلك.

تتوالى المذكرات في سرد الأحداث السياسية العاصفة التي ضربت المنطقة والتي يرويها شعث من خلال ذاكرته الشخصية. شعث لا يفعل كما يفعل الساسة أو كاتبو السير بسرد ما عرف وخبر وعاش وأثر وتأثر من أحداث وإنما يعمل على سرد التاريخ الوطني كله من لحظة ولادته حتى انتهاء العدوان على بيروت، كأنه يقول إن كل ما جرى من تاريخ في المنطقة كان جزءاً منه لأنه عاشه وتأثر به.

بالطبع لسنا بحاجة للتأكيد أن شعث كان فاعلاً كبيراً في الكثير من الأحداث، لكن حتى تلك الأحداث التي لم يكن جزءاً منها كان يعالجها بعقل الباحث المتدبر والقائد المحنك الذي يجيد تقديم الأحداث بتوصيف موضوعي، بعيداً عن العواطف ووجهات النظر.

من هنا نقف على معركة الكرامة وبعد ذلك الحرب الأهلية اللبنانية ومذبحة تل الزعتر وضمود المخيمات واتفاقية "كامب ديفيد" بين

وعنى تحصيل منظمة التحرير على الاعتراف الأممي الذي حوّل الشعب الفلسطيني من مجرد مجموعة لاجئين إلى جماعة سياسية. شارك كثر في صياغة الخطاب ومن بينهم المفكر الراحل إدوارد سعيد والكبير محمود درويش. حكاية الخطاب هي حكاية عقل فلسطيني جمعي.

لا يفوت شعث أن يقف بإجلال أمام التضحيات الجسام للثورة الفلسطينية والصمود الأسطوري في بيروت، فيحدثنا عن خطط ياسر عرفات وخليل الوزير في الدفاع عن بيروت وتحريك القوات لجذب انتباه العرب، في ظل الصمت المرير الذي ميز المواقف العربية. نبيل شعث إلى جانب هذا السرد التفصيلي للتاريخ يقدم لنا شرحاً يساعدنا على فهمه، فهو يُعمل عقل المتابع الذي يطغى في بعض المواقف على عقل الشاهد والمشارك، وهي ميزة لا بد أن تسجل لهذه المذكرات في المستقبل.

تقفز الأماكن في مذكرات نبيل شعث وتحملنا مثل البساط السحري عبر الزمن وحدود الجغرافية التي تبدو هشة أمام صلابة التذكر، فيها تأتي فلسطين كاملة بلا نقصان مثل الحنين إليها. نجد أنفسنا في سينما الحمرا في يافا، وفي المدرسة العامرية أشهر مدارس المدينة، وقبل ذلك في صفد وغزة والإسكندرية والقاهرة ولندن والكثير من المدن الأميركية والأوروبية، ورحلة التيه والشتات قبل العودة مع ياسر عرفات إلى أرض الوطن، وبعد ذلك ذكريات الحفر في الصخر لتثبيت الكيانية الفلسطينية

مصر وإسرائيل، وزيارة السادات للقدس، وبعد ذلك العدوان الإسرائيلي على بيروت وحصارها، وفي خضم ذلك دور مركز التخطيط التابع للمنظمة الذي كان يقوده شعث وموقعه في الجامعة الأميركية في بيروت كأحد أعمدة الجامعة. في كل تلك الأحداث نرى شعث المتذكر والمحلل والقارئ والفاعل الذي ينجح دائماً في إقناعنا بما يقول، لأنه يقول ذلك كله بشغف ولغة سلسة ومحايطة مليئة بالمعاني.

يكشف شعث عن الكثير الذي لم يكن معروفاً قبل ذلك، مثل ابتعائه من أبو عمار للحوار مع الإدارة الأميركية خلال عدوان بيروت وفتح قناة خلفية للتفاوض مع واشنطن غير تلك التي كان يقودها المبعوث الأميركي في ذلك الوقت، لاعتقاد عرفات بضرورة وجود أكثر من مسار. حمل شعث وقتها جنسية سعودية مؤقتة كموظف في السفارة السعودية (للتمويه) بعلم الإدارة الأميركية التي كانت بحاجة لهذا الحوار. الكثير من التفاصيل والمواقف التي برمتها تعزز فهمنا لمسار التاريخ المعاصر وتكشف عن بعض جوانبه التي كانت تخفى علينا.

قبل ذلك، يقدم لنا شعث الكثير من التفاصيل عن خطاب ياسر عرفات الشهير في الأمم المتحدة الذي قال فيه جملته الشهير "لا تتركوا غصن الزيتون يسقط من يدي"، نبيل شعث إلى جانب آخرين كان مشاركاً في صياغة الخطاب، وهو ربما كان الخطاب الأهم لياسر عرفات، لأنه كان خطابه الأول أمام المجتمع الدولي،



التي عرفت باسم السلطة الوطنية الفلسطينية. نبيل شعث على الرغم من ذلك كله لا يستطيع التخلص من شخصيته الدبلوماسية في سرده للأحداث، وهذا ما يتبدى في وضوح رأيه الصارم في الكثير من المواقف ودفاعه الواضح عن قرارات القيادة الفلسطينية التي عمل معها، لكنه أيضاً يستخدم لغة رقيقة وغير جارحة حين يتحدث عن خصومه واختلافه معهم.

هل حقاً أن الحلم الفلسطيني صعب؟ كما يسأل نبيل شعث. لا يكمن الأمر في الصعوبة، وإنما في الإجابة المبطنة في وعي نبيل شعث أو هذا ما يريده، وهي أن القصة ليست قصة الصعوبة، وإنما التدليل على جبروت الشعب الفلسطيني ومقدرته على التحمل ومواصلة الطريق واجتراح المعجزات.

هل حقاً أن هذا البحر لنا؟ كما سأل ياسر عرفات، شعث، وهما يقفان في أحد الأماسي من صيف العام ١٩٩٤، سؤال كبير يستحق عناء البحث.

يتسم الكتاب بميل الكاتب إلى تحليل الأحداث وتفسيرها وتقديم قراءة لها قد تكون مختلفة عن تلك التي عهدناها، لكن شعث الأستاذ الجامعي الذي أشرف على مئات رسائل الماجستير والدكتوراه لا يستطيع أن يضع شخصية الأكاديمي جانبا، فنراه يطيل في التحليل والتفسير والتعليل والتسيب وتقديم الشروح. وقد يؤخذ هذا على الكاتب من جهة، لكنه من جهة ثانية يساعد القارئ غير العارف بالتاريخ

العربي والفلسطيني المعاصرين على الإلمام بالكثير من تفاصيل الصراع والوقف على كثير مما جرى من خلال فهم وتحليل أحد الشاهدين على العصر وأحد صانعي بعض أحداثه.

بهذا، فإن مذكرات شعث ليست مجرد مذكرات، وليست مجرد أوراق أراد سياسي تقاعد أن يضعها أمام القارئ كي يقول له هذا ما فعلته وشاركته به، بل تأتي في أوج عطاء شعث السياسي، فقد تم اختياره لواحد من أرفع المواقع السياسية الدولية كنائب لرئيس الاشتراكية الدولية، ليكون بذلك أول عربي يتسنى مثل هذا الموقع. بذلك فشعث يقدم لنا ليس شهادة أو قراءة أو مذكرات أو نصائح فحسب، وإنما يقدم ذلك كله حتى يقول لنا إن التاريخ عملية تراكمية معقدة ومركبة، وإن فهمها يحتاج إلى أكثر من مجرد عملية تذكر وأكثر من مجرد ادعاء بالمشاركة كما يفعل الساسة.

يتوزع الكتاب في ٥٥٠ صفحة من القطع المتوسط، على أربعة عشر فصلاً غير المقدمة، و"أجمل أيام العمر"، والملاحق، والصور، وهي: الجذور، وصباي في الإسكندرية، وأيام الشباب في كلية التجارة بجامعة الإسكندرية، وسنة البحث عن هوية ومهنة (١٩٥٨-١٩٥٩)، وحياتي في الولايات المتحدة - جامعة بنسلفانيا (١٩٥٩ - ١٩٦٣)، ومنظمة الطلاب العرب ومنظمة التحرير، ومصر: المعهد القومي والنكسة (١٩٦٥ - ١٩٦٩)، والكرامة وإزالة آثار العدوان، وبيروت: الأستاذ الجامعي

المؤتمر الخامس للحركة وبعد ذلك في المؤتمر السادس. عمل وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي في أول حكومة فلسطينية على أرض الوطن منذ العام ١٩٩٤ وبعد ذلك وزيراً للخارجية، وشغل عضوية المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما اختير نائباً عن مدينة خان يونس في أول انتخابات تشريعية في العام ١٩٩٦ وبعد ذلك انتخب في الانتخابات الثانية في العام ٢٠٠٦ نائباً ضمن قائمة "فتح"، وعمل مفوضاً للعلاقات الدولية للحركة بين عامي ٢٠٠٦ - ٢٠١٦، عينه الرئيس محمود عباس مستشاراً له للشؤون الخارجية بدرجة وزير بعد المؤتمر السابع لـ"فتح" واختاره ممثلو الأحزاب الاشتراكية الدولية نائباً لرئيس الاشتراكية الدولية في مطلع العام ٢٠١٧.

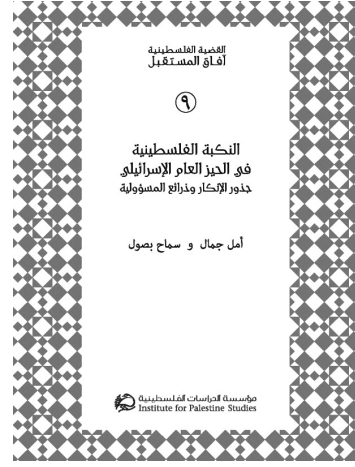
والثائر (١٩٦٩ - ١٩٧١)، ومن الربيع الفلسطيني إلى الإرهاب الإسرائيلي (١٩٧١ - ١٩٧٣)، وحرب ١٩٧٣ وما بعدها، وأبو عمار في الأمم المتحدة (١٩٧٤)، وسنوات الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥ - ١٩٨٢)، وملحمة بيروت: حزيران ١٩٨٢.

ولد نبيل شعث لوالد فلسطيني وأم لبنانية في مدينة صنف في العام ١٩٣٨، وحصل على درجة الدكتوراه في الإدارة، وعمل خبيراً في مجال التنمية والاقتصاد، وعميداً للعديد من الكليات في الجامعات المصرية واللبنانية ومراكز الأبحاث، وتسلم العديد من المواقع القيادية في الحركة الوطنية الفلسطينية خاصة في حركة فتح التي عمل فيها عضواً في المجلس الثوري قبل أن يصبح عضواً في لجنتها المركزية منذ

ومدى قبول المسؤولية عن وقوعها، وتحمل أنماط الاعتراف بالنكبة، أو التناكر لمجرد حدوثها أو المسؤولية عنها، ما قد يمكن من الإطلال على الشكل الذي يُنظر فيه إليها داخل الحيز العام الإسرائيلي، ومدى كون النكبة وذاكرتها عنصرين مهمين في بلورة الأنماط السلوكية لدى الجمهور الإسرائيلي في السنين الأخيرة.

يُبيّن الكتاب أن المعتقد الأبرز في الخطاب العام الإسرائيلي تجاه النكبة يكمن في الربط بين ثلاثة ادعاءات تراكمية هي: إنكار مجرد وقوعها، والنظر إليها كبذعة مهددة هدفها نزع الشرعية عن إسرائيل، والتناكر للمسؤولية عنها. ويطابق هذا المعتقد الموقف الرسمي الإسرائيلي الذي لا يبدي استعداداً للتوصل إلى تسوية مع ذاكرة النكبة الفلسطينية، ويرفض تأريخها.

أمل جمال، محاضر في قسم العلوم السياسية في جامعة تل أبيب والمدير العام لمركز إعلام، المركز العربي لحرّيات الإعلام والتنمية والبحوث في الناصرة. له العديد من الدراسات في الفكر والسياسة الإسرائيلية والفلسطينية، نُشرت في مجالات علمية دولية، كما نشر له العديد من الكتب باللغات العربية والإنكليزية والعبرية. وسماح بصول، إعلامية عملت مساعدة بحث ومركزة دورات قسم التنمية المجتمعية في مركز إعلام.



### الكتاب: النكبة الفلسطينية

في الحيز العام الإسرائيلي

جذور الإنكار وذرائع المسؤولية

الكاتب: أمل جمال و سماح بصول

الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت

تاريخ النشر: ٢٠١٧

عدد الصفحات: ١٦٣

صدر، حديثاً، عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية كتاب «النكبة الفلسطينية في الحيز العام الإسرائيلي: جذور الإنكار وذرائع المسؤولية»، من تأليف: أمل جمال وسماح بصول، وهو التاسع ضمن سلسلة «القضية الفلسطينية: آفاق المستقبل».

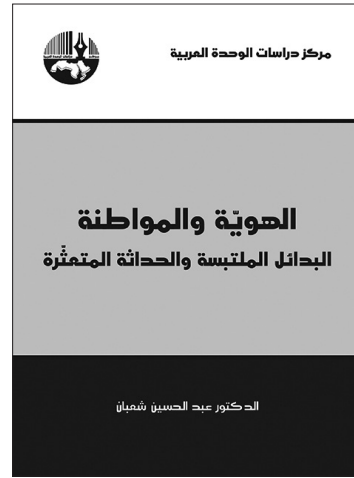
يركز هذا الكتاب على مناهج هيكلية العقائد والمدارك الخاصة بالنكبة الفلسطينية في الوعي الجمعي الإسرائيلي كما تتكشف في الخطاب الإعلامي في إسرائيل.

ويهدف إلى الوقوف على مدى الاعتراف الإسرائيلي بالنكبة الفلسطينية أو التناكر لها،

ومقاربتها من زاوية حقوقية في إطار تطوّر الفقه الدستوري، متوقفاً، عند بعض التجارب المحلية العربية وبعض التجارب العالمية. يتضمن الكتاب عشرة فصول إلى جانب الخلاصة التنفيذية والمقدمة والخاتمة. الفصل الأول بعنوان: «في الهوية»، والفصل الثاني: «في المواطنة»، والفصل الثالث: «الهوية والمواطنة والمنفى»، والفصل الرابع: «العروبة: الهوية، المواطنة، الدولة»، والفصل الخامس: «الهوية والحضارة»، والفصل السادس: «الثقافة والمواطنة والهوية في الوطن العربي»، والفصل السابع: «الهوية والمواطنة والعدالة»، والفصل الثامن: «الهوية والمعرفة»، والفصل التاسع: «مقالات وآراء في معنى الهوية»، والفصل العاشر: «مقالات وآراء معنى المواطنة».

الدكتور عبد الحسين شعبان باحث عراقي متخصص في القضايا الإستراتيجية العربية والدولية، درس وتعلّم في النجف وبغداد وتخرج من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة بغداد واستكمل دراسته العليا في براغ حين نال درجتي الماجستير والدكتوراه (مرشح علوم) في القانون (دكتوراه فلسفة في العلوم القانونية). وهو خبير في ميدان حقوق الإنسان ومختص في القانون الدولي، وتعرض مؤلفاته وكتبه ومساهماته المتنوعة انشغالات خاصة واهتمامات فكرية لتطوير الفهم المتجدد لقضايا حقوق الإنسان.

حائزة بكالوريوس في الأدب المقارن، وطالبة ماجستير في تاريخ السينما. تعمل مرشدة في مجال السينما التربوية والعلاجية، وموجهة مجموعات في مجال حقوق الإنسان.



**الكتاب: الهوية والمواطنة: البدائل الملتبسة والحدائق المتعثرة**

**الكاتب: الدكتور عبد الحسين شعبان**

**الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت**

**تاريخ النشر: ٢٠١٧**

**عدد الصفحات: ١٩٢**

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب «الهوية والمواطنة: البدائل الملتبسة والحدائق المتعثرة» للدكتور عبد الحسين شعبان.

يناقش الكتاب الإشكاليات الفكرية والسياسية والاجتماعية المتعلقة بالهوية والمواطنة، ويبحث في أسباب تعثر الحدائق في الوطن العربي ونتائجها، من خلال فحص المفاهيم والتدقيق في الشعارات والأهداف والوقوف عند الغايات والوسائل،

أصواته في نتائج الانتخابات، وربما تكون الانتخابات الرئاسية الأميركية الأخيرة (٢٠١٦)، واحدة من أكثر الانتخابات الرئاسية الأميركية إثارة للمتابعة والاهتمام، نظراً لما حملته من مفاجآت، سواء في نتيجتها المباشرة التي أوصلت ترامب إلى البيت الأبيض، أو في نتائجها الجيوسياسية على الولايات المتحدة والعالم، والتي توحى بها شخصية ترامب الملتبسة.

يتضمن الكتاب اثني عشر فصلاً إلى جانب الخلاصة التنفيذية والمقدمة والخاتمة.

الفصل الأول بعنوان: «الولايات المتحدة»، والفصل الثاني: «دستور الولايات المتحدة»، والفصل الثالث: «الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة»، والفصل الرابع: «الحزب الديمقراطي»، والفصل الخامس: «الحزب الجمهوري»، والفصل السادس: «السياسة في الولايات المتحدة الأميركية»، والفصل السابع: «الانتخابات في الولايات المتحدة الأميركية»، والفصل الثامن: «الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة»، والفصل التاسع: «الانتخابات الرئاسية التمهيدية والحزبية»، والفصل العاشر: «المؤتمرات الحزبية»، والفصل الحادي عشر: «المجمع الانتخابي»، والفصل الثاني عشر: «الانتخابات الرئاسية الأميركية ٢٠١٦».



**الكتاب: الانتخابات الرئاسية الأميركية: الأبعاد التاريخية والسياسية والدستورية.**  
**الكاتب: الدكتور نضال فواز العبود**

**الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت**

**تاريخ النشر: ٢٠١٧**

**عدد الصفحات: ٢٥٤**

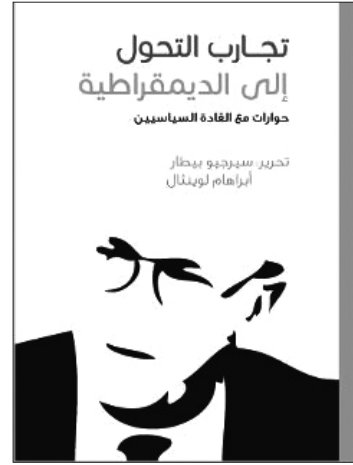
صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب «الانتخابات الرئاسية الأميركية: الأبعاد التاريخية والسياسية والدستورية» للدكتور نضال فواز العبود.

يتناول هذا الكتاب تجربة الانتخابات الرئاسية الأميركية بأبعادها التاريخية والسياسية والحزبية والدستورية، منذ استقلال الولايات المتحدة حتى اليوم، محيطاً في الوقت نفسه بالنظام السياسي الأمريكي، وبالخلفية التاريخية لنشوء الولايات المتحدة وظروف نشوء الأحزاب السياسية فيها وظروف سيادة نظام الحزبين، ونظام المندوبين والمجمع الانتخابي الذي تتحكم

وإرنستو زيديلو من المكسيك، وفيدل راموس من الفلبين، وألكسندر كفاسنيفسكي وتادوش مازوفسكي من بولندا، وفريدريك دوكليرك وتابو مبيكي من جنوب إفريقيا، وفيلبي غونزالس من إسبانيا.

تقدّم المقابلات، لأول مرة في كتاب واحد، عروضاً مكثفة لوجهات نظر القادة بشأن دورهم في تلك التحولات التاريخية.

تغطّي المقابلات عدداً من العمليات الانتقالية من أنظمة استبدادية متنوعة أفضت إلى أنظمة حكم ديمقراطية مستدامة، وبالتالي لا يمكن التراجع عنها. لعب كل قائد من هؤلاء دوراً متميزاً؛ لأن لكل تجربة من تجارب الانتقال فرادتها. فدوكليرك وحببيي وزيديلو كانوا رموزاً بارزة في أنظمة أوتوقراطية مختلفة وساعدوا على نقل بلدانهم إلى الديمقراطية الشرعية. أما أيلوين وكاردوزو وغونزالس وكوفور ولاغوس وماروفسكي ومبيكي، فكانوا شخصيات بارزة في الحركات المعارضة التي ساهمت في إنهاء الحكم الاستبدادي وساعدوا على بناء أنظمة حكم ديمقراطية بدلاً منها، بينما مثّل كفاشنيفسكي وراموس ورولينغز شخصيات انتقالية، قادت المرحلة الانتقالية بين النظامين الأوتوقراطي والديمقراطي. وقدم جميعهم إسهامات بارزة في عمليات الانتقال الديمقراطي في بلدانهم.



**الكتاب: تجارب التحول إلى الديمقراطية**

**الكاتب: سيرجيو بيطار وأبراهام لونيثال (محرران)**

**الناشر: الشروق - القاهرة**

**تاريخ النشر: ٢٠١٦**

**عدد الصفحات: ٦٧٠**

يكشف هذا الكتاب كيف ساهم ثلاثة عشر رئيساً ورئيس وزراء من تسعة بلدان (من إفريقيا وآسيا وأوروبا وأميركا اللاتينية) في تحقيق الانتقال الناجح من حكم استبدادي إلى حكم ديمقراطي. وبحسب علمنا، ليس هناك مصدر أفضل من هذا للأفكار السياسية والآراء المعتبرة بشأن التحديات التي شكلتها هذه العمليات الانتقالية وكيف تمت مواجهتها.

ومن أجل إنجاز الكتاب تمت بين شهري كانون الأول ٢٠١٢ وحزيران ٢٠١٣ مقابلة كل من فرناندو إنريكي كاردوزو من البرازيل، وباتريسو أيلوين وريكاردو لاغوس من تشيلي، وجون كوفور وجيري رولينغز من غانا، وبشار الدين يوسف حببيي من إندونيسيا،

---

تأتي أهمية الكتاب في أنه يقدم تجارب حية للتحوّل الديمقراطي الناجح، عبر حوارات معمّقة أجريت مع ١٣ قيادياً؛ لعبوا دوراً بارزاً في تحقيق الانتقال الناجح من حكم استبدادي إلى حكم ديمقراطي، وهو ما يمكن اعتباره منجماً من ذهب لمن يريد التعرف إلى التحديات التي واجهت عمليات التحوّل إلى الديمقراطية في هذه البلدان، وكيف تمت مواجهتها. هذا كتاب بالغ الأهمية للقارئ والدارس والباحث ومكتوب بلغة سهلة جذابة ميسرة. وهو معروض بجميع فروع مكتبات الشروق وقريباً بمعرض القاهرة للكتاب.





